قضية
د. سعد الدين إبراهيم
في الصحافة

صفحات
للنشر والتوزيع

قضية

د. سعد الدين إبراهيم فى الصحافة

المجلد الثالث

إعداد

مركز ميريت للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل ت: ٥٧٥١٥٠٠

ميريت للنشر والمعلومات

قضية د. سعد الدين إبراهيم فى الصحافة - المجلد الثالث

قضية د. سعد الدين إبراهيم فى الصحافة -المجلد الثالث

قضية د. سعد الدين إبراهيم فى الصحافة -المجلد الثالث

ميريت للنشر والمعلومات

قضية د. سعد الدين إبراهيم فى الصحافة -المجلد الثالث

العنـــــــــوان	الكاتب/المحرر	المصدر	التاريخ	رقم الصفحة
تجديد حبس ٣ من أعوان د. سعد الدين إبراهيم		الجمهورية	٢٠٠٠/٠٧/٢٥	٩٩
تجديد حبس ٤ متهمين بقضية ابن خلدون	نجوى عبد العزيز	الوفد	٢٠٠٠/٠٧/٢٥	١٠٠
استمرار حبس المتهمين العاملين بالمركز وإخلاء سبيل موظف	عادل السروجى	الأهــــــرام المسائى	٢٠٠٠/٠٧/٢٥	١٠١
تجديد حبس ٤ موظفين بمركز ابن خلدون		الأحرار	٢٠٠٠/٠٧/٢٥	١٠٢
هذا المثقف لا يقطن هنا!	أحمد إسماعيل	الأهالى	٢٠٠٠/٠٧/٢٦	١٠٣
قضية للمناقشة	فريدة النقاش	الأهالى	٢٠٠٠/٠٧/٢٦	١٠٧
لماذا لا تنشئ وزارة لحقوق الإنسان؟	رفعت سيد أحمد	الوفد	٢٠٠٠/٠٧/٢٧	١٠٩
حبس مساعد شرطة قدم خاتم مركز شرطة منوف للمتهمين		الأخبار	٢٠٠٠/٠٧/٢٧	١١٣
مصر: نيابة أمن الدولة تحدد اليوم مصير إبراهيم	محمد صلاح	الحياة	٢٠٠٠/٠٧/٢٧	١١٤
حبس مساعد شرطة فى قضية ابن خلدون		الوفد	٢٠٠٠/٠٧/٢٧	١١٦
للمرة الثانية		الجمهورية	٢٠٠٠/٠٧/٢٨	١١٧
مصر: الدفاع عن إبراهيم ينفى الصفات الجرمية للاتهامات		الحياة	٢٠٠٠/٠٧/٢٨	١١٨
تجديد حبس سعد الدين إبراهيم	عاطف فاروق	الأحرار	٢٠٠٠/٠٧/٢٨	١١٩
نيابة أمن الدولة فى مصر تمدد حبس الدكتور سعد الدين إبراهيم		الشرق الأوسط	٢٠٠٠/٠٧/٢٨	١٢٠
تجديد حبس سعد الدين إبراهيم والمدير المالى لمركز ابن خلدون ١٥ يوما	نجوى عبد العزيز	الوفد	٢٠٠٠/٠٧/٢٨	١٢١
تجديد حبس سعد الدين إبراهيم مركز ابن خلدون ١٥ يوما		الأهرام	٢٠٠٠/٠٧/٢٨	١٢٢
١٥ مليون دولار لاختراق الأمن القومى المصرى	حمدى رزق	المصور	٢٠٠٠/٠٧/٢٨	١٢٣
تجديد حبس د. سعد إبراهيم والمدير المالى لمركز ابن خلدون		الأخبار	٢٠٠٠/٠٧/٢٨	١٣١
مصر: نحو محاكمة عاجلة لسعد الدين إبراهيم	محمد صلاح	الحياة	٢٠٠٠/٠٧/٢٩	١٣٢
مصر: محامى ابن خلدون يتوقع حفظ قضية سعد الدين إبراهيم لضعف الأدلة		الشرق الأوسط	٢٠٠٠/٠٧/٢٩	١٣٤
على سالم عاد من إسرائيل ليتهم الجميع!	عبد الوهاب داود	الأخبار	٢٠٠٠/٠٧/٢٩	١٣٦

قضية د. سعد الدين إبراهيم فى الصحافة -المجلد الثالث

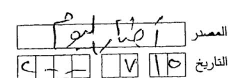
العنـــــــــــوان	الكاتب/المحرر	المصدر	التاريخ	رقم الصفحة
مفاجآت مثيرة فى المؤتمر الصحفى لزوجة د. سعد الدين إبراهيم	عادل السروجي	الأهـــــرام المسائي	٢٠٠٠/٠٧/٣٠	١٣٩
مصر: إبراهيم يطلب قاضيا محايدا ويقرر وقف التعامل مع النيابة	محمد صلاح	الحياة	٢٠٠٠/٠٧/٣٠	١٤٠
طالبنا بتدخل جميع الجهات للإفراج عنه	خديجيعفيفي	الأخبار	٢٠٠٠/٠٧/٣٠	١٤٢
٣ مليارات دولار تمويل أجنبى للحكومة و ٣٠ مليون للمجتمع المدنى!	عثمان أمين	العربى	٢٠٠٠/٠٧/٣٠	١٤٣
سعد الدين إبراهيم يخرج عن صمت من محبسه		الشرق الأوسط	٢٠٠٠/٠٧/٣٠	١٤٤
مشادة		الشرق الأوسط	٢٠٠٠/٠٧/٣٠	١٤٥
هل هناك علاقة بين هروب "سميحة فريد" وفضيحة "ابن خلدون"؟!	زهير العربى	الأسبوع	٢٠٠٠/٠٧/٣١	١٤٦
الدعوة لجلب "مستشار محايد" للتحقيق مع سعد الدين إبراهيم!	محمد أبو النور	الأسبوع	٢٠٠٠/٠٧/٣١	١٤٧
من حصيلة البطاقات المزورة.. أودعت ١٤٥ ألف جنيه	أحمد أبو صالح	الأسبوع	٢٠٠٠/٠٧/٣١	١٥٠
القاهرة أبلغت واشنطن رسميا رفضها التدخل فى قضية مدير مركز ابن خلدون	أحمد أبو صالح	الأسبوع	٢٠٠٠/٠٧/٣١	١٥٤
تجديد حبس خالد فياض وتامر	إبراهيم أبو كيلة	الجمهورية	٢٠٠٠/٠٧/٣١	١٥٥
التدخل الأمريكى مرفوض	محمود الشناوى	الميدان	٢٠٠٠/٠٨/٠١	١٥٦
على سالم يتهم صحفيا بالميدان بالجاسوسية الموساد الإسرائيلى		الميدان	٢٠٠٠/٠٨/٠١	١٥٧
لا وزن لسعد إبراهيم لدى أمريكا		الميدان	٢٠٠٠/٠٨/٠١	١٥٩
لم يحدث أى تدخل أمريكى فى قضية سعد الدين إبراهيم	وحيد رأفت	الميدان	٢٠٠٠/٠٨/٠١	١٦٠
المتهمة الثانية فى قضية ابن خلدون بمصر تتوقع انتهاء الأزمة قريبا		الشرق الأوسط	٢٠٠٠/٠٨/٠١	١٦٣
مصر: سعد الدين إبراهيم سيحاكم وفقا لقانون الطوارئ	محمد صلاح	الحياة	٢٠٠٠/٠٨/٠١	١٦٤

قضية د. سعد الدين إبراهيم فى الصحافة - المجلد الثالث

نهاية الفهرس



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



سعد وشركاه.. تاجر وترزى

تابعت تفاصيل ما ينشر عن مركز ابن خلدون - لصاحبه ومديره المسئول الدكتور سعد الدين إبراهيم - اطال الله عمره. ويقولون ان المذكور يملك دكاكين وحوانيت للأبحاث والدراسات ويستأجر فى ذلك باحثين ودارسين يقومون بتفصيل المطلوب حسب المقاس. ولديه كل انواع الأقمشة التى تناسب المطلوب، ويضع على ابحاثه ودراساته الماركة المناسبة وتاريخ الصنع ومعه تاريخ الصلاحية وسائر العلامات التجارية التى يتطلع اليها الزبون.

وقررت ان اكون أحد زبائنه، وأن أكلفه بإجراء ابحاث ودراسات لم يسبق له ان اجراها، رغم انها من النوع الذى اعتاد عليه. لكننى اشترط تجنب «الفبركة» واصر على عدم تأليف الاحصائيات أو البيانات، لاننى اختلف عن الزبائن الذين يتعاملون مع دكانه والدراسات والابحاث المطلوبة - والتى سأدفع له مقابلها ملايين وملايين - تتعلق بالاقليات وبالعصبيات والتمييز العرقى والعنصرى. وهى أمور اعتاد عليها وتضمنتها نشرات الدعاية التى كان يروج بها لأوراقه ويقبض مقابلها باليورو والدولار.

وبموجب هذه السطور كلفت الدكتور سعد الدين إبراهيم واتباعه فى ابن خلدون بإجراء دراسة عن الاقليات فى إسرائيل، والتفرقة العنصرية والعرقية هناك. وعليه ان يعكف على تحديد نوع المعاملة التى يعاملون بها «الإشكناز» من الاصول الغربية وما يعانيه «السفارديم» من أبناء الشرقيين. وكيف تتعامل السلطات الإسرائيلية وأصحاب النفوذ وهم جميعا من «الإشكناز» مع الأقلية المسيحية ومع المسلمين الذين هم أصحاب الأرض الفلسطينية.

ونريد دراسة عن المهاجرين الذين جاءوا من اليمن ومن افريقيا وخصصت لهم إسرائيل مناطق معزولة، واعتبرتهم بشرا من الدرجة الثالثة.

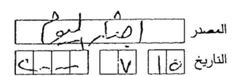
وأرى ان تشمل دراسة سعد الدين إبراهيم واتباعه الملل والنحل اليهودية التى تعتبر غير اليهودى امميا، ليس له مال ولا عرض، تستبيح دمه دون سبب أو دافع، سوى انه من الاممين. وعلى أتباع ورجال مركز ابن خلدون ان يوافونا بدراسة واحصائيات - حقيقية وواقعية - عن الطوائف اليهودية فى إسرائيل والبالغ عددها ١٧٠ طائفة وملة، وكيف يتعامل أبناء تلك الملل مع الأمميين والسفارديم والعرب المسلمين والمسيحيين من الفلسطينيين وغيرهم.واكرر ضرورة ان تأتى هذه الدراسات بصورة واقعية حقيقية وليس على طريقة دراسات «ابن خلدون» عن أبناء النوبة من المصريين.

وعندما تصلنى دراسات سعد الدين إبراهيم عن النحل والفرق والأقليات اليهودية والمسيحية والسفرديمية فى إسرائيل فإننى سأدفع له الثمن كاملا، وبالملايين، لانه اعتاد ان يقبض بالملايين.. بشرط عدم التزوير أو الفبركة او الاصطناع أو تأليف القصص والاحصائيات.وقد اعددت بالفعل الملايين المطلوبة ثمنا لما سيقدمه الينا الدكتور سعد وشركاه - تاجر وترزى - ولكنها ملايين بالليرات الايطالية أو اللبنانية او التركية، لأنه ليس بين أيدينا ملايين دولارية.





٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail com



المصدر
التاريخ

ابن خلدون بشكل غير رسمى

الحديث غير الرسمى الذى تم فى لجنة مقاومة التطبيع.. والتى تضم كل الاحزاب - خلال اجتماعها الماضى كان حول قضية سعدالدين ابراهيم على اعتبار ان اللجنة كانت قد نبهت مرارا من الاختراق الصهيونى الذى يتم عن طريق مركز ابن خلدون وكان للجنة مواقف ثابتة حول المركز ونشاطاته.. وتم الاتفاق على ان يعقد اجتماع مقررى لجان التطبيع على مستوى الدول العربية فى بيروت - نهاية يوليو الحالى - وسيتم خلال الاجتماع استعراض عدد من الابحاث تتقدم بها كل دولة عربية وستتقدم مصر بـ ٥ أوراق عمل مركزة كلها حول التطبيع فى مختلف المجالات.

نوفيب وسيدا ودانيدا والمعونة الأمريكية أهم الجهات التى تموله

ابن خلدون وحكاية المليون جنيه

سعد الدين ابراهيم يعترف: نحصل على ٢٠٠ ألف دولار سنويا والحكومة تحصل على ٢ مليار!

د. أحمد صبحى منصور:

أعلن انفصالى عن مركز ابن خلدون وموقفى من سعد الدين معروف فهو رجل محترم

رئيس الوزراء الأسبق يراجع حسابات المركز ويقدمها للأجهزة الرقابية أولاً بأول

تواصل نيابة امن الدولة العليا تحقيقاتها مع د.سعد الدين ابراهيم رئيس مجلس ادارة مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية بتهمة الحصول على اموال من جهات اجنبية بطرق غير مشروعة وبدون ترخيص والاتصال بدولة اجنبية ومدها بمعلومات تمس امن المجتمع.. والمفاجأة ان سعد الدين ابراهيم اعترف اكثر من مرة قبل القبض عليه بانه يحصل على تمويل من منظمات وهيئات اجنبية. وهذا التمويل يخضع لاشراف الحكومة ورقابة الاجهزة الرقابية المصرية وان الدكتور عبد العزيز حجازى رئيس الوزراء الاسبق يراقب ويراجع حسابات المركز باعتباره خبيرا.. وان المركز يدفع ضرائب تصل الى ٢٠ الف جنيه سنويا..

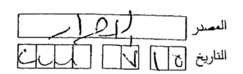
وبالارقام فان المركز يحصل على ٢٠٠ الف دولار اى حوالى مليون جنيه سنويا.. وفى السطور القادمة نناقش قضية التمويل الاجنبى لمركز ابن خلدون كاحد الاتهامات التى تحقق فيها النيابة العامة مع د.سعد الدين ابراهيم

وبعيدا عن حيثيات التحقيقات الامنية التى تجرى حاليا فان المتابعين لنشاط ابن خلدون ونشطاء حقوق الانسان رغم خلاف بعضهم مع د.سعد الدين ابراهيم اجمعوا على ان قضية التمويل الاجنبى تفتقد معناها.. لان المركز يعلن عن الجهات المانحة، وابحاثه منشورة ومتاحة للجميع، ويحرص سعد الدين على اظهار اسم الجهة المانحة للابحاث حتى لا يترك مساحة لهواة اختلاق المواقف واصطناع البطولة

ميريت للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر
التاريخ



وفى مركز ابن خلدون بالمقطم يصر الباحثون والموظفون على تعليق صور ضوئية من حوارات اجراها رئيس المركز لصحف ومجلات مصرية واجنبية تتعلق بمسألة التمويل الاجنبى، ومن هذه الصور حوار مع سعد الدين ابراهيم جاء فيه بالنص.. نحن نقول ان تمويل المركز يتم بمنح خارجية من نفس المصادر التى تتلقى منها الحكومة المنح السنوية، وكل الفارق ان المركز يتلقى منحا تافهة وضئيلة بالمقارنة بالمنح التى تحصل عليها الحكومة وما نتلقاه سنويا لا يزيد على ٢٠٠ الف دولار بينما تحصل الدولة على ٢ مليار دولار سنويا. واننا اكثر شفافية من الدولة المصرية فليس لدينا مصروفات خاصة او مصروفات تمويل وخلافه كما اننا ننشر كشف حساب لكل مليم نحصل عليه.

وعندما سئل سعد الدين ابراهيم عن طبيعة عمل المركز قال انها تنحصر فى سبعة مجالات منها مناهج التعليم والتنمية الاجتماعية وحقوق الاقليات والمشاركة الديمقراطية وغيرها.

واكد ان حساباتنا كلها موجودة ومكشوفة ومسجلة وكل قرش يتم انفاقه مسجل فى دفاتر، والمركز مفتوح للجميع، والمسألة بسيطة فكل برنامج بحثى له ميزانية معلنة وموجودة، واعتقد ان الاجهزة الرقابية فى مصر غير غافلة وتؤدى عملها بكل كفاءة وقد حدث اكثر من مرة ان فتشت هذه الاجهزة فى سجلات المركز وانشطته ولولا هذا لكان المركز قد اغلق منذ سنوات.

مواجهة

واعترافات سعد الدين ابراهيم واضحة ويصعب تأويلها على خلاف حقيقتها فالرجل يدير مركزا للابحاث الاجتماعية ويتم تمويله من غدة جهات منها المعونة الامريكية، ومؤسسة نوفيب الهولندية، ومؤسسة دانيدا الدنماركية وسيدا الكندية وفريديور الالمانية.

داخل مركز ابن خلدون واجهنا احد الباحثين -طلب منا عدم كتابة اسمه نظرا لحساسية الموقف حاليا- مع استعداده الكامل للاجابة عن أى سؤال مهما كان قاسيا او محرجا.. ولاننا لا نملك ترف السكوت او فرصة البحث عن عبارات شيك تخفى حقيقة شكوكنا.. سألته عن تهمة التخابر التى توجهها النيابة للدكتور سعد فارتبك.. وطال صمته ثم انفعل.. تخابر ايه.. احنا بتوع تخابر.. احنا ناس محترمين بنعمل ابحاث لها قيمتها يعترف بها اساتذة الجامعات فى مصر وخارجها.

● **سألته: لماذا يحصل مركزكم وحده على مليون جنيه سنويا وهل تعتقد ان تمويل الابحاث من الخارج امر طبيعى؟**

●● لسنا وحدنا الذين نحصل على تمويل من الخارج لكننا الاشهر فى مجال الابحاث الاجتماعية، والمنظمات الاجنبية تثق فى قدراتنا على تحليل الاوضاع بشكل علمى وجاد.

● **ولماذا التمويل من الخارج؟**

●● يضحك.. لاننا لا نجد تمويلا من الداخل

● **ربما لان ابحاثكم لاتهم المواطن المصرى؟**

●● حرام عليك.. اذا كانت ابحاثنا كلها عن المواطن المصرى فكيف تزعم انها لا تهمه.

● **اقصد انها قضايا شائكة وسبق حسمها، ومجرد اعادتها الى طاولة البحث تعنى محاولة لجر المجتمع الى معارك وهمية؟**

●● اختلف معك فى ان القضايا الشائكة سبق حسمها فقضية حقوق المواطنة لم تحسم بعد..

● **قاطعته.. لكن الدستور يساوى بين جميع المصريين فى الحقوق والواجبات.**

●● دعنا لا ندخل فى جدل عقيم. لن اقول لك ان الدستور ينص على ان مصر دولة اشتراكية ديمقراطية.. فهل هى كذلك.

● **ثم ما هى حكاية المعارك الوهمية التى تتحدثون عنها اذا كنت تقصد قضايا الارهاب ومناهج التعليم وحقوق الاقباط والمشاركة فى الانتخابات فانك بذلك تعترف صراحة بان كله تمام ومافيش مشاكل.. نحن ضد هذا المنهج فى التفكير ونعتقد ان الشفافية هى الحل للخروج من ازمة التفكير العقيم والتقليدى، ومن واجبنا طرح كل المشاكل على مائدة البحث.. وهدفنا دائما مصلحة مصر.**

● **مصلحة مصر باموال اجنبية؟**

●● المهم هل ابحاثنا تخدم الناس ام لا.. هل ابحاثنا فيها مجهود علمى وميدانى يستحق الاشادة والتقدير ام لا..؟

● **ولكن باموال اجنبية.. واظن ان الذى يمنح يستطيع ان يفرض على الطرف المتلقى عنوان البحث وطريقة معالجته وربما اهدافه؟**

●● هذا الكلام فيه رائحة غير مستحبة، والباحثون داخل المركز وخارجه يعلمون ان ابحاثهم تنشر وليست سرية وبالتالى فلايجوز

تحقيق:
أحمد الدسوقى

التشكيك فى وطنيتنا لمجرد اننا نتلقى تمويلا معلن من الخارج بدليل ان الحكومة نفسها تتلقى منحا ومساعدات بلغت حسب تقديرات الاستاذ محمد حسنين هيكل ٤٧ مليار دولار طوال العشرين عاما الماضية.

● **هل تقارن مركز ابن خلدون بالحكومة المصرية؟**

●● انا لا اقارن انا اتحدث عن المبدأ فقط نحن نحصل على معونات صغيرة جدا وتكفى بالكاد لعمل ابحاث جادة هدفها مصلحة مصر.

● **والحكومة تنفق مليارات المنح والمساعدات على مشروعات قومية لخدمة التنمية؟**

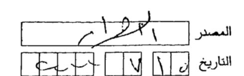
●● هذه وجهات نظر.. وليس كل ما يقال صحيحا.. وعندك الصندوق الاجتماعى مثلا يحصل سنويا على ٨٠٠ مليون دولار من جهات اجنبية عديدة، وهذه الجهات تحدد طبيعة عمل الصندوق بل ان اهداف الصندوق المعلنة تنحصر فى تعبئة الموارد المالية والفنية والمحلية والاجنبية التى يمكن الحصول عليها فى اطار برنامج المنح والمساعدات من اجل تنمية واستثمار الموارد البشرية وتمويل المشروعات لخلق فرص عمل للعاطلين.. فهل نحاكم الصندوق بتهمة تلقى اموال اجنبية ام ان المنح والمساعدات حلال للحكومة وحرام علينا.

لكن المصدر المسئول بمركز ابن خلدون يتجاهل ان المركز ليس جهة رسمية فضلا عن مخالفته للمادة ٧٨ من قرار نائب الحاكم العسكرى د.كمال الجنزورى عندما كان رئيسا للوزراء والمادة تقضى بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة وغرامة لا تقل عن الف جنيه ولا تزيد على ما اعطى او وعد به كل من طلب لنفسه او لغيره او قبل او اخذ ولو بالواسطة من دولة اجنبية او من احد ممن يعملون لمصلحتها نقودا او اية منفعة اخرى او وعد بشئ من ذلك بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية.. اما المادة ٨٠ من نفس القرار فتعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تزيد على ٥ سنوات وبالغرامة لكل مصرى اذاع عمدا فى الخارج اخبارا او بيانات او شائعات كاذبة او مغرضة حول الاوضاع الداخلية للبلاد وكان من شأن ذلك اضعاف الثقة المالية بالدولة وهيبتها واعتبارها.

اتهامات مطاطة



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



وفى نفس اطار المواجهة سألنا الدكتور احمد صبحى منصور الباحث بالمركز ومدير رواق ابن خلدون والذى يعتبره البعض الرجل الثانى فى المركز عن التمويل الاجنبى للمركز فقال: الحكومة ايضا تحصل على مساعدات اجنبية.. وفيما يتعلق بشخص فانا اعمل كباحث فى المركز من خلال تعاقد بينى وبين الدكتور سعد . وامارس اهتماماتى العامة من خلال دراسة التراث الاسلامى ومحاولة تنقية الفكر الاسلامى من الخرافات والاساطير التى علقت بالفكر الصحيح، وطوال ٤ سنوات ونصف تقريبا عقدنا عشرات الندوات برواق ابن خلدون واستضفنا فيها كافة التيارات الفكرية والسياسية ولا اخفى ان بعض ضيوفنا كانوا يهاجمون سعد الدين ابراهيم بعنف شديد، وكان الرجل للامانة يتحمل النقد ويقبل الهجوم عليه طالما كان مستندا الى افكار حقيقية.

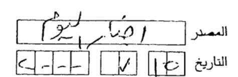
وعلى كل حال فانا ارى ان الاتهامات الموجهة للدكتور سعد مطاطة مثل الاتهامات السياسية، وطبعا لا استطيع التعليق على التحقيقات التى تجرى فى النيابة حاليا، وشخصيا فقد انفصلت عن المركز، واعلن اننى سأفتتح مكتبا خاصا لابحاثى ودراساتى.. وبمعنى واضح فان ندوة الثلاثاء ٤ يوليو ٢٠٠٠ ستكون الندوة الملغاة لان الرواق اغلق ابوابه.

ويواصل صبحى منصور: بصراحة فاننى قررت منذ عدة شهور ان استقل وابتعد عن ابن خلدون «وهناك شهود على صدق كلامى» وبالفعل بدأت فى تأسيس مكتب، وليس هناك علاقة بين انفصالى من ابن خلدون والتحقيقات مع د.سعد الدين ابراهيم.

واخيرا والكلام مازال لصبحى منصور فان حكاية التمويل الاجنبى تثير ازمة للمركز لانه يختار موضوعات جادة تثير خلافا البعض يسميها قضايا شائكة، وهى كذلك بالفعل، وبالتالى فان الاضواء تسلط علينا ورغم ان المركز قدم ابحاثا كثيرا ذات قيمة الا ان مسألة التمويل الاجنبى ظلت هى الشغل الشاغل لمن يختلفون معه فى الرأى.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail merit56@hotmail.com



أبحاث مركز ابن خلدون لحلف الناتو تضمنت الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر

كتب حسين عبدالقادر:

يتابع المستشار ماهر عبدالواحد النائب العام نتائج التحقيقات في قضية سعدالدين ابراهيم مدير مركز ابن خلدون من خلال التقارير التي تقدمها النيابة إليه أولا بأول.. وقد تقرر استعجال البنوك التي تعاملت مع المتهمين والمركز لارسال حساباتهم المالية لمتابعة حجم وحركة تحويل الاموال إليها

يعكف فريق التحقيقات منذ انتهاء جلستي التحقيق وصدور قرار تجديد حبس د. سعد الدين ونادية عبدالنور علي فحص وتحليل باقي الاوراق والمستندات المضبوطة في التفتيش الثاني للمركز.. وتشير التحقيقات إلي أن الابحاث المضبوطة مؤخرا اشارت إلي تعاون المركز مع مركز ابحاث حلف شمال الاطلنطي «الناتو» من خلال عقد موقع بين المركزين يدور بعضها حول الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر.

ومن المنتظر قيام النيابة باجراء تفتيش جديد هذا الاسبوع لمركز ابن خلدون بحثا عن مستندات جديدة في ضوء فحص المستندات السابقة وكذلك لضبط اية أوراق تكشف عن باقي الجهات التي كان يتعامل معها.. والكشف عن نوعية الابحاث التي يجريها لحسابها.. كما ستطلب النيابة البحث عن اية مراكز مالية أو حسابات بنكية أخري غير معروفة حتي الآن مما يفيد في التحقيقات حاليا.. وترجع اعمال التحقيقات حتي الآن احتمال اعادة استدعاء د. سعدالدين من السجن ومواجهته من جديد بما ستكشف عنه المستندات وأقوال الشهود هذا الاسبوع.

٧ ســـاعات مـــن التحـــقيقات تكشـــف

اتصالات مشبوهة لسعد الدين إبراهيم.. بحلف شمال الاطلنطى

أمن الدولة يبحث عن متهمين بالتزوير.. فى الشرقية وقنا

كشفت ٧ ساعات من التحقيقات مع د. سعد الدين ابراهيم مدير مركز ابن خلدون وجود اتصالات مشبوهة بين المركز وحلف شمال الاطلنطى.

جمال عقل - انتصار النمر

واجهت النيابة د. سعد الدين ابراهيم بالمستندات التى عثر عليها داخل مركز ابن خلدون والتى تثبت تقديمه معلومات سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية عن مصر لمنظمة حلف شمال الاطلنطى وغيرها من المنظمات والجهات الاجنبية لكنه اكد ان ذلك مجرد عملية تبادل ابحاث..قامت النيابة بمواجهته بأرصدته فى البنوك المصرية والاجنبية وبنوك بعض الدول العربية مثل البتراء الاردنى والاهلى السودانى.وباركليز الدولى فرع جنيف لكنه اكد انها حساباته الخاصة فى حين تؤكد المستندات ان هذه الاموال مقابل معلومات قدمها لجهات اجنبية.

تواصل مباحث امن الدولة البحث عن اثنين من المتهمين بتزوير البطاقات الانتخابية فى الشرقية وقنا وهما ابراهيم كمال وصلاح سمير، تنظر نيابة امن الدولة العليا غدا باشراف المستشار هشام سرايا المحامى العام الاول تجديد حبس المتهم خالد فياض مسئول التربية السياسية فى مركز ابن خلدون.


سعد الدين إبراهيم

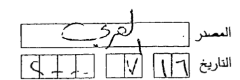
يقوم فريق التحقيق الذى يضم هشام بدوى رئس نيابة امن الدولة العليا واشرف العشماوى واشرف هلال وكيلى اول النيابة بمواجهة خالد فياض باقوال نادية عبدالنور المدير المالى والادارى بالمركز والتى اتهمته بالتواطؤ مع د. سعد الدين ابراهيم فى تزوير البطاقات الانتخابية وكشوف الناخبين والحصول على اموال من المنظمات والهيئات الاجنبية مقابل امدادها بأبحاث ومعلومات مخالفة للحقيقة عن الاوضاع العسكرية والامنية والاقتصادية والاجتماعية فى مصر.

تقدم المحامى عن خالد فياض بمذكرة للنيابة لاخلاء سبيله بصفته شاهدا فى القضية.

من جهة اخرى تبدأ التحقيقات فى وجود علاقة بين مركز ابن خلدون ومركز حقوق المرأة الذى تراسه نهاد ابو القمصان زوجة حافظ ابو سعده رئيس منظمة حقوق الانسان فى مصر. قالت مصادر علمية ان مديرة المركز اوفدت عددا من السيدات اللاتى يعتزمن الترشيح لعضوية مجلس الشعب الى المانيا منهن سيدات من المنوفية والدقهلية والبحيرة والقاهرة.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



الذين انقلبوا على سعد



أحمد عبدالحفيظ

أعجبني في الدكتور سعد الدين إبراهيم ممارسته القوية لحقه في الاختيار وهو ما يدفع ثمنه الآن، لقد كان الرجل ضمن مجموعة كبيرة من الذين ولدوا - سياسيا - في أحضان ثورة يوليو في الستينيات، ولقد أصبح الكثير منهم من رجال الحكم اعتبارا من السبعينيات مثل كمال الجنزوري وعاطف عبيد وأسامة الباز وغيرهم لكنه آثر أن يكون من معارضي الحكم في تلك الفترة الصاخبة، وبعد رحيل السادات أصبح من المجموعات التي أحاطت بنظام الرئيس مبارك وترعرعوا من حوله وأصبحوا نجوم المجتمع في كثير من محافل السلطة والمال والأعمال.

لكن الرجل أعمل مرة أخرى حقه في الاختيار، واختار طريق الدعوة للمجتمع المدني وحقوق الإنسان وغيرها من أفكار العولمة الجديدة، صحيح أن الرجل أخطأ كثيرا في ممارسة هذه الاختيارات، وربما وصلت أخطاؤه في الممارسة لدرجة الخطيئة، أو حتى تعدت الخطيئة إلى تخوم الجريمة ولكن علينا أن نتذكر أن الرجل لو كان من أولئك الذين لا يؤمنون بحقهم الإنساني في الاختيار، لكان الآن - شأن الكثير من زملائه - جالسا في مقاعد الوزراء. ومهما كان ما حققه الرجل نتيجة ممارساته الخاطئة فإنه لا يساوي شيئا فيما كان سوف يحققه لو آثر السلامة وامتنع عن ممارسة الإزعاج، ولعل أنصار التيار القومي صاحب الحق الوحيد في الهجوم على الرجل بل وحتى الشماتة فيه فهم الذين أشبعوه رفضا وهو مطلق الحرية والقوة والبأس، وتعاملوا مع نشاطاته على أنها جرائم، ومع شخصه على أنه «مسجل خطر» وأحيي موقف «العربي» التي أدانت «سعدا» دون الشماتة فيه، أما الذين انقلبوا على الرجل سبا وقدحا بعد أن أصبح حبيس الأسوار، وقد كانوا من قبل يحيطون به، ويسعون إليه، ويعلنون عن تشرفهم بالعمل معه، ويحققون من ورائه منافع عديدة ليس أقلها الأموال التي كانوا يتحصلون عليها بغير حق في أغلب الأحيان، والذين فتحوا له صفحات جرائدهم، ومقرات نشاطاتهم، هؤلاء جميعا عليهم أن يلزموا جانب الحياء ويتركوا الرجل بين يدي سلطات التحقيق كمتهم توجب جميع الشرائع أن يظل بريئا إلى أن تثبت إدانته.

الإدانة بأثر رجعي

أحمد فؤاد نجم، مظفر النواب، أمل دنقل، نجيب سرور، هؤلاء هم شعراء الرفض والتحريض، وعلى أنغامهم وفي لهيب كلماتهم الموقدة انصهر وجدان أجيال عديدة من شباب الوطن منذ مطلع السبعينيات، ولعلنا لا نحتاج إلى إيراد أية نماذج من هذه الأشعار المعروفة لدى أغلب القراء.

هذه الأشعار رددناها في الجامعة، هتافات وأغان، وأخذناها معنا إلى النقابات والنوادي والتجمعات التي تواجدنا فيها بعد تخرجنا من الجامعة، ثم تم طبعها في أشرطة بمعرفة حزب التجمع الذي تولى بيعها وتوزيعها من خلال مقراته، وهي أشعار لا تسب عقائد أحد، ولا تهين مشاعر أحد، لكنها تمثل قمة من قمم التحريض والإثارة السياسية، الذي كان حُزب التجمع يقف على رأس المتهمين بها في تلك الأيام.

والآن أصبح حزب العمل وجريدته متهمين بالتحريض والإثارة واستخدام لغة غير لائقة واتهامات باطلة في حق السادة الوزراء، وهو اتهام تشارك فيه جهات عديدة وأشخاص متعددون بينهم من كانوا يتغنون بأشعار نجم وإمام، ويتولون طبعها وتوزيعها مع غيرها من أشعار دنقل والنواب وسرور. فهل نعتبر مشاركة هؤلاء في اتهام حزب العمل وجريدته بمثابة نقد ذاتي لماراتهم السابقة وإدانة بأثر رجعي لتلك المواويل والأغاني والأشعار الجميلة؟!!.

متابعة لمركز ابن خلدون «المشبوه»

حبس ٣ متهمين جدد.. والبحث عن ٢٠ من اتباع د. سعد الدين إبراهيم

كتب ـ جمال عقل وانتصار النمر:

تواصل نيابة أمن الدولة العليا باشراف المستشار هشام سرايا المحامى العام الاول تحقيقاتها فى قضية مركز ابن خلدون.. أمر فريق التحقيق الذى يضم هشام بدوى رئيس النيابة وأشرف العشماوى وأشرف هلال وكيلى أول النيابة أمس بحبس ماجدة أبوبيه، عوض عبده وابراهيم عبدالمنعم المتعاملين مع هيئة دعم الناخبات ومركز ابن خلدون ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات بتهم الاشتراك فى تزوير كشوف الناخبين والمرشحات لعضوية مجلس الشعب فى دورته المقبلة والحصول على رشاوى.

كما أمرت النيابة باخلاء سبيل وردة على باهى موظفة الشئون الادارية بهيئة دعم الناخبات «هدا» اثناء نظر قرار تجديد حبسها أول أمس بعد حبسها ١٥ يوماً.

طلبت النيابة استدعاء ٢٠ آخرين من المتعاملين مع الهيئة «هدا» ومركز ابن خلدون من مختلف المحافظات بعدما كشفت التحقيقات التى يتابعها المستشار ماهر عبدالواحد النائب العام عن تورطهم فى استخراج بطاقات انتخابية مزورة وتقديمها للمركز وهيئة دعم الناخبات.

ومازالت التحقيقات تكشف عن الكثير عن المفاجآت بعدما تحول خالد أحمد فياض مدير التربية السياسية بمركز ابن خلدون من شاهد اثبات الى متهم أصلى فى القضية وبعدما تبين صحة توقيعاته على شيكات التعاملات المالية بمركز ابن خلدون وهيئة دعم الناخبات المصريات «هدا» والصادرة لصالحه من الاتحاد الأوربى واثبات علاقته بين بقية المتهمين المحبوسين فى جرائم تزوير كشوف الناخبين وأوراق الدعاية الانتخابية الخاصة بهيئة دعم الناخبات.

اثبتت التحقيقات تورطه فى جميع الجرائم التى ارتكبها رئيس مركز ابن خلدون د.سعد الدين ابراهيم الذى استغله فى عمل أبحاث وتجنيد باحثين ومندوبين فى اعداد ابحاث عن الظروف الاجتماعية وانتخابات مجلس الشعب المقبلة..وكشف التحقيقات عن تكليف خالد فياض بالسفر الى محافظات الوجه البحرى لتجنيد مندوبين والحصول على ناخبين مقابل ٥ جنيهات لكل بطاقة انتخابية.

ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail merit56@hotmail.com

المصدر الحياة
التاريخ ١٦ / ٧ / ٢٠٠٠

القاهرة تتجاهل الانتقاد الاميركي في شأن اعتقال سعد الدين ابراهيم

القاهرة - محمد صلاح

قوبل الهجوم الاميركي المضاد على الحكومة المصرية في شأن اعتقال رئيس «مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية» الدكتور سعد الدين ابراهيم بتجاهل رسمي، تماماً مثلما لم تعر القاهرة اي اهتمام للضغوط التي مارستها جهات أميركية عدة عقب القبض على ابراهيم بداية الشهر الجاري. وواصلت نيابة أمن الدولة العليا التحقيق مع متهمين في القضية من دون الالتفات الى المحاولات الاميركية التي تهدف إلى إغلاق ملف القضية أو على الأقل مواصلة التحقيقات من دون احتجاز «المواطن الاميركي» سعد الدين ابراهيم.

وكان الناطق باسم الخارجية الاميركية ريتشارد باوتشر وصف في بيان قصير القاه عقب تمديد النيابة فترة الحبس الاحتياطي لإبراهيم ١٥ يوماً أخرى أول من امس الاعتقال بأنه قضية «تتعلق بحقوق الإنسان وليست حالة قضائية»، معتبراً أن ابراهيم «لم يرتكب مخالفة قانونية».

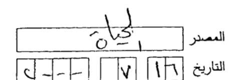
وبدا أن انشغال المسؤولين المصريين على المستوى السياسي بمعالجته التفاعلات الى افرزها حكم المحكمة الدستورية العليا بإبطال قانون ممارسة الحقوق السياسية ساهم في تزايد الإحساس بتجاهلهم ردود الفعل الأميركية الغاضبة على قرار التمديد كما حال دون تمكن السفير الاميركي في القاهرة دانيال كيرتزر من مواصلة جهوده واتصالاته مع المسؤولين المصريين سعياً وراء إقناعهم باطلاق رئيس «مركز ابن خلدون».

وتوقعت مصادر مصرية صدور رد مصري عبر تصريح لأحد المسؤولين في وقت لاحق «حتى لا يبدو الأمر في حال صدور بيان رسمي سريع على أنه سجال بين الطرفين في شأن قضية ما زالت محل تحقيق أمام النيابة».

ولفتت المصادر إلى أن التحقيقات التي جرت حتى الآن لم تتطرق الى أي نشاط حقوقي مارسه «مركز ابن خلدون» أو رئيسه وإنما تركزت على صلاته بجهات أجنبية بينها مركز ابحاث حلف الأطلسي (الناتو) وحصوله على أموال منها بطرق غير قانونية.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



والتزوير في محررات رسمية وارتكاب مخالفات مالية تتعلق بنشاط المركز والهيئات المتعاملة معه، وهي أمور وردت في شأنها نصوص في قانون العقوبات المصري. لكن فريد الديب محامي ابراهيم الذي حضر معه جلستي التحقيق الاربعاء والخميس الماضيين وصف القضية بأنها «سياسية بالدرجة الأولى»، مستغرباً أتهام موكله بالتعاون مع «الناتو». (راجع ص ٥).

ومنذ القبض على ابراهيم صبت مواقف المسؤولين المصريين في اتجاه تاكيد عدم التدخل في شؤون القضاء. ورفض وزير الخارجية السيد عمرو موسى استخدام لفظ «ضغوط» لوصف التحركات الاميركية في شأن القضية، مؤكداً أن مصر لا تقبل بالضغوط.

وعلى صعيد التحقيقات اخضعت النيابة أمس متهمين جددا في القضية للتحقيق، واطلقت مساء السيدة نجاح حسن بعد نحو ٥ ساعات استمعت خلالها إلى أقوالها في شأن تهمة تلقيها أموالا من جهات أجنبية بصورة مخالفة للقانون من خلال عملها مع سعد الدين ابراهيم في هيئة «دعم الناخبات» المعروفة باسم «هدى»، وقررت النيابة استكمال التحقيق مع المتهمة اليوم.

ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail merit56@hotmail.com
المصدر الحياة
التاريخ ١٦ / ٧ / ٢٠٠٠

محامي سعد الدين إبراهيم لـ"الحياة":

تعاون "مركز ابن خلدون" و"الناتو" في أبحاث اجتماعية وليست عسكرية

□ دافع المحامي فريد الديب عن موكله رئيس «مركز إبن خلدون للابحاث الانمائية» سعدالدين إبراهيم معتبرا أن قضية ابراهيم «سياسية»، وأن البحث الذي طلبه منه الحلف هو بحث اجتماعي وليس عسكرياً.

□ القاهرة - محمد صلاح

■ وصف السيد فريد الديب محامي ابراهيم القضية بانها «سياسية» وكشف عن وقائع التحقيق الذي جرى على مدى يومين نهاية الاسبوع الماضي مع موكله، ونفى ان يكون بين الوقائع أي شيء عن علاقة موكله باسرائيل او اسرائيليين. واستغرب تقارير صحافية تحدثت عن توجيه اتهامات الى ابراهيم تتعلق بتنسيق بين «مركز ابن خلدون» ومؤسسات او جهات اسرائيلية، مؤكداً ان النيابة استبعدت تهمة مخالفة الامر العسكري الذي صدر العام ١٩٩٢ في شان حظر جمع التبرعات بعد ما تبين ان المركز اسس وفقاً لقانون الشركات ولا يتلقى التبرعات وانما يحصل على اجور نظير الابحاث التي يقوم بإعدادها لمصلحة الجهات التي يتعامل معها.

وشرح الديب علاقة موكله بمركز ابحاث حلف الاطلسي (الناتو) وقال لـ«الحياة»: «هناك عقد اتفاق بين مركز ابن خلدون ومركز ابحاث ناتو قدمته السلطات الى النيابة على انه دليل ادانة في حين تبين ان العقد يتضمن بنوداً بين الطرفين لا تختلف عن تلك المدونة في العقود بين مركز ابن خلدون والجهات الاخرى إذ ينص على ان يقوم المركز باعداد ابحاث اجتماعية عن تصورات لما يمكن ان يكون عليه سيناريو التعاون بين اوروبا ومنطقة شمال افريقيا والشرق الاوسط بعد حلول السلام في العام ٢٠٠١».

وقال إن موكله «لم يكن انتهى من عمل البحث وانما كتب مسودة له تضمنت تصوراته لاربعة سيناريوهات الاول عربي والثاني اسلامي والثالث شرق اوسطي والرابع يتعلق بحوض البحر المتوسط». وأضاف ان ابراهيم «ذكر في التحقيقات انه رجح ان تجري الأمور في المستقبل وفقاً للسيناريو الاخير»، وانه رأى ان السياسة المصرية حالياً تتم وفقاً لذلك السيناريو مستشهداً بتوقيع على مشروع شراكة مع الاتحاد الاوروبي.

وأضاف المحامي ان موكله رد عندما سئل عن سبب تعاونه مع مركز ابحاث ناتو بالقول «ان المسؤولين هناك يطلعون على كل الابحاث التي تجري في شتى انحاء العالم في شأن الامور التي تهمهم، وهم كانوا اطلعوا على بحث قديم كتبه سعد الدين ابراهيم في العام ١٩٧٥ في مجلة

«سيكيوريتي» عن مستقبل الاوضاع في العالم من مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية».

وتابع ابراهيم في التحقيقات «جاءت تصوراتي وكأنني اقرأ الاحداث، فرأى المسؤولون عن مركز ابحاث ناتو انني محلل جيد فقرروا الاستفادة برأيي في ما يمكن ان تكون عليه الاوضاع العام المقبل، لإنهم مهتمون بتنمية دول البحر المتوسط وشمال افريقيا لكون الحلف يعتقد ان تفادي وقوع صراعات مسلحة فيها كما حدث في مناطق اخرى مثل اقليم كوسوفو او البوسنة والهرسك سيجنبهم مشاكل جمة كما انهم يعلمون ان حل مشاكل المنطقة يساهم في منع الهجرة غير الشرعية الى اوروبا».

وتناول الديب ما ورد في التحقيقات في شان البطاقات الانتخابية المزورة وقال ان موكله نفى صلته بها واطلع النيابة على نص الاتفاق بين «مركز ابن خلدون» والاتحاد الاوروبي في شان مشروع المشاركة الانتخابية. وظهر ان الاتفاق لا يلزمه تقديم بطاقات انتخابية واتهم مدير المشروع في المركز الباحث خالد فياض بأنه مسؤول عن تلك البطاقات. وكان فياض ذكر في التحقيقات ان ابراهيم اجبر العاملين في المركز على تزوير البطاقات على اساس انه يحاسب الاتحاد الاوروبي على ان كلفة الواحدة منها ستة جنيهات في حين انها لا تكلف سوى جنيه واحد.

تستانف نيابة أمن الدولة العليا في مصر في وقت لاحق تحقيقاتها مع ابراهيم الذي يقضي فترة اعتقال احتياطي على ذمة التحقيق في قضية أتهم فيها مع باحثين ومتعاملين مع المركز.

ويتوقع أن تواجه النيابة إبراهيم في الجلسة المقبلة ببقية الأدلة المقدمة ضده. وتبذل أجهزة الامن جهوداً لتوقيف خمسة متهمين آخرين صدرت قرارات من النيابة بتوقيفهم في القضية.

وعاد إلى القاهرة أمس الكاتب علي سالم آتيا من إسرائيل بعدما شارك في ندوة نظمتها جامعة تل أبيب عن «الأدب في دول البحر المتوسط»، ويتوقع أن يمثل سالم في وقت لاحق أمام نيابة امن الدولة باعتباره شاهداً ليدلي باقواله عن فيلم «ادخل شريك.. شارك» الذي كتب السيناريو له بناء على اتفاق مع ابراهيم ضمن مشروع يتبناه المركز بتمويل من الاتحاد الأوروبي.

وكانت النيابة اعتبرت الفيلم دليل إدانة ضد إبراهيم. ونفى سالم أن يكون ناقش مع مسؤولين إسرائيليين قضية إبراهيم أو أن تكون السلطات تعرضت له عند مغادرته مصر، أو عودته إليها. لكنه ذكر ان أعضاء في جماعة «السلام الآن» الاسرائيلية أثاروا القضية اثناء حديثه معهم. وأوضح أنه لم يتلق بعد ما يفيد استدعاء النيابة له.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس. ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail. merit56@hotmail.com

المصدر: الأحرار
التاريخ: ١٦ / ٧ / ٢٠٠٠

فى قضية مركز ابن خلدون:

الدكتور سعد إبراهيم يعترف بتطهير الشيكات لأنه أمر طبيعى تكلفة البطاقة الانتخابية جنيه باعها بـ٦ جنيهات والفارق لحسابه

كتبت خديجة عقيفى:

مازالت نيابة أمن الدولة العليا تواصل تحقيقاتها فى قضية مركز ابن خلدون، المتهم الأول فيها د سعدالدين إبراهيم استاذ علم الاجتماع السياسى بالجامعة الأمريكية و١٢ آخرين. حيث أمر المستشار هشام سرايا المحامى العام الأول للنيابة باستدعاء ١٥ شخصا من العاملين بهيئة دعم الناخبات المصريات للإدلاء بأقوالهم، كما أمر بسرعة ضبط وإحضار ممدوح السبنس الذى ثبت تورطه فى تزوير الانتخابات، يباشر التحقيقات هشام بدوى واشرف العشماوى وأشرف هلال ورأفت عباس.

علل د سعدالدين إبراهيم اثناء مواجهته بتظهير الشيكات من بعض الموظفين بعلمه بأن هناك حالتين فى تظهير الشيكات فهناك من يستحق له شيك يقوم بتظهيره وذلك لانشغاله وعدم إمكانية ذهابه الى البنك لصرفه وبالتالى يأخذ قيمة الشيك من خزانة المركز والبعض الآخر المستحق له الشيك يقوم بتظهيره ويتنازل عن قيمته للمركز.

وكشفت الأوراق والمستندات التى ضبطت اثناء قيام فريق النيابة بتفتيش المركز والهيئة عن مستندات تدين د سعد وتفيد استخراج بطاقات انتخابية مزورة مقابل ١ جنيه عن كل بطاقة ويقوم الدكتور سعد بمحاسبة المركز بـ ٦ جنيهات ويأخذ لنفسه ٥ جنيهات عن كل بطاقة مزورة.

وبمواجهة كل من ليلى سعد وهبة إبراهيم بالتهمة المنسوبة إليهما -استخراج بطاقات مزورة- اعترفتا بتظهير الشيكات فقط وأنكرتا ما نُسب إليهما بتزوير الانتخابات واتهما ممدوح السبنس بالتزوير، وأمرت النيابة بإخلاء سبيلهما على ذمة القضية بضمان محل إقامتهما، ومازالت التحقيقات مستمرة.

المجتمع المدني العربي: الحقائق الغائبة



السيد ولد أباه

فجرت حادثة اعتقال الباحث المصري المعروف سعد الدين إبراهيم مؤسس ومدير مركز ابن خلدون بالقاهرة ملف تنظيمات المجتمع المدني في البلدان العربية.

من أبرز الاشكالات التي طرحت بخصوص هذه القضية الحيوية طبيعة هذه التنظيمات وخلفياتها الفكرية وروابطها الخارجية، ومدى استقلاليتها ازاء مراكز القرار، وهامش الحرية المتاح لها في المسائل السياسية والمجتمعية الراهنة.

ولا بد من الاشارة بدءاً ان مركز ابن خلدون اثار منذ تاسيسه ضجة هائلة، وطرحت حوله شبهات واسئلة كثيرة ناتجة عن مسار الرجل الفكري والسياسي ومواقفه من الأحداث والتطورات الجارية. فسعد الدين إبراهيم كما يعرفه الجميع من الباحثين المرموقين في تخصصه، ودراساته في علم الاجتماع السياسي للوطن العربي جادة وهامة، كما انه أسهم ايجابياً في أبرز المشاريع الفكرية العربية المستقلة التي ظهرت خلال العقدين الاخيرين، ومن أبرزها اشرافه على نشاط منتدى الفكر العربي بعمان تحت رعاية ولي العهد الأردني السابق الأمير الحسن بن طلال، حيث كان له الفضل في تنظيم ندوات فكرية متميزة وترتيب لقاءات وحوارات عربية مع شخصيات ثقافية وسياسية تمثل أهم القوى الدولية الفاعلة، كما اسهم في جل ندوات مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت وتولى تنسيق مشروع «استشراف المستقبل العربي» في محور الدولة والمجتمع.

وكان سعد الدين إبراهيم يعبر في كل نشاطاته عن روح علمية دقيقة، وانتماء قومي عروبي باعتباره مناضلاً ناصرياً سابقاً، وداعية لوحدة العرب وتضامنهم. بيد ان مرحلة تاسيس المركز الذي قيل الكثير حول مصادره التمويلية وعلاقاته الخارجية، واكبها تغير واضح في اتجاهات الرجل السياسية والأيديولوجية، من أبرز معالمها الالتحاق بقطار التطبيع مع اسرائيل، وتركيزه على ملف الاقليات في الوطن العربي، لا من منظور علمي وصفي، وإنما من منطلق الحرص على تادية دور سياسي تحت لافتة حقوق الانسان.

وكلنا يتذكر الجدل الذي أثير قبل ست سنوات عندما دعا سعد الدين إبراهيم إلى تنظيم مؤتمره البحثي الأول حول الاقليات الذي قدم له اطاراً منهجياً في كتابه حول الموضوع ذاته، وهو كتاب غابت فيه رصانة العالم ودقة الباحث وبدت فيه مناورة السياسي وطابعه السجالي.

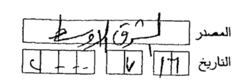
وليس من همنا الاسترسال في عرض أعمال ونشاطات سعد الدين إبراهيم في مرحلته الأخيرة، وإنما نكتفي بالاشارة إلى ان المركز تحول في الأعوام القليلة الماضية إلى منتدى سياسي نشط تتركز موجوداته حول ملفات حقوق الانسان وسير المؤسسات الديمقراطية والتطبيع مع اسرائيل، مما جر على صاحبه عداء مجموعات كثيرة متباينة الخلفيات والمصالح من بينها الأجهزة السياسية الرسمية والأحزاب والتنظيمات القومية والاسلامية.

إن المثال الذي وقفنا عنده يحيل في ما وراء طابعه الحدثي الظرفي إلى احد أبرز معطيات الواقع الثقافي والسياسي العربي، أي ما عبرنا عنه بمنزلة تنظيمات المجتمع المدني في الساحة العربية. ولنبادر بالإشارة إلى ان عبارة «المجتمع المدني» هي من المقولات الاكثر رواجاً وشيوعاً في ايامنا، وان كانت ليست لها دلالة دقيقة متفق عليها. فهي إما أن تعني الاحزاب والتشكيلات السياسية، أو مجموع الفاعلين في الحقل الثقافي بدون تمييز، أو مختلف التنظيمات النقابية والمجتمعية وهيئات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية، أي بعبارة اخرى النسيج الجمعياتي الخارج عن سيطرة الدولة.

بيد ان الدلالة الاكثر وروداً وحضوراً ضمنياً في الخطاب الرائج حول المجتمع المدني، تتلخص في حصر هذا المفهوم في نمط خاص من التنظيمات الحرة، هي



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail. merit56@hotmail.com



تلك التي تجمع بين الجانب الفكري والنشاط السياسي غير الحزبي، وتتأسس على قيم الديمقراطية التعددية وحقوق الإنسان، وتستخدم في الغالب خطاباً تنويرياً تحديثياً يستند الى قيم انسانية كونية.

ان مثل هذه التنظيمات حديثة النشأة في السياق العربي، ترتبط عضوياً بانحسار الأيديولوجيا اليسارية وكبوة الحلم العروبي، كما تمثل في جانب منها، ردة فعل على الاتجاهات الاسلامية النشطة في الساحة العربية، وتتميز بعلاقاتها المهادنة اجمالاً لانظمة الحكم وبارتباطاتها الخارجية الواسعة سواء مع اجهزة الامم المتحدة المعنية بهذه الموضوعات، أو بالهيئات غير الحكومية الدولية التي تدعم مثل هذه التوجهات، وما أكثرها اليوم في بلاد الغرب.

وكما هو جلي، فإن هذه التنظيمات تمارس ادواراً متعددة، منها الفكري الخالص الذي لا اعتراض عليه من الأطراف الفاعلة في الحقل السياسي حكومات ومعارضات، ومنها الأيديولوجي الذي تترجمه الصراعات اليومية حول الرهانات المجتمعية التي تطرح بذاتها اشكالات قيمية أو عقدية مثل الدين والمرأة وحرية الابداع.. ومنها السياسي الذي يتخذ واجهة حقوق الإنسان وهو نقطة التصادم مع الحكومات التي وان كانت تجد في هذه التنظيمات حليفاً طبيعياً في مواجهة الاصولية و«التطرف»، إلا انها تخافها وتثير امتعاضها بنشاطها المدافع عن الحريات الديمقراطية والتعددية السياسية، وتتوجس الخطر من علاقاتها بالقوى الخارجية، ولا تتردد في اتهامها بالموالاة والعمالة للجهات الأجنبية عندما تخرج عن حدودها المرسومة لها.

وبطبيعة الأمر، يتعين التمييز بين اصناف هذه التنظيمات، فليست سواسية من حيث الخلفيات والانتماءات والصدقية الفكرية والأخلاقية. فبعضها لا غبار على اهدافه وسعيه، يضطلع بدور ايجابي وفاعل في الساحة العربية، كما هو شأن العديد من منظمات حقوق الانسان العربية التي لا تألو جهداً في الدفاع عن قضايا المظلومين وضحايا القمع، دون ان تصدر عن مواقف سياسية مسبقة أو تنتهج مسلك التحريض والعنف. ومنها كذلك الجمعيات ذات السمة الاجتماعية الاساسية التي تؤدي دوراً محموداً في الدمج الاجتماعي ومحاربة الفقر وفتح فرص التشغيل أمام الشباب العاطل عن العمل، وهي جمعيات تستجيب لحاجات موضوعية قائمة، بعدما اصبحت الدولة الوطنية في أغلب الأقطار العربية عاجزة عن تامين الحد الأدنى من دورها الرعوي، كما انها تترجم نزوعاً دولياً قائماً لاشراك القاعدة الشعبية العريضة في مجهود الانماء والتنمية.

ولا بد من الإقرار ان من بين هذه التنظيمات ايضاً هيئات ومؤسسات مشبوهة (بالمعنى اللغوي الحرفي وليس بالمعنى البوليسي)، ويتعلق الأمر بجمعيات تثير نشاطاتها شكوكا وتساؤلات عديدة حول صدقيتها الفكرية والاخلاقية، في مرحلة ظهر للجميع ان مثل هذه التنظيمات، غطاء ناجع لاختراق المجتمعات ثقافياً وسلوكياً، وعادة ما تركز مثل هذه الجمعيات في البلاد العربية على موضوعات بعينها مثل الحوار والتسامح مدخلاً للتطبيع، وحقوق الأقليات معبراً للتدخل الخارجي، والتشريعات الكونية اصطداماً بالخصوصيات الدينية والحضارية.

ان ما نريد ان نخلص اليه في ما وراء حادثة اعتقال مدير مركز ابن خلدون، هو ان الوقت قد حان لإعادة تنظيم وتسيير قطاع المجتمع المدني العربي، في مناخ من الشفافية وحرية التعبير والممارسة، على ان تحدد العلاقة بوضوح بين متطلبات النشاط الفكري والابداع الثقافي ومقتضيات الفعل السياسي الحر ومسلكيات النشاط الجمعياتي غير الحكومي، وكلها حاجات حيوية وموضوعية في السياق العربي، والخطر كله متأت من تداخلها السلبي.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس. ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الوفد

التاريخ: ١٦ / ٧ / ٢٠٠٢

واشنطون تواصل محاولاتها للتدخل فى الشئون المصرية

الخارجية الأمريكية تصر علي وصف قضية «ابن خلدون» بأنها حقوق إنسان!

واشنطون – توماس جورجيسيان – لندن – وكالات الأنباء:

واصلت امس الولايات المتحدة محاولاتها للتدخل السافر في شئون مصر الداخلية. رفض المتحدث باسم وزارة الخارجية الامريكية، قرار السلطات المصرية باعتقال الدكتور سعد الدين ابراهيم مدير مركز ابن خلدون بسبب انتهاكه القانون المصرى، ووصف قضية الدكتور سعد الدين بأنها قضية حقوق إنسان. كما زعم تعرض حرية التعبير في مصر للخطر!. انتقد المتحدث الامريكى استمرار حبس الدكتور سعد. وقال: «الولايات المتحدة مازالت قلقة من وضع الاكاديمي المصرى – الامريكى المعتقل فى مصر» . وأشار الى استمرار الحوار المصرى – الامريكى حول العديد من القضايا ومن بينها حقوق الإنسان والمجتمع المدنى. طالب المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية مصر «بتذكر اعلان وارسو الذى ايدته فى الاجتماع الاخير لمجتمع الديموقراطيات، الذى عقد مؤخراً فى بولندا. وقال المتحدث الأمريكي: «فى حالة الدكتور سعد والمجتمع المصرى بشكل عام، اهتمامنا الأول هو دعم تطبيق القانون وتحسين حرية التعبير فى المجتمع المدني» وكانت ٧ منظمات دولية للدفاع عن حقوق الانسان قد اعربت عن قلقها ازاء تجديد حبس الدكتور سعد طالبت المنظمات، الحكومة المصرية بتحديد الأساس القانونى وطبيعة الاتهامات الموجهة الى الدكتور سعد والمعتقلين فى قضية مركز ابن خلدون.

دفاعا عن «المجتمع الأهلى»

رضا هلال

فى جلستنا الأسبوعية مع الكاتب الكبير نجيب محفوظ، حاول أحدنا أن يورطه فى تعليق حول حادث القبض على الدكتور سعدالدين إبراهيم.

وبسخريته المعهودة، قال الأستاذ: اللى حصل لسعد .. عين وصابته . ما انتو ماشفتوش اللى كان بيحصل أيام عبدالناصر.

ثم أضاف هو العمل الأهلى لازم يكون بالدولار . واليورو؟

وفى الحق أن قضية د. سعدالدين إبراهيم، تثير عدداً من المفارقات

المفارقة الاولى: أن الرجل كان ملء السمع والبصر وله برنامج تليفزيونى على القناة الأولى.. ويضم فى مجلس أمناء مركز ابحاثه [مركز بن خلدون] الذى يديره ـ عددا من الوزراء الحاليين والسابقين

والمفارقة الثانية: أن الرجل تم القبض عليه بطريقة أشبه بطريقة القبض على المجرمين، كما عالجت الصحافة قضيته بنوع من «الاسراف»، وكأن المطلوب هو «اغتيال معنوى» لشخصيته من خلال التشهير

أما المفارقة الثالثة والأهم، فتتعلق بمستقبل «المجتمع الأهلى» فى مصر حتى لا يبدو الأمر وكأن الدولة ضد المجتمع الأهلى وجمعيات حقوق الإنسان.

إن تعبير المجتمع الأهلى يبدو أحلى وأدق من تعبير «المجتمع المدنى».

فالمجتمع الأهلى مصدره «الأهل» لدى التمييز بين (الأهلى) و (الرسمى) أو (الأهلى) و (الحكومى).

وهو أدق من تعبير (المدنى) لأن (المدنى) يثير فى المقابل (الدينى) أو (العسكرى).

وللعمل الأهلى فى مصر تاريخ طويل، فجامعة القاهرة أقيمت بتبرعات أهلية، وجمعية المواساة والمستشفيات التى انشأتها كان وراؤها عمل أهلى، وكثير من المستشفيات والمدارس أقيم بجهود أهلية، وبنك مصر وشركاته أكبرمثال على الجهود الأهلية فى بناء الاقتصاد.

وأخيرا، كان إنشاء مجلس الشئون الخارجية، العام الماضى بتبرعات رجال الأعمال واشتراكات الأعضاء فيه، غير أن مصر شهدت فى العقدين الأخيرين، ظاهرة عرفها العالم ككل، هى ظاهرة التمويل الأجنبى لتنظيمات وجمعيات المجتمع الأهلى

وتعللت تنظيمات وجمعيات العمل الأهلى، عند قبولها للتمويل الأجنبى، بأن الدولة نفسها تحصل على تمويل أجنبى لبعض مشروعاتها، وحاول نفر من الماركسيين القدامى والناصريين، بعد سقوط الشيوعية، أن يستمر فى صدارة المشهد السياسى، فأصبحوا بين ليلة وضحاها المدافعين عن حقوق الانسان، دون أن يراجعوا أنفسهم أو أن يعتذروا عن مشاركتهم وتأييدهم لانتهاك حقوق الانسان فى مرحلة سابقة وفى خطوة تالية، حاولوا أن تكون تنظيماتهم وجمعياتهم بديلة للأحزاب السياسية القائمة. وفى خطوة ثالثة، كان الصدام مع الدولة فى موضوعات تقطع الدولة يد من تمتد إليها بالعبث مثل موضوع الاقباط ومياه النيل وموضوع التدخل الأجنبى فى الانتخابات التشريعية، ومن ثم كان رد الدولة بوصم بعض تلك الجمعيات والمنظمات بأنها تعمل لصلحة الخارج الذى يمولها

ولايستطيع المرء أن ينكر ظاهرة مليونيرات الجمعيات الأهلية من اليساريين القدامى، كما لايستطيع أن يتجاهل السؤال حول ما إذا كان ضروريا، أن يكون العمل الأهلى بالدولار واليورو؟

وبالطبع فإن الاجابة هى ضرورة وجود نظام قانونى يضمن المحاسبة والشفافية فيما يتعلق بالتمويل الأجنبى حتى لا يظل سلاحا مشهرا للتشهير بالخصوم.

ولكن الأهم من ذلك هو وجود بديل وطنى للتمويل الأجنبى للعمل الأهلى، وأفضل للدولة والمجتمع، السماح بالتبرعات الأهلية لتمويل العمل الأهلى حتى يكون خالصا لوجه الوطن.

وفى أمريكا نفسها تخضع التحويلات الخارجية للمراقبة والمحاسبة والمنع من أو إلى دول ومنظمات محددة، ولكن التبرعات الأهلية ـ فى أمريكا ـ التى يتبرع بها الأفراد والشركات تصل إلى حوالى ١٣٥ مليار دولار سنويا.

لقد عشنا زمنا طويلا، حلت فيه الدولة محل المجتمع الأهلى. والآن ندعو الأفراد والقطاع الخاص للمساهمة فى بناء وإعلاء مصر الحديثة.

والمأزق الآن هو أننا نسمح بالتمويل الأجنبى.. ثم قد نصف احيانا بعد ذلك بعض من يتلقونه بالعمالة للخارج، هذا من جانب، ومن جانب أخر فان البديل الوطنى للتمويل الأجنبى للعمل الأهلى، قد تراجع بعد أن كان الأساس فى النصف الأول من القرن العشرين.

وحتى لايختلط الحابل بالنابل، فان للدولة دورها، وللأحزاب دورها، وللجمعيات الأهلية دورها، فتداخل الأدوار هو الفوضى بعينها.

لمصلحة من ؟

قرأت وأنا فى الخارج نبأ القبض على الدكتور سعدالدين إبراهيم والتحقيق معه حول عدد من الوقائع التى تدور حول التعامل مع جهات أجنبية وإجراء دراسات لحسابها والإساءة إلى سمعة البلد والحصول على مبالغ مالية من تلك الجهات.

والدكتور سعدالدين إبراهيم أستاذ جامعى ومفكر معروف، وكثيرا ما كانت أراؤه محل جدل وخلاف بين الاتجاهات الفكرية السائدة، ويشارك الدكتور سعدالدين إبراهيم فى معظم الندوات التى تعقد فى مصر أو فى خارج مصر وتتناول القضايا العامة.

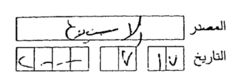
وبطبيعة الأحوال، فإن مكانة الدكتور سعدالدين إبراهيم فى الوسط الثقافى ليست حصانة له أمام مخالفة القوانين أو العبث بها. فهو - كغيره - مواطن لابد أن يخضع للقوانين السائدة، وتتخذ فى حقه كل الإجراءات الواجبة لحماية المصلحة العامة، ولكن بعض أجهزة الإعلام فى الصحافة لم تتحفظ فيما تنشره عنه قبل أن ينتهى التحقيق، بل وقبل أن يصدر فى شأنه قرار الاتهام، مع أن الأمر لايزال فى مرحلة التحقيق فى عدد من الوقائع المنسوبة إليه.

والسؤال المطروح هو : لمصلحة من ذلك؟ وفى هذا الوقت بالذات الذى تجرى فيه الاستعدادات لإجراء انتخابات جديدة لمجلس الشعب؟ إن أخر الأشياء التى نحتاجها فى مصر هو إثارة جدل حول حرية الرأى فيها. والحملة الصحفية على الدكتور سعد قبل أن يصدر القضاء حكمه عليه تصب فى خانة الإساءة إلى سمعة مصر، وإلى المثقفين، وإلى حرية الفكر، فمن المستفيد؟ هذه حملة تضر ولا تفيد، ولعل من ورائها صديقا جاهلا، الذى هو دائما أسوأ من عدو عاقل، والله أعلم.

د. حازم الببلاوى


ميريت للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر
التاريخ


واشنطن تواصل ضغوطها لإطلاق سراحه

حكاية سعد الدين إبراهيم مع «حلف الناتو»!!

كل يوم تكشف لنا التحقيقات مع سعد الدين إبراهيم -مدير مركز ابن خلدون - عن العديد من الأسرار المثيرة والحقائق المريبة واخر ما كشفت عنه التحقيقات التى تجريها نيابة أمن الدولة العليا تمثل فى وجود علاقة بينه وبين حلف شمال الأطلنطى «الناتو»، حيث تأكد أن إبراهيم كان يمد الناتو بالأبحاث والمعلومات مقابل تمويل سخى يحصل عليه.

وحسب المعلومات فإن مدير مركز ابن خلدون يعدُّ واحدًا من نحو ٥٠ شخصًا على مستوى العالم، يمولون حلف الناتو بمعلومات وافية وتفصيلية عن الأوضاع الداخلية فى الدول، وأن تعامله كان يتم مع «مركز أبحاث الناتو» الذى يعد المركز الرئيسى لإدارة الاستخبارات العسكرية فى الحلف، وشملت أبحاثه كافة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية فى مصر، حيث كان يمد بها الحلف بشكل دورى.

وإذا كانت تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا قد امتدت لتشمل كل المتعاونين مع مدير مركز ابن خلدون لكشف كافة الحقائق والعبث بالأمن القومى على مدار السنوات الطويلة الماضية، فإن الإدارة الأمريكية واصلت عبر أجهزتها المختلفة تصعيد حملتها ضد مصر سعيًا وراء إطلاق سراح إبراهيم. فالعديد من المسئولين بالخارجية الأمريكية أجروا اتصالات مكثفة مع المسئولين المصريين، كما واصل السفير الأمريكى فى القاهرة دانيال كيرتزر اتصالاته فى هذا الشأن، حيث ركزت الاتصالات على أن اعتقال إبراهيم يدخل فى إطار حقوق الإنسان، وأنه ليست هناك أسباب قانونية وراء هذا الاعتقال.

وعلى ضوء ذلك شهدت بعض لجان الكونجرس تحركات لإثارة القضية فى دوائر الكونجرس، إلا أن الخارجية الأمريكية أبدت تخوفها من طرح القضية فى تلك المرحلة على الكونجرس ، معتبرة أن حدوث ذلك فى المرحلة الحالية من شأنه أن يدفع بالحكومة المصرية إلى التشدد فى إجراءاتها ضد سعد الدين إبراهيم.

ووفق المعلومات فإن كافة الاتصالات التى أجرتها واشنطن فى هذا الشأن أكدت رفض الحكومة المصرية التام للتدخل الأمريكى فى هذه القضية، مشيرة إلى أن القضاء المصرى يتخذ الآن كافة إجراءاته العادلة فى كشف كافة الاتهامات الموجهة إلى مدير مركز ابن خلدون ، وأكدت أن هذه القضية لا تتعلق بحقوق الإنسان من قريب أو بعيد، وأنها قامت على اتهامات وُجِّهَتْ له باختراق الأمن القومى وتهديده من جوانب مختلفة، وأن التحقيقات الجارية سوف تكشف عن طبيعة هذه الاتهامات. وحذرت مصر من أن أى تدخل سياسى فى الوقت الراهن قد يضر بمصداقية القضاء المصرى، كما أنه سيؤدى إلى تمييز بعض المصريين دون الآخرين، الأمر الذى لن يكون مشجعًا على احترام حقوق الإنسان. وطلبت مصر ضرورة أن تتروى الولايات المتحدة أو غيرها من الجهات الدولية فى تحميل قضية سعد الدين إبراهيم بُعدًا سياسيًا ، حيث إن القضية طابعها القانونى والقضائى البحت

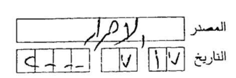
وعلمت «الأسبوع» أن أسئلة أمنية تم طرحها على بعض الشخصيات السياسية التى ارتبطت بسعد الدين إبراهيم فى نشاطاته خلال السنوات السابقة، وأن هذه الأسئلة طالت شخصيات مهمة، وذلك لمعرفة حقيقة دورهم فى مشروعات الأبحاث التى كان يعدها سعد إبراهيم عن الأوضاع المصرية، خاصة فى إطار ما كشفت عنه المعلومات من أن إبراهيم نجح فى إدارة شبكة من المصالح المشتركة مع الولايات المتحدة وإسرائيل وأوربا والناتو، وذلك بهدف الإساءة للأمن القومى المصرى، وأن هناك دراسات وأبحاثا كان يعدها تشكك تمامًا فى الاقتصاد المصرى وتقلب الحقائق رأسًا على عقب، أثرت بشكل مباشر فى المجهودات الرامية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية فى البلاد.

وعلى صعيد آخر.. تجرى الأجهزة المختصة تحرياتها اللازمة لتتبع حقيقة العلاقة التى ربطت سعد الدين إبراهيم بالقنصل والملحق الإعلامى للسفارة الإسرائيلية بالقاهرة، خاصة فى ضوء ما كشف عنه خالد فياض - أحد أعوان مدير مركز ابن خلدون- فى هذا الشأن

محمود بكرى



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail merit56@hotmail.com



القاهرة ترد على واشنطن:

حبس سعد الدين ابراهيم لا علاقة له بحقوق الإنسان

اكدت مصادر امنية امس ان حبس الدكتور سعد الدين ابراهيم لا علاقة له بقضايا حقوق الانسان.قالت المصادر فى تصريحات لصحيفة البيان الاماراتية ان التهم المنسوبة الى مدير مركز ابن خلدون لاعلاقة لها بحقوق الانسان او الديمقراطية.واضافت ان ابراهيم متهم بالاتصال مع دول اجنبية واسرائيل واعطائهم معلومات هدفها الاضرار بسمعة مصر. جاءت تصريحات المسئولين الامنيين بعد ما ردده المتحدث باسم الخارجية الامريكية من ان مدير مركز ابن خلدون متهم بقضايا تتعلق بحقوق الانسان والديمقراطية كانت نيابة أمن الدولة قد امرت بالقبض على ممدوح السيسى وهو موظف بالمركز بعد ثبوت تورطه فى عمليات تزوير البطاقات الانتخابية.

وفى تطور جديد انتقدت منظمة العفو الدولية أمس قرار تمديد فترة احتجاز سعد الدين ابراهيم المتجنس بالجنسية الامريكية.وجدد ممثلو الادعاء حبس المتهم ١٥ يوما على ذمة القضايا المتورط فيها.

ميريت
للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail. merit56@hotmail.com

المصدر
التاريخ

آخر تطورات قضية سعد الدين إبراهيم

سلطات التحقيق تحقق فى علاقة المركز مع منظمة بحثية تابعة لحلف الناتو

اتفق الدكتور سعد الدين ابراهيم رئيس مركز ابن خلدون والمحبوس على ذمة القضية رقم ١١١٣٤ حصر امن دولة عليا مع عدد من اصدقائه المقربين الذين زاروه خلال الايام الماضية على طبع كتاب بعنوان «مثقف تحت الحصار محاكمة مركز ابن خلدون». وتم ترشيح احد باحثى المركز والذى لم يتم استدعاؤه خلال التحقيقات الجارية رغم تورطه فى اجراء بحث مشبوه لصالح احدى الجهات الاجنبية بإعداد الكتاب وكتابة مقدمته

من المقرر ان يتضمن الكتاب تفاصيل التحقيقات الكاملة مع سعد الدين ابراهيم فى نيابة امن الدولة العليا ووصفا كاملا لما حدث معه على جميع المستويات وعددا من مقالات الكتاب الذين دافعوا عن سعد الدين ابراهيم بعد القبض عليه.

الى جانب التعقيب على الصحف والكتابات التى هاجمت الدكتور اثناء حبسه. كما علمت «الأسبوع» ان الدكتور سعد الدين ابراهيم طلب من زوجته الامريكية «باربرا» صرف مرتب شهرين للعاملين بالمركز بلا استثناء ومن بينهم المقبوض عليهم حاليا . وهو ما وصفه البعض بأنه محاولة لتأكيد الشائعات التى روجها مناصروه عن وجود صفقة سرية عقدها الامريكان مع الحكومة المصرية وتقضى بإطلاق سراحه.

وكانت مجلة الواشنطن بوست قد اكدت فى عددها الاخير ان ما يحدث لسعد الدين ابراهيم مجرد قرصة اذن ورد فعل من جانب الحكومة لانه قام بتشكيل لجنة مراقبة الانتخابات البرلمانية القادمة بمشاركة منظمة الوقفية الاهلية الديمقراطية الامريكية ومؤسسة كارتير.

وكانت نيابة امن الدولة العليا قد جددت الاربعاء الماضى حبس الدكتور سعد الدين ابراهيم ونادية عبدالنور كما قررت حبس ٤ موظفين جدد بالمركز هم ماجدة ابراهيم وعبدالمنعم ربيع وعوض عبده وايمن جبل المحامى ١٥ يوما لاتهامهم بالاشتراك فى تزوير البطاقات الانتخابية وفى تطور لاحق قرر المستشار



د. سعد الدين إبراهيم

هشام سرايا المحامى العام الاول لنيابات امن الدولة العليا اخلاء سبيل ثلاث متهمات ممن سبق حبسهن على ذمة التحقيق هن وردة على باهى وليلى سعد وهبة ابراهيم بعد ان كشفت التحقيقات عن قيام شخص أخر يدعى ممدوح البنسى بإصدار البطاقات المزورة لهن كما تقرر مثول عشرة اشخاص جدد للإدلاء بأقوالهم فى التحقيقات وضرورة ضبط إبراهيم كمال وصلاح سمير وخلال الخميس الماضى تنصل رئيس مركز ابن خلدون من مسئوليته عن كل المخالفات المالية وكذلك تزوير البطاقات و...إلخ. وألقى بالمسئولية على اثنين من المتهمين هما خالد فياض وأسامة حماد وهو أمر أدى إلى حدوث خلافات شديدة بين أعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين.

قرر على اثره حافظ ابوسعدة أمين عام المنظمة المصرية لحقوق الإنسان الانسحاب من هيئة الدفاع

كما اطلعت النيابة على ميزانية ابن خلدون واكتشفت ان الميزانية المعلنة تبلغ مليونى جنيه

وعلى مدى عدة مواجهات أجرتها النيابة مع سعد الدين إبراهيم بالمستندات التى عثر عليها داخل مركز ابن خلدون تفجرت مفاجآت جديدة كان أهمها علاقة مركز ابن خلدون بأحد المراكز البحثية التابعة لحلف شمال الأطلنطى.

وادعى سعد الدين إبراهيم أن هذا التعاون لم يكن أكثر من عملية «تبادل أبحاث» وكانت علاقة الدكتور سعد الدين إبراهيم بحلف شمال الأطلنطى قد بدأت فى أثناء حرب الخليج حيث شرع الدكتور سعد الدين إبراهيم بمعاونة عدد من باحثى المركز المقربين فى اجراء بحوث واستطلاعات رأى ومسوح اجتماعية عن اتجاهات الرأى العام العربى عن العراق والقيادة العراقية وأزمة غزو الكويت وقياسات الرأى العام العربى حولها.

ثم ظلت علاقة سعد الدين إبراهيم بالناتو بمعزل عن المحيطين به حتى كانت فكرة تأسيس منظمة الشفافية التى تم تأسيسها وهو بالخارج ونظرًا لأنه لم يدرج كعضو مجلس إدارة وكانت بالمجلس شخصيات لم يكن سعد الدين إبراهيم يرغب فى وجودها بمنظمة الشفافية فشكل مجلسا جديدًا استبعد منه القس إبراهيم عبدالسيد (فى ذمة الله) ورجائى فايد وعبدالعزيز القبانى وهدى زكريا وآخرين.

واختار شخصيات طيعة يسهل عليه اقناعها بقدرته على طلب التمويل الأجنبى للمنظمة الجديدة.. وكان أول الأحداث ذلك البحث الذى أثرنا مضمونه على صفحات الأسبوع والذى كان فى شكل استمارة تسأل المصريين عن درجة ثقة المصريين فى قواتهم المسلحة بالاضافة إلى ١٤ مؤسسة أمنية أخرى.

تقرير: زهير العربى

استمرار التحقيقات فى قضية ابن خلدون النيابة تواجه المتهمين بالمستندات المضبوطة

كتبت خديجة عفيفى:

قرر المستشار هشام سرايا المحامى العام الأول لنيابة امن الدولة العليا اخلاء سبيل الباحثة نجاح اسماعيل التى تعمل بمركز ابن خلدون بضمان محل اقامتها وعلى ذمة التحقيقات التى تجريها النيابة. حيث وجهت لها تهمة الاشتراك بالمساعدة على قبول مبالغ مالية من الخارج. ومن المنتظر ان تتسلم النيابة تقرير البنك المركزى على الكشف عن حسابات الدكتور سعد الدين ابراهيم وآخرين وسوف تناقش النيابة اعضاء البنك عن سرية حساب المتهمين وما تضمنه التقرير. يباشر التحقيقات هشام بدوى رئيس النيابة وأشرف العشماوى وأشرف هلال وكيلاء النيابة

وتواجه النيابة المتهمين خالد فياض مدير المشروع ومحمد مختار الموظف بالمركز بالمستندات التى عثرت عليها النيابة أثناء قيامها بتفتيش المركز للمرة الثالثة.

كما تواجههما النيابة بالتهم المنسوبة اليهما والتى القاها الدكتور سعد اثناء مواجهته بقيامهما بتزوير البطاقات الانتخابية ومن أن خالد فياض هو صاحب فكرة التزوير فى الانتخابات.

واصل النيابة السماع لاقوال نيبال عبدالنبى المدير الادارى لهيئة دعم الناخبات المصريات والتى كانت قد أبلغت عن وجود مخالفات تدين الدكتور سعد والمتهمة الثانية نادية عبدالنور المدير المالى بالمركز

بعد إخلاء سبيل باحثة بمركز ابن خلدون:

اليوم.. النظر فى أمر حبس عدد من المتهمين فى القضية

فى تطورات جديدة للاحداث التى تشهدها قضية مركز ابن خلدون ، قرر المستشار هشام سرايا المحامى العام الاول لنيابة أمن الدولة العليا إخلاء سبيل باحثة بالمركز بينما تقرر تأجيل النظر فى أمر حبس عدد من المتهمين الآخرين إلى جلسة اليوم، وسوف يتم عرض نتائج التحقيقات ومايتم فيها أمام المحامى العام الاول للنيابة لاصدار القرار فى نهاية الجلسة.

على صعيد اخر من المنتظر ان تواجه النيابة خلال الساعات القليلة الدكتور سعد الدين ابراهيم بالاقوال التى ادلى بها عدد من المتهمين فى القضية.

وكانت النيابة قد أمرت بحبس كل من ماجدة ابراهيم وعبد المنعم ربيع وأيمن جميل وعوض عبيدة ١٥ يوما فى وقت سابق، وذلك بعد أن أكدت التحقيقات أن المتهمين وهم من العاملين بمركز هيئة دعم الناخبات التابع لمركز ابن خلدون للدراسات الانمائية الذى يرأسه الدكتور سعد الدين ابراهيم المحبوس حاليا قد اشتركوا بطريق المساعدة والتعاون مع سعد الدين ابراهيم فى تزوير البطاقات الانتخابية وتقديمها مع كشوف وهمية عن الانتخابات إلى جهات اجنبية والحصول بطرق احتيالية على مبالغ مالية من تلك الجهات.

مواجهة مدير المركز بالأقوال التى أدلى بها بعض المتهمين

ومن المقرر ان تجرى النيابة مواجهة مدير مركز ابن خلدون بالاقوال التى ادلى بها عدد من المتهمين فى القضية، كانت النيابة قد وجهت لمدير المركز عدة تهم من بينها جمع أموال بدون الحصول على ترخيص من الجهات المختصة وقبول مبالغ مالية من دولة أجنبية بقصد ارتكاب عمل ضار بالمصلحة القومية للبلاد عن طريق انتاج فيلم سينمائى يسيء إلى سمعة مصر بالخارج.

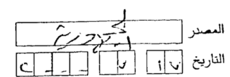
كما شملت الاتهامات تلقى اموال من منظمات أجنبية تعمل فى مجال حقوق الانسان عن طريق استخدام اساليب احتيالية والاشتراك فى تزوير محررات رسمية باعداد كشوف انتخابية وهمية لجهات اجنبية بقصد الحصول على مبالغ مالية منها.

كما وجهت النيابة للمتهمين المشتركين مع المتهم تهمة الاشتراك والتعاون والمساعدة فى ارتكاب التهم المسندة للمتهم الأول الدكتور سعد الدين ابراهيم.

عادل السروجى



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail merit56@hotmail.com



سقوط موظفة بمركز شباب امبابة فى فخ ابن خلدون
إخلاء سبيل باحثة والاتهامات تتوالى ضد فياض

كتب – جمال عقل:

واجه هشام بدوى رئيس نيابة امن الدولة خالد فياض مسئول التربية السياسية بمركز ابن خلدون باتهامات د. سعد الدين ابراهيم رئيس المركز ونادية عبدالنور المدير المالى والادارى والمتهمين الآخرين له بتزوير كشوف ناخبى القاهرة والمحافظات وتوقيعاته على استلام الشيكات المشبوهة من جهات اجنبية.

اثبت ١٧ متهما تورط خالد فياض فى كل مخالفات مركز ابن خلدون واستعانته بباحثين اعدوا ابحاثا عن الظروف الاقتصادية والسياسية فى مصر وارسالها للاتحاد الاوروبى ومنظمات اجنبية مقابل اموال.

امرت النيابة التى تضم اشرف العشماوى واشرف هلال وكيلى اول النيابة باشراف المستشار هشام سرايا المحامى العام الاول باخلاء سبيل نجاح اسماعيل الباحثة بهيئة دعم الناخبات بعد ثبوت عدم تورطها فى تزوير كشوف الناخبين.

استمرت التحقيقات ٥ ساعات.. وعلمت الجمهورية ان النيابة ستستدعى موظفة بمركز شباب امبابة سقطت فى فخ مركز ابن خلدون وتورطت فى تزوير كشوف الناخبين بالمناطق الشعبية مقابل ٥ جنيهات لكل بطاقة خاصة بالسيدات واستغلت عملها فى محو الامية بمركز الشباب للحصول على اسماء الناخبات مع سيدات اخريات من البحيرة وكفر الشيخ.

ميريت
للنشر والمعلومات
٦ ش قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون وفاكس ٢٠٢ ٥٧٥١٥٠٠
E-mail merit56@hotmail.com
المصدر
التاريخ

اسمه حسن كاراتيه «زرزور» سابقاً

الكنز الذى عثر عليه سعد الدين إبراهيم فى إمبابة

في الاسبوع الماضي كتبنا عن علاقة الدكتور سعد الدين ابراهيم مدير مركز ابن خلدون ومنطقة امبابة.

قلنا ان كلمة السر في دخول رجل الاجتماع السياسي الي هناك كانت اسم (حسن كاراتيه).

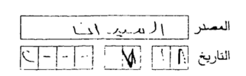
ورغم ان حسن كاراتيه كان الوسيلة التي اقتحم بها رجل البر والاحسان منتجعات الفقراء وكان بالادق بوابة الدخول إلا ان خروج سعد الدين ابراهيم من هناك متهما وضع عددا من التساؤلات حول شخصية كاراتيه من هو وكيف بدأت العلاقة بين الطرفين.



من حوار فى التليفزيون المصرى.. إلى الميدل ايست والجارديان..
حسن كاراتيه «ارهابى تائب» ونواة لمشروعات ابن خلدون



بعض المشاريع التى زارها السفير الأمريكى فى حوارى أمبابه



كان من الطبيعي ان تكون هناك تحركات وزيارات لمعرف هذا الشخص سألنا عليه ولم نجد صعوبة في ان نحدده.. في الكشك الذي يملكه بمنطقة المنيرة بامبابة حيث يبيع سندوتشات الكبدة والمياه الغازية وكان من الطبيعي ان نتوقع رؤية شخصية غريبة الاطوار.. ملتحي علي الاقل بحكم المنصب الذي كان يشغله في منظومة الارهاب في جمهورية امبابة وهو مسئول الجناح العسكري بالتنظيم. هكذا قالوا عليه وهكذا كان الوصف الذي استفاد منه حسن جيدا كما استفاد الدكتور سعد ومركز ابن خلدون. ذهبنا اليه.. قابلنا بترحاب قلق.. طلبنا اجراء حوار معه فرفض.. اما الاسباب ان هناك من طلب منه الصمت.. ولانه يشعر انه مهدد في لقمة عيشه.. حاولنا اقناعه ولكن سألناه عن الدكتور سعد فقال ان علاقته انتهت به من عام ١٩٩٩.. ولا مزيد سألناه عن زيارة السفير الامريكي لعزبة المفتي فقال لم اكن موجودا ولا اعرف سببا واضحا لزيارته ولماذا اتي به الدكتور سعد.. ولا مزيد.

سألناه عن سبب الخلاف بينهما.. فقال شعرت انه بدأ يشغلني في امور اكبر مني فقررت الانسحاب.

ثم طلب منا الاكتفاء.. شاكرا.. لم نرد ان نضغط عليه اكثر من ذلك رغم رغبتنا في هذا الا ان طلبه في الابتعاد عن تلك القضية هو الذي جعلنا نبحث عن حسن كاراتيه بعيدا عن حسن كاراتيه نفسه.

■ من هو حسن كاراتيه؟

- اسمه حسن علي احمد سلطان.. اطلق عليه اسم حسن كاراتيه لانه مدرب لتلك اللعبة اليابانية الشهيرة.. من مواليد ١٩٦٨/٤/٢٠ محافظة اسيوط ينتمي لقبائل بني عدي.. حاصل علي الحزام الاسود وبطولة الجمهورية بدأ في الظهور مع الجماعات الاسلامية في امبابة مع بداية ما سمي بتنظيم جمهورية امبابة الشهير بقيادة الشيخ جابر وذلك بعد عودته من السعودية التي عمل بها منذ عام ١٩٨٨ مدربا للكاراتيه في مركز الباترجي بمدينة جدة ثم عاد للقاهرة عام ١٩٩١ وتم اعتقاله في شهر ديسمبر من نفس العام هو وشقيقه خالد طالب الاعدادي بعد ضبطه هو وشقيقه اطلقت الصحافة عليه لقب قائد الجناح العسكري للتنظيم.. وتم اعتقاله والافراج عنه بعد ٤ شهور بدون اتهامات.

لم يكن اسم كاراتيه قد اقترن حتي الان حيث كان يدعي حسن زرزور ولكن اطلق عليه بعد أن تم اعتقاله حاول بعدها السفر الي السعودية للعمل هناك الا انه فشل.. ثم عاد للقاهرة ليعمل في تدريب لعبة الكاراتيه في بعض الاندية منها اتحاد الشرطة الرياضي ومركز شباب امبابة وفجأة ظهر الدكتور سعد.. البداية كانت لقاء تليفزيونيا في برنامج (بعيدا عن الاضواء) الذي كان يقدمه سعد ابراهيم في التليفزيون المصري.. وتعرف به عن طريق واحد من اعضاء المجلس المحلي بامبابة وذلك في عام ١٩٩٤.

ومن ذلك التاريخ بدأت رعاية الدكتور للارهابي التائب وهو الوصف الذي استفاد منه جميع الاطراف.. وفي نفس العام عرض الدكتور سعد مساعدة علي حسن سلطان الذي تحول الي نجم نجوم الاعلام الغربي والنموذج المتاح امامهم للحديث عن الارهاب في مصر.. كان حسن يقول في كل مرة انه كان يقتل الاجانب والاقباط ويرفض معاشرتهم لانهم كفار.. وانه كان يقوم بعمليات ارهابية عديدة.. رغم عدم وجود توجيه اي اتهامات اليه.. ورغم انه كان ارهابيا من ورق صنعه الدكتور سعد من خياله.

توالت اللقاءات الصحفية واستمر حسن في تأدية دوره ولكن مع اضافة

اسم الدكتور سعد ومركز ابن خلدون ثم حصل حسن علي منحة من رجل الاعمال القبطي (لاحظ) هاني رزق بعد ان زكاه الدكتور سعد. وتحول من ارهابي وسفاك دماء وقاتل الي مواطن وديع وفقير يقبل الحصول علي الهبة من الاقباط (ألد) اعدائه فيم اسبق والذين تحولوا الي اصدقاء بفضل الدكتور سعد ثم حصل حسن علي كشك في امبابة بتزكية اخري من الدكتور سعد للدكتور عبدالرحيم شحاته محافظ الجيزة وقتها وذلك في ٢٤ ابريل عام ١٩٩٥.. واعلن ان الكشك للارهابي التائب قائد الجناح العسكري الذي لم يوجه له اي اتهامات الا هذا اللقب.

وانتشرت قصة حسن الذي تحول من ارهابي الي صاحب مال بفضل ابن خلدون والدكتور سعد في كبريات الصحف الاجنبية ومحطات التليفزيون قابله ديفيد هيرست كبير محرري الجارديان واجري معه حوارا ضخما ودسم بالاكاذيب ثم جاءت المنحة من هيئة التنمية الفنلندية ١٠ آلاف دولار ليعمل مشروع اعادة تأهيل المتطرفين في بؤر العنف بمناطق امبابة والبصراوي وعربة المفتي.. واصبح كل اهالي تلك المناطق ارهابيين بفضل الدكتور سعد.. وكل من حصل علي قرض من القروض التي منحت سمي تائبا.. واللقب رخيص لا يساوي سوي ٥٠٠ جنيه قيمة القرض والذي استفاد منه عدد من الاسر بمساعدة حسن فاتحة الخير كما اطلقوا عليه في مركز ابن خلدون.

وتحول حسن مرة اخري من ارهابي الي صاحب كشك ثم الي موظف بالمركز مقابل مكافأة غير دورية ١٦٠ جنيها شهريا بجوار صداقة الدكتور.. والذهاب معه للجامعة الامريكية بل القاء المحاضرات علي الطلبة هناك.

ووصل الامر الي اجراء دراسة عنه والاعداد لكتاب يصدر عنه.. وتوسع مشروع اعادة تأهيل سكان امبابة الفقراء الذين تحولوا الي تائبين علي يد الدكتور سعد.

واستغل حسن في ترويج بعض المجلات الخاصة بالمركز والتي قال فيها الدكتور سعد ان ابن خلدون الذي يضم في مجلس امنائه ٢٣ عضوا منهم رئيس وزراء مصر الاسبق الدكتور عبدالعزيز حجازي ونائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط د. ابراهيم حلمي ووزير الصحة الاسبق محمود محفوظ ورئيس مجلس الشوري الأسبق صبحي عبدالحكيم والسفير مصطفي الفقي والدكتور سمير سرحان رئيس هيئة الكتاب فهل هؤلاء يشاركون في مركز مشبوه.

اي ان الدكتور لم يستغل حسن سلطان فقط وقتها بل استغل وزراء سابقين بل وحاليين بعد ان اكتسب د. علي الدين هلال صفة الوزير وهو واحد من اعضاء مجلس الامناء وحتي لا يتسع التمويل كان حسن هو المتحدث الرسمي غير المعلن للحديث في امور المتطرفين مع كل حادث ارهابي يقع واخرها حادث الاقصر.. بل وحتي مبادرات وقف العنف.

وظهرت البوادر في شكل منح دولية اخرها منحة من السفارة الهولندية بالقاهرة بلغت ٣٢ الف جنيه.

واستمر الحال كما هو عليه حتي عام ١٩٩٨ حيث بدأ التوتر بين حسن وموظفي مركز ابن خلدون.. نظرا لانه كان المدير غير الرسمي لمشروع تأهيل الفقراء لرجل البر سعد ابراهيم علي اساس ان ارض امبابة التي يعرفها حسن جيدا هي ميدان العمل لابن خلدون.

وعندما بدأ تهميش دور حسن قام بقلب المائدة علي الدكتور سعد واقنع المواطنين ومعه عضو المجلس المحلي (وان كان كلا منهما يغني علي ليلاه بطريقته) بعدم سداد اقساط القروض التي حصلوا عليها من الدكتور ثم ازداد القلق والتوتر بعد ان انطلق الدكتور سعد في الحديث عن اضطهاد الاقباط وبعد ان لاحظ ان الدكتور سعد يقدمه للضيوف الاجانب علي انه ارهابي في الوقت الذي سقطت فيه تلك الصفة عنه.

وتم قطع المكافأة... وتم ابعاده عن مشروع التربية السياسية رغم اشتراكه في الاعداد لبعض المؤتمرات وتم ايجاد بديل اخر له وهو طارق حسان الذي يسكن عزبة المفتي هو الآخر.

ثم انتهت العلاقة تماما بين حسن كاراتيه والدكتور سعد بعدما علم بوجود تزوير في صور الانتخابات الضوئية خوفا من ان يتورط.

وعندما زار السفير الامريكي دانيال كيرتزر عزبة المفتي منذ شهور لم يكن حسن في الصورة.. ابتعد تماما او بعد ان ابعدوه بانتهاء دوره المطلوب منه وفي المقابل بدأ حسن يهاجم الدكتور سعد لمدة عامين من ٩٨ الي ٩٩ وتحولت اعترافاته بالقتل الي التبرأ منه ومن الارهاب والجماعة الاسلامية.

وقال ان قبوله منحة رجل الاعمال القبطي هاني رزق لم تكن تكفيرا عن الذنب كما ادعي الدكتور سعد.. اما الغريب انه قال في احد اللقاءات الصحفية معه في يونيو ١٩٩٨ ان مشروع اعادة تأهيل المتطرفين الذي كان يشرف عليه بشكل غير رسمي لم يستفد منه سوي شاب واحد فقط من التائبين وان كان غير منخرط في الجماعات بشكل تنظيمي.. وانه لم يكن تأهيلا للمتطرفين بل قروضا للفقراء والان من حصلوا عليها مهددون بالحبس.

شيء غريب اليس كذلك.. لقد انخرط حسن في تنظيم اسلامي.. ثم في تنظيم ابن خلدون.. وفي المرتين.. كان متهما ومشبوها.. تلك هي قصة.. كاراتيه.. سعد الدين ابراهيم.. لعلها تكون مصدر الهام وابتكار.. لمن يعرفون اصول اللعبة.

حسن الزوام

مطاوع بركات

في قضية مركز ابن خلدون:

تجديد حبس منسق المشروع بالمركز وآخر ١٥ يوما واخلاء سبيل آخرين

كتبت خديجة عفيفي:

قرر المستشار هشام سرايا المحامى العام الأول لنيابة امن الدولة العليا تجديد حبس كل من خالد فياض منسق مشروع الانتخابات بمركز ابن خلدون وأحمد عطا الموظف بالمركز ١٥ يوما على ذمة التحقيقات التى تجريها النيابة. وأمر المحامى العام الأول باخلاء سبيل متهمين بضمان محل اقامتهما وعلى ذمة التحقيقات. قرر خالد فياض امام جهات التحقيق ان د. سعد الدين ابراهيم كان يعد لاصدار فيلم عن قيام الجيش المصرى بتعذيب الاسرى الاسرائيليين. يباشر التحقيق هشام بدوى رئيس النيابة وأشرف العشماوى وأشرف هلال وكيلا النيابة. وكانت النيابة على مدى يومين تواجه المتهم خالد فياض بأقوال د. سعد الدين ابراهيم والصاق تهم تزوير البطاقات الانتخابية وتظهير الشيكات.. قرر ان مدير المركز يتلقى الاموال من كل الدول الاجنبية مقابل تزييف وتزوير البطاقات الانتخابية ليحصل لنفسه على ملايين الدولارات واضاف بأن ليس هناك مصلحة مادية يستفيد منها موظف بالمركز لقيامه بتزوير الانتخابات واضاف بأن د. سعد استغل منصبه بالمركز وقام بالضغط على موظفيه بتظهير الشيكات وخلافه.

وقرر المتهم خالد ان د. سعد كان يتبادل الأوراق والأبحاث مع القنصل الاسرائيلى واحدى الدبلوماسيات بالسفارة الاسرائيلية فى سرية تامة.. وانه كان يعد لاصدار فيلم عن قيام الجيش المصرى بتعذيب الاسرى الاسرائيليين ردا على جرائم الحرب التى ارتكبتها اسرائيل ضد الاسرى المصريين فى حرب ٦٧ واضاف بأن الدبلوماسيين الاسرائيليين عرضا على د. سعد مشاهد من افلام تم تركيبها تفيد قيام الجيش المصرى بتعذيب الاسرى الاسرائيليين. وقرر خالد فياض قيام د. سعد بنفسه وأخرين كلفهم بتزوير البطاقات الانتخابية ضمن مشروع يموله الاتحاد الاوروبى وقدموا ١٤ الف بطاقة مزورة مدون عليها اسماء اشخاص وهميين.. وأمر المحامى العام الاول باستعجال تقرير البنك المركزى لكشف عن سرية حسابات المتهمين والمركز وهيئة دعم الناخبات المصريات.

العدد ٩٩

قضية مركز ابن خلدون تدق ناقوس الخطر:

نشاط مراكز الأبحاث والدراسات بين المسموح به.. والخيانة

الباحثون منقسمون حول التمويل.. متفقون على رفض الخيانة

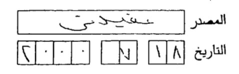
العلماء: لا يوجد تمويل أجنبى لا يخدم مصالح أصحابه

الخبراء: المحظورات هامة لحماية الأمن القومى من المشبوهين

تحقيق:
محمد الابنودى
جمال سالم
طارق عبدالله
عمرو ابوالفضل

ميريت للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



المصدر:
التاريخ: ١٨ / ٧ / ٢٠٠٠

العدد ٣٩٩

أثارت قضية «مركز ابن خلدون» خاصة فيما يتعلق بتهمة التمويل الخارجي.. العديد من الاستفسارات والتساؤلات حول التمويل الخارجي للكثير من الهيئات والمراكز العلمية في مصر، والتي تتلقى أموالا من الخارج بدعوى أنها تمويل للأبحاث العلمية التي تقوم بها.. وقد اثيرت هذه المسألة أيضا منذ عدة شهور عندما كشف عن قيام بعض منظمات حقوق الانسان بتلقى أموال طائلة من بعض الجهات الاجنبية.. كما اثيرت ضجة كبرى بسبب قيام أحد المراكز البحثية الكبرى بتلقي اموال لتنفيذ تقارير استراتيجية وتقارير حول الحالة الدينية في مصر.. ومنظمة حقوق إنسان أخرى تلقت ٢٤ مليونا من دولة أجنبية تعمل تقريرا عن أحداث الكشح.

وإذا رجعنا للتاريخ نجد ايضا ان الابحاث العلمية كان لها دور كبير في الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢م.. حيث تم هذا الاحتلال بناء على تقرير باورنج القنصل البريطاني الذى قام بعمل دراسة تفصيلية بمعاونة القنصل الفرنسي «بوالكمت» عن المجتمع المصرى وعن كل شيء فيه.

والارقام تؤكد ان غالبية الجمعيات والمراكز البحثية الموجودة في مصر حالياً تقبل معونات خارجية لتدعيم نشاطها لخدمة المجتمع.. الأمر الذى يجعلنا نتساءل عن الهدف من هذه المعونات في تدعيم هذه الانشطة، وكيفية ضبط هذه العملية، حتى لا تتحول المراكز البحثية الي مراكز تجسس علي مصر، وماهى الجهات المسئولة التي يمكنها الاشراف علي هذه المراكز البحثية في مصر.

طرحنا هذه التساؤلات علي العلماء والباحثين والخبراء الاستراتيجيين.. فماذا قالوا؟؟.

في البداية نستعرض قانونية تلقي الأموال من الخارج فيشير المستشار عبدالعاطى الشافعي.. الرئيس الاسبق لمحكمة استئناف القاهرة وعضو المجلس القومي للخدمات والتنمية الي ان البحث العلمى هو كل هدف علمي يهدى المجتمع للخير ولاعلاء شأن ومكانة الأمم.. فالعلم سلاح ذو حدين.. اما للتعمير او للتدمير.. والعلم الذى يخرج عن حدود الخيرية والأدب إنما هو هدم وليس بعلم.. فالضابط الذى يجب ان نقيس به كل باحث وكل علم وهو مقياس الخلق والأدب والهدف العام هو خير الناس والبشرية جمعاء. وقد تجد من يقول لك «الحرية».. والحرية في رأى ممارسة الرأى في حدود القانون ودون عدوان علي أحد او إساءة الي أحد.. فهذه هي حرية الحقوق.. أما الحرية للاعتداء، فهذه حرية الفسوق.

وهناك عقوبات.. عقوبة مادية تمتلكها الدولة وهناك عقوبة معنوية تتمثل في غضب الله وازدراء الناس لأنني بذلك اكون قد خرجت من قسيم المجتمع وتقاليده وثوابته.

وحول تأثير البحوث بالتمويل الخارجي والنتائج المترتبة علي ذلك يشير المستشار الشافعي الي أن الدعم نوعان.. دعم واضح لا يكون مشروطا بشروط من شأنها الاساءة للمجتمع.. وهناك معونات كثيرة من هذا القبيل تعرض على مجلس الشعب وتقدمها الامم المتحدة واذا كانت الجهة المانحة جهة غير مشبوهة فالمنحة تدخل بالطريقة الشرعية والدولة توافق علي ذلك أما ان تقبل هذه المنح بعيداً عن مظلة القانون فهذا أمر محظور.. والنظام لا يمانع في قبول منح بشرط الا تكون من تحت المنضدة.. أما خارج نطاق الدولة فهذا مساعدة علي الجريمة.

واذا قبلت المنحة بعيدا عن نطاق القانون فلابد ان يكون وراءها جريمة وإساءة للوطن وهذه الجريمة لا تغتفر.. وهناك مواد في قانون العقوبات ٣٢ لسنة ٧٤ أو المعدل لمعاقبة ذلك واتخاذ موقف من الجمعيات التي تقبل ذلك إما بحلها او الاعتراض عليها وتفتيشها وتحويلها الي الجهات المختصة.

أمر مرفوض

أما المستشار إدوار غالي الدهبى - نائب رئيس هيئة قضايا الدولة الاسبق فيؤكد ان البحوث العلمية والاجتماعية اساسها الثوابت العلمية وتكملة المشوار من خلال التجربة والاستقراء وفي ضوء هذه الثوابت يمكن للباحث ان يضيف اليها الجديد بشرط الا يكون في ذهنه أمور مسبقة تجعل من البحث العلمى اداة مسخرة لخدمة هذا الهدف.. فهذا ليس بحث علمي وإنما بحث مصلحى لخدمة مصالح الباحث والهدف الذى هو في ذهن الباحث.

ويوضح المستشار ادوار الدهبى ان الخروج عن هذا الاطار للبحث لا يسمى بحثا ولكن هو لخدمة أهداف معينة قد تكون في ذهن الباحث.. لأن البحث يجب الا يكون لمصلحة أو خدمة أمور معينة.

ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail com

المصدر: عقيدتي
التاريخ: ١٨ / ٧ / ٢٠٠٠
العدد ٢٩٩

ويقول: أما بخصوص المساعدات والاعانات الخارجية فهذا أمر ليس مرفوضا بالمرة.. فالقوانين تشترط موافقة الحكومة علي هذه المساعدات لكى تكون واضحة وفى الضوء. أما من يقبل علي نفسه أو جمعيته التي يترأسها اعانات أجنبية في الظلام فهذا أمر مرفوض ويعاقب عليه القانون لأن هذه المنحة تكون مشبوهة ولخدمة اعراض معنية في نفس الباحث. ومن نصوص قانون الجمعيات انه محظور علي اى جمعية تلقى اي معونات أجنبية الابعد موافقة الجهات المعنية ووضع الضوابط اللازمة لذلك. أما اذا قبلت الجمعية ذلك فتعتبر قد خالفت نصوص القانون وهذا يعد سبباً جوهرياً لحلها ومصادرة هذه الأموال.. وان من يقبل ذلك العمل يعد مشبوهاً ايضا وخائنا لوطنه ولبلاده وليرحل من تحت سماء هذا البلد الذى يظله.

وتوضح الدكتورة فوزية عبدالستار الاستاذ بكلية الحقوق بجامعة القاهرة ورئيس اللجنة التشريعية السابق بمجلس الشعب ان القانون يمنع الجمعيات والهيئات العلمية من تلقى الاموال من الخارج إلا بعد موافقة الجهات المشرفة على الهيئة البحثية، وذلك من خلال معرفة مصدر التمويل وكيفية ومصادرة انفاقه، حتي لا يكون الأمر مشاعاً للجميع ليفعل ما يفعل، خاصة وان بعض الجهات الاجنبية تتحين الفرص لتنفيذ اغراضها السياسية.

وتشير الي ان البحث العلمى الذى يعتمد كلياً علي التمويل الخارجى لا يعد بحثاً، بل هو نوع من القيام بدور معين لصاحب جهة التمويل وقد تكون بريئة أو شريرة، المهم ان البحث العلمى هنا يكون تحت رحمة جهة التمويل خاصة وانها هى التى تحدد موضوع البحث، وتحدد نتائجه واهدافه، وعلي الباحث القيام بدور المنفذ لهذا البحث، فهو أداة فقط وليس بحثا لا يستطيع وضع ارائه وتصوراته في ذلك البحث فإذا فعل ذلك سيحرم من التمويل ومن الأموال الطائلة التي تم دفعها له مقابل تنفيذ مايطلب منه.

خطوط حمراء

وعن تفسير الخبراء الاستراتيجيين لخطورة التمويل الخارجى أكد الخبراء الاستراتيجي اللواء د.أحمد شوقى الحفنى انه رغم التطور الهائل في المعلومات والاتصالات التي يشهدها العصر الحالي، إلا انه مازال هناك حدود وخطوط حمراء لابد من التوقف عندها.. لانه لو كان كل شيء مباحا، ماكانت الدول أجهدت نفسها في تكوين وعمل اجهزة استخبارات، بل ان اجهزة الاستخبارات هذه اصبحت الآن أكثر تطوراً.. وعلي سبيل المثال جهاز المخابرات الأمريكية المركزية C.I.A تتجسس علي المعلومات الاقتصادية الخاصة بأوروبا.. فلم يعد عمل اجهزة المخابرات قاصراً علي المعلومات العسكرية.. فهناك حواجز وخطوط حمراء لا يمكن تعديها ومن هنا نقول كيف تخترق هذه الخطوط الحمراء؟!.. لابد من تجنيد شبكات تقوم بهذه المهمة غير العادية بعد انتشار وسائل الاتصالات وتطويرها، وهذا يتم اليوم في رداء البحث العلمى، فمن خلال البحث - يقوم المتجسس بالبحث في شئون الدول الداخلية ويقدمها للجهات الأجنبية التي تقوم بتجنيده.. هذه المسائل تخص اشياء معينة محظورة خاصة مايسمى «بالنوايا» بمعنى ماذا تريد من هذه المعلومات؟ لأن الحصول علي المعلومات نفسها الآن اصبح متاحاً للجميع، ولكن السر يكون في ماذا يعمل بهذه المعلومات.

ويوضح د.شوقى الحفنى ان من مصلحة الأمن القومى ان يكون هناك مناطق ومحظورات لا يمكن تعديها، كما ان البحث العلمى لابد ان يعمل في ظل قوانين وشرائع الدولة، واذا ماتم تعدية كل ذلك يكون الامر قد دخل دائرة الخطر والمحظور.. وبالنسبة لمصر فقد حدث انتهاكات في مجال البحث العلمى، بحيث ان المجتمع المصرى اصبح مكشوفا أمام الغير من قوى وضعف . ولكن يجب التنبيه هنا الي ان المحاذير لدولة ما قد تكون غير مهمة لدولة أخرى.

ويؤكد بأن التمويل الخارجى للبحوث والدراسات تؤثر حتما علي خطة ونتائج البحث، لان الجهة الاجنبية التي تقدم التمويل هي التي تحدد الاسئلة والأهداف التي تريدها، بل انها تحدد المحاور الرئيسية التى يدور حولها البحث.. لذلك عندما يكون هناك تمويل أجنبي لابد ان تخطر الدولة حتي تعرف أوجه انفاقها.. خاصة وان بعض الجهات البحثية تقوم بأمرين، إما بعد إخطار الدولة بهذا التمويل، وإما بالتلاعب علي الدولة، بمعنى انها تخطر الدولة بعمل بحث الذي حصلت عليه التمويل مختلف تماماً عن الذى تقوم به وتقدمه للهيئة الاجنبية ليكون ستاراً لها عما تفعله.. وهذان الامران يوقعان صاحبه تحت طائلة القانون.

نقبل التمويل .. ولكن

ويشير اللواء طلعت مسلم - خبير استراتيجى - الي ان البحث العلمى مجال كبير وواسع، ولا يجب ان تكون هناك حدود تقيد هذا البحث، بمعنى انه لا يجب وضع قيود مسبقة علي البحث العلمى حتي تتاح أمامه فرص البحث، ولكن اذا ثبت تورط احد الباحثين في أمور بحثية لصالح دولة أجنبية فإن ذلك يجب معاقبته، ولكن ايضا يجب الا يمنع التمويل الاجنبى للابحاث العلمية المرور والسير فيها، فلا نتوقف عن البحث العلمى بحجة اننا نخاف التمويل، خاصة وان تمويل البحوث العلمية في مصر ضعيفة جداً نتيجة للظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد.. لكننى مع ذلك لا انكر ان هناك تأثيرا سيكون علي البحث العلمى من خلال الجهات الاجنبية التي تموله، لأن هذه الجهة لن تعطيه تمويلاً إذا كان البحث سيخدمها، لذلك علي

الدولة ان تضع ضوابط ومعايير لتمويل البحث العلمى من خلال اشراف وزارة البحث العلمى ومعرفة مصادر التمويل وجهة انفاقه وسير البحث العلمى، ولكن لا يجب ان نوقف البحث العلمى بحجة انه ممول من الخارج.

أراء متعارضة

التقينا مع مجموعة من مديرى مراكز الابحاث فوجدنا منهم المؤيد والمعارض.. فالدكتور حمدي عبدالعظيم. مدير مركز البحوث والعميد السابق لاكاديمية السادات بطنطا أكد ان التمويل الأجنبى المشروط او المرتبط بالحصول علي نتائج

الابحاث مرفوض لانه يهدد الامن القومى لأننا نعيش في إطار حرب جاسوسية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.. وهذه الابحاث تجرى بهدف معرفة مكامن القوى الاقتصادية والاجتماعية في مصر. فالجهات التي تقدم التمويل تسعى لمعرفة الاتجاهات السائدة في المجتمع.. ويهمها معرفة كيف يمكن التأثير علي المجتمع لنشر مبادئها وافكارها لتحقيق نوع من التبعية السياسية والاقتصادية لاحكام السيطرة علينا في اطار العولمة..أضاف: المسألة لسيت جديدة فأبان الستينات فوجئ الرئيس عبدالناصر بدراسة أجراها الروس عن كيفية تقبل الشعب للمبادئ الشيوعية في احدى القرى المصرية وهي دراسة ميدانية تمت في اطار الصداقة المصرية ـ الروسية ومن خلف ظهر الحكومة المصرية!!

.. فالجهات المانحة لا تعطى اموالها «لوجه الله» وإنما لتحقيق اهدافها فهذه الجهات ترفض اللجوء للسلطات المصرية من أجل الحصول علي المعلومات لانها تعرف مدى خطورة هذه المعلومات وانها لن تحصل عليها.. ولا يجب الاحتجاج بأننا في عصر العولمة وسرية المعلومات.. ليس كل شيء يذاع وليس كل البيانات تنشر خصوصاً البيانات الميدانية . فهناك بيانات داخلية ـ داخل المؤسسات والحجرات الحكومية أو نتائج دراسات ميدانية لا يستطيع أحد ان يعرفها غير الباحثين الذين أجروا المسح الميدانى تتعلق بتحليل اتجاهات وآراء وخصائص إجتماعية للسكان والاعتبارات الثقافية للشعب لا يعلمها إلا الباحثون المنتمون لهذا المجتمع.

وأوضح بأنه ليس هناك صحة لما يشاع من ان الغرب يعلم عنا كل شيء. الغرب يستخلص النتائج من المعلومات والبيانات التي يحصل عليها من الباحثين الممولين.. واذا اغلقنا عليه هذا الباب من الصعب عليه ان يستخلص النتائج ويتخذ القرارات التي تهدد أمتنا.

ويجب الا نفضل أن أمريكا والدول الاوروبية تقدم المعلومات التي تحصل عليها من مجتمعاتنا للدولة الصهيونية وتستخدم هذه المعلومات في الحملات الاعلامية التي تشن ضد مصر من أجل الضغوط علينا والتأثير في القرار المصري.

إفساد النخبة

ويتفق مع الرأى السابق الدكتور رفعت سيد أحمد مدير مركز يافا للدراسات الفلسطينية ويقول هناك خلط متعمد يثار حول هذه القضية الخطيرة وتجدر التفرقة بين مفهوم البحث العلمى والتجسس العلمى . فما يحدث فى مصر الآن ومنذ أكثر من ٢٠ عاما هو أقرب الى حالة السيولة المعلوماتية وشكل من أشكال التجسس على المجتمع لصالح دول ومنظمات غربية والحديث عن «القرية العالمية» كلام مغرض فهناك قضايا معينة فى كل مجتمع من المجتمعات لا يستطيع أن يدلى بشأنها إلا فئات معينة تعيش فى المجتمع ومهما تطورت القدرات العلمية والاساليب التكنولوجية لا يمكن للقوى الخارجية معرفة تفاصيل المجتمع الداخلية ومنها ما يتصل بالعقائد والضمائر والتيارات والجماعات والجمعيات الشرعية والجيش والقضاء والتنظيمات وغيرها من المفاصل التى يقوم عليها الكيان السياسى للوطن.

اضاف: من الملاحظ أن القضايا التى يطلب الممول بحثها لا يكتب فيها إلا أهل التيار «اليسارى» بسبب امتلاكهم قدرا عاليا من الثقافة والقدرة على التحليل والتنظير.. وليس من المصادفة أن أغلب اصحاب «الدكاكين» البحثية من أهل اليسار «ومصر يعمل فيها الآن اكثر من ٤٦ مؤسسة بحثية وتتعاون مع جهات خارجية وتحصل منها على اموال من وراء ظهر الحكومة.. ولا يقوم للدولة الا الغطاء الشكلى حتى تغض الطرف عنهم.. فقد بلغت الاموال المقدمة من الجهات الاجنبية للمراكز البحثية التى تعمل فى مصر اكثر من ١٥٠ مليون دولار قدمت لابحاث لا يقرؤها الشعب أو النخبة المثقفة ولا تترجم الى اللغة العربية بل تتجه الى اصحاب القرار فى الدول الأجنبية.. التمويل الأجنبى قصده ضرب واضعاف النخبة وصرفها وتحييدها عن قضايا المجتمع الاساسية فيصير الصراع العربى الاسرائيلى نزاعا وتتحول علاقة التبعية مع الغرب الي تعاون ويصبح المثقف الثائر تابعا ومستأنسا ومشغولا بمصالحه الخاصة. . .

تحقيق الشفافية

ويقول محمد منيب المحامى وأمين عام المنظمة المصرية الأسبق – التمويل الذى يقدم لمؤسسات المجتمع المدنى يتم بعلم الحكومة فهذه المؤسسات لها حسابات في البنوك معروفة للدولة.. واذا اغلق باب التمويل من الممكن البحث عن مصادر تمويل أخرى وتوضع شروط أهمها أن يكون التمويل بعيدا عن الحكومات.. وأن تحدد مؤسسات المجتمع المدنى المصرية جدول أعمالها وطبيعة الأنشطة التى تقوم بها وليس جهات التمويل وأن تعلن كل هذه المؤسسات مصادر تمويلها والمبالغ التى تتقاضها وأوجه الانفاق.. واذا حدث ذلك فلا أتصور أية مشكلة تنجم عن التمويل خاصة مع توافر الشفافية والعلانية.. وليس هناك قيد أو تحريم يحد من حرية الباحث على أعمال عقله وملكاته الذهنية فى أى وجه من الوجوه!

البحثية والبحث يمكن انتقاده والاختلاف مع مقدماته والمنهج المستخدم فى اعداده والنتائج التى انتهى إليها.. فالبحث يرد عليه ببحث أخر

إخفاء المعلومات مستحيل

ويشير الدكتور فؤاد السعيد الاستاذ بالمركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية الى ان اخفاء المعلومات أصبح صريا من ضروب المستحيل فى هذا العصر لان المجتمعات الأن اصبحت مفتوحة امام الجميع وليس هناك دولة فى العالم تستطيع اغلاق مجتمعها وجوهر المشكلة ليس فى اخفاء المعلومة او منع النشر بعض البحوث المشكلة الأساسية هى عدم وجود خطة وطنية لتوظيف البحث العلمى والاستفادة من نتائجة . دول العالم الثالث كله ليس لديها خطط للاستفادة من الدراسات والبحوث التى يقوم بها العلماء فى قطاعاتها العلمية المختلفة

اضاف ليس علينا ان نهتم بمسألة وصول البحوث الى جهات ما فى الخارج لان اى كتاب يصدر فى مصر يصل الى مكتبة الكونجرس الامريكى . وعلينا ان نناقش قضايانا الداخلية ايا كانت درجة الحساسية التى تثيرها نناقشها ونبحث فيها من ارضية وطنية ومن منطلقات قومية وهذا لا يترك مساحة لتضخيم المشكلات وخلق بيئة من الوهم والتزييف وهذا كفيل بخلق رأى عام ناضج يفرز من يتحدث لمصلحة الوطن ومن يسعى للاضرار به.

قضايانا الداخلية ايا كانت درجة الحساسية التى تثيرها نناقشها ونبحث فيها من ارضية وطنية ومن منطلقات قومية وهذا لا يترك مساحة لتضخيم المشكلات وخلق بيئة من الوهم والتزييف. وهذا كفيل بخلق رأى عام ناضج يفرز من يتحدث لمصلحة الوطن ومن يسعى للاضرار به.
ويوضح د محمود الخيال.. سكرتير عام الجمعية المصرية

ويوضح د محمود الخيال.. سكرتير عام الجمعية المصرية للتنوير انه لا مانع مطلقا من تلقى أموال من اى دولة فى العالم لخدمة بلدى. بشرط اننى كيف استخدم هذه الاموال وكيف اديرها.

اما عن ضوابط المنحة والمساعدات فهذه الضوابط تضعها الهيئة المانحة لنفسها ثم اخذ شروط الصرف منها.. وهذا لا غبار عليه.

ويرى د خيال: ان ما قام به مركز دراسات ابن خلدون من اعداد دراسات فهذا اجتهاد وبعض هذه الدراسات التى اطلعت عليها اوافق عليها تماما وان المركز قام بدوره فى هذا الجانب.

فغالبية الجمعيات والمراكز البحثية فى مصر تقبل معونات خارجية لتدعيم نشاطها لخدمة المجتمع.

لا تمويل بلا مقابل

الدكتور صوفى ابوطالب - الرئيس الاسبق لمجلس الشعب.. له رؤية متميزة فى تلك القضية يقول فيها. لا توجد دولة اجنبية تعطى تمويلا لدولة او مركز او فرد دون مقابل..

وقد يكون هذا المقابل سياسيا او اقتصاديا او لاسباب اجتماعية او عرقية . وعندما تتلقى الدول تمويلا اجنبيا فهى تقدر مخاطر تلك المعونات وأثارها لان هناك رقابة على عملها من الاجهزة السياسية كالبرلمان وغيره وبالتالى فانه يتوافر فيها قدر اكبر من الشفافية والعلانية للشروط المقررة فى مثل هذا التمويل اما بالنسبة للافراد او المراكز البحثية او الجمعيات الاهلية فلا توجد مثل هذه الشفافية ولا الضمانات. فالدولة التى تعين جمعية او مركزا فى دولة اخرى قد يكون لسبب خفى لا يعلمه المستفيد من الجمعية - فهو مثلا يتلقى اموالا باسم حقوق الانسان او البحث العلمى او الاجتماعى او حماية المستهلك الا انه لا يعلم ان هناك اهدافا اخرى للدولة التى تقدم هذا التمويل. فهى قد تطلب بيانات او احصاءات او رصد لظواهر اجتماعية او رصد تطورات اقتصادية او سياسية تستفيد منها الدولة المقدمة للاعانة ولا تدرك الجمعية او المركز خطورة ما قدم من بيانات . فعلى سبيل المثال فى احداث الكشح قامت جمعية اتخذت من شعار حقوق الانسان ستارا لها لتلقى معونات من جهات اجنبية استغلت المعلومات التى استغلت استغلالا سيئا ضد مصر.. بل ان هناك جمعيات اخرى تتلقى تمويلا لنشر فكر سياسى او اقتصادى او اجتماعى معين.. !

لذلك فانه حتى تحافظ الدولة على امنها من جانب وتكفل الحريات من جانب اخر لابد من ايجاد وسيلة تستطيع الدولة من خلالها ان تعرف الجهة المانحة وشروطها وتحاول استشفاف اهدافها وكيفية انفاق تلك الاموال لان مصلحة الوطن مقدمة على مصلحة الجمعيات أو الافراد.

المفكر الاسلامى الدكتور مصطفى الشكعة قسم التمويل الاجنبى الى قسمين اولهما على سبيل المنح وهذا لا غبار عليه لانه تكون هناك عليه نوع من الاشراف على كل مراحل سير المشروع.. وثانيهما عن طريق القروض وهى التى تحوم حولها الشبهات لانها تختلف من مقرض لآخر.. وهنا لابد من توافر شروط الشفافية والتأهيل العلمى والبعد عن السرقة والاهداف المشبوهة سواء فى المقرض او المقترض.. وهنا لابد من التأكيد عن نقطة ان المقرض لا يقدم اموالا الا اذا كان على علم انه سيستفيد من ورائه بشكل او بآخر.. وقد تكون هذه الاستفادة فى امور اجتماعية او سياسية او ثقافية.. وقد تصل الى درجة دعم الانشطة التجسسية التى من شأنها الاضرار بمصلحة الوطن الذى يعيش فيه المقترض.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: عقيدتي

التاريخ: ١٨ / ٧ / ٢٠٠٠

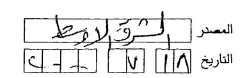
العدد ٢٩٩

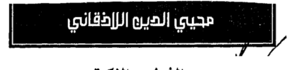
واوضح ان الدولة مطالبة بمراقبة اى شخصية او مركز مشبوه يتستر وراء الابحاث او حقوق الانسان لانه اذا خربت الذمم فانه من السهل بيع مصالح البلد بثمن بخس. فلا يجب التسليم باى اى مركز بحثى او مركز علمى يتلقى اموالا فهو خائن او يتمتع بالشفافية وانما الفيصل فى ذلك مراقبة الدولة ويقظتها سواء على القرض او التمويل وقيمته وكيفية انفاق والشخصيات التى تتولى انفاقه

الدكتور مصطفى محمود يرى ان كل تمويل اجنبى ليس الهدف منه المؤامرة. وخاصة ان العالم كله تحمله علاقات متشابكة.. فهناك تبرعات خيرية لدعم مستشفيات او مساعدة مرضى دون ان يكون هناك اى هدف سوى المساعدة الانسانية او الدعم السياسى.. ولكن المحظور فى البيانات هو كل ما يمس امن الوطن فيجب على الدولة ردع من يقومون به مهما كان الرداء الذى يحاول اصحابه ارتداءه ولابد ان نحذر من بعض المنظمات الصهيونية او المشبوهة التى قد تستغل انصار التطبيع وجمعياتهم لنيل بيانات واحصاءات تخدم مصالح الاعداء سواء بشكل مباشر او غير مباشر.. ولا يخفى على الدولة خطورته على الامن لذا يجب ان تراقبهم حتى تحمى مصالح الوطن.




٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail merit56@hotmail.com





الشخص والفكرة

اصعب ما في قضية الدكتور سعد الدين ابراهيم انك لا تستطيع ان تدافع عنه، ولا عن الذين اعتقلوه، والاصعب من ذلك انه سيذهب ـ كالعادة ـ بين الاقدام خلق كثير بينهم العديد من الباحثين الجادين الذين عملوا بعقل منفتح، وضمير مستريح، لأنه ليس عندهم ما يخفونه، ولا ما يخافون منه.

ولو كانت الجامعات المصرية والعربية عموما تقوم بواجباتها البحثية كما يجب، وتجد التمويل والحرية العلمية لما تحولت المنطقة العربية إلى ارض خصبة للجمعيات والمعاهد الممولة اجنبيا التي تنبت اسرع من الفطر في كل مكان، ومعظمها لا يعرف احد من اين اتت، ولا ماذا تعمل، ولا لأي جهة ستقدم نتائج تلك الابحاث المضنية التي تجريها بدأب وبلا هوادة.

لنعترف بكل ما تقتضيه الشجاعة والحرص على اوطان نحبها ان شرايين البحث العلمي في المنطقة العربية تكاد تتجمد، وان الموازنات المرصودة له لا تسمن، ولا تغني، وقبل هذه وتلك فإن العقليات الخائفة التي تعمل في الجامعات والمعاهد تكاد تغلق النوافذ كافة التي ما تزال مفتوحة للتنفس خوفا من ان تخطئ او تلام، ومن هذه المنافذ المغلقة تسلل التبشير والتمويل.

ومشكلة الدكتور المصري المتأمرك الذي تقدمه بعض وسائل اعلام بلاده بصفة «مواطن اميركي»، ان تهمته ليست بحثية ولا تمويلية بالاساس، ولكنها مشكلة شخص ملتبس المفاهيم، اكثر جراة ممن حوله، واكثر اطلاعا بحكم الدراسة في الخارج وكثرة السفر، ومن كان هذا شأنه تستطيع ان تلقي عليه مائة تهمة ليس من الضروري ان يثبت اي منها ما دامت التهمة الاصلية ثابتة، فهو اولا وقبل اية صفة أخرى صهر مؤسسة فورد وزوج مديرة فرعها في القاهرة، وبهذه الصفات الشرعية وحدها سيظل في بلد مثل مصر، مشبوها، حتى وان تعمم وجاور في الازهر او الحسين.

وقبل هذه الشبهات، التي تلقى عليه بالجملة هذه الايام، كان الدكتور في موقع لا يحسد عليه يوم اكتشاف مخالفات كثيرة واموال ضائعة وتائهة في دار سعاد الصباح، التي كان يشاركها مركز ابن خلدون في الكثير من المشاريع، ولكن الانتلجنسيا المصرية لم تأخذها العزة بالاثم ـ آنذاك ـ ولم تكثف الانتقادات ولا تغطية تلك القضية بما يليق بها وما ذاك لأن المال العربي غير المال الاجنبي، بل لأن رؤوس الثقافة والفكر في قاهرة المعز كانوا يشاركون الدكتور في الاشراف والاستفادة، وبعضهم صنع ثروات من وراء تلك الدار التي قلصت طموحاتها الثقافية بعد ان اكتشفت ان طموحات الآخرين مادية فحسب، ولا علاقة لها بالفنون والافكار، وهكذا اكتشفنا ان المال العربي يسكت الجميع بعكس المال الاجنبي الذي يفتح افواه الجميع لانه موزع على الاقلية ومحرم على الاغلبية ومن هنا كثافة الانتقاد.

وحول تخريب تلك الدار جرت بين الدكتور سعد الدين ابراهيم وبيني مناقشة ساخنة في طنجة قبل عامين من الزمان لن اكشف تفاصيلها اليوم حتى لا تفهم في غير سياقها، وعموما فقد كانت عن الجشع الذي يخرب معظم المشاريع الفكرية الجادة وعن الذين لا يفرقون بين اشخاصهم وبين أفكارهم، ويضعون العلاقات الشخصية والمصلحة الضيقة الخاصة قبل اهداف المشروع. ومن حسن الحظ ان الذين شهدوها ما زالوا احياء وهم الدكتور جابر عصفور، والدكتور صلاح فضل، والشاعر احمد الشهاوي. وسنعود إليها ذات يوم لنكشف اسلوبا في العمل ادمنته الانتلجنسيا العربية ة.

دون ان تدرك مخاطره على جيل جديد ليس من الضروري ان يتربى على عاد قطف الثمرة واستهلاكها دون المشاركة في مخاطر الحصول عليها، ودون ان يعرف ان كانت سامة او بريئة.

ولك ان تقول عن هذا الاكاديمي المثير للجدل ما شئت، ففيه كل عيوب الشرع لكن كل ذلك لا يبرر ان يعامل كمجرم، ولا ان يحبس مع اللصوص، ولا ان تتحول قضيته إلى سيف لارهاب جمعيات اهلية جيدة الاهداف وحسنة السيرة والسلوك وواضحة المنهج والتمويل، وراغبة في النهوض بمجتمعاتها وشعوبها.

ان البحث العلمي الذي لم تستطع الجامعات العربية ولا المال العربي ان ينمياه هو الضحية الأولى في هذه القضية، اما الضحية الثانية، فجمعيات حقوق الانسان واللجان الاهلية التي تعمل لاهداف نبيلة.دون ان تدري اننا من امة تدمن تشويه جميع الافكار مهما كانت عظمتها، فقد حملنا على جمعيات حقوق الانسان حتى اهلكناها، وها نحن نلتفت إلى مراكز الابحاث لنستأصل شأفتها، فالمطلوب، حتى نواصل المراوحة في مناطق تخلفنا، ان نذبح جميع المبادرات والافكار والمؤسسات التي قد تساهم ولو بجزء ضئيل في اخراج الزير من البير على امل ان يشرب منه بعض المتعطشين للمعرفة في عالم لن ينهض من كبوته إلا بتحديث المعارف وازدهار العلوم.

M.lazikani@asharqalawsat.com

قضايا مصرية

الحكومات تخطئ وتصيب.
هذه حقيقة لا يجب ان تكون فيها مكابرة، فهي في النهاية مؤلفة من بشر يتخذون عشرات او مئات القرارات الحيوية يوميا، والمهم ان تبذل ما في وسعها للوصول الى القرار الصحيح، واذا اخطأت عليها ان تعترف وتصحح.

وفي مصر وقع خطأ في الانتخابات الماضية لمجلس الشعب، فجاءت المحكمة الدستورية بقرارها الاخير الذي اعتبر ان هناك مخالفة للدستور.

واتخذت الرئاسة في مصر الخطوة الصحيحة باحترام قرار المحكمة الدستورية والتقدم بمشروع قانون لتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية الذي اقره البرلمان في جلسة استثنائية يوم الاحد، والنص على ضرورة اشراف القضاء على اللجان الانتخابية.

وقد تكون لبعض قطاعات المعارضة واحزابها وجهة نظرها في الطريقة التي كان يجب ان يتم بها التصحيح، وهذا طبيعي لان مهمة اي معارضة هي ان لا تجعل حياة الحكومة مريحة.

المهم ان النتيجة هي تصحيح الخطأ ووضع الانتخابات تحت سلطة القضاء حتى لو استدعى ذلك اطالة امد العملية الانتخابية بسبب العدد المحدود للقضاة.

وبجانب الارتياح الداخلي الذي احدثه هذا التصحيح فانه اضاف الى رصيد وسمعة مصر الخارجية باعتبارها بلدا يحترم الدستور، وقرارات القضاء.

وفي قضية مصرية اخرى، هي قضية المفكر واستاذ علم الاجتماع الدكتور سعد الدين ابراهيم، والتي يجب الاعتراف بأنها خصمت من رصيد السمعة، وفتحت الباب لسهام لم يكن هناك اي داع لها، يبدو ان هناك خطأ ايضا يحتاج الى تصحيح.

وقد يختلف البعض او يتفق على افكار سعد الدين ابراهيم، لكنه في النهاية مفكر مرموق له ابحاثه ووزنه الاكاديمي والثقافي ولا بد ان يحدث اعتقاله ردود فعل تتجاوز الأطار المحلي.

ومن دون الخوض في تفاصيل البيانات او ما يقال عن قضية سعد الدين ابراهيم، فان كل ما صدر لا يوحي بأن هناك قضية حقيقية يستطيع ان يستند اليها قرار الاتهام. فالمخالفات المالية في شركة خاصة اذا كانت موجودة ليست قضية عامة، كما ان الحصول على منح خارجية لمؤسسات عمل مدني مسألة معمول بها في كل دول العالم، واذا كان هناك خطر لها فيجب ان يكون ذلك بقانون.

اما اذا كان هناك ما يمثل خطرا في مجال الافكار فان مواجهته يجب ان تكون بالفكر وليس بالمحاكم.

ومن السهل ملاحظة ان هناك اتجاها عريضا في الوسط الثقافي لا يحب افكار سعد الدين ابراهيم، لكن هذا ليس مبررا لاغتيال الشخصية، فحيوية اي نخبة ثقافية تظهر من خلال «التعددية» وليس «الاجماع».

فاذا لم يكن هناك ما يستوجب التحقيق مع سعد الدين ابراهيم وتقديمه الى القضاء فان الحل الاسلم هو الاعتراف بالخطأ والاعتذار له، وكفى الله المؤمنين شر القتال، أما عدا ذلك فهو اساءة لسمعة مصر.

اخيرا، هذا الاهتمام الكبير الخارجي بقضايا مصرية محلية، له ما يبرره لان ما يحدث هناك مؤشر على الاتجاه الذي ستسير فيه المنطقة.

علي ابراهيم

تجديد حبس ٣ متهمين في قضية ابن خلدون

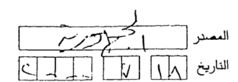
كتبت ـ نجوى عبدالعزيز:

قرر المستشار هشام سرايا المحامى العام الاول لنيابة امن الدولة، تجديد حبس ثلاثة متهمين فى قضية مركز ابن خلدون ١٥ يوما على ذمة التحقيقات. يشمل القرار احمد عطا وخالد فياض وطارق حسان. وتباشر النيابة التحقيق بمعرفة هشام بدوى واشرف العشماوى واشرف هلال واحمد خيرى رؤساء النيابة.

واجهت النيابة المتهمين باقوال الدكتور سعد الدين ابراهيم مدير المركز ونادية عبدالنور المدير المالى. اصر المتهمون على قيام مدير المركز بتلقى الدعم المادى من الخارج نظير اعداد تقارير عن النواحى الداخلية فى البلاد. كما اكد خالد فياض تلقيه اوامر من الدكتور سعد الدين بتزوير بطاقات الانتخاب بمعرفة طارق حسان. ادلى المتهمون باعترافات جديدة. ومن المتوقع استدعاء الدكتور سعد الدين ابراهيم ونادية عبدالنور من السجن مرة اخرى لمواجهتهما باقوال المتهمين. وقررت النيابة اخلاء سبيل المتهم تامر محمد نبيل اثناء تجديد حبسه بضمان محل الاقامة.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail merit56@hotmail.com



في قضيــــة مركـــز ابن خــلدون:

تجديد حبس خالد فياض وأحمد عطا وطارق حسان ١٥ يوماً

كتب - جمال عقل:

أمرت نيابة أمن الدولة العليا باشراف المستشار هشام سرايا المحامى العام الأول بتجديد حبس المتهمين خالد أحمد فياض مسئول التربية السياسية بمركز ابن خلدون وأحمد عطا موظف بالبورصة وطارق حسان ١٥ يوما على ذمة التحقيقات لاتهامهما بالاشتراك فى تزوير كشوف الناخبين والبطاقات الانتخابية والاشتراك فى تلقى أموال من جهات ومنظمات أجنبية من خلال عملهما مع د. سعد الدين ابراهيم رئيس مركز ابن خلدون.وإخلاء سبيل تامر نبيل الباحث بالمركز.

واجههم فريق التحقيق الذى يضم هشام بدوى رئيس نيابة أمن الدولة وأشرف القسماوى وأشرف هلال وكيلى أول النيابة خلال الجلسة التى استمرت ٥ ساعات بأقوال المتهمين المحبوسين والمفرج عنهم بتورطهما فى عملية التزوير وأقوال المتهمة نادية عبدالنور مدير الشئون المالية والادارية بمركز ابن خلدون والتى اتهمتهما بتزوير كشوف الناخبين والبطاقات الانتخابية وارسالها عن طريق المركز للاتحاد الأوروبى والمنظمات الأجنبية مقابل الحصول على أموال.

بعد اطلاق سراح أحد المتهمين واستمرار حبس ثلاثة آخرين:

تحقيقات موسعة فى قضية مركز ابن خلدون تمهيدا لإعلان نتائج التحقيقات

امرت نيابة امن الدولة العليا بتجديد حبس عدد من المتهمين بمركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ١٥ يوما على ذمة التحقيقات التي تجريها النيابة ووجهت النيابة للمتهمين عدة تهم من بينها تهمة الاتفاق الجنائي مع المتهم الاول الدكتور سعدالدين ابراهيم مدير مركز ابن خلدون وتحرير محررات مزورة عبارة عن كشوف وهمية للناخبين باعتبار انهم جرى توعيتهم بالعملية الانتخابية واعداد بطاقات انتخابية مزورة لتقديمها الى دول اجنبية، كما شملت الاتهامات الاشتراك في اعداد فيلم سينمائى يسئ الى سمعة مصر فى الخارج.

وتواصل النيابة تحقيقاتها فى القضية تحت اشراف المستشار هشام سرايا المحامى العام الاول لنيابة امن الدولة العليا.

وكانت نيابة امن الدولة العليا قد امرت يوم الخميس الماضى بتجديد حبس كل من الدكتور سعدالدين ابراهيم مدير مركز ابن خلدون والسيدة نادية محمد ابوالنور سودانية الجنسية وهى المسئولة عن الشئون المالية بمركز ابن خلدون وقد وجهت النيابة للمتهم الاول فى القضية عدة تهم من بينها جمع اموال بدون الحصول على ترخيص من الجهات المختصة، وقبول مبالغ مالية من دولة اجنبية بقصد ارتكاب عمل ضار بالمصلحة القومية للبلاد عن طريق انتاج فيلم سينمائى يسئ الى سمعة مصر بالخارج، وتلقى اموال من منظمات اجنبية تعمل في مجال حقوق الانسان عن طريق استخدام اساليب احتيالية، والاشتراك فى تزوير محررات رسمية باعداد كشوف انتخابية وهمية لجهات اجنبية بقصد الحصول على مبالغ مالية منها.

كما وجهت النيابة للسيدة نادية عبدالنور التى تتولى الشئون المالية بالمركز الاشتراك فى مساعدة المتهم الاول فى ارتكاب التهم المسندة اليه، وتواصل النيابة تحقيقاتها الموسعة فى القضية لكشف ابعاد وملابسات القضية.

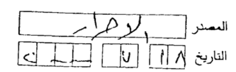
كما يقوم المحامى العام الاول للنيابة بعرض نتائج التحقيقات على المستشار ماهر عبدالواحد النائب العام.

وعلم مندوب الأهرام المسائى ان نيابة امن الدولة العليا سوف تنتهى من تحقيقاتها فى القضية خلال ايام قليلة وسوف يتم اعلان نتائج التحقيقات بمعرفة النائب العام والتصرف النهائى فى القضية.

عادل السروجى



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail merit56@hotmail.com



تجديد حبس موظفين بمركز ابن خلدون

كتب عاطف فاروق

قرر المستشار هشام سرايا المحامى العام لنيابة امن الدولة العليا تجديد حبس خالد فياض وأحمد عطا الموظفين بمركز ابن خلدون ١٥ يوما على ذمة التحقيق. كشفت تحقيقات اشرف العشماوى رئيس نيابة امن الدولة العليا ان المتهمين شاركا سعد الدين ابراهيم فى تزوير البطاقات الانتخابية الوهمية وتلقى اموال من جهات اجنبية.

ميريت
للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail merit56@hotmail.com

المصدر
التاريخ

تأملات في قضية الدكتور سعد الدين إبراهيم

د. سعيد النجار

كان قرار القبض علي الدكتور سعد الدين إبراهيم وحبسه احتياطيا ومداهمة منزله والاستيلاء علي بعض الوثائق ومداهمة مركز ابن خلدون ثم اغلاقه والقبض علي عدد من الشبان العاملين في المركز كان كل ذلك صدمة قاسية علي كل من عرف الدكتور سعد الدين إبراهيم أو لمس عن قرب ما يقوم به من جهد متواصل لخدمة القضايا التي قام المركز من أجلها. وكان أملنا أن يتم الافراج عنه بعد انقضاء الخمسة عشر يوما الأولي بل قبل انقضائها ولكننا صدمنا مرة ثانية عندما علمنا بقرار تجديد حبسه خمسة عشر يوما أخري.

ورغم مرور ما يزيد علي أسبوعين منذ أن وقعت الواقعة فإنني مازلت في حيرة من أمري عن السبب الحقيقي وراء كل ذلك. لقد تابعت عن قرب كل ما نشر في الموضوع من اتهامات وإنني أعجب كل العجب كيف تبرر الحكومة كل هذه الإجراءات. فإن ما ينسب إلي الدكتور سعد الدين إبراهيم لا يبدو أنه يشكل جريمة وحتي إذا افترضنا جدلا مخالفة بعض القوانين فإن مثل تلك المخالفات لا يمكن بحال من الأحوال أن تبرر الحبس الاحتياطي له ولزملائه ومداهمة منزله ومقر عمله فإن مثل تلك الإجراءات تلجأ إليها الشرطة وسلطات الاتهام في جرائم أكثر خطورة من جرائم الرأي أو كتابة تقارير تشتمل علي تحليلات تنتقد سياسة الحكومة المصرية أو الاتصال بجهات أجنبية محترمة مثل الاتحاد الأوروبي أو منظمات حقوق الانسان العالمية.

ولا شك عندي أن ما حدث إلي الآن في هذا الموضوع يثير أكثر من علامة تعجب في العالم العربي والأجنبي. فالدكتور سعد الدين إبراهيم استاذ مرموق في علم الاجتماع السياسي ليس في مصر فقط ولكن علي الصعيد العالمي. وكذلك نجح الدكتور سعد الدين إبراهيم في أن يضع مركز ابن خلدون في مقدمة مؤسسات المجتمع المدني العاملة في حقل الديمقراطية والتنمية وحقوق الانسان. استطاع خلال السنوات الأخيرة أن يضع عددا من التقارير التي تعالج أهم قضايانا الاجتماعية والسياسية، وقد أصبحت تلك التقارير من المراجع العلمية في مصر والعالم العربي. عالج مشكلة الفقر والعشوائيات والمشاركة في الحياة السياسية من الرجال والنساء. كذلك بحث ظاهرة الإرهاب والإرهابيين والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الكامنة وراء تلك الظاهرة. عالج هموم الأقباط في مصر ووضع أصبعه علي موضع الوجع ووسائل العلاج. بذل جهدا كبيرا في سبيل رصد العملية الانتخابية في الانتخابات البرلمانية سنة ١٩٩٥ وذلك بهدف إذكاء وعي الناخبين بأهمية العملية الانتخابية وتشجيعا لهم علي ممارسة حقوقهم السياسية.

احتضن جمعية التنوير التي انشئت تكريما لذكري الشهيد فرج فودة وهي جمعية تسعي إلي إشاعة الفكر التنويري وإعلاء دور العقل والعقلانية في تراثنا العظيم. وقد عرفت الدكتور سعد الدين إبراهيم عن قرب واشتركت معه في عدد من مشروعاته وكان نموذجا للشجاعة الأدبية والأمانة الفكرية والقدرة الفائقة علي العمل. كذلك اشتركت معه في عدد من المؤتمرات الدولية في مصر وخارجها. وكان أداؤه فيها من المستوي الرفيع الذي ينبغي أن يكون مثار الاعجاب والفخر لنا جميعا.

هذه جميعا اسهامات بالغة الأهمية في إطار قضايانا المعاصرة وكنت أحسب أن يكون الجزاء من جنس العمل وأن تعمل الدولة علي تكريمه بإعطائه جائزة الدولة التقديرية أو ما هو أهم منها. ومن هنا كانت دهشتنا البالغة وصدمتنا وانزعاجنا حين جاءنا نبأ القبض عليه وحبسه احتياطيا ومعاملته معاملة المجرمين بدلا من معاملة العلماء المنتجين النابهين.

أية مفارقة هذه وما هو تفسيرها؟ هل تعرف الشرطة ونيابة أمن الدولة ماذا يفعلون وهل يقدرون ماذا يصيب سمعة مصر من أذي من

جراء هذه التصرفات وهل يقدرون ما يصيب مؤسسات المجتمع المدني والعاملين فيها من يأس وإحباط. وما هو تماما هدف الدولة من هذه الحملة الشرسة التي تسعي إلي الإساءة إلي سمعة الدكتور سعد الدين إبراهيم وإلي أمانته ووطنيته بل تسعي إلي اغتياله معنويا؟ ما هي الثمرة التي تجنيها الدولة من القضاء علي شخص مثل الدكتور سعد الدين إبراهيم؟

دعنا نستعرض سريعا أهم ما وجه إليه من اتهامات بناء علي ما قرأناه في الصحف منذ القبض عليه. قرأنا أنه متهم بالحصول علي تمويل من مصادر أجنبية دون الحصول علي إذن مسبق من السلطات المصرية المختصة. تعقيبي علي هذا الاتهام أن النسبة العظمي من مؤسسات المجتمع المدني تحصل علي تمويل من مصادر أجنبية وبغير هذا التمويل لا حياة لتلك المؤسسات خصوصا العاملة منها في مجال الديمقراطية وحقوق الانسان. وقد أثبتت التجربة بما في ذلك تجربة جمعية النداء الجديد التي أتشرف برئاستها أن مصادر التمويل الوطنية ضنينة بالمساعدة متي شعرت أن تلك المؤسسات تنتقد سياسة الحكومة في ميدان الديمقراطية أو حقوق الانسان وأن الحكومة غير راضية عنها لذلك. أما الحصول علي تصريح من السلطات المصرية فهذا واجب بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني التي انشئت في ظل القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ أو في ظل القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ الذي أبطل لعدم دستوريته، ولكن استئذان السلطات المصرية غير واجب بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني التي تأخذ صورة شركات مدنية أنشئت في ظل قانون الشركات. ومن المعروف أن مركز ابن خلدون شركة مدنية وكذلك معظم المراكز العاملة في حقل حقوق الانسان.

يتهم الدكتور سعد الدين إبراهيم أيضا بأنه كان يتصل بجهات أجنبية ويزودها بتقارير وتحليلات تتضمن انتقادا غير صحيح للحكومة المصرية وتبرز الوجه القبيح لبعض مشكلاتنا الاجتماعية. وهذا اتهام يثير الضحك أكثر من أي شئ آخر. هل من وظيفة التقارير التي تكتب عن المجتمع المصري أن تعطي صورة وردية؟ هل مراكز البحث شركات سياحية تعمل علي تصوير حياتنا تصويرا جميلا رائعا لاجتذاب السياح؟ هل القارئ الأجنبي من لبلاهة والسذاجة بحيث يصدق قصائد المديح والموشحات النى نقدمها عن المجتمع المصري؟ إن العبرة في أي تقرير أو تحليل تكون بمدي التزامه بالمنهج العلمي في جمع الحقائق وتحليلها وأن يكون مستندا إلي وثائق ومصادر رسمية أو في الدومين العام. ولا اظن أن أحدا اتهم مركز ابن خلدون بأنه لم يلتزم المنهج العلمي أو أنه استند إلي وثائق سرية حصل عليها بطرق غير مشروعة. اما أن يتضمن التقرير نقدا أو صورة غير مرضية عن المجتمع المصري فهذا شأن كل تقرير يستحق الاحترام. وإلا كان نشرة حكومية.

يقولون إن الدكتور سعد الدين إبراهيم أساء إلي سمعة مصر، بهذه التقارير ولا أدري من الذي أساء إلي سمعة مصر هل هو الشخص الذي كتب التقارير المشكو منها أم السلطات التي عاملت عالما جليلا وباحثا متميزا كما يعامل تجار المخدرات؟

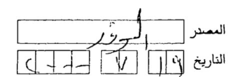
يقولون إن الدكتور سعد الدين إبراهيم يثير الفتنة بين الأقباط والمسلمين بعقد مؤتمر الأقليات في قبرص بعد أن رفضت السلطات المصرية السماح بعقده في مصر ونشر بيان المائة علي أثر أحداث الكشح. دعني أولا أقول إن الدكتور سعد الدين إبراهيم لم يعقد هذا المؤتمر ولم يضع بيان المائة بمفرده وإنما اشترك معه عدد كبير من نخبة الطبقة المثقفة في مصر من المسلمين والأقباط. وقد وقع الجميع علي البيان وأعمال المؤتمر بإمضاءاتهم. وشاركت أنا شخصيا في صياغة التوصيات التي لاقت قبولا من شرائح عريضة في المجتمع المصري. هل هناك شك أن للأقباط في مصر هموما تستوجب البحث والحوار والعلاج؟ وهل الأجدي أن نتعامي عن تلك الهموم وكأنها لم تكن وأن نفعل كما تفعل النعامة بإخفاء رؤوسنا في الرمال؟

قرأنا أيضا أن الدكتور سعد الدين إبراهيم متهم بتزوير بطاقات انتخابية. وهذه تهمة غامضة تطفو علي السطح حينا وتختفي حينا آخر. غير أن كل من يعرف الدكتور سعد الدين إبراهيم يستبعد كثيرا بل يرفض رفضا قاطعا هذا الاتهام الغريب ومن غير المتصور أن تكون له يد من قريب أو بعيد في عمل من هذا النوع.

إن قضية الدكتور سعد الدين إبراهيم تثير عددا من التساؤلات. وقد تعرض لحملة صحفية غير مسبوقة تستهدف تشويه اسمه والتشكيك في أمانته ووطنيته وكأنما صدر حكم نهائي ضده. إلي أي حد تتفق تلك الحملة مع المبدأ الأساسي أن المتهم برئ إلي أن تثبت إدانته. وهذا لا ينفي أن بعض الصحفيين الأمناء مثل: سلامة أحمد سلامة وصلاح منتصر



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



وسعيد سنبل أدانوا تلك الحملة غير أن الأغلبية الساحقة أصدروا حكما مسبقا دون سند أو دليل.

تثير هذه القضية كذلك إشكالية إلي أي حد يجوز الحبس الاحتياطي أو الحبس من أي نوع لمجرد التعبير عن آراء لا ترضي عنها الحكومة. إلي متي تبقي مصر محكومة في ظل قانون الطوارئ بما يعطيه من سلطات واسعة للشرطة وجهات الاتهام. وإلي متي يحرم المواطن المصري من حقه في المثول أمام قاضيه الطبيعي. لقد حان الوقت لكي نعيد النظر في القوانين المأخوذة عن الأنظمة الشمولية بما في ذلك نيابة ومحاكم أمن الدولة والمحاكم العسكرية والمدعي الاشتراكي. وأخيرا آن الأوان لكي يتمتع المواطن المصري بحقوقه الأساسية في ظل ديمقراطية حقيقية. تحميه من الإجراءات القمعية الاستبدادية.

●● هذا المقال يعبر عن الرأى الشخصى لكاتبه.. ولا يعبر بالضرورة عن رأى وسياسة حزب الوفد.

ضد التيار

الحكم قبل المداولة

صفر على عشرة!

هذه هى الدرجة الوحيدة، التى تستحقها عن جدارة، المعالجة الصحفية، التى قدمتها معظم الصحف المصرية، القومية والحزبية والمستقلة، للقضية، التى مازال التحقيق بشانها، يجرى، مع الأكاديمى وعالم الاجتماع، ورئيس مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية د. «سعدالدين إبراهيم»، الذى تم القبض عليه أوائل الشهر الجارى. وكما هى العادة، استبقت تلك الصحف المداولات، ونتائج التحقيقات، وأخذت على عاتقها محاكمة مواطن، لايملك اى قدرة على الدفاع عن نفسه، وكالت له أبشع الاتهامات، التى تراوحت، بين العمالة والرشوة والنصب والاحتيال والتجسس والخيانة الوطنية -وهى جريمة إن ثبتت لحق على صاحبها الإعدام مستندة إلى تحريات مباحث أمن الدولة، دون أن تبدى أدنى التفات، إلى نشر رده على تلك الاتهامات، فى التحقيقات، التى تجرى معه أمام النيابة العامة. وبصرف النظر عما سوف تسفر عنه هذه التحقيقات، فإن المؤكد أن البحث عن الحقيقة لم يكن هدف تلك الصحف، وإلا لما اتفقت جميعها على نشر أنباء القضية فى صفحات الحوادث، ولما تماثلت حملات التعبئة والتشهير والتحريض التى تقودها، والتى تثير لدى قطاعات واسعة فى الرأى العام، قناعة بأن الهدف من تلك الحملات هو سبب آخر غير المعلن منها، لعله يرتبط ارتباطاً وثيقاً، بنجاح مركز ابن خلدون، فى الإعداد للجنة مستقلة، لمراقبة الانتخابات البرلمانية القادمة، وهى قضية، طالما أثارت حساسية الدولة، ومقاومتها، حين مارست لجنة مماثلة نشاطها، فى الانتخابات التى جرت عام ١٩٩٥، واعتمدت نتائج عملها، الدول الأوروبية المانحة للمساعدات والقروض، التى تضع احترام الدول للحريات الديمقراطية، ولحقوق الانسان، شرطاً لمنحها.

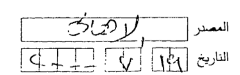
ولو كان البحث عن الحقيقة، هو الهدف، لأصدر النائب العام «ماهر عبدالواحد» قراراً بحظر النشر، حول هذه القضية، لحين الانتهاء من التحقيق فيها، أو إحالتها للمحاكمة. لكن حملات التشهير والتشكيك والترويع هى الهدف، وقد دأبت صحافة التعبئة، على القيام بتلك الحملات، لمساندة التوجهات الرسمية للدولة، والتصدى، لكل معارضة لتلك التوجهات، وإذا ماحدث وغيرت الدولة توجهاتها، انقلب قائدو تلك الحملات دون أدنى خجل، إلى الدفاع عن التغيرات الجديدة، ومايجرى الآن فى الصحافة المصرية، من تاييد للتعديلات التى أدخلت على قانون مباشرة الحقوق السياسية، امتثالاً لحكم المحكمة الدستورية، ليس ببعيد عن حملات التشهير الواسعة، بالمعارضة، التى طالما طالبت بإجراء هذا التعديل!

كما أن حملات التشهير التى تعرض لها معارضون سياسيون منذ السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات، ابتداء من اتهام حركة الطلبة بالعمالة للسفارات الأجنبية، إلى تلفيق ماسمى بقضية «التخابر مع بلغاريا» إلى قضية «التفاحة»، التى اتهمت فيها تلك الصحف، أفضل العناصر الوطنية، بالخيانة والعمالة، وثبت فيما بعد أنها قضايا ملفقة، وأنها الوسيلة السهلة، لممارسة الدولة الخلاف مع معارضيها، وكنا نظن انها وسيلة عفا عليها الزمن.

وفيما عدا المعالجة الموضوعية للقضية فى «الأهالى»، فقد اتسمت حملات صحف التعبئة والإثارة والتحريض بلغة متدنية، تسوق الاتهامات بلا أدلة، وتصدر أحكاماً دون محاكمة، تستهدف بالأساس صرف الأنظار عن أى مسعى جاد، أو مناقشة حكيمة ومخلصة للمشكلات الحقيقية التى تواجه البلاد.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail merit56@hotmail com



فى تحقيقات مركز ابن خلدون:

سعد الدين إبراهيم يدلى بأقواله أمام النيابة .. وتأجيل المواجهة مع فياض

□ كتب ثروت شلبى:

أعلن الدكتور سعد الدين إبراهيم فى تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا معه أنه يرفض أى ضغوط أو مزايدة على حمله الجنسية الأمريكية واعتزازه بجنسيته المصرية الأصلية ويستنكر أى ضغوط أمريكية أو إعلامية فى هذا الاتجاه قال إنه يعتز بخضوعه لإجراءات التحقيقات أمام النيابة العامة كمواطن مصرى وتحت السيادة الوطنية والقضائية المصرية المستقلة. وأنه يرفض أى مزايدة من أى شخص للضغط على القضاء المصرى

كما نفى د سعد الدين أمام النيابة جميع الاتهامات الستة المنسوبة إليه وابرزها الرشوة الدولية وتقاضى تمويل وأموال أجنبية من بعض الهيئات الأمريكية والإسرائيلية والأوربية لإعداد أبحاث عسكرية ضارة بالأمن القومى المصرى والعربى

كما أنكر جميع الاتهامات الموجهة إليه بشأن البطاقات الانتخابية المزورة، وقرر فى تحقيقات النيابة ان المتهم خالد فياض هو المسئول الأول عنها كما نفى اتهام فياض له بالتعاون مع جامعة حيفا الإسرائيلية. وقررت النيابة تأجيل المواجهة بينهما لحين جمع ادلة وقرائن ووقائع جديدة فى القضية

وكانت النيابة قد استمعت إلى خمسة متهمين جدد خلال الأيام الماضية وقررت حبسهم على ذمة التحقيقات لمدة ١٥ يوما وإخلاء سبيل متهمين آخرين.

كما طلبت النيابة استدعاء ستة شهود إثبات جدد فى القضية وسيتحدد موقفهم القانونى عقب التحقيقات معهم



صاحب "تجسير الفجوة" في محنة:

العالم يتجاوز حساسية الكلمات

... لكن العولمة لها أظفار!

محمد الرميحي *

■ عرفت الدكتور سعدالدين إبراهيم منذ اكثر من ربع قرن مضى، وكان اسمه دائماً محط الكثير من اللبس مع سميه المعكوس اسمه وهو إبراهيم سعدالدين، والأخير كان خبيراً متقدماً في المعهد العربي للتخطيط في الكويت في بداية السبعينات وكان يسارياً متبحراً في علم الاقتصاد، كما كانت الايام الخوالي تقتضي، وهو رجل له سمته الخاصة به، ولا يزال يقدم الخبرة بعد كل هذه السنين في مجالات العمل الوطني وقد تتلمذ على يديه خلق كثيرون وعلم داخل مصر وخارجها.

اما سعدالدين إبراهيم فقد كان نشاطه من نوع اخر، فهو كاستاذ اجتماع في الجامعة الاميركية في القاهرة، وشخصية نشطة في الحركة الطلابية في الستينات في الولايات المتحدة، اصبح له من الصيت ما فاق جمهور طلابه المحدودين ليتسع إلى كل من يريد أن يعرف شيئاً عن المجتمع العربي في صيرورته في الربع الأخير من القرن العشرين.

اصبح سعدالدين إبراهيم شخصية تجدها في كل ملتقى عربي علمي أو سياسي، يهتم بالعلوم الاجتماعية وتجلياتها الحديثة عند العرب، نشط في السبعينات مع بداية انشاء وتشغيل مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، ثم كتب كتيباً صغيراً ومهماً بعنوان «تجسير الفجوة» بين المثقف العربي والسلطة السياسية، من هذا لفت نظر الأمير الحسن بن طلال في وسط الثمانينات، فاصبح أول عربي من خارج الأردن يصبح أميناً عاماً لمنتدى التنمية الذي أسس في الأردن سنة ١٩٨٢، كي يضم في عضويته النشطاء من المثقفين العرب العاملين في سبيل التنمية العربية، وبقي كامين عام إلى ما قبل نهاية الثمانينات حين خلفه الدكتور سيد ياسين الخبير الاجتماعي المعروف.

كان نشاط سعدالدين إبراهيم ملحوظاً في السنة التي احتل فيها العراق للكويت، فقد كان دؤوباً في كتابة البيانات والاتصال بالمؤسسات العربية والدولية وإلقاء المحاضرات متى ما طلب منه ذلك، ولعله كان يتذكر أصدقاء من الكويت وقفوا مع مشاريعه البحثية أو لعله كان يتذكر حصوله على جائزة التقدم العلمي من مؤسسة التقدم العلمي الكويتية في وسط الثمانينات على ما بذله من بحوث كثيفة وثرية، بل لعله قد رأى الحق واضحاً فوقف معه من دون حسابات مسبقة تذكر.

رجل اكاديمي بمثل هذا التاريخ كان دائماً ينادي بتجسير الفجوة بين السياسي والاكاديمي، ويعمل من أجل تقارب الوسائل تحقيقاً لأهداف تنموية مشروعة، يصعب ان يصدق من يعرفه انه يسقط في فتحة هذه الفجوة بين السياسة والاكاديميا بهذا اليسر وبهذا الفعل المعلن، لا بد ان هناك خطأ ما وقع، فلا يصح ان يصبح مركز كمثل مركز ابن خلدون، وبهذه الأسماء الكبيرة في مجلس إدارته وبالجهود الحثيثة التي وفرها للقارئ والمتابع العربي، لا يصح ان يقال إنه ارتكب عن عمد ومع سبق اصرار الاضرار بمصالح بلده التي يعرف ويدرس ويراقب ويعشق.

ما المني أولاً ما وصل إليه موقف بعض من كتب ونشر حول الموضوع، تشفياً أو تبريراً لما حدث للدكتور سعدالدين ولأصحابه في مركز ابن خلدون للدراسات في القاهرة، فقد كان بعضها تصفية حسابات قديمة لا يصح ان تثار والرجل في أزمته، وبعضها وصل إلى حد «الفجور» في الخصومة بالنيل من أسرة الرجل، فالاتهامات التي وجهت للدكتور سعد لا يستطيع عاقل أن يؤكدها أو ينفيها قبل صدور حكم واضح وصريح من جهات قضائية مستقلة، لذا فإن الدخول في تفاصيلها واسبابها تاكيداً أو نفياً هو خارج ما اطمح إليه في هذه العجالة وخارج

ما أرجو العقلاء متابعته، فالوقت ليس تصفية حسابات ولا تسجيل مواقف والرجل في محنة حقيقية.

وما المني ثانياً هذا السكوت الملابس - كما يقول القانونيون - فهو صحيح الا ينسب لساكت قول، ولكن السكوت في معرض البيان يعتبر بياناً في حد ذاته، لذا فإن سكوت بعض أصدقاء سعدالدين إبراهيم عن القول الفصيح وهو في محنته، هو سكوت ملابس.

إلا أن ما المني ثالثاً أن يقوم بعض المؤسسات المفروض أنها تدافع عن المتهمين، مثل نقابة المحامين الأردنيين بتأييد الاجراءات التي اتخذت ضد الدكتور سعدالدين وأيضاً من دون بيان قانوني غير ما نشر ضده في الصحف السيارة، فقط لأنها نخوض معركة ربما متشابهة في شكلها الخارجي، حيث تطالب للتحقيق مع الذين يلاقون دعماً دولياً من أجل القيام ببعض البحوث العامة في الأردن، وهذا شيء وذاك شيء أخر.

وما المني رابعاً ان بعض من كتب في قضية سعدالدين إبراهيم أعلن أول ما أعلن أنه لا يعرف أو لا يتفق مع أفكار سعدالدين إبراهيم، وكأنه اعلان براءة، وقد نسي بعض هؤلاء الحكمة المشهورة التي تقول «قد أختلف معك في الرأي ولكني على استعداد ان أدفع حياتي ثمناً لأن تقول رأيك».

أريد ان أؤكد هنا ان ما تم للدكتور سعدالدين ابراهيم من حيث الشكل المعلن هو استصراخ لكل صاحب قلم ان يؤكد انه لا تحسم أمور الخلافات في الرأي، وبخاصة في الرأي السياسي والاجتماعي بهذه الطريقة التي تم بها القبض على سعد وزملائه في المؤسسة المذكورة، فلقد أصبح من المؤكد ان العالم يتجاوز حساسية الكلمات، خصوصاً ان كانت هذه الكلمات يمكن الرد عليها ومقارعة الحجة بالحجة ويعاقب الناس على أفعالهم وليس على أفكارهم.

كما ان بعض ما كتب ونشر من زملاء أو المفترض انهم زملاء لسعد في مجال الكتابة والصدح بالرأي المدين، ما كان له ان يكتب، فقد استبق بعضهم حكماً لم يصدر وإدانة لم تتبين وإبحار في الخصومة غير مطلوب ولا موفق.

بقي القول والتأكيد ان مصر التي عرفها العرب طويلاً وبخاصة تحت قيادة الرئيس حسني مبارك قد أوجدت من المساحة لاحتضان آفاق العناية بالرأي والرأي المخالف ما لم يتحقق في بلدان كثيرة، كما ان سقف الحريات التي يتمتع بها الشعب المصري منذ اكثر من عشرين سنة الآن يقدم الدليل على رحابة صد الحاكم وبعد نظره واستعداده لسماع كل من يريد ان يقول شيئاً لمصلحة مصر أو ما يعتقد انه لمصلحته، وعلينا في هذا الأمر ان نقرأ كتاب ماريا ساغ، المؤلفة السويدية التي نشرت كتاباً حول حدود حرية التعبير في مصر الناصرية والساداتية، وقد ترجم الى العربية، حتى نرى وبشكل علمي كم قدم الرئيس حسني مبارك في السنوات العشرين من سقف رحب لحرية الرأي، لأن الحرية في القول هي أولى متطلبات التنمية الحقيقية. وليس لمصلحة مصر بالتأكيد ان تترك الامور الكبرى ويتلهى البعض بقضية سعد على انها قضية القضايا، فما كتب حتى الآن وما نشر في وسائل اعلام عدة وجهها الكثير من التساؤلات التي يعتقد الكثيرون من العقلاء انها لم تكن لتوجه لو عولجت الأمور بطريقة اخرى غير التي عولجت بها.

الوضع في المنطقة يمر بمرحلة تشكُّل كبيرة، ويحتاج الى كل الجهود والطاقات لمتابعته ووضع حلول لما يمكن ان ينشا منه، والجميع يحتاج الى رأي له من السقف العالي المتاح للآراء المختلفة ما يبني الأوطان ويرفع الرايات ويحتضن المخالفين.

* كاتب كويتي

ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail merit56@hotmail.com

المصدر الحياة
التاريخ

إبراهيم: اعتقالي سياسي وسأرد في الوقت المناسب

□ القاهرة – محمد صلاح

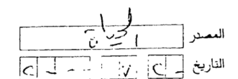
■ أكد رئيس «مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية» الدكتور سعدالدين ابراهيم ان لديه ردوداً على الحملة التي يتعرض لها سيفصح عنها بعد إطلاقه. ونفى ان تكون الإجراءات التي اتخذت ضده ستغير من طبيعة نشاطه في المستقبل سواء على المستوى السياسي او الأكاديمي. ونقل فريد الديب محامي إبراهيم عن موكله استياءه من اقدام بعض وسائل الاعلام «على اختلاق معلومات لم ترد اساساً في التحقيقات التي تجريها معه حالياً نيابة امن الدولة»، واستغرب «إصرار بعضهم على اصدار حكم عليه حتى قبل انتهاء التحقيق».

وقال الديب لـ«الحياة»، بعد زيارة موكله في سجن طرة أمس، ان إبراهيم أعرب عن اعتقاده بان الحبس الاحتياطي تحول عقوبة ضده»، وتعهد الرد على كل ما أثير ضده «في الوقت المناسب».

وكانت السلطات قبضت على رئيس «مركز ابن خلدون» وسكرتيرته السودانية الجنسية نادية عبدالنور بداية الشهر الجاري واحالتهما على نيابة أمن الدولة، واعتقلت لاحقاً باحثين ومتعاملين مع المركز، واصدرت النيابة قراراً بحبسهم على ذمة التحقيق، بعدما وجهت اليهم جميعاً تهماً عدة بينها «تلقي اموال من جهات أجنبية مقابل إمدادها بمعلومات مغلوطة عن الاوضاع في البلاد بما يؤثر على موقف مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المحافل الدولية ويضر بالامن القومي للبلاد».

وذكر الديب ان موكله استغرب عدم مواجهته حتى الآن بمتهمين آخرين في


٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



المصدر

التاريخ

القضية قبل انهم اعترفوا بمعلومات عن تورطه في انشطة مخالفة للقانون، واكد انه يمارس نشاطه من خلال المركز بعلم السلطات طوال اكثر من ١٢ سنة، واشار الى ان رجال الامن الذين دهموا منزله ومقر المركز لاحظوا انه لم يكن يخفي شيئاً وان ما ارادوا العثور عليه لم يبحثوا عنه بل وجدوه امام اعينهم، واعتبر ابراهيم ان قضيته «سياسية بالدرجة الاولى» وان قراراً سياسياً يمكن أن يغلق ملفها تماما «لأن التهم غير السياسية التي وردت في التحقيقات لم يقم دليل عليها».

وفي السياق ذاته وجه المهندس أمير سعد الدين رسالة الى المصريين عبر انترنت دعاهم فيها الى مساندة والده، وحملت الرسالة عنوان «افرجوا عن سعد الدين إبراهيم وزملائه» روى فيها وقائع القبض على والده والاجراءات التي اتخذت ضده وتفاصيل عن التحقيقات التي اجرتها النيابة معه والتهم التي وجهت اليه. ووصف تعاطي وسائل الاعلام المصرية مع القضية بانها «محاولة لاغتيال شخصية ابراهيم». وقال ان هدف الحملة «تحويل رئيس مركز ابن خلدون الى عميل وجاسوس وخائن لوطنه»، واعتبر الابن ان والده «اعتقل بسبب إقدامه على مراقبة الانتخابات البرلمانية التي جرت العام ١٩٩٥ وعزمه تكرار الامر في الانتخابات البرلمانية المقبلة من دون رغبة الحكومة»، وشبه الوضع الذي يعيشه والده حالياً بانه «لا يختلف عن معاناة نيلسون مانديلا والصحافي مصطفى امين اللذين سجنا بسبب معتقداتهما»، وأعلن أمير سعد الدين إنشاء موقع على انترنت لمناصرة والده.

المسكوت عنه .. في قضية سعد الدين إبراهيم

الآن.. الآن وبعد أن هدأت عاصفة مركز ابن خلدون وصاحبه، وبدأت تتكشف ابعادها، واسرارها واحدا تلو الآخر.. وبعد ان اريقت اطنان «الاحبار» فى الحديث عن القضية، حتى وهى فى طورها الجنينى عندما كانت لا تزال بعد في مرحلة التحقيقات والتحريات الأولية!!

● يحق لنا الآن ان ندلى بدلونا فى القضية. خاصة وقد كنا - بكل تواضع - من اوائل من نبهوا إلى أخطاء وخطايا سعد الدين إبراهيم منذ بواكير عمله فى هذا المجال البحثى «الذين يسميه خطأ باثعو وهم الجمعيات الأهلية بـ العمل للدنى، منذ بداية الثمانينيات، عندما كتبنا عنه وعن جامعته الامريكية بالقاهرة كتاباً وخمس حلقات فى صحيفة «الشعب» المعارضة تحت عنوان: «الدور السياسى للجامعة الامريكية فى مصر». وكان نلك خلال عام ١٩٨٣.. ثم توالى اهتمامنا وتصدينا للسرطان العلمى الذى تفشى فى الجسد الثقافى المصرى تحت عنوان «التمويل الاجنبي للبحوث الاجتماعية والاقتصادية»، وأصدرنا خمسة مؤلفات فضلاً عن عشرات الدراسات والمقالات التي تتصدى وبالوثائق لهذه الجريمة الاخلاقية والعلمية لأى باحث يحترم عقله وضميره وثقافته!!

وكان «سعد الدين إبراهيم» - كنموذج - حاضراً فى كل أعمالنا تلك لم يغب للحظة، لانه كان المثال على ما نسميهم بمقاولى الابحاث وسماسرة ما يسمى بالمجتمع المدني، وكان مقالنا فى صحيفة «الوفد» ٢٩/٦/٢٠٠٠، والمعنون بـ «المتأقبطون الجدد» آخر تلك المحاولات الكاشفة لدور هذا الباحث ورفاقه من المتلاعبين بورقة «الأقباط» ومن قبل «التمويل» ومن بعد «المجتمع المدني» وتصادف ان نشر المقال قبل القبض عليه بـ ٤٨ ساعة!!

لماذا نحكى كل هذا؟!

نحكيه حتى نبين اننا لا نتجنى على الرجل او مركزه او قضيته او على أشباهه من أدعياء البحث العلمي وحقوق الإنسان فيما سنكتبه الآن، لاننا لا نكتب فى اطار «هوجة» الكتابة التى واكبت محنته، وبعضها للاسف كتبه من لا يقلون عنه سلوكاً، وفكراً، ودوراً، ولكن امرتهم «الأجهزة الرسمية» ان يكتبوا فكتبوا، وان يطبلوا فطبلوا وبقوة، ولا نتشفى في الرجل، فخلافنا معه قديم، وخلافنا فى الأخير، ليس لاسباب شخصية، بل لاسباب وطنية صرفة، ومن هنا نكتب.. ونحلل المسكوت عنه فى هذه القضية ككل..

عل ما نكتبه يفيد..

مدارات



بقلم:
د. رفعت سيد أحمد

إن الحديث عن الذى جرى فى قضية سعد الدين ابراهيم ومركزه لم يتطرق فى تقديرنا الى اصل القضايا وجوهرها، واكتفى بالقشور، ومن ثم فانا نتوقع ان تنتهى هذه القضية الى لا شيء، لأنها لم تصل سواء «قضائيا» او «صحافيا» الى لب المأساة.. وحتى عندما وصلت أسرعت «قضائيا وصحافيا» بتجاوزه فى خفة، وسرعة تؤكد أن الامر من أوله الى أخره كان مجرد فرقعة اعلامية سياسية ارادت بها الحكومة المصرية أموراً عدة من بينها أن تصرف الانظار عن حجم مأزقها السياسى والاجتماعى والاقتصادى الذى تعيش فيه منذ عام مضى، والذى ينخر فى جسد الحكم نخراً يهدد شرعيته من الاساس، وكانت «شماعة» سعد الدين ابراهيم، جاهزة للتعليق ولصرف الانظار ايضا.

اما اذا اردنا ان نصل نحن، ومعنا القارئ الى اصل القضايا المسكوت عنها فى هذه القضية فاننا نوجزها فى الآتى:

اولا: هناك قضية التطبيع السرى القبيح مع الكيان الصهيونى متجاوزا دور المثقف الى دور السياسى، وهو التطبيع الذى ارتكبه هذا المركز «ونظائره من المراكز الرسمية الحكومية ولم تتجه التحقيقات القانونية او التحريات الامنية او المتابعات الصحفية «الا فيما ندر» اليه رغم ان العلاقات التى تربط سعد الدين إبراهيم شخصيا بـ «القنصل الاسرائيلى بالقاهرة ناداف كوهين» والملحقة الاعلامية الاسرائيلية «إيليت كوهين» ومدير المركز الاكاديمى الاسرائيلى بالقاهرة «يوسى أميتاى»، فضلا عن علاقاته السابقة بكل من شيمون شامير مؤسس هذا المركز والسفير الاسرائيلى الاسبق، وديفيد سلطان وإبراهام واربورج، السفيرين السابقين لاسرائيل بمصر وغيرهم بالاضافة الى علاقاته بجامعة تل أبيب وزياراته المتكررة لها. واستقباله لوفود طلابية منها داخل أروقة مركزه فى ضاحية المقطم..

هذا الجانب من سلوكيات «سعد الدين ابراهيم» بكل اسراره وتفاصيله الخطرة سكت عنه، تحقيقا نيابياً وصحافياً، رغم انه فى تقديرنا «الاصل» الذى من حوله تتفرع القضايا، وتلف، وتتداخل، ومن داخله «هذا الاصل الفاسد» ينبت الفساد العلمى. والثقافى والسياسى بأغرب صوره واشكاله..

● سكت النظام ..

● وسكتت الاقلام.. وتحول الامر كله الى مجرد قيام هذا الباحث بتزوير بطاقات انتخابية. وتلقى تمويل خارجى من مؤسسات غربية!!

● يا سلام!!

● وهل سعد الدين ابراهيم هو وحده الذى «زور» بطاقات انتخابية فى مصر؟ أم ان اجهزة الدولة التشريعية قد مارست هذه الجريمة بأقوى منه ولأكثر من ٣٠ عاما مضت الى درجة ان المحكمة الدستورية العليا فى مصر قد اصدرت ثلاثة احكام لثلاث دورات بحل مجلس الشعب المصرى خلال فترة حكم الرئيس مبارك، «يعنى طيلة فترة الحكم كان مجلس الشعب مزوراً وقائما على أسس غير دستورية».. ولعل أكثرها وضوحاً الحكم الأخير الصادر قبل ايام والذى وضع نظام الحكم فى مأزق حقيقى مرير!!

● فهل يلام سعد «رغم جرمه» وحده؟!

● ثم ان حكاية «التمويل الاجنبى» تلك مردود عليها بأن مراكز ابحاث تابعة للدولة تتلقى تمويلاً مشبوهاً من الخارج منذ ٢٠ عاماً ومن وراء ظهر الدولة، وحتى بعد ان علمت الاجهزة الرسمية لم تفعل لها شيئا .. فهل يلام سعد «رغم جرمه ايضا فى هذا الجانب» وحده؟ ام ان العدل يتطلب ان يمتد حبل التحقيق والكشف على استقامته..

● إذا كان ولابد من محاكمة عادلة وصادقة لسعد الدين إبراهيم .. فإما أن يحاكم على «الأصل» المسكوت عنه لاسباب لا نفهمها وهو جريمة التطبيع السرى لمثقف مصرى ليس مطلوباً منه هذا الدور التطبيعى مع العدو الصهيونى، واما ان تنسحب المحاكمة «الفرعية» الجارية الان على باقى الهيئات السياسية والتشريعية والمراكز البحثية الاخرى التى لا تقل - إن لم تزد - عنه فى جريمتى «التزوير» و«التمويل» !!.. وإما ان يبرأ الرجل فوراً ويعتذر له لأن الجميع فى الهم شرق - كما يقال!!

●●●

ثانياً. انطلاقا من هذه الحقائق المسكوت عنها، كشفت لنا أيضا قضية سعد الدين ابرهيم، حقائق اخرى أن لنا ان نبرزها ونؤكدها.

الحقيقة الأولى: الالتباس الشديد الذى جرى بشأن حقوق الإنسان فى مصر، واعتبار ما تم مع «سعد الدين ابراهيم» اعتداء على حقوق الإنسان، مما استدعى تبرير تدخل السفير الامريكى والعديد من الهيئات الغربية للضغط من اجل صون حرية هذا «الإنسان» وتبرير البعض من دعاة حقوق الإنسان لهذا التدخل بل وطلبه واستدعاءه فأى حقوق إنسان تلك التى يدعونها؟! ولماذا لم تحركهم مثلا قضية «مجدى احمد حسين ورفيقيه» فى السجن وهم من معتقلى الرأى والفكر أيضا؟

لماذا لم يبك على «مجدى حسين» كل من «سلامة احمد سلامة.. وصلاح منتصر ود. عبدالمنعم سعيد ود. محمد السيد سعيد» الكتاب الكبار بالأهرام ومنظمات حقوق الإنسان فى مصر بنفس الحرقة التى بكوا بها سعد الدين إبراهيم «صديق القناصل والملحقين والباحثين الصهاينة والمتهم بالتزوير والرشوة الدولية»، لماذا لم يكتبوا حرفاً عن اعتصام واضراب صحفيى الشعب «٦٠ صحفياً» عن الطعام منذ ٦٠ يوماً لعدم تمكنهم من صرف رواتبهم التى يعيشون عليها كبشر وسبب غلق صحيفة وتشريد أهلها: أليست تلك حقوق إنسان؟ فلماذا يبكون على هذا ولا يبكون على تلك؟ ولماذا لا يتذمرون لاستمرار اعتقال ٢٥ الف معتقل سياسى اسلامى فى مصر يعيشون فى أسوأ اوضاع انسانية عرفها التاريخ منذ ٢٠ عاماً وليس فقط عشرين يوماً مثل سعد!!

إن مفهوم حقوق الإنسان فى هذه القضية التبس الى حد يرثى له وازدوجت فيه المعايير، وبات مصطلحاً مستهلكاً وقبيحاً «للأسف الشديد» لأنه صار واجهة مضللة تحتها ترتكب وتزيف عشرات القضايا والمفاهيم.

الحقيقة الثانية: ذلك الالتباس البين بين دور المثقف ودور السياسى واختلاطهما بطريقة يرثى لها جعلت من نماذج مثل سعد الدين ابراهيم مجرد «مهرجين سياسيين» فلم يرقوا الى دور المثقف الملتزم ولم يتحركوا الى دور السياسى المحترم!!

الحقيقة الثالثة: كشفت قضية سعد الدين ابراهيم ايضا من جملة ما كشفته من المسكوت عنه، ذلك التراجع المخيف لدور الدولة فى «البحث العلمى» تمويلاً ، واعداداً وتقدم دور المؤسسات الاجنبية «٤٥ مؤسسة» والخاصة «٥٢ مؤسسة» لتحل محل الدولة حاملة معها عشرات الاخطار والمفاهيم، وفق «اجندة اوليات» غير تلك الاجندة الوطنية المفترضة، وكان لغياب الدولة، دور فى تبوؤ هذه المؤسسات للصدارة رغم هزالتها علمياً وشبهة اهدافها، وأدوارها الاجتماعية والسياسية!

●●●

ان المسكوت عنه فى قضية مركز ابن خلدون وصاحبه، تتعدى فى الواقع، هذا المركز لتصب فى أزمة السياسة والمجتمع، والعلم، والانسان فى أوطاننا ، وهى ازمة تمتد بجذورها وآثارها من الداخل الى الخارج، عبر حلقات من الاتصال لا تنفك، يبرز فيها امامنا «الاستبداد» و«الفساد» و«التمويل» و«التطبيع» فى تلاحم غريب يحتاج لفكه وتحطيمه الى عزيمة ووعى ومواجهة لا تعرف حدوداً يسكت عندها او يصمت وهو ما نفتقده مصرياً للأسف!!

زوجة سعد الدين إبراهيم: لم نطلب تدخل السفارة الأميركية

القاهرة: «الشرق الاوسط»

قالت باربره ابراهيم، زوجة الدكتور سعد الدين ابراهيم مدير مركز ابن خلدون واستاذ علم الاجتماع السياسي بالجامعة الاميركية المعتقل حاليا للتحقيق معه في اتهامات تتعلق بالاساءة الى سمعة البلاد، ان زوجها خاض في قضية حساسة وتلك كانت خطيئته. وقالت في حوار اجرته معها «الشرق الأوسط» في مكتبها في القاهرة انها تحمل الجنسية المصرية، ونفت ان تكون قد طلبت تدخل السفارة الاميركية في القاهرة في قضية زوجها



ودافعت عن زوجها قائلة «انه يقدس احترام الافكار والدين والحريات ويرى ان سلامة أي وطن تكون في استيعاب مختلف المعتقدات. وهو استشعر ان الاقباط لديهم في السنوات الأخيرة بعض الهموم، ولأنه يعشق وطنه مصر أراد أن ينبه المجتمع الى ان هناك خطراً قادماً ولا أظن انه أخطأ باعلانه أن هناك أزمة قادمة ويجب أن نتنبه لها».

واكدت ان الدكتور سعد «لم يقدم جواز سفره الاميركي لجهات التحقيق ولم يطلب مساعدة رسمية من السفارة الاميركية لأنه مواطن مصري فلاح من قرية «بدين» التابعة لمحافظة الدقهلية والقضية شأن مصري خالص لا دخل لأميركا بها، وان كنا نشكر أي جهود للإفراج عنه باعتباره استاذ جامعة ورجلاً كبيراً في السن عمره تجاوز الستين عاماً».

(نص الحديث ص5)

فى قضية مركز ابن خلدون

ارتفاع عدد المتهمين الى ١٥ وحبس متهمين جدد

كتبت خديجة عفيفي:

ارتفع عدد المتهمين فى قضية مركز ابن خلدون المتهم الاول فيها د.سعد الدين ابراهيم استاذ علم الاجتماع السياسى بالجامعة الامريكية ومدير المركز وامين صندوق هيئة دعم الناخبات المصريات الى ١٥ متهما. حيث امر المستشار هشام سرايا المحامى العام الاول لنيابة امن الدولة العليا بحبس كل من حسين عبدالرحمن واشرف صلاح ١٥ يوما على ذمة التحقيقات واخلاء سبيل يحيى حسين بضمان محل اقامته. وجهت لهم النيابة تهمة استخراج بطاقات انتخابية مزورة. باشر التحقيقات هشام بدوى رئيس النيابة واشرف العشماوى واشرف هلال وكيلا النيابة.

ميريت
للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الشرق الاوسط
التاريخ

قضية ابن خلدون: النيابة المصرية تستدعي كاتب السيناريو علي سالم للتحقيق

القاهرة: نجوى عبد العزيز

اتسعت دائرة التحقيقات التي تجريها نيابة أمن الدولة العليا في قضية مركز ابن خلدون وقرر القائمون على التحقيق استدعاء علي سالم كاتب سيناريو «ادخل شريك وشارك» غدا «السبت» لاستجوابه بخصوص الفيلم الذي يؤكد المحققون انه يتضمن اساءات للنظام السياسي في مصر.

وكانت النيابة استمعت الى اقوال مخرج الفيلم مصطفى حسين في بداية التحقيقات التي بدأت اول الشهر الجاري، واكد ان الفيلم يسعى الى حث الناخبين على المشاركة السياسية في الانتخابات المقبلة وان مسؤوليته كانت فنية بحتة اذ تولى مهمة الاخراج فقط وتنفيذ السيناريو.

وبدا ان النيابة تسعى الى الانتهاء من التحقيقات قبيل انتهاء مدة حبس رئيس مركز ابن خلدون اواخر الشهر الجاري تمهيدا لاحالة القضية الى القضاء. وقررت النيابة امس حبس اثنين من العاملين في هيئة دعم الناخبات «هدا» وهما حسين عبد الرحمن واشرف صلاح ووجهت اليهما تهمة المشاركة في تزوير بطاقات انتخابية، واخلت سبيل يحيى حسين بضمان محل اقامته بعد ثبوت عدم تقاضيه أي مبالغ مالية مقابل استخراج البطاقات الانتخابية. وكشفت التحقيقات عن تورط حسين وصلاح في تزوير اربعة الاف بطاقة انتخابية مقابل 6 جنيهات لكل بطاقة.

في غضون ذلك وجه مرتضى منصور محامي احد المتهمين في قضية مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية اتهامات شديدة الى رئيس المركز الدكتور سعد الدين ابراهيم وقال ان موكله خالد فياض رئيس برنامج دعم الناخبات اعترف في التحقيقات التي تجريها نيابة امن الدولة العليا بتزوير البطاقات الانتخابية للناخبين بتعليمات من الدكتور ابراهيم.

وانتقد اداء مركز ابن خلدون وقال ان التقارير التي يعدها تخدم جهات استخبارات خارجية وتهدم نسيج الوحدة الوطنية في مصر د. ا انها تتم بتكليف خارجي مقابل المبالغ المالية التي يتقاضونها من دول اوروبية.

استفزني ما جاء في بيان الجامعة الأمريكية التى تطالب فيه بالإفراج عن الدكتور سعد الدين إبراهيم بأنه «من مصلحة مصر إطلاق سراحه بشكل عاجل وشرعي».

ذلك لأن مصر لاتحتاج إلى من يرشدها لمصلحتها، ولأن الصيغة تحمل تهديدا مبطنا يمكن أن يصدر عن وزارة للحرب، وليس عن جامعة تعمل في مصر، وتعرف أننا خضنا معارك ولانزال، رفضا لأى تدخل أجنبى فى شئوننا، وتعرف أن سعد الدين إبراهيم ألقى القبض عليه، ويخضع لتحقيق بموجب القانون المصرى، وأن العدالة فى مصر موضع إجماع على نزاهتها، وتجردها.. لذلك فإن بيان الجامعة جانبه كثير من الصواب، واتخذ منحى لا يليق.. فمن حق هذه الجامعة والرجل نصف أمريكي ونصف مصرى، أن توكل له محاميا أو أكثر خاصة أن النصف الأمريكي قد طغى عليه، فأنساه الجزء المصرى، فألبس ابن خلدون الذى عاش فى القرن الرابع عشر القبعة الأمريكية، وجعله يقبض بالدولار ويتاجر فى سمعة وطنه، ويزيف الوثائق، ويؤلب الفئات.. تحت ستار البحث العلمى والاجتماعى لحساب هيئات، وأحلاف أجنبية، بادعاء غير مفهوم هو نشاط مؤسسات المجتمع المدنى.. فى بلد به هامش من الديمقراطية، وبرلمان وجمعيات أهلية ونقابات ورجال أعمال، وشركات صناعية كبرى، وصغرى، من المفترض أن يمتد نشاطها إلى خدمة البحث العلمى، والبحث الاجتماعى أيضا فى ظل تعثر إمكانياته، وضعفها، وما يتردد عن رسمية النتائج التى تسفر عنها الدراسات الاجتماعية التى تقوم بها الجهات الحكومية.

وإذا كانت بعض الشركات الصناعية الكبرى فى عدد من المجالات لديها معاملها، وأبحاثها، وعلماؤها فإنها جميعها لم تتجه إلى تمويل ودعم الدراسات التى تمس قضايا المجتمع وتنعكس عليه.. وتؤثر فيها كجزء من كيان الدولة.

إن دراسات عن العنف، وعن المرأة وعن العشوائيات، وعن فكرية العمال، ومعيشتهم وعن غيرها من القضايا التى تقوم بها هذه المراكز المدعومة من الخارج لتصل إلى النتائج التى يريدها الممولون، وتصب فى خانة أهدافهم.. هذه الدراسات نحن فى حاجة إليها بموضوعية وبتجرد علمى لتوضع أمام الجهات المختصة لتعاونها فى حل المشاكل، وفى اتخاذ القرار.

ورغم أن رجال الأعمال، قد اتجهوا أخيرا إلى أن يلعبوا دورا اجتماعيا، وثقافيا، فقاموا بكثير من الخدمات وأنشأوا المدارس والمستشفيات وساهموا فى تعبيد طرق وإنارتها ورصفها، إلا أنهم لم يتجهوا بعد إلى تمويل البحث الاجتماعى، وتكليف جمعيات أهلية، أو كليات جامعية، بإجراء دراسات حتى حول القضايا التى تمسهم وتؤثر عليهم، فكل مشاكل المجتمع، وهمومه، وأفراحه وأزماته ورخائه تدخل ضمن نطاق عملهم، وهو الأمر الذى دفع المؤسسات الصناعية والتجارية الأجنبية إلى أن تخصص جانبا من ميزانيتها لمثل هذه الأبحاث وامتدت بها - لأهداف أخرى - إلى الإنفاق على جهات فى بلاد العالم الثالث، لتعمل على خدمة هذه الأهداف بما تتوصل إليه من نتائج يكون ولاؤها الأول لجهة التمويل ويخدم ما تسعى إلى الوصول إليه هى أو الأجهزة والدول التى تتبعها.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail merit56@hotmail.com

المصدر
التاريخ

لم يعد البحث الاجتماعى ترفا، لأنه يرسم خريطة وتضاريس أوجه الحياة بكل ما فيها، وكل ما نتعامل معه، وما نريد الإبقاء عليه، أو تطويره، بعد أن نقف عليه، ونعرف دوافعه وجذوره على طريق خبراء يعيشون بين الناس ولا يأخذون من الورق بقدر ما يتعرفون على الواقع.

نريد أن نخلع عن ابن خلدون قبعته الأمريكية ليعود عالما عربيا يضع على رأسه العمامة ويرتدى الجلباب.. ولنترك سعد الدين إبراهيم أمام القانون.. ونرجو من الجامعة الأمريكية أن تعيد صياغة بيانها الذى نشر فى الصحف فإنه يسئ إليها بالدرجة الأولى كمؤسسة تعليمية.■

عبد الله إمام

في قضية مركز ابن خلدون المشبوه:

حبس متهمين زورا ٥ آلاف بطاقة انتخابية في قنا

كتب ـ جمال عقل:

أمرت نيابة أمن الدولة العليا باشراف المستشار هشام سرايا المحامى العام الأول بحبس حسن عبدالرحمن واشرف صلاح المتهمين بتزوير البطاقات الانتخابية لصالح مركز ابن خلدون المشبوه

كشفت تحقيقات هشام بدوى رئيس النيابة واشرف العشماوى واشرف هلال وكيلي أول النيابة انهما من ابناء محافظة قنا ولهما علاقة بالمركز وقاما بتزوير ٥ الاف بطاقة انتخابية لعدد من ابناء قرى ونجوع محافظة قنا مقابل جنيه واحد عن كل بطاقة وحصلا على المبلغ من د.سعد الدين ابراهيم رئيس المركز وقاما بتزوير ايصالات الاستلام.

وأمرت النيابة باخلاء سبيل المتهم الثالث يحيى حسن.

من ناحية اخرى تنظر النيابة الأحد المقبل في أمر تجديد حبس عدد من المتهمين المتورطين في الجريمة والبالغ عددهم ١٤ متهما.


ميريت
للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس. ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر روز
التاريخ ٢١ / ٧ / ٢٠٠٠

حبس متهمين جديدين فى قضية ابن خلدون

قرر المستشار هشام سرايا المحامى العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا حبس متهمين جديدين فى قضية مركز ابن خلدون. يشمل القرار حسين عبدالرحمن وأشرف صلاح الباحثين بهيئة دعم الناخبات «هدا» كما قررت النيابة إخلاء سبيل باحث ثالث بضمان محل اقامته لثبوت عدم حصوله على مبالغ مالية بالمخالفة من الهيئة. يتولى التحقيقات هشام بدوى واشرف العشماوى واشرف هلال رؤساء النيابة. وكشفت التحقيقات عن قيام الباحثين باستخراج بطاقات انتخابية مزورة بلغ عددها ٤ آلاف بطاقة مقابل جنيه واحد لكل بطاقة، وتدوين قيمة التكلفة فى أوراق هيئة دعم الناخبات على أنها ٦ جنيهات للبطاقة. كما قررت النيابة القبض على الباحث ممدوح السبنسى ومن المنتظر أن يمثل مؤلف ومخرج فيلم «ادخل شريك.. وشارك» الذى أنتجه مركز ابن خلدون امام النيابة غدا السبت، للاستماع الى اقوالهما ومواجهتهما بمضمون الفيلم.

ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر
التاريخ

علي سالم أمام نيابة أمن الدولة غداً في اطار قضية "مركز ابن خلدون"

□ القاهرة - «الحياة»

■ يمثل الكاتب المصري علي سالم غدا السبت امام نيابة امن الدولة العليا لسماع اقواله في القضية المتهم فيها رئيس «مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية» الدكتور سعد الدين ابراهيم وآخرين والتي يواجهون فيها تهما عدة بينها «تلقي اموال من جهات اجنبية مقابل امدادها بمعلومات مغلوطة عن الاوضاع في البلاد ما يضر بموقف مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المحافل الدولية ويضر بالامن القومي للبلاد».

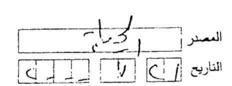
وقال سالم لـ«الحياة» انه تلقى اخطارا رسميا امس من النيابة لمثوله امام المحقق محمد الفيصل لسماع اقواله في القضية، مشيرا الى انه ليست لديه معلومات عن التهم التي وجهت الى المتهمين في القضية.

وكانت النيابة اعتبرت فيلم «ادخل شريكاً... وشارك» الذي كتبه سالم دليل اتهام ضد ابراهيم على اساس انه «يحوي اسقاطات سياسية ضد نظام الحكم» وان ابراهيم حصل على مبالغ مالية كبيرة من الاتحاد الاوروبي لانتاج الفيلم.

واوضح سالم انه لا يعرف ما اذا كان استدعي كمتهم ام كشاهد وقال: «كل ما اعرفه ان مدير مشروع المشاركة السياسية في «مركز ابن خلدون» الباحث خالد فياض طلب مني اعداد سيناريو عن تشجيع المواطنين المشاركة في الانتخابات وبعدها التقيت بسعد الدين ابراهيم واتفقت على اجر رمزي هو الف جنيه لكتابة الفيلم



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail. merit56@hotmail.com



وعرضت عليه ان تتولى احدى شركات الانتاج الاشراف على الفيلم للخروج بصورة جيدة تسمح بعرضه على التلفزيون المصري»، مشيرا الى انه فوجئ عقب تعثر القضية بان مخرج الفيلم سامح بهلول تم تغييره، اذ ورد في التحقيقات ان المخرج مصطفى حسين هو الذي تولي اخراج الفيلم.

يذكر ان وفدا يمثل منظمة «بيت الحرية» الاميركية التقى اخيرا مسؤولا في الخارجية المصرية وبحث معه قضايا حقوق الانسان في مصر. وافادت مصادر مطلعة ان المسؤول نفى ان تكون الدولة تخلط بين القضايا الجنائية ومسالة حقوق الانسان، كما نفى تعرض المعارضين للحكومة او الناشطين من العاملين في مجال حقوق الانسان لاجراءات لعرقلة نشاطهم. ومن المقرر ان تنظر النيابة نهاية الاسبوع المقبل في الاعتقال الاحتياطي الذي ينفذه رئيس «مركز ابن خلدون» وعدد من المتهمين في القضية.

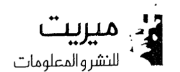


٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون فاكس ٢٠٢١٥٧٥١٥٠٠
E-mail merit56@hotmail.com

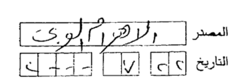
المصدر: ...
التاريخ: ...

نيابة أمن الدولة العليا تقرر الاستعانة بخبراء مصرفيين لفحص حسابات مركز ابن خلدون

قررت نيابة أمن الدولة العليا الاستعانة بعدد من خبراء البنوك لفحص كشوف الحسابات البنكية الخاصة بمركز ابن خلدون ومديره د سعد الدين ابراهيم وكذلك باقي المتهمين بسبب ضخامة عمليات التحويل المصرفية الخاصة بهذه الكشوفات والتي ارسلتها البنوك الى النيابة منذ يومين بناء على الطلب الذى قدمه النائب العام ووافق عليه رئيس محكمة استئناف القاهرة. ... بدأ فريق التحقيقات بالنيابة تحت اشراف المستشار هشام سرايا المحامى العام الاول للنيابة صباح اليوم السبت الاستماع الى مجموعة جديده من الاشخاص الذين تبين تعاملهم مع المركز فيما يتعلق بجلب البطاقات الانتخابية للمركز وتقاضوا مبالغ مالية مقابل ذلك وقد قررت النيابة استمرار التحفظ على مركز ابن خلدون وذلك لحاجة التحقيقات الى اعادة تفتيشه فى اى وقت بحثاً عن اية مستندات تفيد التحقيقات والتى يمكن الوصول اليها بناء على ارشاد الشهود اليها كما حدث من قبل.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



جيمس مانور.. المنسق الدولى لمشروع «المجتمع المدنى والحكم»:

القضاء المصرى نزيه ويدرس أدلة اتهام «سعد الدين إبراهيم» بعناية

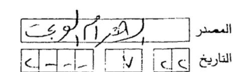
لا نتدخل في الشئون الداخلية للدول ونسعى إلى مساعدتها

«ابن خلدون» يتمتع بسمعة دولية جيدة

فى حوار ساخن معه أكد «البروفيسور جيمس مانور» المنسق الدولى لبرنامج «المجتمع المدنى والحكم» المشترك مع مؤسسة فورد الأمريكية أن مركز «ابن خلدون للدراسات الإنمائية» الذى يرأسه الدكتور سعد الدين إبراهيم يعتبر أحد المراكز المرموقة ذائعة الصيت على المستوى العالمى، واستبعد احتمال تورطه فى أى نشاط يمس صورة مصر وأمنها وسيادتها.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail merit56@hotmail.com



المصدر

التاريخ

■ حوار أجراه: عامر سلطان

وخلال الحوار الذى استمر معه 45 دقيقة فى معهد دراسات التنمية فى جامعة ساسيكس فى مدينة برايتون جنوب إنجلترا شدد جيمس مانور على ثقته فى نزاهة القضاء المصرى ودقته فى فحص الأدلة التى قد تقدم لتعزيز الاتهام ضد سعد الدين إبراهيم، وقال إن القضاء المصرى سيدرس هذه الأدلة بعناية، وقال مانور إن مؤسسة فورد - التى له حسب قوله خبرة طويلة معها - ليست هى المؤسسة التى تضيع أموالها هباء فلديها سياسة مالية رقابية صارمة، وأكد أيضا أن هذه السياسة تقتضى إبلاغ الحكومات بحجم المنح التى تقدم للمراكز البحثية فى مختلف الدول، وكشف عن أن للبرنامج فرقاً بحثية فى الأردن ولبنان وفلسطين وتعمل بشكل طبيعى، ولخص هدف البرنامج فى أن التنمية ومنفعة المنظمات التطوعية والأهلية والمجتمع المدنى من ناحية والحكومات من ناحية أخرى . وتالياً نص الحوار.

من أنتم وما أهدافكم؟

نحن هنا فى معهد دراسات التنمية بجامعة ساسيكس فريق منسق لمشروع دولى تموله مؤسسة فورد الأمريكية يشارك فيه 22 فريقاً بحثياً فى 22 دولة موزعة على 6 مناطق فى مختلف أنحاء العالم وأنا أشغل منصب المنسق العالمى للمشروع الذى يأخذ عنوان «المجتمع المدنى والحكم» وقد تم تدشين المشروع فى مؤتمر عقد فى المعهد الذى أنشىء عام 66 ويتمتع بسمعة دولية نظراً لاستقلاليته وجودة نشاطه الفكرى فى ابريل عام 98.

فمؤسسة فورد أرادت أن تعرف: كيف تتفاعل منظمات المجتمع المدنى (مثل الأندية والجمعيات التطوعية بمختلف أنواعها) والحكومات فى الدول الـ22 الموزعة فى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتنية والشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية.

وأساليب حدوث هذا التفاعل وأوجه الاختلافات بين تجارب الدول المختلفة وسبل جعل هذا التفاعل أكثر إيجابية بما يخدم مصالح المجتمع المدنى والحكومات وكيفية مساعدة التفاعل وأوجه التعاون بين الجانبين فى مكافحة الفقر فى هذه الدول بما فيها الولايات المتحدة إضافة إلى الإجراءات العملية التى يمكن أن تعزز المجتمع المدنى وتقوى تأثيره كأحد عوامل تحسين الحياة السياسية وأساليب الحكم.

من الذى يختار فرق البحث فى كل دولة؟

هذه مسئولية مؤسسة فورد التى لها مكاتب فى الدول محل البحث وتتولى المكاتب اختيار مراكز البحث التى تشارك فى المشروع لتحديد - أو بحث - العلاقة بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدنى فى كل دولة وهذا ما حدث فى مصر فمكتب المؤسسة فى القاهرة اختار مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.

ولماذا «ابن خلدون» بالذات؟

بشكل عام، تتسم كل فرقنا البحثية فى جميع الدول بدرجة عالية من الكفاءة والقوة. أما القائمون على هذه الفرق - مديروها - فهم يتمتعون بالذكاء والبراعة والحس. وفيما يتعلق بمركز ابن خلدون فهو واحد من المراكز المشهورة جيداً بالبحوث الجيدة فى العلوم الاجتماعية، وبالنسبة لمديره د. سعد الدين إبراهيم فهو أحد كبار المحللين المهمين والمبدعين ليس فى قضايا مصر ولكن فى دول أخرى أيضاً. ونعتبره أحد أكثر أعضاء مجموعتنا البحثية العالمية ذكاء وفكراً وقدرة على طرح الأسئلة والأفكار المثيرة للتفكير وتنشيط الذهن.

وفضلاً عن ذلك، فإن له خبرة بحثية فى القضايا الدولية، وقد كتب دراسات للبنك الدولى وعدد من المؤسسات الدولية الأخرى

ربما أستطيع أن أتفهم ما قلته عن سعد الدين إبراهيم ومركزه ولكن بعض المنتقدين فى مصر - كما فى عدد من دول العالم النامى الأخرى - يرون أن هذه الأنشطة البحثية تتدخل فى الشئون الداخلية؟

لا أعتقد ذلك فلا معهد دراسات التنمية ولا مؤسسة فورد يتدخلان فى الشئون الداخلية لأى دولة وما نفعله هو تدريب أكاديمى يستهدف تعميق فهمنا وتحديد كيفية تطبيق الإنجازات الإيجابية البناءة - كالتى تحدث فى مصر مثلاً - لأغراض بناءة فى دول أخرى.

حتى لو كانت هذه البحوث تتناول اتجاهات الناخبين ولو استخدم الباحثون كما ذكر المحققون فى النيابة المصرية استمارات مزيفة تحمل بيانات مزورة عن الناخبين ألا يسىء ذلك إلى مصر ويضر بسمعتها؟

لا علم لنا بموضوع بحث الانتخابات التى يقال إن مركز ابن خلدون يجريه فى مصر فنحن فى إطار مشروعنا لم نتلق دراسات المركز حتى الآن فهم مازالوا فى مرحلة إنهاء البحوث التى يجرونها فى سياق برنامج «المجتمع المدنى والحكم» وهم فى مصر يدرسون نماذج التعاون والحوار بين الجماعات التطوعية الأهلية والحكومة حول سياسات الحكومة والقوانين التى تفكر الحكومة فى سنها ولأن سعد الدين لم يتمكن من مشاركتنا فى مؤتمر دبلن، فإننا لا نعرف تفاصيل الدراسات المصرية.

غير أننى أستطيع التأكيد على أنهم فى مصر لا يسألون أسئلة أو يثيرون قضايا تسبب أى حرج للبلاد وسوف تكون مفاجأة مذهلة بالنسبة لى لو كان أى من أعمال مركز ابن خلدون يتدخل فى شئون مصر الداخلية أو يضر بها. فهؤلاء الباحثون يحاولون فهم كيف تسير الأمور فى مصر، ويشرحون ذلك للعالم الخارجى ويقدمون أفكاراً من الخارج للمصريين وعليهم أن يفكروا فيها ويقبلوها أو يرفضوها كما يشاءون وكل أعمال المركز بناءة وقيمة وأعتقد أن المنتقدين مخطئون هكذا تقول الشواهد التى لدى.

ولكن المحققين يقولون إنهم صادروا من مركز ابن خلدون وثائق تثبت أن سعد الدين إبراهيم انتهك القانون وأضر بسمعة مصر وحصل على رشاوى دولية.

ستكون مفاجأة لى لو ثبتت صحة ذلك ومع أننى لم أر - بالطبع - الأدلة التى يتحدث عنها المحققون فإن هناك ثقة بالغة فى نزاهة القضاء المصرى وأعتقد أن المحاكم المصرية سوف تفحص فى حالة إحالة الموضوع إليها - بعناية شديدة الأدلة وستكون حريصة جداً فى طريقة فحصها وكل ما أستطيع قوله الآن هو أنه ستكون مفاجأة مذهلة لى لو تبين أن هناك أخطاء خطيرة تضر بالأمن والأوضاع فى مصر.

معلوماتى التى استقيتها من مطبوعات معهد دراسات التنمية تقول إنكم تعتمدون على أسلوب دراسات الحالة لرصد العلاقة بين المجتمع المدنى والحكومة فى كل بلد فكيف يتم اختيار حالات الدراسات؟

هذه مسئولية فرق البحث فى كل دولة وبعد ذلك تجرى اتصالات بيننا وبين الفرق لتحديد الموضوعات المشتركة حيث يسهل علينا - فيما بعد - إجراء دراسات مقارنة عن أوضاع العلاقة بين المجتمع المدنى والحكومات فى كل الدول.

وحسب معلوماتى، فإن كل الأعمال البحثية فى مصر والدول الـ21 الأخرى لا تضر مطلقاً أو تهدد الأمن أو تعرض السيادة للأخطار وأستطيع التأكيد على أن فريق البحث المصرى يبحث - ببساطة - قضايا تتعلق بالمجتمع المدنى بطريقة متعاطفة مع مصر وحريصة على صورتها ولا يمكن أن أتصور حدوث أى شىء يضر بالأمن.

اطلعت عبر موقفكم على الإنترنت ومنشوراتكم على قائمة بالبحوث التي أجراها مركز ابن خلدون في مصر ووجدت أنها تسعة حتى الآن تشمل بحثاً عن مؤتمر الأقليات وآخر عن الكشح ومنظمة حقوق الإنسان المصرية وثالثا عن قضية نصر حامد أبو زيد ورابعا عن الضغوط لإصدار قانون جديد للمنظمات الأهلية التطوعية وغيرها.. ما معلوماتك عن هذه البحوث؟

لم نر حتى هذه اللحظة أى تقارير نهائية عن البحوث التى أجراها مركز ابن خلدون ضمن مشروعنا العالمى وقد جرت العادة على أن يرسل إلينا فريق البحث كغيره قائمة تضم ما بين 5و10 موضوعات مقترحة ويجرى اقتراح بعضها أو كلها حسب اتفاقها مع مقترحات فرق البحث فى بقية الدول وكنا ننتظر سعد الدين - فى دبلن - لاطلاعنا على نتائج بحوثه وتجربته وعلى كل حال، فإننا نأمل ألا ننتظر طويلاً كى تصلنا التقارير النهائية حول البحوث المصرية تمهيداً لاستكمال الدراسة المقارنة مع الدول الأخرى.

(**ملاحظة**) عندما عدنا إلى الإنترنت وجدنا أن المعهد يعتذر عن عدم بث التقارير النهائية للبحوث المصرية التسعة نظراً لعدم توافرها وهذا ما حدث مع بعض الدول الأخرى مثل: الأردن ولبنان وكينيا ونيجيريا وبولندا والفلبين وجنوب إفريقيا وتنزانيا وأوغندا أما الدول التى سلمت تقارير نهائية حول بحوثها الداخلية فهى الولايات المتحدة والأرجنتين والبرازيل وشيلى والصين وكولومبيا والمكسيك وفلسطين وبيرو وسلوفاكيا.

كيف تراقب مؤسسة فورد إنفاق المنح المالية المقدمة لمراكز البحث؟

المؤسسة لديها نظام رقابى صارم يحرص على مراقبة أساليب إنفاق الفرق البحثية للأموال الممنوحة لها وفيما يتعلق بمصر، فإن مكتب فورد فى القاهرة يطلب - كغيره من بقية المكاتب فى الدول الأخرى - تقريراً ماليا سنويا من مركز ابن خلدون حول نفقاته طوال سنوات البحث وعلمى أن فورد من المؤسسات الحريصة جداً على عدم إتاحة أى فرصة لإساءة استغلال الأموال وأن المركز الرئيسى فى نيويورك يتابع المراقبة بنفسه ويتأكد جيدا من أن البحوث التى تجرى تستحق ما ينفق عليها وهذا ما يحدث معنا على سبيل المثال فى معهد دراسات التنمية.

ولكن محققي النيابة المصرية عثروا كما قالوا على وثائق بنكية وأوراق تكشف حصول سعد الدين إبراهيم على مليون دولار من المشروع «معهد دراسات التنمية فورد» المشترك وأنه زور استمارات الناخبين، موجهة إليه تهماً منها الرشوة الدولية والتزوير؟

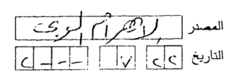
أشك فى الرقم وأظن أنه أقل بكثير من المليون فليس لدى معلومات كافية عن حجم الأموال التى تدفعها المؤسسة لفرق البحث فهذه مسألة بينها وبين الفرق وتتولاها مكاتب فورد المحلية التى تتابع الإنفاق والتقارير البحثية وأنشطة مراكز البحث.

وليس لدى سبب يجلعنى أعتقد أن فورد تظن أن لمركز ابن خلدون ممارسات خاطئة ومعلوماتى - كمنسق دولى لمشروع البحث العالمى - هى أن المؤسسة تؤمن أنه ليس هناك سوء استغلال للأموال من جانب المركز، صحيح أن الفرق فى بعض الدول تواجه صعوبات ومشاكل مالية ولكن فورد لا يساورها شك فى أى ممارسات مالية خاطئة من جانب فريق البحث فى مصر.

وماذا عن الوثائق التى حصل عليها المحققون فى قضية ابن خلدون؟

ربما تتعلق هذه الأموال بجملة مشروعات بحثية تشمل مشروع المجتمع المدنى والحكم غير أننى واثق من خلال تجربتى مع فورد أنه لو كانت المؤسسة قد


٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail merit56@hotmail.com


المصدر
التاريخ

دفعت مبلغ المليون دولار فإنه لابد أن تتحقق من إنفاقه فى مصارفه السليمة وفى الوقت نفسه فإن الحكومة المصرية على علم واطلاع كاملين بكل المنح المقدمة لمراكز البحث فسياسة مؤسسة فورد - وأنا متأكد من ذلك تماما - تقضى بإبلاغ الحكومات بكل ما يحدث والكلام معها بصراحة تامة عن أنشطتها فى مصر كما يحدث فى بقية الدول

وسوف تكون مفاجأة مذهلة لى لو أن الحكومة المصرية لا تعلم بنظام مؤسسة فورد وتعاملاتها مع المؤسسات فى مصر.

هل أنت واثق من هذا الكلام؟

نعم بالقطع فأنا لا أعمل فى المؤسسة ولكننى أعلم نظامها جيداً.

هل واجه مشروعكم مشاكل مماثلة فى الدول العربية الأخرى؟

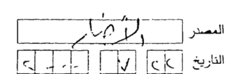
حتى الآن لا توجد أى مشاكل وانتهز هذه الفرصة لأشرح أسباب اختيار المؤسسة لفلسطين رغم أنها لم تصبح دولة حتى هذه اللحظة فكان من الممكن أن تركز فورد على إسرائيل لمعرفة تطورات المجتمع المدنى وعلاقته بالحكم فيها ولكنها آثرت بقصد العمل فى فلسطين فمسئولو فورد يرون أن المجتمع الفلسطينى أحق بهذه البحوث خاصة أن الفلسطينين أسيئت معاملتهم طويلاً ويستحقون المساعدة لبقاء مجتمعهم بعد أن عانوا مشاكل وصعوبات بالغة دائماً.

هل طلبت إسرائيل ضمها للمشروع ورفض الطلب؟

لا ولكن فورد تعمدت استبعادها واستبدال الفلسطينيين بها ومن الثابت أن للمؤسسة مواقف ووجهات نظر مخالفة للحكومات الأمريكية.■



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail merit56@hotmail.com



نيابة أمن الدولة العليا تقرر الاستعانة بخبراء مصرفيين لفحص حسابات مركز ابن خلدون

قررت نيابة أمن الدولة العليا الاستعانة بعدد من خبراء البنوك لفحص كشوف الحسابات البنكية الخاصة بمركز ابن خلدون ومديره د.سعد الدين ابراهيم وكذلك باقى المتهمين.. بسبب ضخامة عمليات التمويل المصرفية الخاصة بهذه الكشوفات والتى أرسلتها البنوك الى النيابة منذ يومين بناء على الطلب الذى قدمه النائب العام ووافق عليه رئيس محكمة استئناف القاهرة.

وسوف يبدأ فريق التحقيقات بالنيابة تحت اشراف المستشار هشام سرايا المحامى العام الاول للنيابة صباح اليوم السبت الاستماع الى مجموعة جديدة من الاشخاص الذين تبين تعاملهم مع المركز فيما يتعلق بجلب البطاقات الانتخابية للمركز وتقاضوا مبالغ مالية مقابل ذلك.

وقد قررت النيابة استمرار التحفظ على مركز ابن خلدون وذلك لحاجة التحقيقات الى اعادة تفتيشه فى اى وقت بحثاً عن اية مستندات تفيد التحقيقات والتى يمكن الوصول اليها بناء على ارشاد الشهود اليها كما حدث من قبل.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الأهرام العربي
التاريخ: ٢٠ / ٧ / ٢٠٠٠

مؤسسة فورد على اتصال بالخارجية الأمريكية لمتابعة تطورات القضية

قال جيمس مانور إنه سيعقد أواخر الشهر الحالى اجتماعاً مع مسئولى مؤسسة فورد فى مقرها بنيويورك لبحث التقرير السنوى - المالي والبحثي - لمشروع «المجتمع المدنى والحكم» وأعلن أنه سوف يناقش مع المسئولين قضية مركز ابن خلدون وموقف الدكتور سعد الدين إبراهيم فيها وكشف عن أن وزارة الخارجية الأمريكية على اتصال بمؤسسة فورد بشأن تطورات القضية.

وقال مانور إنه سمع لأول مرة عن القبض على سعد الدين من هيئة الإذاعة البريطانية ثم تابع التطورات من خلال الصحف الأمريكية التى احتلت القضية صفحاتها الأولى ■

النيابة المصرية تواجه مخرج فيلم وكاتبه في إطار قضية ابن خلدون

القاهرة: «الشرق الأوسط»

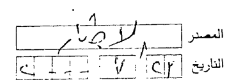
عرضت نيابة أمن الدولة بمصر اول من امس فيلم «ادخل شريك وشارك» أحد نقاط الاتهام الرئيسية في قضية مركز ابن خلدون بحضور مخرج الفيلم مصطفى حسين وكاتب السيناريو علي سالم.

تبلغ مدة الفيلم 17 دقيقة ويتناول مسالة الانتخابات المقبلة ونفذته شركة «فيديو كايرو سات». مقابل 30 الف جنيه مصري، حصلت على 12 ألفا فقط. وأخلت النيابة سبيل مخرج الفيلم وكاتب السيناريو أمس بعد التحقيقات التي سألت النيابة فيه الكاتب سالم عن بعض العبارات التي تضمنها سيناريو الفيلم والتي انتقدت بعض الأوضاع الداخلية في مصر، ومنها مسألة تزوير الانتخابات ومكاسب أعضاء البرلمان من فترة عضويتهم فيه.وقال سالم ان السيناريو عمل فني وأن أي فن لابد أن يكون معبراً عن المجتمع ومشاكله.

أما مخرج الفيلم مصطفى حسين، فقال ان عمله فني بحت ومتخصص في الاخراج بمعنى أنه يتعامل مع حركة ممثلين وكاميرات واضاءة وأنه غير معني بما يتضمنه السيناريو من مقاصد أو ايحاءات.

واستعانت النيابة أثناء تحقيقاتها بخبير متخصص من البنك المركزي لفحص أوراق ميزانية مركز ابن خلدون التي تم العثور عليها داخل خزانة منزله في ضاحية المعادي ودراسة التقارير البنكية عن حركة حسابات مركز ابن خلدون بالنسبة للايداعات والسحوبات التي تمت منذ قيام مركز ابن خلدون عام 1988 للوقوف على حجم الدعم الخارجي الذي تلقاه.


٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail merit56@hotmail.com


المصدر
التاريخ

في قضية مركز ابن خلدون

النيابة تقرر إخلاء سبيل كاتب ومخرج فيلم «ادخل شريك وشارك»

كتبت خديجة عفيفي

وأصلت نيابة أمن الدولة العليا تحقيقاتها في قضية مركز ابن خلدون وبعد ٥ ساعات من التحقيقات المستمرة مع كل من على سالم كاتب سيناريو الفيلم السينمائي «ادخل شريك وشارك» ومخرجه مصطفى حسين قرر المستشار هشام سرايا المحامي العام الأول اخلاء سبيلهما بضمان البطاقة الشخصية وكانت النيابة قد وجهت للمؤلف على سالم تهمة حيازة احدى وسائل الطبع المخصصة لإذاعة شائعات كاذبة عمدا وبث دعايات مثيرة من شأنها تكدير الامن العام وإلحاق الضرر بالمصلحة القومية.. قام على سالم بشرح كل مشهد في الفيلم على حدة واثبت امام جهات التحقيق ان السيناريو هدفه الأول والأخير ترغيب المتلقي في الذهاب الى صناديق الانتخاب وقرر انه حصل على الف جنيه نظير إعداد السيناريو وأضاف ان الفيلم ليس به اية اسقاطات تسيء الى سمعة مصر وانما هدفه توعية المواطنين وهو ما أكده المخرج مصطفى حسين في اقواله امام النيابة.

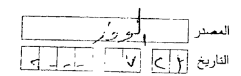
باشر التحقيق هشام بدوى رئيس النيابة ومحمد الفيصل وكيل النيابة باشراف المستشار ماهر عبدالواحد النائب العام.

وكان الشهود قد اكدوا أن المتهم الاول سعد الدين ابراهيم فكر في انتاج الفيلم واحضر كاتب السيناريو وأعطى له مبلغ الف جنيه بينما قام محمد نوح بتأليف وتلحين موسيقى الفيلم بالمجان بعد إقناعه انه لصالح سمعة مصر ثم ارسل مستندات للاتحاد الأوروبي تفيد بأن تكلفة الفيلم ٣٠ الف دولار.

وأشار المستشار ماهر عبدالواحد النائب العام ان النيابة العامة تستعجل تقارير البنك المركزي في الكشف عن سرية حسابات ابن خلدون وهيئة دعم الناخبات المصريات والكشف عن الحسابات الشخصية لكل من د. سعد الدين ابراهيم ونادية عبدالنور وآخرين وذلك منذ بداية عام ٩٧.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail merit56@hotmail.com



إخلاء سبيل مؤلف ومخرج فيلم الانتخابات فى قضية «ابن خلدون»

كتبت - نجوى عبدالعزيز:

قررت امس نيابة امن الدولة العليا اخلاء سبيل مؤلف ومخرج فيلم «ادخل شريك». كانت النيابة قد استمعت الى أقوال على سالم ومصطفى حسين مؤلف ومخرج فيلم «ادخل شريك».. وشارك» الذى أنتجه المركز. تحقق النيابة فيما تضمنه الفيلم من إساءة مصر. استعرض محمد الفيصل رئيس النيابة، الفيلم لمواجهة المؤلف والمخرج بمضمونه. كما تمت مواجهتهما بأقوال صاحب نادى الفيديو الذى قام بتصوير الفيلم، وأقوال الدكتور سعدالدين ابراهيم مدير مركز ابن خلدون. استعانت النيابة، بخبير متخصص من البنك المركزى، لفحص أوراق الميزانية ومعرفة بنودها، وأوجه الصرف فى مركز ابن خلدون وهيئة دعم الناخبات «هدى» التابعة للمركز. تعكف النيابة، على دراسة تقارير البنوك حول فحص الحركة المالية للمركز والهيئة، لتحديد حجم الأموال التى تلقياها من الخارج. كما يتم فحص الأوراق والمستندات المضبوطة فى خزينة المركز.

كاتب سيناريو فيلم موله "مركز ابن خلدون"

القاهرة: اتهام علي سالم بـ"الإضرار بمصالح مصر"

□ القاهرة - محمد صلاح

■ وجهت نيابة أمن الدولة العليا في مصر أمس تهم «إعداد وحيازة إحدى وسائل الطبع مخصصة لنشر وبث شائعات كاذبة عمداً وبث دعايات مثيرة من شأنها تكدير الأمن العام والاضرار العمد بالمصلحة القومية للبلاد» الى الكاتب علي سالم الذي خضع لتحقيقات في القضية المتهم فيها رئيس «مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية» الدكتور سعدالدين ابراهيم واخرين من الباحثين والمتعاملين مع المركز.

لكن النيابة اطلقت سالم الذي تحول من شاهد في القضية الى متهم فيها، بضمان بطاقة هويته بعد تحقيق استغرق خمس ساعات. وكانت السلطات اعتبرت فيلم «ادخل شريك.. شارك» الذي كتبه سالم لمصلحة المركز وبتمويل من الاتحاد الأوروبي دليل اتهام في القضية ضد ابراهيم وزملائه على أساس انه «يحوي اسقاطات سياسية ضد نظام الحكم».

وتركزت اسئلة المحققين على علاقات الكاتب بـ«مركز ابن خلدون» وابراهيم والاتحاد الأوروبي، وكذلك مغزى العبارات التي وردت في سيناريو الفيلم وسبب وجودها في فيلم سيعرض خارج البلاد، خصوصاً تلك التي تتحدث عن تزوير الانتخابات البرلمانية، والمشهد الذي يصور لجنة انتخابية كتب..

عليها «لجنة النوم العميق».

وكانت السلطات قبضت مطلع الشهر على ابراهيم وسكرتيرته السودانية الجنسية نادية عبد النور واحالتهما على نيابة أمن الدولة التي وجهت اليهما تهمة «تلقي أموال من جهات أجنبية مقابل إمدادها بمعلومات مغلوطة عن الأوضاع الداخلية في البلاد ما يؤثر على موقف مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المحافل الدولية ويضر بالأمن القومي للبلاد»، واتسع نطاق التحقيقات في القضية لاحقاً ليشمل نحو ١٥ آخرين من الباحثين والمتعاملين مع المركز و«هيئة دعم الناخبات» المعروفة باسم «هدى» التي يشغل ابراهيم موقع امين الصندوق فيها.

وقال سالم بعد التحقيق لـ«الحياة» إنه «كان يعتقد بان النيابة استدعته كشاهد، لكنه فوجئ بانه متهم في القضية»، مشيراً الى انه نفى صلته بـ«مركز ابن خلدون» أو نشاطه. وذكر أن علاقته بإبراهيم تقتصر على لقاءات في المنتديات العامة باعتباره يعمل في الحقل العام، وأن الاتفاق على الفيلم تم من خلال مسؤول «مشروع المشاركة السياسية» في المركز خالد فياض المتهم في القضية نفسها. وأوضح انه تقاضى مبلغ ألف جنيه نظير كتابة الفيلم كأجر رمزي لكونه رأى أن قضية المشاركة في الانتخابات أساسية وتحظى باهتمام نظام الحكم. ونفى صلته بالاتحاد الأوروبي، وأوضح أنه كتب الفيلم ليصلح للعرض في التلفزيون المصري، وحينما سئل عن عبارات وردت في السيناريو، رد بان «الإبداع لا يعني سوى الإبداع ولا يعني أي شيء أخر وأن تأويل ما ورد في السيناريو أمر لا يجوز». وفي وقت لاحق باشرت النيابة تحقيقات مع مخرج الفيلم مصطفى حسين.

من جهة أخرى اصدرت اسرة ابراهيم بياناً أمس ابدت فيه اعتراضها على استمرار حبسه، معتبرة أن «لا أسباب موضوعية تدعو الى احتجاز استاذ جامعي يبلغ الحادية والستين من عمره خلف القضبان». وذكر البيان الذي وقع عليه زوجته الدكتورة باربارا ابراهيم وابنته المحامية رندة وابنه امير أن رئيس مركز ابن خلدون «ابدى تعاوناً كبيراً مع إجراءات التحقيق على رغم الحملة المنظمة التي شنتها وسائل الإعلام المحلية ضده والتي اعتمدت على معلومات مغلوطة وغير مدعمة بادلة أو أسانيد». مؤكداً أن اصوات مؤيدة للمركز والعاملين فيه «منعت من النشر والظهور في وسائل الإعلام الحكومية مرات عدة» ورأى أن الأمر «يشير الى أن الحملة على سعد الدين ابراهيم تستهدف الاساءة لسمعته والعاملين في المركز والمؤسسة التي ينتمون إليها»، ووصفت الأسرة في بيانها ابراهيم بانه «رجل وطني» واعتبروا انه سجن «بسبب نشاطه الذي كان يهدف الى مصلحة مصر»، مؤكدين انهم جميعاً «مواطنون مصريون اختاروا العيش في مصر والعمل فيها لأكثر من ٢٥ سنة وأن ثقتهم في النظام القضائي المصري، ولم ولن تدفعهم للبحث عن حماية في مكان أخر». ونفى البيان بشدة أن يكون ابراهيم شارك في اعمال من شأنها الاضرار بصورة مصر في الخارج، واعتبر أن التشكيك في وطنيته «أكثر الأمور الجارحة في القضية».

المثل أحمد صيام:

لا أعرف أي شيء عن «ابن خلدون»!

كتب - خالد السكران:

نفى الفنان أحمد صيام اى علاقة له بمركز ابن خلدون أو رئيسه سعد الدين إبراهيم ولم يره من قبل ولا يعرف موقع أو عنوان هذا المركز.

قال صيام لقد شاركت فى الفيلم التسجيلى ومدته عشر دقائق على أساس انه فيلم للتوعية لحث المواطنين على الخروج للادلاء بأصواتهم فى الانتخابات وتعاقدت عليه على اساس انه للتليفزيون المصرى وأن شركة «فيديو كايرو» تنفذه بنظام المنتج المنفذ واحتفظ عندى بنسخة من السيناريو وليس فيها ابدا ما يسىء لمصر وانا شخصيا لا اقبل من أى مخلوق أن يسىء لمصر ومواقفى معروفة فقد سبق لى ان رفضت الصعود لخشبة المسرح والسفير الإسرائيلى موجود بقاعة العرض. اضاف: وهذه هى المرة الأولى التى اتعامل فيها مع هذه الشركة وحينما عرضوا على هذا السيناريو طلبت منهم ان يكون اجرى عنه ما يوازى اجر حلقتين فى التليفزيون وكان اجرى وقتها ٧٥٠ جنيها وحصلت منهم على مبلغ ١٥٠٠ جنيه فقط قال صيام انه لم يستدعه أحد للنيابة أو لغيرها من جهات التحقيق. وعن أسباب اختياره للمشاركة فى هذا الفيلم قال: اعتقد ان قيامى من قبل بعمل حلقات للتوعية فى محو الأمية «والقراءة للجميع» كان السبب الرئيسى فى هذا الاختيار

بعد تحقيقات استمرت ٥ ساعات فى قضية مركز ابن خلدون:

إخلاء سبيل مخرج ومؤلف فيلم «أدخل شريك وشارك»

استدعاء عدد من المتهمين للنظر فى أمر حبسهم فى منتصف هذا الأسبوع

على مدار أكثر من ٥ ساعات متواصلة من التحقيقات فى قضية مركز ابن خلدون، أمر المستشار هشام سرايا المحامى العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا بإخلاء سبيل مخرج ومؤلف فيلم «ادخل شريك وشارك»، الذى كان يتضمن عمليات التزوير للإساءة إلى سمعة البلاد، وأكدت التحقيقات أن مدير مركز ابن خلدون قد كلف كلا من مؤلف الفيلم والمخرج بإعداد فيلم تسجيلى حول الانتخابات.. وقد تم إعداد الفيلم وعثرت عليه النيابة داخل مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية أثناء عمليات التفتيش للمركز ومن المقرر استدعاء الدكتور سعد الدين إبراهيم مدير المركز لمواجهته بما أدلى به مؤلف ومخرج الفيلم وكذلك للنظر فى أمر حبس المتهم ومواجهته بما أدلى به عدد من المتهمين فى القضية.

وعلم مندوب «الأهرام المسائى» أن النيابة تقوم بتحقيقات موسعة مع كل أطراف القضية تمهيدا للانتهاء منها وتقديم جميع نتائج التحقيقات للنائب العام لإبداء الرأى النهائى بشأنها.

وكانت الأيام القليلة الماضية قد شهدت تحقيقات موسعة، حيث أمرت نيابة أمن الدولة العليا بحبس اثنين من المتهمين على صلة قوية بالمركز ١٥ يوما على ذمة التحقيقات التى تجريها النيابة لقيامهما بتزوير بطاقات انتخابية مع علمهما بتزويرها بقصد الإساءة لسمعة البلاد مقابل مبالغ مالية. وقد وجهت النيابة للمتهمين عدة تهم منها. التزوير فى أوراق رسمية مع علمهم بتزويرها مقابل مبالغ مالية بقصد الإضرار بالمصلحة العليا للبلاد. ومن المقرر أن تستدعى النيابة عددا من المتهمين فى القضية للنظر فى أمر حبسهم منتصف هذا الأسبوع ومواجهتهم بما أسفرت عنه نتائج التحقيقات فى القضية.

عادل السروجى



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail merit56@hotmail.com

المصدر

التاريخ

فى قضيـــــة مركــــز ابن خـــــلدون

إخلاء سبيل على سالم ومخرج الفيلم المشبوه

قالا فى التحقيقات: أقنعونا بأنه عمل قومى.. سيذاع فى التليفزيون

كتب - ابراهيم العزب:

قررت نيابة امن الدولة العليا إخلاء سبيل كل من الكاتب المسرحى على سالم والمخرج مصطفى حسين بضمان بطاقتيهما الشخصية بعد ان وجهت لهما تهمة التحريض على إثارة الرأى العام والاضرار بالمصلحة القومية لقيامهما باعداد فيلم تسجيلى مشبوه بعنوان «ادخل شريك وشارك» فى قضية مركز ابن خلدون للأبحاث والدراسات حيث تضمن الفيلم الذى تبلغ مدته ١٧ دقيقة حوارا يشمل اسقاطات على النظام الحاكم تتهمه بتزوير الانتخابات من خلال حوار مطول بين بطلى الفيلم.

قال على سالم فى التحقيقات التى استمرت معه لمدة ساعتين ان المتهم الثالث خالد فياض اتفق معه على اعداد سيناريو وحوار الفيلم المذكور مقابل ألف جنيه وأنه ارتضى بهذا المبلغ الضئيل لانه اخبره ان هذا الفيلم عمل قومى الغرض منه تنشيط وحث المواطنين على الدخـــول والمشاركة فى العملية الانتخابية كما هو واضح من عنوانه.

وحول سؤال وجهته النيابة له عن ان الفيلم تضمن بعض اللقطات التى تسىء الى النظام وتتهمه بتزويرالانتخابات قال على سالم ان هذه اللقطات أردت من خـــلال السيناريو والحوار ان اوضح للمواطنين ان هذه ادعاءات يجب الا تمنعهم من المشاركة فى عمل وطنى ليقولوا كلمتهم فى الانتخابات وان الفيلم سيذاع فى التليفزيون.

نفس الاقوال اكدها مخرج الفيلم ونفى تهمة التحريض والإثارة مؤكدا ان الهدف من الفيلم تنشيط المواطنين مثل الافلام التسجيلية التى تذاع كبرامج محو الامية ومكافحة التدخين.

تستدعى النيابة اعضاء اللجنة المصرفية التى شكلها البنك المركزى لمناقشتها حول الحسابات المختلفة للمتهمين بعد ان تشعبت فى عـدد من البنوك المصرية والاجنبية.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الشرق الأوسط
التاريخ: ٢٤ / ٧ / ٢٠٠٠

دفاع عن المواطن.. لا الدكتور



فهمي هويدي

عندي عدة ملاحظات على قضية الباحث المصري الدكتور سعد الدين ابراهيم، والجدل الدائر حول اعتقاله بين النخبة وفي الصحافة العربية، وما يخص الشق الاول أوجزه في ما يلي:

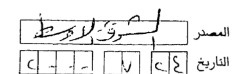
* ان الرجل منذ ظهر على مسرح الحياة العامة في مصر، مثير للغط سواء بسبب تقلب مواقفه السياسية أو من جراء اتصالاته وارتباطاته الخارجية خصوصا مع الجهات الامريكية التي يحمل جنسيتها أو المؤسسات الاسرائيلية. ورغم ان مكانته العلمية والاكاديمية محل تقدير واتفاق بين من عرفوه، الا ان ادواره وتطلعاته السياسية تثير علامات استفهام عدة، وقد تزايدت تلك العلامات خلال السنوات العشر الاخيرة، التي اسس فيها مركز ابن خلدون، وبدأ ذلك المركز يمارس نشاطا لم يقابل بارتياح سواء من جانب المثقفين الوطنيين في مصر، أو من جانب المؤسسات السياسية والامنية التي اعتبرت انه يتصدى للقضايا الحساسة، بنهج تفكيكي مثير للقلق، كما هو الحاصل مثلا بالنسبة لموضوع الاقباط او الاقليات العرقية.

* ان المآخذ والاغراقات التي اخذت على الرجل واعلن عنها في التصريحات التي صدرت عنها جهات التحقيق تعد سياسية بالدرجة الاولى. ومن ثم فهي لا تشكل سببا مقنعا لاعتقاله ووضعه تحت التحفظ لمدة شهر (حتى الآن)، وفي كل الاحوال بان ما نسب اليه او ما اتهم به هو جزء من نشاط المركز الذي يمارسه منذ انشائه قبل 12 عاما، الامر الذي يثير سؤالا حول الجديد الذي استوجب القاء القبض عليه هو ونفر من العاملين في المركز، وابقاءهم قيد الحبس طيلة الشهر.

ليس هناك اعتراض على التحقيق مع الرجل أو مساعديه، حيث يفترض انه لا احد فوق القانون، ولكن وجه الاعتراض والتحفظ ينصب على احتجاز الرجل والتشهير به واستباق ادانته من قبل البعض، دون ان يكون هناك مسوغ لذلك الاحتجاز من ناحية، وقبل ان ينتهي التحقيق او يفصل القضاء في امره من ناحية ثانية. واذا كان المبدأ المستقر في هذه الحالة، وغيرها، ان المتهم بريء حتى تثبت ادانته، فان الخطاب الاعلامي الرسمي على الاقل، والمنابر المعبرة عنه أو الناطقة باسم الاجهزة الامنية، تعاملت مع الرجل باعتباره مدانا منذ لحظة القاء القبض عليه.

* انوه هنا الى انني لست في موقف الدفاع عن الدكتور سعد الدين ابراهيم، والذين يتابعون حوارات ومشاغبات الساحة الثقافية في مصر يعرفون اكثر من غيرهم ان بيننا معارك واشتباكات سابقة، ليس فقط لانه نصب نفسه خصما للمشروع الاسلامي ونصيرا لغلاة العلمانيين، ولكن ايضا لانني أحد





الناقدين والمتحفظين على أرائه ومواقفه السياسية، ولست اتردد في القول بانني ايضا احد المستريبين في حقيقة الدور الذي يقوم به مركز ابن خلدون داخليا وخارجيا.

باختصار، فان لي رأيي السلبي في الرجل ودوره وليس عندي أي دفاع عن الشخص أو المركز الذي أسسه. لكني مع ذلك ادافع عن حقه في الحرية والكرامة، حقه في ألا يدان أو يجرم جنائيا قبل محاكمة عادلة، وبعد تحقيق تتوافر فيه الضمانات اللازمة التي ينبغي ان يحظى بها أي مثقف متميز، بصرف النظر عن الخلاف الفكري والسياسي معه. انني ادافع عن سعد الدين ابراهيم «المواطن» والانسان، وليس الدكتور أو مدير مركز ابن خلدون أو الموقف ايا كان.

* ان القضية فتحت ملف التمويل الخارجي للمنظمات الاهلية، التي اصبحت مشكلة في اقطار العالم الثالث، عجزت الحكومات عن حلها، ورغم ان الامر يحتاج الى فرز بين انشطة تلك الجمعيات، وحذر من وضعها كلها في سلة واحدة أو في قفص الاتهام، الا ان ذلك لا يلغي حقيقة احسبها مهمة للغاية هي ان المجتمع المدني الذي يشيد بناؤه ويعتمد في مسيرته على المعونة الخارجية هو مجتمع هش وغير قابل للاستمرار او النمو، لان ذلك كله سيظل مرهونا برضى ومقاصد ومصالح الممول الاجنبي. هناك حقيقة اخرى يتعين الاعتراف بها، وهي ان تلك المنظمات الاهلية الممولة من الخارج كثيرا ما تكون اداة للاختراق (لاحظ العلاقة بين القائمين على اغلب تلك المنظمات وبين التطبيع مع اسرائيل)، فضلا عن انها تؤدي دور الجسر الذي يتولى تسريب وفرض النموذج الغربي على مجتمعات العالم الثالث.

ليس من الإنصاف ان ندين كل المنظمات الاهلية لان بعضها يقوم بدور جليل - منظمات حقوق الانسان مثلا - وتمويلها إما معتمد على التبرعات المحلية والعربية المحدودة او ياتي من منظمات الامم المتحدة، لكني لا استطيع أن اتجاهل الدور الذي تقوم به بعض الجمعيات الاهلية الاخرى في المجال الاجتماعي خاصة. فهي تعنى بالاهتمامات الغربية، وحدها، حيث تهتم بختان الاناث أو بعمالة الاطفال او بحرية الفتاة في أوساط الفلاحين، ولم نجدها تهتم يوما بالامية أو بالبطالة مثلا.

صحيح ان الناس في بلادنا لا تقبل على التبرع للجمعيات الاهلية التي من ذلك النوع، ويفضلون توجيه تبرعاتهم وزكواتهم الى الجمعيات الخيرية والانشطة الدينية، الا ان ذلك العزوف يحتاج الى تفسير وتحليل، ورغم ان الامر يحتاج الى مناقشة مفصلة، الا ان ما يرد الى ذهني في هذا الصدد ان جملة من العوامل اسهمت في ذلك العزوف، منها مثلا ان اغلبية المتبرعين يفضلون توجيه اموالهم الى الامور العبادية المباشرة (اقامة المساجد مثلا) ولا يزال الوعي العام غير مستوعب لفكرة التبرع لانشاء مدرسة أو مستشفى، ناهيك من منظمة لحقوق الانسان أو اخرى لمناهضة التعذيب، في الوقت ذاته فان ثقة الرأي العام ضعيفة في تلك المنظمات، في انشطتها وفي القائمين عليها، وبعض الانشطة التي اشرت اليها توا في المجال الاجتماعي لا تشجع مسلما على ان يؤدي زكاته الى أي من تلك المنظمات التي تعد امتدادا لفكر وأجندة المجتمعات الغربية، واذا لاحظت مثلي ان اغلب القائمين على تلك المنظمات - ان لم يكن كلهم - من الماركسيين السابقين أو غلاة العلمانيين، وكلاهما معاد أو رافض للتوجه الاسلامي، فسنجد ان العزوف الذي نتحدث عنه له ما يبرره نسبيا.

اما في ما يتعلق باصداء عملية الاعتقال، فملاحظاتي عليها على النحو التالي:

* لقد حركت القضية منظمات دولية عدة، ثماني منظمات على الاقل، فاصدرت بيانات دافعت عن الدكتور سعد الدين ابراهيم، كما دافع عنه متحدث باسم المجموعة الاوروبية، وعممت الخارجية الامريكية بيانا انتقدت بل ادانت فيه موقف الحكومة المصرية ازاء المسالة، ولم يتسم البيان الاخير بالحذر المفترض، الذي يدعو مثلا الى انتظار حكم القضاء في ما نسب الى الرجل او على الاقل التريث الى حين انتهاء التحقيقات معه هو وصحبه، وهذه الاصداء من تجليات ظاهرة العولمة، التي التبس في ظلها ما هو خارجي مع ما هو داخلي، وفي ظلها وجد[illegible] جهات أو اطراف دولية عدة مسوغا ليس فقط

لتمويل انشطة بذاتها في اقطار العالم الثالث، وانما ايضا لنقد وتوجيه السياسات على المستوى الوطني، وهذا الدعم الخارجي سلاح بحدين فمن ناحية نجده يعزز مواقف المدافعين عن حقوق الانسان في مواجهة ضغوط القمع المحلي، ومن ناحية اخرى فانه يساعد على استقواء بعض المنظمات الاهلية على حكوماتها الوطنية، بل تحدي تلك المنظمات للحكومات.

* استنفرت العملية عناصر القبيلة العلمانية بوجه اخص، فقرأنا كتابات ركزت على «ليبرالية» الدكتور سعد الدين ابراهيم والدور «التنويري» لمركز ابن خلدون، ومن تم دافعت عن كل ما هو مثير للغط فيه، بما في ذلك علاقاته الامريكية والاسرائيلية، ومن هؤلاء من دافع عن فكرة التمويل الاجنبي، بحجة ان الدول ذاتها تعتمد على ذلك التمويل، ناسين ان الدول لها سياسات ولها مشروعاتها الوطنية ومؤسساتها الرقابية، الامر الذي جاء دالا على مدى تغلغل ذلك الخطاب العلماني المتربص بالقضايا الوطنية في الاعلام العربي، وبدا واضحا ان اصحاب تلك الكتابات يدافعون عن انفسهم ومواقفهم هم، وليس فقط عن قضية الدكتور سعد الدين ابراهيم.

وحتى الذين انتقدوا القاء القبض على الرجل واحتجازه واستهولوا ـ عن حق ـ ما جرى له، انطلق اكثرهم من تحيز فكري واستنفار لصالح القبيلة، باكثر من انطلاقهم من موقف مبدئي، ودون تفتيش في النيات والضمائر، إذ أن هؤلاء الكتاب انفسهم التزموا الصمت ازاء انتهاكات مماثلة تعرض لها آخرون من التيار الاسلامي مثلا ومنهم من ساهم في الادانة وتلويث السمعة قبل ان يقول القضاء كلمته، وفي حالات برأها القضاء في ما بعد.

* في هذا السياق لا تفوت المرء ملاحظة ان الاقلام المعبرة عن التيار الاسلامي وقعت في ذات الخطأ، اعني انها سكتت على ما جرى للرجل، او شمتت فيه ورحبت به، تأثرا كما يبدو بحالة الاستقطاب والتحيز الفكري المضاد، وخلطت في ذلك بين مواقف الرجل المرفوضة وبين حقوقه كانسان ومواطن، التي يجب التضامن معها. ولم يخل الامر من مفارقة، لأن التيار الاسلامي ـ لاسباب مفهومة ـ هو الاكثر تعرضا لمثل الانتهاكات التي أصابت الدكتور سعد الدين إبراهيم، ومن ثم كان حريا برموزه ان يكون لهم موقفهم الحازم، المدافع عن حرية الرجل وكرامته وحقوقه المدنية والانسانية. وإن دل ذلك على شيء فانما يدل على عمق حالة الاستقطاب التي تعيش في ظلها مجتمعاتنا، كما يدل على مدى الخلل في الرؤية الاستراتيجية لدى القوى السياسية في مجتمعاتنا، الامر الذي يعكس جانبا من ازمة النضج السياسي في تلك المجتمعات.

ميريت
للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الشرق الأوسط
التاريخ: ٢٤ / ٧ / ٢٠٠٠

علي سالم يرفض توكيل محام للدفاع عنه في قضية ابن خلدون

القاهرة: عبده زينة

رفض الكاتب المصري علي سالم احدث المتهمين في قضية مركز ابن خلدون توكيل محام للدفاع عنه في القضية قائلا «ان الاتهامات التي وجهتها نيابة أمن الدولة العليا لا تنطبق عليّ أو على ما افعله، بل الأمر على العكس تماما من ذلك فانا أعمل من أجل مصلحة البلاد».

وأكد علي سالم الذي حاورته «الشرق الأوسط» في أحد الفنادق المصرية بحي الزمالك حيث كان يكتب أحد مقالاته الضاحكة، أنه سيرفض التعاون مع أي محام تستدعيه المحكمة للدفاع عنه عند احالة القضية الى المحكمة، معتبرا أن القضية فنية ولا تستدعي توكيل محام، وان تتعامل مع القضية على غرار التعامل مع الأخطار المفاجئة مثل الزلازل والبراكين.

وسألت «الشرق الأوسط» علي سالم عن اتهاماته، فاخرج ورقة «زرقاء» دون فيها الاتهامات وقال «ان التهم الموجهة الي هي: حيازة احدى وسائل الطبع المخصصة لاذاعة اشاعات كاذبة عمدا، وبث دعايات مثيرة من شأنها تكدير الأمن العام، وإلحاق الضرر بالمصلحة القومية.

● مارأيك في هذه الاتهامات؟

- اولا أوضح أنني عندما استدعيت الى النيابة لم يخطر ببالي أنني متهم في القضية وأنني ذاهب كشاهد، ولكنني فوجئت بتوجيه سيل من الاتهامات لا تنطبق عليّ ولا على ما أفعله، بل ان الأمر على العكس من ذلك تماما، فأنا أعمل من أجل مصلحة البلاد وأجل السلم الاجتماعي والفن الراقي وحقوق الانسان.

● وما شعورك تجاه هذه الاتهامات؟

- بشكل عام، التفكير يعتبر مهنة خطرة أيضا، والابداع الحقيقي يجلب درجات عليا من الكراهية والغيرة والحسد تجاه أي مبدع يصر على الحفاظ على حريته الفردية. وتوجيه هذه الاتهامات اليّ أشعرني بالحزن كشخص والخجل كمواطن، لأني أعلم تمام العلم نتائج توجيه مثل هذه الاتهامات على سمعة مصر السياسية في العالم والمنطقة لأنه يؤلمني أن يقال عن بلدي أنه يحاكم الناس بسبب سيناريو فيلم لم يظهر الى الوجود.

● وما هي المشاهد التي ركزت عليها النيابة في التحقيقات؟

- أؤكد أولا أن السيناريو الذي استندت اليه النيابة كان سيناريو معابا، حيث تنقصه بعض المشاهد ووجود بعض اضافات أخرى عليه، لذلك قمت باعطائهم نسخة محققة من سيناريو الفيلم الذي يمتد لنحو 12 دقيقة فقط، وتم التركيز خلاله على مشهدين فقط هما رقم 15و17 الامر الذي اعتبروه تدخلا في عمل الحكومة، لأن الحكومة هي التي من المفترض أن تعتني بالعملية الانتخابية، وأن هناك اسقاطات على السلطة وازدرائها والايحاء بأنها

المسؤولة عن تزوير الانتخابات رغم أن المشاهد كانت توحي بعكس هذه الأمور تماما، وأنني قصدت بهذه المشاهد التأكيد على أن سلبية المشاركة في الانتخابات هي المؤثرة في هذا الصدد، وكذلك أن هناك طبقات كثيرة ينكرون كل شيء رغم انهم ليس لديهم استعداد لعمل أي شيء، واعتقد أن نقطة ضعف السيناريو هي أنه أعلى من أي كلام آخر، وبالتالي فانه يبدو مخيفا للكثيرين.

● هل تشعر أنه تم توريطك في هذه القضية؟

ـ لم أشعر بتورطي على الاطلاق، فهذا عمل فني تصادف أن دخل في جهة ليس لي علاقة بها سوى كتابتي للنص، وأنا ليست لي علاقة بمركز ابن خلدون سوى هذا النص، وخلال عشر سنوات لم اذهب اليه سوى خمس مرات، وأنا لم أحصل إلا على 1000 جنيه فقط مقابل النص، لانك حينما تقدم بعض الأعمال فيكون العمل نفسه هو أجرك بعيدا عن الماديات، وأنا كنت أتوقع أن يعرض هذا الفيلم في التلفزيون المصري اضافة الى الساحات الشعبية لانه عمل ينطوي على توعية الناس بحقوقهم.

● مارأيك في موقف الدكتور سعد الدين ابراهيم؟

ـ أنا أنتظر حكم القضاء، لأن انتظار المعلومات من الصحافة المصرية هو أمر محفوف بالمخاطر.

● هل أخطأ ابراهيم في توكيل المحامي فريد الديب للدفاع عنه؟ وهل يمكن أن توكله عنك؟

ـ أولا أعرف ما تقصد، فمسألة الربط بين قضية الجاسوس عزام عزام الذي ترافع عنه الديب وقضية الدكتور ابراهيم مسألة مؤسفة وهي تنبع من فرط الرعب السائد عند المصريين تجاه كل ما له صلة باسرائيل، واعتقد أن ابراهيم لم يخطئ؛ لأن لكل انسان حساباته التي يوفق أوضاعه عليها. أما عني فلن أوكل محاميا للدفاع عني وحتى لو قمت بذلك فلن يكون الديب رغم أنه صديق حتى لا يفهم الأمر على أن هناك ما يسمى بمجموعة ابن خلدون.

● ألا تعتقد أن سفرك الى اسرائيل أثناء سير أحداث القضية ورغم التوقعات بخضوعك للتحقيق أمر مستفز؟

ـ ليست مسألة استفزاز، لأن الطرف الآخر في اسرائيل قد يأخذ علينا اننا نصاب بالرعب من مثل هذه القضايا، كما أردت أن أوضح لهم ان كل شيء عادي وابلغت أمن الدولة قبل سفري وأصررت على ممارسة حقوقي للدفاع عن الدور الحضاري لمصر والمصريين، علما بانني اختصرت الزيارة الى أسبوع واحد بدلا من أسبوعين.

● أنت تحرص دائما على عرض سيناريو الفيلم في الأماكن العامة، ألا تخشى أن يضر ذلك بك؟

ـ أنا وجهت الي اتهامات بشأن هذا السيناريو، ولا اعتقد انه ستتم محاكمتي عليه مرتين، ولا اعتقد انه سيعامل كمنشور سياسي. ورغم كم التهم التي ساقتها النيابة لا أعتقد أن السيناريو يحوي أيا منها، ولكنه يهدف الى تشجيع الناس على المشاركة وهو درجة عظمى من الابداع الفني.

العدد ٤٠

وكيل الأزهر الجديد فى حوار مع عقيدتى

بشرى.. النزول بسن القبول بالمعاهد.. العام القادم

مركز ابن خلدون.. مشبوه.. والأزهر أجهض مشروعه

لسنا محاكم تفتيش.. وإنما صمام أمان ضد التطرف والانحراف

حوار: موسى حال

وسط كثرة الزوار.. والعاملين بالأزهر.. والاوراق والامضاءات.. والتليفونات التى لاتنقطع استطعنا ان نحصل على وقت ثمين لاجراء حوارنا مع الشيخ محمود عاشور وكيل الأزهر الجديد.

حاولت غلق باب مكتبه حتى استطيع تسجيل الحوار، رفض.. بشدة مؤكدا ان سياسته سياسة الباب المفتوح. مفتوح لاجراء حوار صحفى او اتمام اى عمل.. او مقابلة اى شخص.. فليس عنده مايخشاه او يخشى عليه.

قلت ان الحوار مواجهة.. فلا اريد ان يزعجنا الدخول والخروج فقال انا مستعد للمواجهة حتى لو امام جمهور غفير.. فساحتى بيضاء.

● إذن فلتكن البداية: أنت وكيل الأزهر الوحيد الذى جاء من خارج الأزهر.. اى انك غريب عن الأزهر فكيف تتصرف فى امور لاتعلمها؟

● ● فى هدوئه المعتاد وسكونه الدائم قال: من اولها ستكون السهام؟!

اولا لست ممن يخشى المواجهة حتى فى ادق الامور. ثانيا فليعلم من لايعرف وكيل الأزهر الجديد. اننى إلتحقت بالأزهر وسنى ١١ سنة، واتممت دراستى الابتدائية ثم الثانوية فى المعاهد الأزهرية والتحقت بكلية اللغة العربية جامعة الازهر وتخرجت منها عام ١٩٦٤ ثم عملت بوزارة التربية والتعليم لفترة قصيرة، بعدها عدت للازهر وعملت عضوا فنيا بمجمع البحوث الاسلامية ثم عملت مديرا لمكتب الامين العام لمجمع البحوث الاسلامية الدكتور الذهبى رحمه الله ثم عين الدكتور وزيرا فأخذنى معه، وانا فى وزارة شئون الأزهر كنت على علم بكل صغيرة وكبيرة عن الأزهر وادارته.

كما كنت فى مرحلة الجامعة عضوا بإتحاد الطلبة بالجامعة وحملت علم جامعة الأزهر فى اول عيد علمي وحضره الرئيس الراحل جمال عبدالناصر، أنا لم ابعد عن الأزهر لحظة واحدة. فكل وجدانى وقلبى فى الأزهر.. ولعلمكم.. الأزهر خيره على، وما انا فيه من خير هو من خير الأزهر والدين له كبير. كبيرجدا.

تصفية حسابات

● هناك مقولة يرددها الجميع.. ان المسئول الجديد يأتى ليهدم مابناه سلفه.. او على الاقل يأتى لتصفية الحسابات. دعنى اكون صريحا معك.. البعض يقول ان هذه المقولة لها مساحة فى ذهنك او فى تعاملاتك؟

●● انا نذرت يوم صدور القرار الجمهورى بتعيينى وكيلا للازهر ان اكون فى مكانى عادلا، ابنى دائما. اعطى كل ذى حق حقه، ليس بينى وبين اى انسان فى الأزهر اى خصومة.. وكل من يعمل يدى فى يده ويأخذ حقه.. اما من لايعمل فهذا امر اخر..!!

حواراية..؟

● هناك لجنة للحوار بين الاديان داخل الأزهر ثار حولها الكلام.. والقيل والقال . اريد تقييمكم للحوار بين الاديان؟!

●● لا أعلم اى شىء عن هذه الحوارات

● أريد معرفة رأيك الشخصى؟

● ● اعفنى من الكلام فى هذا الموضوع.. لعدم توافر المعلومات.. ومن قال لا ادرى فقد افتى..!!

كوادر جديدة

● قضية «المد» لمن تجاوز سن المعاش.. تشغل بال الكثير.. بل تقلق العديد من العاملين فى الجهاز الحكومى والمعنيين بها.. اريد معرفة رأيكم الشخصى فى هذه القضية وبكل صراحة؟

● ● هذه القضية تقدرها السلطة المختصة.. والرئيس محمد حسنى مبارك اعلن اكثر من مرة أنه ليس هناك مد ولكن من له قدرات كبيرة وليس له البديل فمن الممكن ان نستعين به.. ولكن عيبنا ان القيادات فى فترات سابقة لم تعمل على اعداد صف ثان.. فكانت الضرورة ان يمد لمن تجاوز سن المعاش، القضية فى تفريخ كوادر تصلح لتكون صفا ثانيا وثالثا ورابعا.. عندها ستظهر القيادات.. ومصر ولادة كما يقال فيها الصفوة والحمد لله نحن فى عصر تزدحم فيه القيادات لانه شعار الرئيس محمد حسنى مبارك.

مركز ابن خلدون

● وأين الأزهر من قضية مركز ابن خلدون؟!

● ● خرجنا من محمود عاشور.. الى الأزهر، على كل.. نشرت «عقيدتى» عن المناهج الدينية المقترحة التى وضعها هذا المركز والحق يقال كانت حملة ناجحة الى اقصى غاية. وقتها تدخل الأزهر وانا فى حل نكر كيف تدخل الأزهر - وانهى هذا الموضوع واوقفه.. ثم نفى السيد وزير التعليم صلته بهذا المركز وهذه المناهج.. إذن الأزهر لم يكن بعيدا عن اى قضية تهم الاسلام والمسلمين، واصبحت قضية المركز قضية امنية وتولت اجهزة الامن الموضوع والآن الموضوع امام القضاء.

● رايكم الشخصى فى هذا المركز؟

● ● ليس لى علاقة بهذا المركز. وكل ما اقوله انه مركز مشبوه.. وضع تحت كلمة «مشبوه» كل ماتريد ان تقوله عنه.

● من أن لاخر تنطلق السهام ضد الأزهر.. والسبب المطالبة بمصادرة الكتب المخالفة.. ويدعى البعض أن الأزهر بهذا يصادر الفكر والحرية الثقافية.. فما رايكم؟

● اولا ليس عندنا محاكم تفتيش.. الأزهر ليس محاكم تفتيش، كما ان الأزهر هو المرجعية الدينية. وله الكلمة فى كل ماينشره وله علاقة بالدين.. وهذا بنص القانون. بنص المادة (٢) من القانون (١٠٣) ان الأزهر هو الهيئة العلمية الاسلامية الكبرى التى تقوم على حفظ التراث الاسلامى ودراسته وتجليته ونشره، كما تنص المادة (٤) شيخ الأزهر الامام الاكبر صاحب الراى فى كل مايتصل بالشئون الدينية والمشتغلين بالقران وعلوم الاسلام وله الرياسة والتوجيه فى كل مايتصل بالدراسات الاسلامية كما تنص على ذلك فتوى مجلس الدولة التى تؤكد ان الأزهر صاحب الراى والكلمة فى كل مايتصل بالاسلام.

وكل الكتب التى نطالب بمصادرتها.. انما لحماية اولادنا من التطرف والانحراف، فالبلد فى فترة من الفترات امتلأ بكتب كلها تطرف.. وتدعو اليه، وكذلك كتب الاباحة التى تدعو للبلبلة والانحراف.. وتهديد وحدة الوطن.. ولذلك نريد ان نحمى البلد من هذه الكتب التى تدمر شبابنا.. فنحن فى الأزهر لن نتوانى فى المطالبة بمصادرة مثل هذه الكتب.. والحمد لله هناك تعاون بين الأزهر والعديد من الجهات المعنية فى الدولة.

وللعلم مايصادره الأزهر لايصل الى ١٪ مما يعرض على مجمع البحوث الاسلامية، فلماذا لايتحدثون عن الاف الكتب التى يصرح بها الأزهر.. ويقفون عند كتاب واحد..؟

● هناك راى فى مجمع البحوث الاسلامية ينادى بعدم ذكر كلمة المصادرة وانما يقتصر التقرير على ذكر السلبيات فقط فما رايكم؟

● ● انا لا اعلم بمثل هذا الراى.. حتى ولو تم فنكون قد صححنا جزءا كبيرا من الاخطاء الصارخة.. ولاخير فى ذلك.

المعاهد أولا

● ماهى أهم الأولويات التى تأخذ إهتمام فضيلتكم؟

● ● المعاهد الأزهرية..والنهوض بها..الاهتمام بالمعاهد مبنى ومعنى.. حتى تخرج جيلا يحمل لواء الأزهر، وسوف نبذل جهدنا من اجل هذه الغاية.

● قضية المعاهد الأزهرية.. قضية كبيرة شائكة.. فهناك شكوى بتدنى مستوى الطلاب بصراحة ما رايكم فى ذلك؟

● ● المستوى الذى تتحدث عنه ليس مستوى الأزهر فقط بل

هو مستوى عام. فطالب الثانوية العامة الآن ليس مثل طالب الثانوية منذ عشرات السنين، والأزهر شريحة وجزء من المجتمع، وما يجرى على المجتمع يجرى على الأزهر، ويكفى الأزهر شرفا انه حمى طلابه من الوقوع فى براثن التطرف والارهاب لأن الطالب يعيش مع الدين الحق ويربى على الفكر الوسطى ونأمل من الله التوفيق ان ننهض بمستوى افضل وعرض منهج ينهض بالمعاهد كما قلت مبنى ومعنى.

سن القبول

● من المشاكل التى تقلق الجميع اصرار الأزهر على تحديد سن القبول بالمرحلة الابتدائية بستة سنوات وعدم التنازل او التجاوز - أليس عندكم تصور للنزول بسن القبول؟

● فضيلة الامام الاكبر الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر سأل وكيل وزارة التربية والتعليم فى احدى اجتماعات المجلس الاعلى للازهر عن سن القبول بالمدارس فأكد له انه ست سنوات ولا تنازل.. وبناء على ذلك طبق الامام الاكبر هذا المبدأ. ومع هذه الشكوى استطيع التأكيد ان الالتحاق الآن افضل بكثير من العام الماضى وهذا يعنى ان الاعداد لم تقل. ومع ذلك فهى قضية قابلة للمناقشة فى السنوات القادمة.

● إذن انتم تجففون منابع الأزهر؟!

● ● يا أخى كفاك هذا الكلام الكبير فضيلة الامام الاكبر مهتم اهتماما كبيرا جدا بالتعليم الأزهرى، اهتماما جادا وحازما.. الأزهر فى قلبه ووجدانه.. قلبه على الأزهر والناس تتهم اتهامات باطلة.. والارقام تكذب ذلك، الامام الاكبر يوم اجازته يخرج ليفتتح معهدين فى الاسكندرية ثم يعود فى نفس اليوم.. أهذا تجفيف منابع..!!.. انه يعمل المستحيل لرفع شأن المعاهد.

دليل أخر

● لدى دليل اخر على هذا الإدعاء. كان فى السابق تضم المعاهد بصورة كبيرة.. والان تسير العملية ببطء شديد.

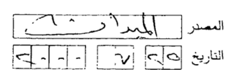
● ● لانريد ان تكون نظرتنا للامور سطحية.. لابد ان تكون متعمقة واسعة الافق.. كنا فى اجتماع الاسبوع الماضى مع رؤساء المناطق الأزهرية.. عرض علينا احد الحاضرين بعض الاحصائيات التى تقول انه فى احدى القرى ثلاثة معاهد ابتدائية فقط.. وطالب هذه المعاهد لابد ان يسير عشرة كيلو مترات للوصول للمعهد الاعدادى. فهل هذا كلام..؟ اننا نعمل على توقف عشوائيات المعاهد. المعاهد فى السابق كانت تضم بعمالة «دافعة فلوس» او معاهد بنيت لتشغيل اقارب المتبرعين. ولذلك كان هناك شيخ معهد بمؤهل ثانوى صنايع، ومحفظ للقرآن يحمل دبلوم تجارة..!!
الخطة التى يسير عليها فضيلة الامام الاكبر.. تنظيم عملية الانشاء حسب احتياجات المناطق واعدادها اعدادا منظما، كما ان الأزهر أخذ المبنى دون عمالة ويوفر من جانبه العمالة الجيدة وهكذا.. فنحن نسير للقضاء على عشوائيات المعاهد..

● لماذا لاتنادى بوجود هيئة ابنية تعليمية ازهرية؟

● ● إنها فكرة طيبة اتمنى ان تتم .. فسوف توفر عنا الكثير. فهى مطلوبة وملحة.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail merit56@hotmail.com



المصدر
التاريخ



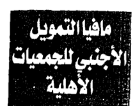
أمريكا طالبت مصر باعتماد مركز ابن خلدون قناة سرية للاتصالات

كشفت صحيفة القدس اللندنية ابعادا جديدة عن الاسباب الحقيقية للقبض على رئيس مجلس امناء مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية الدكتور سعد الدين ابراهيم خاصة ان اسباب القبض المعلنة معروفة للحكومة منذ أكثر من عشر سنوات.. السبب الحقيقى كشفه الكاتب المعارض محمد عبدالحكم دياب، المقيم فى العاصمة البريطانية لندن فى مقالة بالجريدة يوم السبت الماضى حيث أكد وصول رسالة من اهم الاجهزة الامريكية واخطرها الى السلطات المصرية تقول الاتى «انه فى حالة رغبة المسئولين المصريين الكبار فى ابلاغ الادارة الامريكية استفسارات أو مطالب عن غير الطريق الرسمى فقد تم اعتماد مركز ابن خلدون كقناة لذلك وهو ما شكل صدمة للمسئولين فى مصر لانهم لم يتخيلوا اختيار الادارة الامريكية قناة معتمدة بهذا المستوى من خلف ظهرها.. وخاصة ان الرسالة لا تعنى سوى امر واحد ان امريكا اختارت رجلها فى مصر وهو سعد ابراهيم.

ومن ناحية اخرى شبه عبدالحكم قضية سعد ابراهيم بقضية مصطفى امين.. وان الاثنين تحولا من لاعبين مشاغبين ذوى طموح كبير الى الدخول فى الدوائر المحظورة ومنافسة الدولة فى الاتصالات السياسية.. مع فارق الزمن والظروف والسياسة.

وان تلك الرسالة كانت وراء القبض عليه بعد فترة من وصولها كنوع من انواع العقاب «وقرصة أذن قوية».

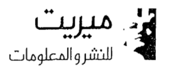
حسن الزوام



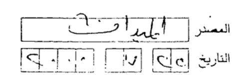
كم سعد الدين إبراهيم فى مصر؟

■ صلاح عيسى يرفض توسيع دائرة الاتهام ■ وعبد الفتاح عساكر يشبه أمثال سعد بالقراميط التى لا تعيش إلا فى الوحل ■ جمال فهمى: الحكومة هى سعد الدين إبراهيم الكبير ■ د. رفعت سيد أحمد: القائمة كبيرة وتضم الدكاترة هلال وسعيد

فى قضية د. سعد الدين إبراهيم رئيس مجلس أمناء مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية.. استمرت علامة استفهامية كبيرة تدور حول السبب الحقيقى للقبض عليه.. وان كان البعض قد ذهب بالقول إلى أن سعى مركز ابن خلدون لتكوين لجنة للإشراف على الانتخابات التشريعية القادمة هو السبب الذى لا يأتى قبله ولا بعده أسباب أخرى وأدى إلى غضب الدولة عليه.. واعتقاله.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail merit56@hotmail.com



ونظرا لأن قائمة الاتهامات لم تشمل هذا السبب تحديدا لانه لا يوجد فى القانون ما يجرم السعى لتحضير لحنة للإشراف على الانتخابات .. فإن واقع الاتهامات الرسمية «التمويل.. التزوير .. الإساءة لمصر» والاتهامات الشعبية والصحفية «التطبيع وتهديد الوحدة الوطنية وإبراز نعرة الطائفية فى مصر» لا تضع سعد إبراهيم وحده فى دائرة وقفص الاتهام .. ليس لأنه من وجهة نظرنا مذنب أو حتى برئ، طالما أن التحقيقات لا زالت مستمرة . ولكن لأن تفجر القضية بهذا الشكل يلقى الضوء على آخرين يشاركونه نفس الأفعال . بل والبعض يتجاوز ما وجه إلى سعد إبراهيم من اتهامات .. مثل المحامى موريس صادق مدير مركز الوحدة الوطنية «والذى يطلق عليه البعض مركز التفرقة العنصرية» وهو أبرز من يثير نعرة التفرقة بين المسلمين والأقباط فى مصر وأول من ادعى بأن الأقباط يتعرضون لحملة اضطهاد لا مثيل لها فى التاريخ وأرسل تقارير دولية بذلك لعدة جهات أبرزها التقرير الذى أرسله للصحيفة البريطانية «صنداى تليجراف» وبالتحديد للمحررة كريستينا لامب التى صاغت منه قصة مليئة بالأكاذيب عن اضطهاد الأقباط فى مصر بعد حادث الكشح الأول.

وسبق له أن سب مصر على إحدى القنوات الفضائية العربية «الجزيرة» عندما قال «مصر طول عمرها زى الزفت».. هذا الرجل الذى ارتكب كل الموبقات التى يحاكم عليها سعد إبراهيم بالإضافة إلى حصوله على تمويل أجنبى مكثف من منظمات أمريكية وأوروبية من أجل اتهام مصر باضطهاد الأقباط .. طالب أيضا بحل مشكلة الأقباط الوهمية فى مصر بالحل الجبرى .. فكيف يكون هذا الحل؟ .. لا أحد يعرف سوى موريس صادق.

وحتى لا يطل الحديث عن «موريس» الذى يجب محاكمته بنفس قائمة اتهامات سعد إبراهيم «التمويل والإساءة» نقول إنه يجب سؤال مجلس أمناء مركز ابن خلدون الذى كان يصدق على ما يقوم به الدكتور سعد والتى هى اتهامات الآن خاصة أن هذا المجلس يضم وزراء حاليين مثل على الدين هلال وزير الشباب والرياضة والعميد السابق لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية والدكتور إبراهيم حلمى عبد الرحمن نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط الأسبق والسيد أحمد خليل مندوب مصر فى الأمم المتحدة سابقا والدكتور أحمد كمال أبو المجد وزير الإعلام والشباب الأسبق والسفير عبد الرؤوف الريدى سفير مصر السابق بالولايات المتحدة والدكتور عبد العزيز حجازى رئيس وزراء مصر الأسبق والدكتور محمود محفوظ وزير الصحة الأسبق والدكتور مصطفى الفقى سفير مصر السابق فى فيينا ومساعد وزير الخارجية الحالى وغيرهم من أعضاء مجلس الأمناء فى المركز المشبوه خاصة أن منهم من هم موظفون فى الحكومة الحالية لأنهم مشتركون فيما وجه إلى سعد إبراهيم من اتهامات.. كما يجب أيضا مساءلة ٢٤ هيئة حكومية مصرية تعاونت مع الدكتور سعد فى بسط نشاطه الذى يحاكم عليه الآن على رأسهم وزارتا الإعلام والإسكان ومحافظة القاهرة وجامعتا القاهرة وعين شمس و١٦ منظمة عربية و٣٦ منظمة وهيئة دعم خارجية.. فمن سمح لهم بالعمل فى مصر .. وتمويل المنظمات الأهلية

بعيدا عما نطرح نحن من أسماء ومنظمات يجب التحقيق معها سألنا بعض المهتمين بالقضية من المثقفين والسياسيين.

كم سعد الدين إبراهيم فى مصر؟ أو بالتحديد كم فردا أو منظمة يجب محاكمتهم بنفس المعايير التى يحاكم بها الرجل؟

الكاتب السياسى صلاح عيسى رئيس تحرير جريدة القاهرة رفض التعليق على هذا الموضوع تحديدا حتى لا يتم توسيع دائرة الاتهام .. ومن ثم يتم تكريس أسلوب الدولة فى مواجهة حرية الفكر رغم اقراره بالاختلاف مع د. سعد إبراهيم.

أما الباحث الإسلامى عبد الفتاح عساكر والذى كان واحدا من أبرز الوجوه المتواجدة فى رواق ابن خلدون أجاب على سؤالنا الواضح : كم سعد الدين إبراهيم فى مصر؟ إجابة «واسعة» حينما وصف ملابسات تلك القصة بمجتمع أسماك القراميط التى لا تحيا إلا فى الماء العكر ولا يمكن اصطيادها إلا بوضع شئ نتن وكريه حوله وهو التعبير الذى وجده لوصف أشباه سعد الدين إبراهيم من وجهة نظره

وان هؤلاء يسعون بالفتنة بين جماهير الشعب وبكل أسف منهم من نعتقد أنه من المثقفين ولكنه يتاجر بهموم شعب مصر، بينما الممول لهذه المؤسسات هو نفسه الذى يأوى عناصر الإرهاب فى الخارج بل الأكثر هو الذى كون هذه العناصر ودعمها داخل البلاد.

ويضيف عساكر أنه حضر لقاء وقت حادث الكشح تحدث فيه ٤ قراميط بشرية سيئة السمعة «لم يحدد أسماء» وكان ما حدث منهم أبشع من أحداث الكشح نفسها أو كان كشحا جديدا فى القاهرة وللأسف أن أحد هؤلاء الأربعة حاصل على جائزة الدولة التقديرية وهو من أعدى أعداء الوحدة الوطنية ويدعى أنه علمانى ونحن نعلم أن الشعارات التى يرفعونها شعارات زائفة من أجل تخدير البسطاء. وإذا سقط أحد القراميط فهناك عشرات القراميط مطلوب اصطيادهم ممن يعملون ضد مصر وأمنها القومى.

أما الكاتب الصحفى رفعت سيد أحمد قال: إن هناك أكثر من سعد إبراهيم يجب محاكمتهم ويعتبر ان د. سعد واحد من الوجوه العديدة التى قدمتها الدولة.

كما يؤكد أنه لا يجوز النظر إلى قضية منفصلة عن الحالة التى افرزتها ودون النظر إلى أسماء مثل د. على الدين هلال وزير الشباب والرياضة والدكتور عبد المنعم سعيد مدير مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام لأن ذلك نتاج وضع عام أظهر النبت الشيطانى والعشوائى للبحث فى مصر مثل مراكز البحوث فى عدد من الهيئات الحكومية والوزارات التى تتلقى دعما خارجيا أيضا فمركز الدراسات

والبحوث السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة أنشاد الدكتور على الدين هلال بدعم من مؤسسة فورد الأمريكية وثيقة الصلة بالمخابرات الأمريكية بلغ ١٢٠ ألف دولار.

أو مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام والذى يرأسه الدكتور عبد المنعم سعيد والذى هو من هو فى مجال التطبيع مع إسرائيل والذى سار ذلك على درب من سبقه الدكتور السيد ياسين الذى كان له علاقات إسرائيلية بارزة فى الثمانينات وإن كان الدكتور عبد المنعم سعيد أكثر وضوحا واتصالا .. علاوة على أن كليهما حصل على تمويل خارجى لتمويل أبحاثه.

ويفرق الدكتور رفعت سيد أحمد بين حصول الدولة على تمويل خارجى وتعلل بعض المنظمات الأهلية بذلك للحصول على تمويل أن الفارق فى الحالتين واضح لأن الهيئات والمنظمات الاجتماعية تفقد استقلاليتها لمحدودية كيانها فى مواجهة الكيانات الدولية أما الحكومة فلها سياساتها على مستوى البلد ككل.

فالمثقف هو الضمير الذى يمثل الشعب وكذلك الهيئات الأهلية وما ينسحب على المثقفين والمنظمات الاجتماعية لا ينسحب على الدولة فالدولة لها ضرورياتها وللمثقف خياراته وتلك قاعدة أساسية يعرفها أى شخص يعرف اجتماعا وسياسة.

وذلك مجرد ازدواجية فى المعايير لدى المثقفين لتبرير سمسرتهم لأن بعضهم مجرد مهرجين سياسيين وليسوا باحثين .. يعملون وفقا لما يريده الزبون الغربى من مطالب ويقومون بتعليب البضاعة وفقا لما يريده الزبون الصهيونى وتلك حقيقة لا يجب إغفالها.

فى النهاية يرى د. رفعت أن أمثال سعد إبراهيم كثيرون منهم منظمات حقوق الإنسان باستثناء بعض المنظمات العريقة والمحترمة .. ومنهم أيضا السفير صلاح بسيونى الذى أسس جمعية القاهرة للسلام الذى دعا لمؤتمر تطبيعى عقد فى فندق الماريوت بالقاهرة فى ٥ يوليو ٩٩ هو ومن معه من المطبعين وحضر هذا المؤتمر وفود من الموساد.

وإذا كانت القائمة بهذا الحجم لدى البعض فإن جمال فهمى الصحفى والمثقف الناصرى يرى أن الحكومة هى سعد الدين إبراهيم الكبير بل وان د. سعد هو ضحية الحكومة ويرى أن كل الاتهامات التى وجهت إلى مدير مركز ابن خلدون بالنظر إلى الحكومة هى اتهامات شرعية.

فإذا وجه إليه اتهام الاتصال بجهات أجنبية فالحكومة هى التى سهلت اتصال النخبة بهم بل وهى التى توقع الاتفاقيات من أجلهم ومن أجل رجال الأعمال وهى التى توقع المعاهدات مع أمريكا والاتحاد الأوروبى أليس ذلك اتصالا بالجهات الدولية وبالنسبة للتطبيع .. ألم تأت الحكومة بإسرائيل فى وسط القاهرة ولها اتصالات مع إسرائيل ولو أن تلك هى التهمة الرسمية لسعد إبراهيم فيجب محاكمة كثير من الأسماء اللامعة ومحاكمة الحكومة نفسها التى دعمت تواجد د. سعد وأمثاله للجلوس مع ضباط الموساد وهناك أجهزة رسمية دعت لعقد اجتماعات بين المصريين والإسرائيليين.

أما عن التزوير فهى تهمة مضحكة لأن الحكومة هى أكبر مزور فى التاريخ وهى أكبر مسىء لمصر بأفعالها. ويؤكد جمال فهمى أن سعد إبراهيم اثار غضب الدولة عندما أعتقد أنه يستطيع استيراد كل ما يراه فى الغرب كغيره بدءا من أكل الكلاب ونهاية بالديمقراطية والحرية لذلك فالاتهامات غير مقبولة أصلا من الحكومة أما إذا كان الاتهام عن تقارير الأقليات واضطهاد الأقباط فهذا يحدث منذ عشر سنوات ولا أحد يعرف على وجه التحديد لماذا تم القبض الآن على سعد إبراهيم وهل سيتم محاكمته هو وأمثاله ممن يجب اتهامهم بالخيانة العظمى.

لذلك فجمال فهمى يدعو كل المختلفين والمتفقين مع سعد للتضامن معه رغم اعترافه بأن الفارق الفكرى بينهم يتسع لمحيط من الاختلاف.

ولأن معظم الحديث دائر فى الأصل حول المنظمات الأهلية فإن حافظ أبو سعدة الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان والذى سألناه كم سعد إبراهيم فى مصر؟ أجاب بتحفظ شديد خاصة أن الاتهامات التى وجهت لمركز ابن خلدون سبق وأن وجهت له قبل ذلك «قضية الشيك الشهيرة» والتى أغلقت فقال إن الاتهامات الموجودة فى التحقيق تختلف عن الاتهامات الواردة فى الصحافة والتحقيق لم يتناول قضية التطبيع وعلاقة سعد إبراهيم بإسرائيل ولا الأقليات.

لذلك فإن وجود حوالى ١٠٠٠ مؤسسة تتلقى تمويلا أجنبيا فى مصر سواء جمعيات أهلية أو مراكز بحوث مستقلة أو حكومية أو داخل وزارات يضعها جميعا فى مركز شبهات رغم أنها تتلقى دعما من مؤسسات لها مكاتب فى القاهرة وسبق للحكومة أن وافقت على أن تمول هذه المؤسسات المنظمات غير الحكومية فى مصر مثل «فورد فاوند يشن» التى تواجدت فى المجتمع المصرى بناء على اتفاقية رسمية أقرتها وزارة الخارجية وهناك أيضا مراكز مثل مراكز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والذى يرأسه الدكتور عبد المنعم سعيد وهناك برامج بداخله تحصل على تمويل أجنبى مثل وحدة الدراسات البرلمانية وتقرير الحالة الدينية فى مصر والتمويل يأتى من المؤسسات التى تدعم مركز ابن خلدون ومعظم الجمعيات الأهلية والمنظمات الحقوقية تحصل على الدعم من واقع اتفاقيات قامت بها الحكومة من خلال وزارة التعاون الدولى لدعم ثلاثة قطاعات وهى الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص ورجال الأعمال والقطاع الأهلى أى المنظمات الأهلية التى لا تهدف إلى تحقيقه ربح.

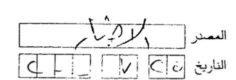
فهل سيتم محاكمة رجال الأعمال الذين يحصلون على دعم خارجى فى إطار اتفاقية التبادل السلعى مع الولايات المتحدة الأمريكية مثلا أو مراكز الأبحاث بوزارة الزراعة التى حصلت على دعم من الاتحاد الأوروبى فى إطار اتفاقيات دولية.

ونحن إذ نطالب بالقانون الاعتراف بنا وعدد من الجمعيات نرحب أيضا بالرقابة الحكومية ورقابة الرأى العام على هذه الأموال ولا مانع من أن تضع الحكومة قائمة بالمنظمات الدولية المشبوهة وتقوم بتوزيعها على الجمعيات الأهلية لعدم التعامل معها طالما أن الحصول على تمويل خارجى أصبح جريمة.

أما بقية الاتهامات وخاصة ما يتعلق بالتطبيع فهناك كثيرون يجب محاكمتهم لو أن التطبيع تهمة وإلا لماذا لم يتم التحقيق مع المخرج على سالم الذى اعتذر عن عدم حضور التحقيقات بسبب سفره إلى إسرائيل لحضور ندوة .. وإذا كانت الحكومة جادة فى مواجهة التطبيع فهناك المئات من الشخصيات العامة يجب إحالتها للنيابة فورا.

حسن الزوام- مطاوع بركات





تجديد حبس ٤ متهمين في قضية مركز ابن خلدون

كتبت خديجة عفيفى

قرر المستشار هشام سرايا المحامى العام الاول لنيابة امن الدولة العليا تجديد حبس ٤ متهمين فى قضية مركز ابن خلدون وهم محمد مختار «صاحب المطبعة» وعوض عبده وعبدالمنعم ابراهيم وماجدة ابراهيم الموظفون والباحثون فى هيئة دعم الناخبات المصريات ١٥ يوما لاتهامهم باحضار بطاقات انتخابية والاشتراك فى عمليات التزوير وتقاضى مبالغ مالية نظير التزوير كما أمر المحامى العام الاول بإخلاء سبيل المحامى ايمن جمل بضمان بطاقته الشخصية على ذمة التحقيقات.. باشر التحقيق هشام بدوى رئيس النيابة واشرف العشماوى واشرف هلال ومحمد الفيصل وكلاء النيابة. وتنظر النيابة يوم الخميس «بعد غد» تجديد حبس الدكتورسعد الدين ابراهيم ونادية عبدالنور المدير المالى للمركز.

اتجاه الى تمديد اعتقال إبراهيم... ومحاميه تعهد كشف وثائق تثبت براءته

□ القاهرة - «الحياة»

■ علمت «الحياة» أن النية تتجه الى تمديد اعتقال رئيس «مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية» الدكتور سعد الدين ابراهيم احتياطياً لفترة ثالثة على ذمة التحقيقات التي تجري معه وآخرين من الباحثين والمتعاملين مع المركز. وافادت مصادر مطلعة أن ملف التحقيقات مازال مفتوحاً ولم ينته بعد، مما يجعل من إطلاق ابراهيم أمراً غير مرجح، مشيرة الى أن النيابة مددت اعتقال جميع المتهمين في القضية ممن انتهت المدة القانونية لتوقيفهم. وذكرت المصادر أن النيابة ستنظر بعد غد الخميس في أمر تمديد حبس «رئيس مركز ابن خلدون» وسكرتيرته السودانية نادية عبد النور اللذين كانا أوقفا بداية الشهر الجاري واحيلا على النيابة التي وجهت لهما تهماً عدة من بينها «تلقي أموال من جهات أجنبية مقابل إمدادها بمعلومات مغلوطة عن الأوضاع في البلاد ما يؤثر على موقف مصر في المحافل الدولية ويضر بالأمن القومي للبلاد». وقررت النيابة حبس الاثنين بعد القبض عليهما مباشرة لمدة ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات ثم مددت حبسهما قبل اسبوعين بعدما اتسع نطاق القضية ليشمل آخرين.

ومن جهته اكد فريد الديب محامي ابراهيم انه سيقدم الى نيابة امن الدولة العليا اليوم وثائق صادرة من جهات رسمية مصرية واخرى اجنبية تثبت براءة موكله. وقال الديب لـ«الحياة» ان الوثائق سترفق بمذكرة سيسلمها الى النيابة تتضمن تفنيدا للتهم التي وجهت الى موكله، وذلك قبل الجلسة المخصصة للنظر في أمر تمديد اعتقاله.

ويمنح القانون النيابة الحق في تمديد حبس ابراهيم ١٥ يوماً اخرى اذا رأت أن اطلاقه سيؤثر على مسار التحقيق. لكن تمديد الحبس بعدها لا يكون الا من سلطة محكمة

تعقد في غرفة المشورة التابعة لمحكمة امن الدولة.

ورفض الديب كشف طبيعة الوثائق او الجهات التي صدرت عنها، لكنه اوضح ان مذكرته ستحوي شرحا لها مشددا على ان مبررات الحبس الاحتياطي لموكله «ستكون غير قائمة». واوضح ان المذكرة ستفند استنادا الى الوثائق ومواد القانون التهم التي وجهت الى ابراهيم، واعتبر ان تهمة «التزوير في محررات رسمية» التي وردت في التحقيقات «لم يعد لها سند في القضية بعدما تبين ان التهمة تتعلق بقيام مسؤول مشروع المشاركة السياسية في المركز خالد فياض المتهم في القضية نفسها بتغيير بعض الصور الضوئية المطبوعة على بطاقات انتخابية». وذكر ان القانون المصري «اشترط ان يكون التزوير في محررات لها قوة الاثبات وليس صورا»، وشبه ورود التهمة في القضية باعتراف احدهم بانه قتل شخصا ثم تبين ان ذلك الشخص مازال على قيد الحياة. واضاف المحامي «ان تهمة النصب والاحتيال على الجهات المانحة مردود عليها بان محكمة النقض اشترطت اكتمال الوسائل الاحتيالية لاثبات التهمة»، مشيرا الى «ان التحقيقات اثبتت ان ابراهيم لم يسلم البطاقات الانتخابية الى الاتحاد الاوروبي بالفعل وان البطاقات محل الاتهام صارت في حوزة النيابة بعدما صادرتها اجهزة الامن».

ووجهت النيابة قبل يومين تهمة «اعداد وحيازة احدى وسائل الطبع مخصصة لنشر «اشاعات كاذبة عمدا وبث دعايات مثيرة من شانها تكدير الامن العام والاضرار العمد بالمصلحة القومية للبلاد» الى الكاتب علي سالم الذي اعد سيناريو فيلم «ادخل شريك... شارك» بعدما اعتبرته يحوي اسقاطات سياسية ضد نظام الحكم واوردت التحقيقات ان الفيلم انتج بواسطة «مركز ابن خلدون» بتمويل من الاتحاد الاوروبي.

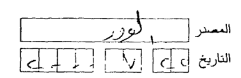
في قضية مركز ابن خلدون «المشبوه»:

تجديد حبس ٣ من أعوان د. سعد الدين إبراهيم

أمرت نيابة أمن الدولة العليا باشراف المستشار هشام سرايا المحامي العام الاول بتجديد حبس ٣ من أعوان د. سعد الدين ابراهيم رئيس مركز ابن خلدون وهم: ماجدة البيه، عبدالمنعم ابراهيم، عوض عبده ١٥ يوما على ذمة التحقيقات كما اخلت سبيل ايمن جبل مدير الشئون القانونية بمركز ابن خلدون.. واجههم أشرف هلال وأشرف العشماوي وكيلا اول النيابة بأدلة الاتهام أثناء جلسة التحقيق التي استمرت ٤ ساعات وحضرها عدد من المحامين أمس ووجها لهم تهم المشاركة في تزوير البطاقات الانتخابية.. من ناحية أخرى ينظر هشام بدوي رئيس نيابة أمن الدولة صباح الخميس المقبل أمر تجديد حبس د. سعد الدين ابراهيم رئيس مركز ابن خلدون ونادية عبدالنور مدير الشئون المالية والادارية ومواجهتهما بأدلة اتهام جديدة ورصيدهما في البنوك ومصادر التمويل التي حصل عليها المركز من بعض المنظمات والهيئات الأجنبية.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

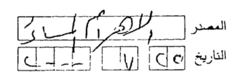


تجديد حبس ٤ متهمين بقضية ابن خلدون

كتبت نجوى عبدالعزيز:

قررت نيابة أمن الدولة العليا أمس تجديد حبس ٤ متهمين فى قضية ابن خلدون ١٥ يوما على ذمة التحقيقات. شمل القرار عبدالمنعم ابراهيم وماجدة ابراهيم وعوض عبده الباحثين فى هيئة دعم الناخبات «هداء» ومحمد مختار صاحب المطبعة التى قامت بطباعة بطاقات الانتخاب المزورة لصالح الهيئة. كما قررت النيابة لخلاء سبيل الباحث ايمن جبل اثناء نظر أمر تجديد حبسه. واصل أشرف هلال واشرف العشماوى رئيسا النيابة التحقيقات باشراف المستشار هشام سرايا المحامى العام الأول للنيابة. وأكدت التحقيقات قيام المتهمين بتقاضى مبالغ مالية نظير تزوير البطاقات الانتخابية. كما قاموا بتظهير شيكات بمبالغ مالية كبيرة على خلاف الحقيقة لإرسالها إلى الاتحاد الأوروبى. واجهت النيابة المتهمين بأقوال المبلغة نيبال عبدالبارى المدير الإدارى بمركز ابن خلدون. كما واجهتهم بالمستندات ونماذج البطاقات المضبوطة بداخل المركز والهيئة. كشفت التحقيقات قيام الباحثين بتدوين اسماء المواطنين فى بطاقات الانتخابات مقابل جنيه عن كل بطاقة، وقاموا بتظهير الشيكات بواقع ٦ جنيهات للبطاقة الواحدة.

المصدر
التاريخ



فى قضية مركز ابن خلدون

استمرار حبس المتهمين العاملين بالمركز وإخلاء سبيل موظف
استدعاء الدكتور سعد الدين إبراهيم للنظر فى أمر حبسه بعد غد

بعد تحقيقات استمرت أكثر من ٥ ساعات متواصلة، قرر المستشار هشام سرايا المحامى العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا تجديد حبس ثلاثة من المتهمين من بينهم سيدة بمركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ١٥ يوما على ذمة التحقيقات التى تجريها النيابة، كما أمر المحامى العام الأول بإخلاء سبيل موظف بالمركز وذلك بعد أن استمر حبسه أكثر من أسبوعين. ووجهت النيابة للمتهمين المحبوسين على ذمة التحقيقات عدة تهم منها الاشتراك والتعاون فى إعداد بطاقات انتخابية مزورة مقابل مبالغ مالية.

ومن المقرر أن تستدعى النيابة الدكتور سعد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون يوم الخميس المقبل للنظر فى أمر حبسه ومواجهته بأقوال عدد من موظفى المركز الذين أجرت النيابة تحقيقات موسعة معهم.

يذكر أن نيابة أمن الدولة العليا كانت قد أصدرت قرارا باستمرار حبس رئيس المركز والسيدة نادية عبدالنور سودانية الجنسية ١٥ يوما على ذمة التحقيقات التى تجريها النيابة وجهت النيابة للمتهم الأول فى القضية عدة تهم منها جمع أموال بدون ترخيص ودون الحصول على ترخيص من الجهات المختصة، وقبول مبالغ مالية من دولة أجنبية بقصد ارتكاب عمل ضار بالمصلحة القومية للبلاد عن طريق انتاج فيلم سينمائى يسىء إلى سمعة مصر بالخارج وتلقى أموال من منظمات أجنبية تعمل فى مجال حقوق الإنسان عن طريق استخدام أساليب احتيالية والاشتراك فى تزوير محررات رسمية بإعداد كشوف انتخابية وهمية لجهات أجنبية بقصد الحصول على مبالغ مالية منها.

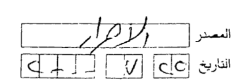
كما وجهت النيابة للسيدة نادية عبدالنور التى تتولى الشئون المالية بالمركز تهمة الاشتراك فى مساعدة المتهم الأول فى ارتكاب التهم المسندة إليه.

ومن المقرر أن تنتهى النيابة من تحقيقاتها فى القضية خلال أيام قليلة قادمة، وسوف يتم عرض نتائج التحقيقات على النائب العام تمهيدا لإبداء الرأى النهائى بالتصرف فيها.

عادل السروجى



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail merit56@hotmail.com



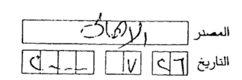
تجديد حبس ٤ موظفين بمركز ابن خلدون

قرر المستشار هشام سرايا المحامى العام الاول لنيابة امن الدولة العليا تجديد حبس ٤ موظفين بهيئة دعم الناخبات. تم توجيه اتهامات للموظفين بالاشتراك مع سعد الدين ابراهيم مدير مركز ابن خلدون فى تزوير البطاقات الانتخابية وتلقى اموالاً من بعض الدول الاجنبية بالمخالفة للقانون.

وكان اشرف هلال وكيل اول نيابة امن الدولة العليا قد استمع الى اقوال المخرج على سالم مخرج الفيلم التسجيلى «يادخل شريك وشارك» الذى تضمن حوارا يشمل اسقاطات من خلال حوار مطول بين بطلى الفيلم. ونفى المخرج على سالم تهمة التحريض والاثارة.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com





فى مسرحية «بجماليون» للكاتب الأيرلندى «برنارد شو»، يذهب والد الفتاة المتشردة إلى معلمها، ويطلب منه بضعة جنيهات لكى يحتسى الخمر مع أصدقائه، ويدور حوار طريف بين الأب الصعلوك والمعلم الجاد، ينتهى بقرار المعلم أن يمنح الأب خمسين جنيها، وهنا يصرخ الأب: «هذا مبلغ يدفع المرء إلى الرغبة فى اقتنائه.. إنك تفسدنى ياسيد».

هذا المثقف لا يقطن هنا!



يكتبه هذا الأسبوع:

أحمد إسماعيل

هنا يلمس «شو» بحسه الرفيع تلك العلاقة بين الثروة والفساد. لقد مات الفنان الهولندى «فان جوخ» دون أن يبيع لوحة واحدة فى حياته، وبيعت إحدى لوحاته بعد وفاته بثمانين مليون دولار. ترى لو أمسك «فان جوخ» بهذا المبلغ فى حياته المؤلمة، هل كان سيرسم روائعه التى خلفها وراءه؟ لقد عزف المثقفون والفنانون طيلة حياتهم عن السعى وراء الثروة، حتى يحافظوا على قيمهم ومبادئهم ونقاء روحهم.

المثقف يعنى فى الضمير الوطنى العام، الرمز، والطهارة، والاستغناء.

كان يحيى حقى يركب المترو، ويرفض العلاج على نفقة الدولة، لأن هناك من هو أحق منه بهذا العلاج!

وكان د. مجدى وهبة - ابن البيوتات، ونجل وزير خارجية مصر فى أوائل القرن - يجلس فى مكتبه فى وزارة الثقافة بين تلاميذه، غارقا فى القواميس ودوائر المعارف، ويركب سيارة متواضعة.

أما نجيب محفوظ، فلا يملك سيارة أصلا، وظل صعلوكا على مقاهى القاهرة، يكتب السيناريو لتحسين دخله، ويمرض بالسكر عندما يتعرض لعملية احتيال ضاعت فيها أمواله كلها، وقدرها ألفا جنيه!

وجاء زمن نشهد فيه نماذج لمثقف يعصف بكل هذه المفاهيم، وتقترن الثقافة بالثروة، ونسمع عن ملايين الدولارات تدخل خزانة هذا المثقف بدعوى «تمويل» البحث العلمى! ويصبح معنى كلمة مثقف أى: فى خدمة من يدفع، فالمثقف «مهنى» شأن كل المهنيين من محامين وأطباء وصيادلة!

وسمعنا عن المثقف «المحترف» الذى يبيع قوة عمله لأية جهة تطلب بحثا، أو ورقة عمل، أو كتابا.. بعيدا عن أى اعتبارات قومية أو وطنية، فالعالم قرية صغيرة، والأسرار لا مكان لها.

وهكذا أصبح النموذج الجديد للمثقف يجسد هذه المعانى الوافدة، وأصبح مثالا وقدوة لشباب الباحثين الطامحين فى الثروة والنفوذ، فالمثقف الجديد يتحدى المفاهيم السائدة، ويدعو للتطبيع مع إسرائيل، ويخالط كبار رجالات الدولة، ويركب أحدث السيارات، ويرتدى أفخر الثياب، وهكذا يكون «المثقف»!

نموذج غريب يثير الأسئلة، وكان المفاهيم التى تربينا عليها، لم يعد لها وجود.

كان خصوم طه حسين يأخذون عليه تلقيه تذكرة سفر إلى باريس كل عام من الدولة، وهو أمر «مشين» من وجهة نظرهم، لأنه يحمل فى طياته تقاربا مريبا مع السلطة، ويجرح المعنى العميق لاستقلال المثقف.

وكان د. حسين فوزى، الطبيب وعالم البحار والمؤرخ والكاتب والباحث الموسيقى، يعيش من راتبه الشهرى، ولم نسمع أنه قدم بحثا مقابل مئات، بل آلاف، بل ملايين الدولارات كما نسمع اليوم.

وبكينا المثقف الفنان كمال خليفة، الذى مات مصدورا، جائعا، ورفض أن يرسم بنات الطبقة الجديدة، وراح يخفر بأكثر الخامات تقشفا مجرى جديدا وعميقا، حتى استحق لقب «آخر التعبيريين العظام»، كما وصفه نقاد ألمانيا المعاصرون.

أما د. لويس عوض فكان يرفض الكتابة عن بعض الروائيين الصحفيين، ويتشكك في قدرتهم على الإبداع، ويتساءل ساخرا: كيف أكتب عن أديب يكسب ألف جنيه في الشهر! وكان هذا رقما كبيرا في أوائل الثمانينيات، وقت أن أطلق د لويس تصريحاته الساخرة والعميقة.

عشرات.. بل مئات من المثقفين المصريين الذين قدموا أروع الأمثلة عبر حياتهم الفكرية والإنسانية:

د. جمال حمدان.. الراهب المعتزل، والأستاذ العالم محمود شاكر، والمحقق الجليل إبراهيم الإبياري الذي قضى أكثر من ٥٠ عاما يحقق كتب التراث، وفي مقدمتها كتاب «الأغاني»، ومات وحيدا في شقته بشارع قصر العيني، ورصيده في البنك ١٢٣ جنيها!

وعندما حصل د. يوسف إدريس على جائزة «مجلة حوار» - إحدى المجلات التي كانت تصدر في الستينيات عن جهة أجنبية تسمى «مؤسسة الثقافة العالمية» - قام المثقفون المصريون، وفي مقدمتهم د. لويس عوض - بفتح ملف هذه الجائزة وأثبتوا بالأدلة علاقة «مؤسسة الثقافة العالمية» بوكالة الاستخبارات الأمريكية، ورفض د. يوسف إدريس الجائزة، لأنها «مشبوهة».

أما اليوم، فقد اختلط الأمر، وسمعنا عن هيئات ومؤسسات تدفع ملايين الدولارات لتمويل أنشطة بحثية، وفكرية، ولا أحد يدري: من هي تلك الجهات؟! وما هدفها وما طبيعة هذه الملايين من الدولارات؟ والمؤسف أن من يطرح هذه الأسئلة يواجه بالاتهام بالتخلف، والتمسك بالمفاهيم القديمة! وظهرت مصطلحات جديدة وغريبة تقام لها المؤتمرات والندوات، مثل «الاعتراف بالآخر»، و«الاحتفاء بالتنوع»، و«ثقافة الكراهية»، وغيرها من المنحوتات الوافدة والغريبة، وكلها تصب في مجرى واحد هو الدعوة إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل!

قنوات مفتوحة وغامضة يفضي بعضها إلى بعض، وجميعها تكرس نموذجا عجيبا للمثقف. فلم يعد المثقف هو ذلك المحارب الذي يرتدي عُدة الحرب، في مواجهة المظالم والانحرافات، بل هو ذلك الثري الذي يعرف مكانه في البروتوكول!

عشرون عاما قبل ظهور هذا النموذج من المثقفين، انقلبت فيها المفاهيم، وتصدعت فيها المعاني الراسخة، وحار فيها عشرات، بل مئات، بل آلاف من شباب المثقفين، وجميعهم يسأل: مَنْ هو المثقف؟

هل هو توفيق الحكيم، جليس الأرصفة والمقاهي؟ أم محمد عودة الذي يقطن شقة في عمارات الأوقاف، ويعرف الأوبرا ولا يعرف أي بنك من بنوك العاصمة؟

مَنْ هو المثقف؟ هل هو الفنان بيكار الذي كاد يغمى عليه عندما علم بقيمة جائزة الدولة وقدرها ١٠٠ ألف جنيه، لأنها المرة الأولى التي يمسك فيها مبلغا بهذا الحجم؟ أم هو د. سليمان حُزين الذي ظل يعمل في الجمعية الجغرافية «مرمما» للخرائط والوثائق بعد أن تجاوز التسعين ولم يتجاوز معاشه مئات الجنيهات؟

هل هو الشاعر أمل دنقل الذي مات بلا «مال، ولا بيت يرد الباب فيه»؟! أم هو المحقق الزاهد عبدالسلام هارون الذي

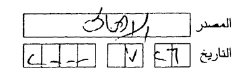
أفنى عمره فى خدمة التراث العربى عبر مكتبات الدنيا، محللا، ومحققا، ومدققا، وحارسا لحضارتنا العربية من الضياع والتبديد؟

منْ هو المثقف؟

بالتأكيد ليس هذا النموذج الوافد وأقرانه من المثقفين الجدد، دُعاة التنوع، والتمويل الأجنبى.

فالمثقف سيظل دوما ضمير أمته، وحامل مشعلها. فلولا مئات المثقفين الذين عرفوا السجون، والمعتقلات، والمنافى لما تطورت الحياة السياسية فى مصر، ولولا تضحيات أجيال من المثقفين المصريين، لما عرفت مصر التعددية والحزبية والديمقراطية على اختلاف درجاتها.

كان لابد من انهيار هذا النموذج الفاسد من المثقفين، حتى لا يفتن الناس فى قيمهم الروحية والإنسانية. وهذا ما جرى!



قضية للمناقشة

ادخل شريك

اختلفت اختلافا كبيرا مع المسرحي «علي سالم» في موقفه من التطبيع مع إسرائيل، كما أن لدى تحفظات كثيرة جدا - شأن عدد كبير من المثقفين - على أساليب عمل وعلاقات الباحث «د. سعد الدين إبراهيم»، ولكن هذا لا يعني أن «علي سالم» من حقه أن يعبر عن رؤاه، وأن «سعد الدين إبراهيم» باحث متمكن.

إننا نحن المثقفين الوطنيين لن نكون جديرين بالمصداقية في أوساط شعبنا، ولن نكون قادرين على مواصلة معركة حرية الفكر والتعبير والإبداع والاعتقاد، دون أن يكون واضحا جدا لكل عين ترى أننا نضع قولة المفكر التنويري الفرنسي «فولتير» نصب أعيننا وباعتزاز حين يقول «إنني اختلف معك في رأيك، ولكنني على استعداد لأن أموت دفاعا عن حقك في إبداء هذا الرأي والتعبير عنه..».

كتب «علي سالم» سيناريو فيلم قصير أنتجه مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بعنوان «ادخل شريكا وشارك»، وجاء في قرار الاتهام الذي وجهته النيابة للدكتور «سعد الدين إبراهيم» خلال التحقيقات أنه يسيء إلى سمعة مصر، واعتبرت النيابة الفيلم أحد وثائق الاتهام. لكنها لم تجد مايدينه، فافرجت عنه بعد التحقيق معه.

ومثله مثل غالبية مؤسسات المجتمع المدني، وجد مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ثغرة ضيقة يمكن أن ينفذ منها لإنتاج فيلم قصير يحث المواطنين على المشاركة في الانتخابات، دون أن يكون مضطرا لعرض السيناريو على الرقابة، لتشطب منه ما تشاء حسب مقتضى الحال، أو ترفضه تماما، أو تماطل في الموافقة عليه.

وبطريقته الساخرة التي تجرح دون أن تدمي، وتلتقط التفاصيل من الواقع لتصوغها فنا جميلا.. أخذ «علي سالم» يسخر من الرشوة والمحسوبية وقروض البنوك للواصلين، ودهس الفقراء وإهدار حقوقهم، وبعد أن يتخيل الزوجان الفلاحان البسيطان المشاريع التي يمكن أن يتشاركا فيها: تقول «نصرة» لزوجها «نصرى».

تشارك على بلد.

أيوه بلد بحالها.

«بلد كان ليها شنة ورنة، ولازم تفضل ليها شنة ورنة. ما تيجي نشارك في مصر

نشارك على مصر بنيلها، بناسها..بأرضها وصحرائها.. مصر بحاضرها ومستقبلها..بمشاريعها الموجودة، واللي هاتتولد.. تعالى نشارك في صنع القرار في البلد دي.. تعالى نشارك في صنع مستقبل ملايين الأطفال، تعالى نشارك في رفع البلد دي لفوق.. لفوق قوي.. هوه ده أضمن مشروع للمشاركة يا نصرى..».

ومن مشهد آخر، وأثناء مونولوج «نصرة» يمكن الاستعانة بلقطات مناسبة للجموع في مناسبات مختلفة، من مصر ومن بلاد أخرى..

وسوف أقتبس لكم فقرة طويلة لأنكم - للأسف - لن تستطيعوا مشاهدة الفيلم الذي اعتبرته النيابة من «المحرزات».

نصرة: الناس في الشارع هي اللي بتحدد نوع الحكومة اللي بتحكمها.. الناس في المدن والمراكز والقرى والنجوع، هي اللي بتحدد الطريقة اللي يتحكموا بيها..

مافيش حكومة على الأرض حاتتطوع بعمل الديمقراطية. إصرار الناس على المشاركة في صنع القرار هوه اللي بيعملها.. اليأس هوه أعدى أعداء الديمقراطية. اليأس هوه أعدى أعداء الحرية.. في بلاد ظروفها أسوأ من مصر بكثير.. الشارع تمكن من أن يصعد الناس اللي بيثق فيهم.

ملحوظة.. لم يقل على سالم إنه في بنجلاديش، التي تصنف واحدة من أفقر بلاد العالم، يتداول حزبان السلطة على مدى سنوات. وترأس الحزبين امرأتان مسلمتان، ولم يقل أحد إن الفقر عائق للديمقراطية، ولا أن الإسلام يمنع الولاية الكبرى عن المرأة.

وأقطع الملاحظة على طريقة السيناريو وأعود إليه.. يواصل المؤلف على لسان نصرة:

«ادخل شريكا في البلد دي.. شارك في الانتخابات وانتخب الشخص اللي بتثق فيه.. مسلم.. مسيحي.. راجل.. ست وبعدين حاسبه.

اللي بيحتفظ بصوته لنفسه مالوش حق بعد كده يحاسب أي حد على أي حاجة..

اليأس مش حايشارك فى صنع الحاضر ولا المستقبل. واليأس مريح للعجزة اللى غاويين يندبوا...».

هذه هى بالضبط الدعوة البسيطة التى يريدون إقناعنا أنها تسببت فى خدش سمعة مصر، وتأليب الأعداء عليها! واستحق «على سالم» بسببها التشهير و«سعد الدين إبراهيم» التأديب.

ليست القضية هى إذن أن سعد الدين إبراهيم أخطأ أو حتى أجرم، وأن الكاتب المسرحى على سالم قد شاركه فى هذه الجريمة المزعومة وإنما الذى يهمنا نحن، فى الجوهر، هو حق المصريين فى المشاركة وحقوق التنظيم والتعبير باعتبارها بديهيات. ومما يجعلنا محقين فى التشاؤم أن سلوك الحكم لا يوحى مطلقا - حتى بعد الضربات التى تلقاها بعدم دستورية قوانين أساسية - بأنه ينوى الاستجابة للمطلب الملح: الإصلاح السياسي.

فريدة النقاش

لماذا لا ننشئ وزارة لحقوق الانسان؟



بقلم:
د. رفعت سيد أحمد

انفجرت قنبلة «سعد الدين ابراهيم» في مصر، فألقت بشظاياها فى كل اتجاه وانطلق السابلة من بني جلدتنا، ومن غيرها، يصفون حساباتهم ويفتحون ملفاتهم.. وكانت قضية «حقوق الإنسان فى مصر» من بين ما جمعه «السابلة» وما فتحه، «والسماسرة» من ملفات ضد هذا النظام والتبس الامر علي الجميع بعد زلزال سعد حين نظر «الدعاة» وأصحاب دكاكين حقوق الإنسان فى مصر، الى ان قضية سعد ليست سوى وجه من الأوجه العديدة لحقوق الإنسان المنتهكة فى مصر وأن الرجل، ضبط وأعتقل فى قضية «رأى»، وأنه من نشطاء الإنسان ودعاة المجتمع المدنى، وأنه كان يريد خيراً لهذا الشعب حين طالب بإيقاف تزوير الانتخابات والاشراف الدولي عليها.. ولكل هذا اعتقل، ومن ثم استحق ان يدافع عنه، باعتباره من «سجناء الرأى» وغض دعاة حقوق الإنسان هؤلاء الطرف - كل الطرف - عن علاقات الرجل واتصالاته بالعدو الصهيونى وهذا ما يهمنا تحديداً لأنه لدينا هو المعيار الوحيد لكل شيء بما فيها لحقوق الإنسان.

● ويبدو أن التباس المفاهيم، والقضايا فى عقل النخبة المصرية فضلاً عن سيطرة الأهواء والمصالح والارتباطات، جعلت هذه القضية «حقوق الإنسان» موضع لبس، وغموض، الى درجة ان يتم معاملة المثقف المتعاون مع العدو الصهيونى (على الأقل لا يزال عدواً بالنسبة لـ ٩٠٪ من المثقفين «المثقفين بجد» المصريين) باعتباره «سجين رأى» ان حقوق الانسانية منتهكة!!

● فأى ابتذال هذا يا دعاة حقوق الإنسان!!

● وألا يستدعى هذا «الابتذال» ان نفرد له هذا المقال عله يفيد، ويرفع الغمام عن أعين تلك العصبة الفكرية التى تعمل على خصخصة كل شيء بما فى ذلك حقوق الإنسان المصرى والوطنية المصرية وفقاً للتحليل الرائع للصديق احمد عز الدين «العربى ١٦/٧/٢٠٠٠».

بداية نبدأ بطرح فكرة نرى اهمية اثارتها الآن، وسط هذه الهوجة الملتحفة خطأ بعباءة حقوق الانسان، وهى: لماذا لا ننشئ فى مصر وزارة لحقوق الإنسان؟ وهل نحن أقل من «المغرب» الشقيق الذى أنشأ وزارة تحت هذا الاسم ولها انشطتها واعمالها المتميزة؟!

لماذا لا يبادر نظامنا وهو يعيش حالة مراجعة دستورية شاملة وأزمة سياسية واقتصادية طاحنة الى تجديد دمائه، ووزاراته وهيئاته ويبادر الآن – وفوراً – بإنشاء وزارة، وعدة مجالس «وليس مجلساً واحداً لحقوق الإنسان – ليقطع الطريق بجد وليس بدعاية فجة ورجال مصنعوين على دكاكين حقوق الإنسان التى تقتات حياة وفكراً على الغرب وتضبط أجندة اهتماماتها واعمالها على ايقاع الغرب ورغباته!!

● لماذا؟

ذلك هو السؤال الذى نبدأ به، وهو فى تقديرنا ينقذ سمعة هذا النظام السيئة فى مجال حقوق الإنسان، هذا اذا كانت تهمه هذه السمعة أصلاً؟! ونحن ندعو الى انشاء هذه «الوزارة» – أسوة بالملكة المغربية – ليس حباً فى النظام ورغبة فى إنقاذه مما أوصل نفسه إليه من مأزق سياسية وإنسانية ودستورية، بل حباً لهذا الوطن، وقطعاً للطريق على بائعيه من سماسرة حقوق الإنسان الذين توغلوا وتوحشوا الى درجة صاروا يطلبون حماية السفير الامريكي والاتحاد الاوروبى، ويستقبلون جواسيس الموساد تحت غطاء «حقوق الإنسان»، فى منازلهم وهيئاتهم المشبوهة!

لماذا لا ننشئ بديلاً عنهم؟ لماذا لا تتحرك الدولة من ناحية وتنشئ «وزارة لحقوق الإنسان» ويتحرك الشرفاء من رجال الاعمال والمثقفين الوطنيين من ناحية أخرى وينشئون هم «منظمات مصرية» حقيقية!، ويدعم مصرى، تدافع عن حقوق الإنسان المعتدى عليها فى مصر!!

انها أسئلة لاثارة الذهن، نقولها بعد أن طفح الكيل، وصرنا نصبح ونمسى بهذه «الدكاكين الحقوقية» وبعض الصحفيين المرتبطين بهم مشكلين معاً «عصبة» لا علاقة لها بقضايا حقوق الإنسان المصرى الحقيقى، ولا ارتباط لها بالشارع المصرى الحقيقى.

ان هى إلا «سبوبة» وان ادعوا غير ذلك فلا داعى لهذه «الحرقة» غير المفهومة دفاعاً عن حقوق الإنسان التى هى براء منهم!!

●●●

● وللتاكيد على اهمية الفكرة التى نقترحها، أروى هاتين الواقعتين

الأولى: بطلها الصديق الكبير والمفكر القومي الراحل د. عصمت سيف الدولة فلقد حدثنى انه عند انشاء «المنظمة العربية لحقوق الإنسان» فى بداية الثمانيتات وفى اللقاء التأسيسي «فى ليماسول بقبرص – ١٩٨٣» اقترح ان يكون اسمها «منظمة حقوق الانسان العربى» لان الاسم الأول «وهو للاسف الذى استمرت عليه» يجعلها تهتم بحقوق الإنسان فى اى مكان بما فى ذلك «حقوق الانسان الاسرائيلى مثلا» فى حين اننا بحاجة ملحة الى منظمة لحقوق انساننا العربي فقط الآن؟! وقوبل اقتراح د. عصمت بالاعتراض الشديد ممن؟! من المتهم الحالى «سعد الدين ابراهيم»، ومعه زمرة من مؤسسى هذه المنظمة هم أنفسهم الذين يدافعون عنه الآن رغم ان بعضهم نشأ وتحمل مسئوليات سياسية ايام عبدالناصر، وهى ايام قالوا لنا انها كانت ضد اى علاقات مع «اسرائيل» وضد التمويل الاجنبى، المشبوه، فماذا تغير؟ هل تغيرت إسرائيل وصارت «صديقاً» وحملاً وديعاً؟ وهل تغير مفهوم التمويل الاجنبى ولم يعد «عمالة»؟! أم هم الذين تغيروا؟! وهل دفاعهم عن سعد الدين إبراهيم بهذه الحرقة رغم علمهم بشبهة تعامله مع «الاعداء الصهاينة» هو شكل من

شعر المدارات

فى الكون..
مخلوقان
إنس
وأمريكان

للشاعر: أحمد مطر



د. سعد الدين إبراهيم

أشكال اعتذارهم عن ماضيهم الثوري؟. أم أن نبوءة «عصمت سيف الدولة» كانت في محلها، وتوقعاته ان هذه الدكاكين ستصير مدافعة عن حقوق «العملاء» والمشبوهين تحت مسمى حقوق الانسان، اما الانسان العربي فلن يجد من يدافع عنه وهو الحاصل الآن فعلا وواقعاً!

الواقعة الثانية: كانت في عام ١٩٩٨ عندما حضرت إحدى حلقات النقاش في «المنظمة المصرية لحقوق الإنسان» وكانت تدور حول حقوق الصحفيين المصريين والاجانب، وكان يديرها الصديق الصحفي محمد بسيوني ويجلس بجواري الزميل العزيز حمدين صباحي، ساعتها طالبت بضرورة ان نحدد عن أية حقوق للصحفيين نتحدث وهل نتحدث ونطالب بحقوق الصحفيين المصريين والعرب في مصر ام ان المفهوم اوسع وما هي ضوابط هذا المفهوم الاوسع؟ وهل من مهمات «المنظمة المصرية لحقوق الإنسان» ان تدافع مثلاً عن صحفي إسرائيلي في مصر اعتدى عليه مواطن مصري بالضرب في الشارع؟ كانت الاجابة للاسف: من واجب «المنظمة المصرية» دفاعها عن ذلك الصحفي الاسرائيلي، ساعتها اعترضت واعترض معي حمدين صباحي، هذا حدث مع «المنظمة المصرية لحقوق الإنسان» رغم انها الاكثر احتراماً ووطنية وسط ١٢ منظمة اخرى تعمل في مصر ويثار حولها الشبهات، فاذا كان هذا قد حدث بداخلها وبداخل «المنظمة العربية» وهذا هو تفكير «البعض» من قادتها فما هو حال المنظمات الاخرى!!

● هاتان الواقعتان تبرزان ببساطة، ودون تنظير لا يسمح به المقام، حاجتنا الى منظمات وهيئات عربية ومصرية - عن حق ووعي وصدق - لحقوق الإنسان العربي والمصري، تكون اولوياتها واجندة اهتماماتها وحرقة اصحابها لا تصل الى هذا الانسان «الاسرائيلي» أو ذلك «المتعامل» معه ايا كانت المبررات، فهؤلاء معتدون ومجرمون ايها السادة وما ارتكبوه ويرتكبونه لا يدخل تحت اى مسمى للحقوق السياسية للانسان، بل تحت بند الجريمة السياسية لهذا الصهيوني أو ذاك المتصهين، وضبط المصطلح هنا قضية اخلاقية ومهنية ومن الخلل البين الادعاء بغير هذا!!

●●●

ولكن...

لماذا تخشى حكومتنا إنشاء وزارة لحقوق الإنسان؟ ولماذا لا تبادر بتشجيع الهيئات والافراد الوطنيين المهتمين بإنشاء «مجالس» وهيئات ومنظمات لحقوق الإنسان؟!

في تقديرنا.. أن السبب يكمن في تلك الفرق المتأمركة والمتصهينة التي تشكل اجنحة مؤثرة لصناعة القرار في نظامنا الحاكم وهي فرق ارتهن بها «الفساد والاستبداد والتبعية» كثالوث غير مقدس يحكمنا منذ أكثر من ثلاثين عاماً، وهي ترى ان مجرد الاهتمام بحقوق الإنسان في مصر هو «إهانة» لها لأنها لا ترى أصلاً أن هناك «إنساناً» في هذا الوطن سواها وان الباقي لا ينسحب عليهم بأي حال تعريف «الانسان»!!

هذه «الفرق» هي الجناح الذي كان يمثل الحماية لأمثال «سعد الدين ابراهيم» ودكاكين حقوق الإنسان في مصر! ولكن عندما داس «سعد» على طرف ثوب استبدادها وتجاوز حدود الملعب المسموح له ان يلعب فيه هو ورفاقه، والذي صادف «دوسه» عليه يقظة مفاجئة للجناح الآخر الوطني «الضعيف جداً للأسف الآن»، تم رفع ايديهم عن سعد مؤقتاً، وتم السماح باظهار «العين الحمراء» له ولرفاقه.. ولكن - أيضاً - مؤقتاً!!

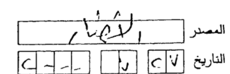
● هذه الفرق المتأمركة في نظامنا والتي ترتبط مصلحياً ووجدانياً بالاستبداد الامريكي، لا تبقى لا وزارة لحقوق الإنسان ولا هيئة او

مجلسا اعلى «كما أشيع مؤخراً» لانها ستكون حتما أول المتهمين، وأول الجباة طيلة الثلاثين عاماً الماضية، ويبقى الأمل فيمن تبقى من «الشرفاء» داخل أجنحة الحكم، والأمل كل الامل يبقى فى قوى المجتمع الاهلى «المدنى» الحقيقية من رجال الاعمال الوطنيين والمثقفين الشرفاء فهؤلاء وحدهم هم القادرون على إعادة الروح الى قضايا الامة الحقيقية ومنها قضية «حقوق الإنسان» المفترى عليها من الفريق المتآمرك فى النظام، ومن دكاكين السمسرة الحقوقية المتمولة من أمريكا وأوربا واسرائيل «والممول عادة لا يمول من أجل سواد عيونهم أو حتى زرقتها، خاصة إذا علمنا ان جملة ما أنفق على هذه المنظمات خلال حقوق العشر سنوات قد وصل إلى ١٠٠ مليون دولار قادمة من منظمات وهيئات امريكية واوروبية مشبوهة.

● البديل فى أيدى القوى الحية القادرة على الفرز، وعلى الدفاع عن حقوق الإنسان العربى والمصرى، فهل تتحرك وهل نسمع غداً عن «وزارة لحقوق الإنسان» فى مصر وعن هيئة مصرية مستقلة لحقوق الإنسان المصرى!! نأمل وننتظر!



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail merit56@hotmail com



فى قضية مركز ابن خلدون:

حبس مساعد شرطة قدم خاتم مركز شرطة منوف للمتهمين

تنظر نيابة أمن الدولة العليا اليوم تجديد حبس الدكتور سعد الدين ابراهيم مدير مركز إبن خلدون ونادية عبدالنور المدير المالى والمحبوسين منذ بداية الشهر الحالى على ذمة التحقيقات التى تجريها النيابة لاتهام الأول بتقاضيه مبالغ مالية من جهات أجنبية بادعاء القيام باعمال بحثية فى مجالات عدة بلغت فى احد المشروعات ٣ ملايين جنيه، ينظر أمر التجديد المستشار هشام سرايا المحامى العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا. يباشر التحقيق هشام بدوى رئيس النيابة واشرف العشماوى واشرف هلال وكلاء النيابة.

وكان المحامى العام الأول قد امر بحبس متهم أخر فى القضية يدعى محمد حسنين (مساعد شرطة) بمحافظة منوف ١٥ يوما على ذمة التحقيقات. حيث وجهت له النيابة تهمتى الرشوة والتزوير فى اوراق رسمية وهى البطاقات الانتخابية

قرر المتهم امام جهات التحقيق بأن المتهمة ماجدة ابراهيم البيه الموظفة بالهيئة دعم الناخبات المصريات وأخرين والمحبوسين حاليا اتفقوا معه على تسهيل الحصول على ختم مركز شرطة منوف لختم شهادات تفيد استخراج بطاقات انتخابية مقابل مبلغ مالى واضاف بقيامه بتوقيع الختم على شهادات مزورة تفيد استخراج البطاقات باسماء وهمية وتبين بأن المتهمة ماجدة بناء على هذه الشهادات المزورة حصلت وآخرون على مكافاة مالية كبيرة من هيئة دعم الناخبات.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الحياة

التاريخ: ٢٧ / ١٠ / ٢٠٠٠

توقع رد أميركي غاضب في حال تمديد اعتقاله احتياطاً

مصر: نيابة أمن الدولة تحدد اليوم مصير إبراهيم

☐ القاهرة - محمد صلاح

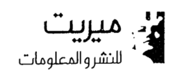
■ تحدد نيابة أمن الدولة العليا في مصر اليوم مصير رئيس «مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية» الدكتور سعد الدين ابراهيم الذي يواجه مع آخرين من الباحثين والمتعاملين مع المركز يقضون معه فترة حبس احتياطي على ذمة التحقيق بتهم «تلقي اموال من جهات أجنبية مقابل إمدادها بمعلومات مغلوطة عن الاوضاع في البلاد ما يؤثر على موقف مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المحافل الدولية ويضر بالأمن القومي للبلاد».

ويمنح القانون المصري النيابة حق تمديد حبس ابراهيم مدة ١٥ يوماً أخرى فقط. وبعد انتهائها يكون تمديد الحبس من سلطة محكمة أمن الدولة. ومددت النيابة قبل اسبوعين حبس ابراهيم قبل ان تمدد أيضاً حبس غالبية المتهمين في القضية.

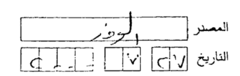
وعلى رغم أن كل المؤشرات ترجح تمديد حبس ابراهيم على أساس ان التحقيقات في القضية مازالت مفتوحة ولم تنته، تدور تساؤلات عن رد فعل اميركي في حال تمديد الحبس. اذ تركزت التحركات الاميركية بعد تفجر القضية مباشرة على جهود قام بها السفير دانيال كيرتزر شملت اتصالات مع المسؤولين المصريين للوقوف على طبيعة التهم الموجهة الى ابراهيم باعتباره مواطناً اميركياً والاجراءات التي اتخذت في حقه. وبدأت الادارة الاميركية في ممارسة ضغوط على الحكومة المصرية عقب قرار تمديد حبس ابراهيم، مرة اولى. وانتقد الناطق باسم الخارجية الاميركية ريتشارد باوتشر القرار بشدة وحمل على النظام القضائي المصري، معتبرا القضية «تتعلق بحقوق الانسان وليس بوقائع جنائية». ورغم أن مواقف المسؤولين المصريين صبت في اتجاه تجاهل الانتقادات الرسمية الاميركية وتاكيد عدم تدخل الحكومة في اعمال القضاء، توقع مراقبون ان يكون الرد الاميركي في حال تمديد حبس ابراهيم مجدداً اكثر شدة، مما يرجح أن القاهرة اتخذت احتياطات سياسية لمواجهة الغضب الاميركي المحتمل.

ولوحظ أن وزير الخارجية المصري السيد عمرو موسى التقى مساء اول من أمس السفير الاميركي في القاهرة، ورغم أن التصريحات الصادرة عن الاثنين اشارت الى أن اللقاء يتعلق بتقويم مفاوضات كامب ديفيد إلا أن المرجح أن قضية «مركز ابن خلدون» أثيرت اثناء اللقاء. وكانت السفارة أعلنت عقب تمديد حبس ابراهيم ان كيرتزر سيواصل اتصالات مع المسؤولين المصريين

بهدف العمل على إطلاقه. وسلم فريد الديب محامي ابراهيم النيابة أمس مذكرة تحوي ردودا على التهم التي وجهت الى موكله ومستندات ذكر انها تثبت ان ابراهيم لم يرتكب ما يخالف القوانين المصرية. وقال الديب لـ«الحياة»: «إن مبررات تمديد الحبس لم تعد متوافرة». واعتبر أن ابراهيم «يحتاج الى قرار سياسي لاطلاقه» مشيراً إلى أن «الاعتبارات التي يحكمها القانون توجب على النيابة عدم تمديد الحبس لكون ابراهيم شخصية عامة وله محل اقامة ثابت، خصوصاً بعد صدور قرار من النائب العام بإدراجه على لائحة الممنوعين من السفر الى الخارج».



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

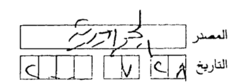


حبس مساعد شرطة في قضية ابن خلدون

امر المستشار هشام سرايا المحامى العام لنيابة امن الدوله، بحبس محمد حسانين مساعد شرطة بمركز منوف ١٥ يوما على ذمة التقحيقات فى قضية مركز ابن خلدون، وجهت النيابة تهمة التزوير لمساعدالشرطة واستخراج شهادات رسمية من مركز منوف للمتهمة ماجدة البيه المحبوسة فى القضية تفيد قيدها فى الجداول الانتخابية.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail merit56@hotmail com

المصدر
التاريخ


للمـــــرة الثالثـــــة

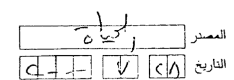
تجديد حبس سعد الدين إبراهيم ونادية عبد النور

قرر المستشار هشام سرايا المحامى العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا تجديد حبس د. سعد الدين ابراهيم مدير مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، ونادية عبد النور المدير المالى والادارى بالمركز ١٥ يوما للمرة الثالثة على ذمة التحقيقات.

استمرت جلسة تجديد الحبس أمس ٥ ساعات حيث وجهت النيابة لهما عدة تهم بينها جمع اموال من جهات أجنبية دون ترخيص والاضرار بالمصلحة العليا للبلاد وتزوير كشوف انتخابية وهمية..وتتسلم النيابة خلال أيام تقريراً من البنك المركزى حول حسابات المركز ود. سعد الدين بناء على حكم محكمة الاستئناف بالكشف عن حساباتهما .



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail merit56@hotmail.com



"الحياة" تنشر المذكرة المقدمة الى النيابة العامة

مصر: الدفاع عن ابراهيم ينفي الصفات الجرمية للاتهامات

□ القاهرة - «الحياة»

■ حصلت «الحياة» على مذكرة الدفاع عن رئيس «مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية» الدكتور سعد الدين ابراهيم قدمها محاميه فريد الديب الى نيابة أمن الدولة العليا اثناء جلسة التحقيق التي جرت مع موكله أمس والتي استمرت نحو سبع ساعات. وأورد الديب في المذكرة بالاتفاق مع ابراهيم ردوداً على كل التهم التي وجهت اليه. ودارت مناقشات بين المحققين ورئيس «مركز ابن خلدون» ومحاميه في شان ما جاء في المذكرة التي ردت على تهمة «النصب» بأنها «معدومة الاساس في الواقع ومعروفة الاركان قانوناً»، مشيرة الى ان التهمة «تستند على الزعم بالاستيلاء على مبالغ مالية من الاتحاد الأوروبي باستعمال أساليب احتيالية وذلك بإعداد كشوف وبطاقات انتخابية». واشارت الى أن وقائع القضية «لم تثبت مقارفة ابراهيم أي فعل، يجعله فاعلاً او شريكاً، في إعداد كشوف او بطاقات انتخابية، مزورة أو غير مزورة بقصد الاحتيال بهدف الحصول على أي مال». واعتبرت المذكرة أن اقوال المتهمين الاخرين الذين قرروا في التحقيق انهم قاموا بارتكاب التزوير المقول به، بتحريض من ابراهيم او باتفاق معه، «مجرد اقوال مرسلة، لم تتأيد باي دليل او قرينة». واضافت «من ناحية القانون، فإننا اذا افترضنا جدلاً - والجدل خلاف الواقع - ان تزوير البطاقات والكشوف الانتخابية، يمثل عنصر الوسائل الاحتيالية التي ترمي الى الاستيلاء على مال للاتحاد الأوروبي، فإن الثابت بيقين ان تلك البطاقات والكشوف الانتخابية، المقول بها، لم تعرض بعد على الاتحاد الأوروبي. ولم تستخدم في الحصول على اي مال منه، وانما الثابت، بيقين ايضاً، أن المال دفع من جانب الاتحاد الأوروبي، فعلاً، ومسبقاً، قبل اعداد تلك البطاقات والكشوف الانتخابية المقول بها، مما يستحيل معه تصور أن تكون تلك البطاقات الانتخابية، سبباً في الحصول فعلاً على اي مال من الاتحاد الأوروبي»، مشيرة الى أن قانون العقوبات، «يلزم في النصب أن يكون تسليم المال المنقول من جانب المجني عليه جاء نتيجة للطرق التي اتبعها الجاني، ومن ثم يلزم أن يكون الاحتيال سابقاً على فعل تسليم المال، او بالاقل، معاصراً له».

واستغربت المذكرة «تلفيق التهمة وترهيب وترغيب بعض العاملين في المركز بغية الصاقها بإبراهيم، بينما المجني عليه المفترض هنا (وهو الاتحاد الأوروبي)، لم يتقدم باي شكوى، في هذا الصدد».

وتناولت المذكرة تهمة الاشتراك في التزوير، واعتبرتها «لا وجود لها اصلاً، لا في الواقع، ولا في القانون»، واضافت «ان التزوير هو تغيير الحقيقة في محرر مكتوب له قوة في الاثبات ويرتب عليه القانون أثراً، وبالتالي فهو لا محل له اذا وقع في صور ضوئية، وذلك لسببين: اولهما - ان الصورة الضوئية لا تعد محرراً مكتوباً، وثانيهما ان الصورة الضوئية ليست لها قوة في الاثبات».

وعن تهمة «جمع أموال من دون ترخيص» أوضحت المذكرة «أن النص يحظر جمع او تلقي التبرعات، التي هي - بلا منازع - الأموال التي تدفع هبة ودون مقابل، وهو ما لم يحدث بالنسبة لمركز ابن خلدون او ابراهيم، لأن جميع الاموال التي تلقاها او يتلقاها لم تكن من قبيل التبرعات ابداً. وانما كانت أتعاباً مهنية، مقابل بحوث ودراسات علمية، تدخل ضمن الغرض الذي تأسس لأجله المركز، ولذا يقدم عن تلك الاتعاب المهنية اقرارات ضريبية منتظمة... ان جميع الاموال (القليلة المحدودة) التي تلقاها ابراهيم، سواء بنفسه او بصفته الممثل القانوني لمركز ابن خلدون، من الاتحاد الاوروبي، انما كانت في حدود وفي نطاق اتفاق إطار العمل بين الحكومة المصرية والمجموعة الأوروبية وبنك الاستثمار الأوروبي».

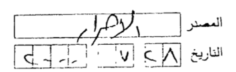
وتساءلت، عن سند تهمة «بث دعايات مثيرة واذاعة اشاعات كاذبة تضر بالمصلحة العامة»، عن سند هذا الاتهام، مؤكدة «ليس امامنا سوى التخمين، على ضوء الحملة التي شنتها وسائل الاعلام بغية اغتيال شخصية الرجل»، بسبب ابحاث وضعها و«لم ترض عنها السلطة، لفرض صراحتها، ودخولها في لب المشاكل التي تعرض لها، دون خشية او وجل، بعيداً عن ان تكون (اي الابحاث الدراسات) مجرد نشرات حكومية، البون شاسع بينها وبين الحقائق الملموسة الدامغة، مثل الدراسات الخاصة بالاقليات (بالمعنى العلمي الصحيح) في عدد غير قليل من بلدان العالم، ومن بينها مصر واسرائيل وبعض البلدان العربية وبلدان الشرق الاوسط ومثل الدراسات الخاصة التي اسفرت عنها مراقبة انتخابات مجلس الشعب سنة ١٩٩٥، والتي افرزت العديد من السلبيات، التي لم ينفرد بالحديث عنها، وانما تحدث عنها كل الناس خصوصاً المعارضة، كما اثبتتها تحقيقات محكمة النقض في الطعون الموجهة الى عضوية اكثر من نصف اعضاء البرلمان، ثم تحدث عنها اخيرا الحكم التاريخي الذي اصدرته المحكمة الدستورية العليا حين سار في الاتجاه نفسه تجاه احدى توصيات لجنة مراقبة انتخابات سنة ١٩٩٥ المنبثقة عن مركز ابن خلدون حول ضرورة اخضاع جميع لجان الانتخابات للرقابة والاشراف المباشر لرجال الهيئات القضائية. وليس في كل هذه الدراسات والابحاث ما يعاب من الناحية العلمية، او ما ينطوي على الحاق اي ضرر بالمصالح القومية المصرية، وانما هي ابحاث ودراسات حرة نزيهة، تمت في حمى الدستور».

وعن التهمة الاخيرة التي تتعلق بتلقي ابراهيم رشوة دولية «ان نص المادة ٧٨ من قانون العقوبات، «لا يعاقب فقط ابراهيم - فيما لو صحت التهمة - وانما يعاقب ايضاً ممثلي المجموعة الأوروبية وبنك الاستثمار الأوروبي، الذين اعطوا لمركز ابن خلدون المال اللازم لانتاج فيلم محل الاتهام، وهو فيلم «ادخل شريك... شارك»، وذلك طبقاً لصريح نص الفقرة الثانية من تلك المادة. ليس هذا فقط، بل إن العقاب - لو صحت التهمة - يمتد ليشمل المنسق العام لتنفيذ الاتفاق المعقود بين المجموعة الأوروبية وبنك الاستثمار الأوروبي والصادر به قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٩٠ لسنة ١٩٩٩ ووافق عليه مجلس الشعب (البرلمان) المصري بتاريخ ١٩٩٩/٥/٥».

واختتمت المذكرة: «لما كان الطرف الممول لانتاج الفيلم، المشار اليه، هو المجموعة الأوروبية وبنك الاستثمار الأوروبي، فإن مؤدى توجيه تلك التهمة الى المتلقي الاستاذ الدكتور سعد الدين ابراهيم، هو توجيهها ايضاً وبالدرجة نفسها الى المجموعة الأوروبية وبنك الاستثمار الاوروبي التي اعطت التمويل، وإذ تم نشر ذلك في وسائل الاعلام، فقد هب السيد السفير رئيس اللجنة الاوروبية لدى جمهورية مصر العربية هبة ديبلوماسية غاضبة، وبعث بخطاب عاجل الى وزارة الخارجية المصرية يطلب اليها استلفات نظر الجهات المختصة الى ان الاتحاد الاوروبي لا يعطي تمويلاً إلا في إطار الاتفاق المعقود مع مصر والذي صدر به قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٩٠ لسنة ١٩٩٩، وأن الغرض من التمويل الممنوح لمركز ابن خلدون هو دعم مشروع التربية السياسية والحقوق الانتخابية ضمن إطار المادة السابقة من الاتفاقية».



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail merit56@hotmail.com



تجديد حبس سعد الدين ابراهيم

كتب عاطف فاروق:

قرر المستشار هشام سرايا المحامى العام الاول لنيابة أمن الدولة العليا تجديد حبس الدكتور سعد الدين ابراهيم ونادية عبدالنور ١٥ يوما على ذمة التحقيقات. واجهت النيابة سعد الدين ابراهيم بما اسفر عنه تفتيش مقر مركز ابن خلدون بمنطقة المقطم واعترافات الموظفين بهيئة دعم الناخبات.

وكشفت التحقيقات اتصال سعد الدين ابراهيم بجهات ومنظمات اجنبية وامدادها بابحاث وتقارير ومعلومات مخالفة للحقيقة عن بعض الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية التى تسئ الى سمعة مصر بالخارج وتضر بمصالح البلاد وكذلك المستندات التى تؤكد تلقيه مبالغ مالية من هذه الجهات مقابل الابحاث والتقارير التى اعدها لها كما تم مواجهته باقوال نادية عبدالنور المدير الادارى والمالي بالمركز وخالد فياض رئيس قسم المشاركة السياسية والمحاسب اسامة حماد المحبوسين على ذمة التحقيقات حول اصداره اوامر بطبع ١٧ الف بطاقة انتخابية مزورة.

نيابة أمن الدولة في مصر تمدد حبس الدكتور سعد الدين إبراهيم

القاهرة. «الشرق الأوسط»

أصدر هشام بدوي رئيس نيابة أمن الدولة العليا في مصر قراراً بتجديد حبس استاذ علم الإجتماع ورئيس مركز ابن خلدون الدكتور سعد الدين ابراهيم لمدة 15 يوماً تنتهي في 10 أغسطس (أب) المقبل.

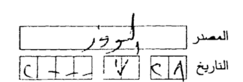
وجاء هذا القرار بعد جلسة تحقيقات لم تستغرق سوى 10 دقائق فقط بدأت في الساعة الواحدة والنصف حيث وجهت للدكتور سعد ثلاثة اسئلة أولها: هل كان هناك اتفاق بينك وبين جامعة حيفا لاعداد بعض الدراسات؟ وأجاب بالنفي، ثانياً هل كنتم تتبعون نظاماً بأن من يأتي بعقد تمويل تمنح له مكافأة، وأجاب بنعم لتشجيع من يأتي بعقد جديد، وتركز السؤال الثالث حول مركز «هدا» لدعم الناخبات، وأنكر سعد الدين وجود مخالفات مالية في المركز، ولم ينف ارتباطه ومسؤوليته بهذا المركز منذ بداية تاسيسه عام 1998 بصفته أمين الصندوق له.

أصدر رئيس النيابة قراره على اعتبار أن النيابة تنتظر تفريغ الحسابات الخاصة بالدكتور سعد الدين ابراهيم في البنك المركزي المصري للتاكد من مدى صحة أقوال بعض المتهمين الذين يعملون في مركز ابن خلدون والذين ادعوا أنهم كانوا يقومون بايداع مبالغ في حسابه الشخصي.

وأكد فريد الديب محامي الدكتور سعد أن تجديد الحبس لموكله لايوجد ما يبرره فحتى لو صحت أقوال المتهمين بأنهم أودعوا مبالغ في الحساب الشخصي للدكتور سعد فمن هو المجني عليه وأين هي الجريمة مشيراً إلى أن هناك تعسفاً تجاه موكله ولايستطيع أن يفعل شيئاً.

كما جددت النيابة حبس نادية أبو النور مديرة حسابات مركز ابن خلدون (سودانية الجنسية) 15 يوماً على ذمة التحقيقات، ووجهت لها التهم المسندة للمتهم الأول الدكتور سعد الدين ابراهيم. على الجانب الآخر استنكرت أسرة الدكتور سعد تجديد حبسه مؤكدة أنه غير معقول استمرار حبسه مايزيد على 40 يوماً بتهم غير معروف مصدرها، وسوف تعقد الأسرة مؤتمرا صحافيا غدا تناشد فيه راندا ابنة سعد الدين الرئيس المصري حسني مبارك التدخل شخصيا للإفراج عن والدها.





تجديد حبس سعد الدين إبراهيم والمدير المالى لمركز ابن خلدون ١٥ يوماً

كتبت – نجوى عبدالعزيز:

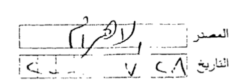
قررت نيابة أمن الدولة العليا أمس، تجديد حبس الدكتور سعد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون، ونادية عبدالنور المدير المالى للمركز ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات. واصلت النيابة، التحقيق بإشراف المستشار هشام سرايا المحامى العام. وقام فريق التحقيق المكون من هشام بدوى وأشرف العشماوى وأشرف هلال رؤساء النيابة، بمواجهة المتهمين بأقوال المتهمين الجدد الذين تم القبض عليهم مؤخراً.

أشار سعد الدين إبراهيم، الى قيامه بطلب إعداد فيلم «ادخل شريك.. شارك» ونفى اساءة الفيلم للانتخابات. كما أنكر مدير مركز ابن خلدون تلقيه أموالاً من الخارج.

كما نفى حصوله لنفسه على منح من التمويل الخارجي لمشاريع مركز ابن خلدون وهيئة دعم الانتخابات «هدا».



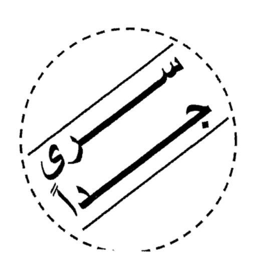

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون - فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail merit56@hotmail.com



تجديد حبس سعد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون ١٥ يوما

قرر المستشار هشام سرايا المحامي العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا، تجديد حبس الدكتور سعد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون للإنماء، ونادية عبدالنور المدير المالي للمركز لمدة ١٥ يوما، وذلك لاتهامهما بالتزوير والرشوة، وتقاضي أموال من جهات أجنبية للقيام بأعمال تهدف إلى الإضرار بالمصالح العليا للبلاد. يذكر أنها المرة الثالثة التي يتقرر فيها مد حبس مدير مركز ابن خلدون.

ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail merit56@hotmail.com
المصدر
التاريخ



١٥ مليون دولار

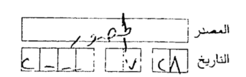
لاختراق الأمن القومى المصرى

● ٤٠ مركزاً بحثياً تعمل فى القاهرة تمولها جهات أجنبية بعلم الحكومة المصرية

● الجهاز المركزى للإحصاء يسأل فقط عن جهة التمويل وليس مقداره أو طريقة إنفاقه



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail merit56@hotmail.com



● د. رءوف عباس: تمويل الترانزيت هو السائد الآن!

● د. على فهمى: ما معنى الأجور الخرافية للباحثين الشبان؟!

● سيد ياسين: لابد من مراقبة الشركات المدنية غير الهادفة للربح

●● بلا مواربة وعلى المكشوف قال الدكتور عبدالمنعم سعيد رئيس مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، بدون تمويل أجنبى لايوجد بحث علمى فى مصر لا طبيعى ولا اجتماعى، وهذا أمر معروف للكل، ولا داعى لانكاره، مركز الدكتور سعيد بالاهرام يتلقى فى حدود ٢٠٠ الف دولار سنويا من عدة مؤسسات وجهات تمويلية وهو رقم يقول عنه الدكتور سعيد (انه ضئيل جداً)، ويزيد الصورة وضوحاً بأن هناك نحو ٤٠ مركزاً بحثياً مصريا تعمل فى القاهرة اجمالى ما تحصل عليه من تمويل ١٥ مليون دولار والرقم الأخير هو مجمل التمويل الأجنبى للبحث العلمى فى مصر.

أرقام الدكتور سعيد الشفافة تقودنا إلى محطة هذا التحقيق.. لماذا تدفع جهات ما .. كل هذه الملايين (على قلتها بالمقارنة بما تدفعه لدول أخرى) للبحث العلمى فى مصر، ثانيا من يراقب هذه الملايين، لمن.. وكيف ينفقها ..وعلى ماذا – تحديداً ؟ ثم هل هى لوجه الله تعالى أم لاسباب أخرى كما يقول الدكتور على فهمى الباحث الاجتماعى المعروف .. ثم ما هو السقف الذى تخرقه أو تلمسه هذه الملايين من اسرار هذا الوطن ..

وسؤال ثالث ومهم ما هى حدود البحث العلمى الذى تستهدفه تلك الملايين هل هو بلا حدود مطلقة إلا ضمير الباحث، كما قال لنا الدكتور يونان لبيب رزق.. أم له حدود وسقوف تنخفض أحيانا حتى تطول الرقاب وتخنق الباحثين، وترتفع لحدود غير مسبوقة فى إطار حرية البحث وتداول المعلومات ونوعية التمويل؟.

ثم هل هناك قانون يحدد ماهو محظور وماهو متاح من بحوث وتمويلات، أم تخلو القوانين المصرية من تحديد تلك المسائل الشائكة ويصبح على الباحث مهمة استكشاف حقله والبحث عن تمويله مع توقع انفجار لغم(مالى أو بحثى) من تحت قدميه يطيح به.. وماذا يعنى سر قومى، أو أمن قومى فى عرف الباحثين؟، هل ينطبق هذا فقط على المعلومات التى يطلق عليها (سرى جدا) أم يمتد التعريف ليصل لحدود أرقام انتاج البطاطس، كما حدث ذات مرة واتهم جمال العطيفى بتسريب أرقام انتاج البطاطس للصحف، وتدخل وزير الإرشاد حينئذ محمد حسنين هيكل ليقول إن أرقام إنتاج البطاطس ليست أمنا قوميا، ثم ماذا تبقى من أسرار فى زمن الأنترنت، والمؤسسات الدولية القابضة على اقتصاد العالم كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى وهيئة المعونة الأمريكية لنحاسب الباحثين عليها ●●

قبل الدخول الى لب المشكلة وغاية الاجابات نترك المجال للدكتور عبدالمنعم سعيد ليشخص الأزمة ويقول إن تمويل الابحاث العلمية من الخارج هو جزء من عملية تمويل المجتمع المصرى ككل من الخارج، فبالاضافة للقروض والمنح والمعونات فإيرادات قناة السويس والسياحة وتحويلات المصريين كلها تأتى من الخارج وبالتالى القول بتمويل البحث العلمى هو تفصيلة صغيرة من تفاصيل كثيرة فى تلك القضية .

النقطة الثانية أن التمويل فى مصر يتم بقرارات سيادية بمعنى أن مصر سلمت فى اتفاقيات دولية مع اطراف خارجية بأن هذه الاطراف ستعمل وستمول انشطة بحثية فى مصر، مثلا هيئة المعونة الامريكية فى اتفاقها مع الحكومة المصرية قالت انها ستنفق جزءا من تلك المعونة على البحوث، وبالفعل هناك ٨ ملايين دولار ذهبت على مدار سنوات إلى المركز المصرى للبحوث الاقتصادية فى مقره بمركز التجارة العالمى (والرقم على مسئولية الدكتور سعيد)، ايضا اتفاقيات مصر مع الاتحاد الاوربى تحمل نفس الاتفاقيات ، وكذا (سيد اش) المعهد الفرنسى الذى يمول أبحاثا فى القاهرة بناء على اتفاق مع الحكومة المصرية وتمول ذلك وزارة الثقافة الفرنسية.

النقطة الثالثة أن هناك اتفاقيات مصرية مع هيئات بعينها فقط للتمويل مثل مؤسسة فورد فوند ديشن والاتفاقية موقعة عام ١٩٥٤ مع عبدالناصر الذى اشترط فقط على فورد ان تعرض الابحاث التى اختارتها للتمويل على وزارة الخارجية المصرية، ويزيد على ذلك أن هناك هيئات ألمانية مثل «كونراد اديناور وفريدريش ايبرت وفريدريش ناعومن» الحكومة المصرية تعطيها قرارات سماح بالتمويل وهذه

حمدي رزق

الهيئات تابعة لاكبر الأحزاب الألمانية كالديمقراطى والمسيحى .

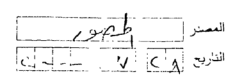
النقطة الرابعة إذا كان التمويل موافقا عليه، والهيئات أتت إلى مصر باختيارها ولم يذهب إليها أحد والكل يعلم بذلك، إذن لو هناك مشكلة لنغلق هذا الباب ونستريح ليس فقط من مشكلة التمويل بل من مشاكل البحث العلمى كاملة رغم أن الناتج العلمى فى الأصل ضئيل ولا يكاد يذكر.

يقول الدكتور سعيد النقطة التى يرتكزون عليها أن الجهة الممولة توجه البحث العلمى فى مصر وهذا غير صحيح بالمرة، مثلا مركز الأهرام عمره عشرون عاما لم يحدث أن جاءت إلى المركز جهة وقالت اجروا بحثا ما، بالعكس العملية جماعية وأولويات خاصة بالعاملين فى المركز وليس بالممولين، مثل تقرير الحالة الدينية فكرة اهرامية خاصة تم الحصول على جزء من تمويلها من الخارج(فى التقرير الأول بـ ١٦٠ ألف جنيه وفى الثانى بـ ١٠٠ ألف جنيه) والممولون للابحاث فى العالم معروفون وكل دولار يدفعه الممول تدفع الأهرام دولارين أمامه ثم أن الكعكة ليست كبيرة كما يتصور البعض ففورد مثلا أكبر الممولين للأبحاث فى العالم، كل موازنتها البحثية عام ١٩٩٨ فقط ١٥ مليون دولار منها مليونا دولار للشرق الأوسط، الطريف أن الممولين لا يستهلكون كل مخصصاتهم للبحث العلمى فى مصر وأحيانا يأتون الينا- والكلام للدكتور سعيد - يعرضون تمويلات فائضة من نهاية العام البحثى.

كما يقولون وضع الدكتور سعيد يده فى



٦ ـ شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail merit56@hotmail.com



لواء أهاب علوى — د. يونان لبيب رزق — د. عبدالمنعم سعيد

قلب الجرح لكن الجرح به من التفاصيل الكثير منها . إن البحث العلمي فى مصر نوعان، الأول مكتبى والباحث غير ملزم بمراجعة أي أجهزة رقابية أو حتى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، والثانى ميدانى وهنا تبرز سلطة الجهاز، وحسب القانون ٢٩١٥ لسنة ١٩٦٤ «قانون إنشاء الجهاز » فإنه غير مسموح بتنفيذ أى بحث ميدانى إلا بتصديق من الجهاز، وحسب تفسير اللواء أهاب علوى رئيس الجهاز فإن الهدف ـ فقط ـ الحفاظ على الأمن القومى.

القانون يلزم الباحث بعرض نسخة من استمارة استطلاع البحث لمراجعتها بواسطة خبراء الجهاز من حيث الفترة الزمنية اللازمة للبحث ومكانه وجهة التمويل «وليس مقداره» وتوقيت نهاية البحث والهدف من إجرائه.

يقول اللواء علوى لو كان البحث ـ مثلا ـ عن استهلاك مصر من لمبات الفلورسنت نعطى للباحث الترخيص فورا، ولكن عندما يمس البحث الأمن القومى المصرى ونحس أن موضوع البحث حساس لانعطى له الترخيص إلا بعد الرجوع لجهات الاختصاص (لم يوضح ماهية جهة الاختصاص).

يفضل اللواء علوى أن يعود الباحث بتوصيات بحثه إلى الجهاز لتدقيق النتائج وفى هذا فائدة للباحث وليس إجباريا، إنما هى «عرف» لإفادة الطرفين.

بحوث شتوية

عموما تزيد عدد الاستمارات البحثية التى ترد إلى الجهاز شتاء مع بدء الدراسة فى الجامعة وتقل صيفا فى الإجازات، وفى المتوسط لاتزيد على ١٥ إلى ٢٠ استمارة شهريا وغالبيتها بحوث ضمن مناهج جامعية أو رسائل دكتوراه وماجستير، أيضا تندر بحوث الأفراد وغالبية البحوث (٩٩,٩٪) من جانب هيئات أو جهات حكومية أو غير حكومية ومسموح لها بالبحث فى مصر وبعضها من جهات أجنبية وتلك من حقها التقدم للحصول على الترخيص ولكنها عادة ـ كما يقول اللواء علوى ـ تكلف باحثين ومؤسسات مصرية

بالأبحاث ويضيف في تلك الحالة (حالة البحوث المشتركة) نحن ندعمها مادامت ليست موجهة ضد الأمن القومي المصرى، والأمن القومي ـ كما يقول رئيس الجهاز ـ ليس «بعبعا» لتوقيف البحوث ولكن لتقييد من ليس لديهم وعى على أن يكون لديهم وعى بمصالح تلك الدولة وهذا الوطن.

اللافت للنظر كثيراً عدد المراكز لدرجة أنه لايوجد حصر بها لدى رئيس الجهاز المركزى، ويبرر ذلك بأن معظم هذه المراكز ليس لها سجل تجارى، أى واحد يستطيع أن يجرى بحثا فى شقته ولو حاولت توقيفه أو ضبطه ينكر تماما، يضيف اللواء علوى أن مراكز البحوث كثيرة وعائمة (أى غير محددة العنوان) لدرجة أن الجهاز أبلغ قبل عام عن مكتب إستطاع اجراء بحوث فى شوارع إحدى قرى محافظة فى الوجه البحرى بعد تزويره لتصديق الجهاز على الاستمارات.

مادة خام

تاريخ علاقة البحوث بالتمويل قبل ظهور

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء محدود وكما يقول الدكتور على فهمى أستاذ الاجتماع المعروف إن مهنة البحث العلمى نشأت رسميا فى مصر عام ١٩٥٦ بإنشاء المعهد القومى للبحوث الجنائية الذى تحول عام ١٩٥٩ إلى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، قبل ذلك كانت البحوث تجرى عن طريق الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية التى أنشئت عام ١٩٣٧، وحتى نهاية الخمسينات وصدور قرار إنشاء الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء عام ١٩٦٤ لم تكن تلك البحوث تلفت نظر أحد ولكن ابتداء من أواخر السبعينات والثمانينات ومع ظهور التمويلات الخارجية بدأت تظهر على السطح مراكز بحثية خاصة وبدأت تتحرك فى الشارع وهنا أثيرت تساؤلات عديدة حول مشروعية عمل هذه المراكز خاصة أنها تستخدم العمل الميدانى الاجتماعى كمنهج للحصول على المادة الخام من المجتمع المصرى مباشرة مما دعا لضرورة الحصول على ترخيص من

الجهاز.. هل يحدث هذا بالفعل..؟ يجيب اللواء علوى رئيس الجهاز: إن القانون يلزم الباحثين بذلك والمخالف يتعرض للعقوبة، وسألته: وماذا لو انحرف ببحثه بعد حصوله على الترخيص؟، مثلا أضاف سؤالا أو سؤالين خارج الأسئلة المرخص بها فى الاستمارة!، قال حتما سنعرف ونحن نتابع تلك البحوث!!.

تبرز فى حقل البحث العلمى المصرى مراكز بحثية تابعة للجامعات الحكومية وغالبيتها أنشئت بمنح من جامعات أجنبية (منح أكاديمية) ولعل أبرزها مركز M.I.T الملاصق لكلية دار العلوم جامعة القاهرة والذى تعرض لحريق أخيرا وهو متخصص فى دورات الكمبيوتر ويمول جزئيا من جامعة «ماشوستس» الأمريكية. على شاكلة هذا المركز تتعدد المراكز البحثية مثل مركز بحوث الشرق الأوسط ومركز بحوث الدراسات العبرية فى جامعة عين شمس.

النوع الثانى مراكز خاصة غير حكومية مثل مركز الدكتورة سارة لوزه وهو مركز يجمع بيانات لحساب وزارات مصرية بتمويلات أجنبية، أيضا هناك مركز «المشكاة» لصاحبه الدكتور نادر فرجانى وهو مملوك ملكية خاصة، ومركز البحوث العربية لحلمى شعراوى وهو من نوع الشركات الخاصة ومن بينها مركز الدراسات العربية (يافا) لصاحبه الدكتور رفعت سيد أحمد، ومن ضمنها مركز ابن خلدون صاحب المشكلة الأخيرة.

اجندة الممول

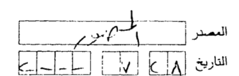
هل هناك قواعد تحكم سلوك تلك المراكز البحثى ؟ وما قصة التمويل الأجنبى وخطورته عليها؟

حلمى شعراوى رئيس مركز البحوث المصرية الإفريقية يقول إن التمويل الأجنبى ليس مجرد شر مطلق، لكن المشكلة هى أين يصب هذا التمويل وكيف يستخدم، والمعايير الوطنية التى تحكمه أو ينطلق منها، هنا يبدو الفرق بين مركز يشكل جزءا من الحركة الثقافية والوطنية وهمومها وتشكيل أجيالها، ومركز لاهم له إلا المشاركة فى الضجيج العالمى المتغير بين تيارات عالمية لاتشارك فى تشكيلها، إن مركز البحوث العربية الذى عقد أكثر من ندوة فى الفترة الأخيرة عن قضية فلسطين، وعن المشروع الصهيونى وتحدياته وعن دور الطلبة والعمال فى الحركة الوطنية والديمقراطية وعن مفهوم الحركات الاجتماعية لتطوير مفهوم الجمعيات الأهلية، هذا النشاط لايمكن أن يجد تمويلا خاصة أن أكبر منظمات تمويل أوربية وأمريكية الآن تبلغ مساهمة الحكومات أو أحزابها فيها أكثر من ٥٠٪ ومن هنا يمكنك تصور من الذى سيموله فى مصر الحزب الديمقراطى المسيحى فى ألمانيا (صاحب الباع مع هيئة الاستعلامات المصرية) هذا على سبيل المثال.

وللاجابة عن السؤال الثانى يقول شعراوى: كنا نتصور للحظة أن هذه الهيئات الأجنبية تفرض خططها البحثية واحتياجاتها على المراكز أو الهيئات المعاونة، لكن ذلك لايبدو لى صحيحا تماما، فهذه الدول وهيئاتها وما نحوها لم تعد فى حاجة «لتفرض» الأجندة، وإنما هى وصلت من الجبروت عالميا إلى حد صياغة أجندة معينة تتفق مع مصالحها، وهذا حقها طبعا ـ لكن المشكلة فيمن يتلهفون جريا وراء تفاصيل هذه الأجندة للعمل فى إطارها سعيا وراء التمويل، وهذا مصدر المشكلة.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail merit56@hotmail.com



لقد أصبح البحث العلمى فى بلداننا هو الذى يجرى وراءها وليس العكس تقريبا وهذه مأساة بحق.

فتح الباب

يلفت الدكتور على فهمى عضو الجمعية العربية لعلم الاجتماع إلى أنه تزامنت مع الانفتاح الاقتصادى ظاهرة جمع بيانات ميدانية هنا أو هناك حول ظواهر اجتماعية وثقافية عديدة وكان هؤلاء الباحثون الذين يجرون هذه البحوث من الأجانب وخاصة ممن لهم اتصال بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ولم نسمع أو نعرف أنهم حصلوا على اذن من الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء كما كان معمولا به مع الباحثين المصريين، ولم نعرف أو نسمع أنهم حوكموا!! ذلك فتح الباب واسعا أمام أفراد وهيئات كثيرة معظمها غير متخصص من الناحية العلمية ومع ذلك تجمع بيانات كثيرة عن المجتمع المصرى ولاتزال الظاهرة مستمرة حتى الآن

حسب رؤية الدكتور فهمى فإن العبرة ليست فى جمع البيانات فقط ولكن فى توجيه جمع البيانات ومحاولة تفسيرها وهنا يكون الباحث المصرى اكثر قدرة وجدوى في هذا الموضوع، وقد تلجأ إليه جهات أجنبية فى جمع البيانات وتفسيرها لأنه الأقدر ميدانيا، وهنا ظهرت على السطح الأجور العالية التى تمنحها هيئات أجنبية لباحثين مصريين شبان بخصوص جمع بيانات ميدانية بدون رقابة من الدولة وأثير لغط كثير حول هذا الموضوع فى أوائل الثمانينات وحدث هجوم شديد من جانب الباحثين الوطنيين ضد هذا التيار الأجنبى في جمع البيانات الميدانية فى مصر

يضيف الدكتور فهمى على ذلك بدأت تظهر على نطاق واسع ظاهرة جديدة وهى انشاء مراكز ابحاث مصرية أهلية يتولاها مصريون ويديرها مصريون وتقدم خدمات معلوماتية بتمويلات أجنبية لكن جوهر النتائج واحد، أن أى بيانات تجمع ميدانيا بتوجيه من الجهات الممولة بالضرورة هى موجهة لأن البحوث لاتمول لوجه الله، يؤكد الدكتور فهمى ان القول بان الباحثين المصريين الذين يعملون لحسابهم بتمويل أجنبى أحرار تماما من أي توجيه أجنبى هذا زعم باطل ومدحوض حيث إنه لايعقل أو من المنطقى أن تمول جهات أجنبية بحثا لوجه الله، فالباحث مقيد عند تصميم البحث وأدواته وتفسير نتائجه، مقيد بتوجهات الممول المالى، ومن هنا لايستبعد أن توجه بعض نتائج هذه البحوث أو تستغل فيما بعد استغلالا سلبيا ضد مصالح الشعب المصرى. ويلفت النظر إلى ان الخطورة فى ان البحث قد يكون فى ظاهره محايدا تماما وهناك بيانات تستخدم على المدى البعيد لأهداف جهات أخرى تتبعها الجهات الممولة، ويقترح الدكتور فهمى أن تقتصر نتائج البحوث وأدواتها واجراؤها فى إطار المجتمع المصرى على باحثين مصريين ووطنيين وفى إطار مراكز وهيئات بحثية قومية ممولة من الحكومة المصرية بالكامل دون أى تمويل أجنبى أو توجيه أجنبى، هذا هو الشرط المطلوب كمظهر من مظاهر السيادة القومية

وإلا فسدت أرض البحث العلمي في مصر

سيد ياسين الخبير الاجتماعي المعروف يلفت النظر لخطورة الشركات المدنية المؤسسة كشركات غير هادفة للربح وهي بالأساس للربح وإثراء البعض على حساب سمعة الوطن ويقول لابد أن تراقب هذه الشركات بالقانون وأن تفحص سجلاتها وأوراقها ولابد أن توضع تحت رقابة الجهاز المركزي للمحاسبات لتدقيق حساباتها ولمعرفة كم ولماذا وأين أنفق. يجوز أن يتم هذا باتفاق هذه الشركات التي تدير مراكز للبحوث على تطبيق مبدأ الشفافية وميثاق أخلاقي تلتزم به ولكن من الأول والآخر لابد من قانون يحكم الأشياء.

وبالنسبة لسقف البحث العلمي يقول ياسين لايوجد سقف أعلى أو سقف أدنى، لايوجد سقف على الإطلاق، حتى المحرمات القديمة كالمؤسسة العسكرية اصبحت تناقش في علانية بل إن تقرير الأهرام يخصص جزءا عن الدفاع والمؤسسة العسكرية. لم تعد هناك محاذير على موضوعات معينة، وكلما زاد الهامش الديمقراطي زادت البحوث، وحول رقابة الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء قال ياسين إنه لاتوجد رقابة ولاتوجد جهة نعود إليها ببحوثنا. فقط عند الاستطلاعات أو استمارة الاستطلاع على عينة أكثر من ٢٠٠ شخص لابد من مراجعتها من جانب الجهاز، نعرض الأسئلة، وإذا وافق نبدأ العمل أو رفض نغيرها أو نعدلها، وعند الحصول على الموافقة الباحث حر بعد ذلك.

تمويل الترانزيت

الدكتور رءوف عباس استاذ التاريخ المعاصر بجامعة القاهرة يقول إن البحث العلمي بشكله المطلق لاينطبق على حالة «ابن خلدون» مثلا لأنه مركز كانت عليه علامات استفهام كثيرة، أيضا لابد من الأخذ في الاعتبار فكرة البحوث الممولة من الخارج خاصة أنه في العقد الأخير برزت فكرة مؤسسات التمويل الخفية أو «تمويل الترانزيت» بمعنى أن تمول جهة ما بحثا في مصر عبر مؤسسات لها سمعة حسنة أو ذات ثقة وليست أهدافها واضحة، ولا أحد يسأل أين تذهب تلك البحوث ولماذا؟. بمعنى أن تمول جهة أمريكية بحثا في مصر عن طريق هيئة سويدية ربما لايرقى إليها الشك أو لها سوابق كثيرة توحي بالثقة.

يلفت الدكتور عباس الانتباه إلى أن هناك نظرة تحكم تدخل الدولة، فالسلطة مادمت تعمل وحدك ومن اتجاهك الشخصي أو من خلال فريق عمل في مؤسسة محترمة ليس لها سابقة ما في الاختراق وغيره تسامحك على بحثك، ولكن يبدأ الأمن القومي عندما يتحول البحث لخدمة تنظيم مضاد ومعارض، هنا تصبح مقتضيات الأمن القومي عالية ومطبقة والدليل أن هناك بحوثا تنتقد الأداء الحكومي بشكل مر وهناك بحوث تتناول حتى ظاهرة الحالة الدينية في مصر وتمر.. أيضا هناك محاذير أن تكشف عورة الحكومة، الخلاصة أن الأمر يرجع لحصافة الباحث وضميره الوطني، أما مسألة البحوث المشتركة والممولة فتلك هي المشكلة التي يجب أن توضع لها السقوف.

في معرض اجابته عن المحظور والمتاح والسقف يسخر الدكتور يونان لبيب رزق استاذ التاريخ المعاصر في جامعة عين شمس من حملة (السر القومي)، يقول لم أعرف هذا السر من قبل، أعرف أن هناك سرا إلهيا لكن لا اعرف معنى السر القومي وخلال ٤٥ سنة بحثا لم أصطدم به ولم أتعرف عليه، ويضيف لا اظن أن هناك مايسمى (سقف) ووضع (سقف) يعني أنه لايوجد بحث وكلمة بحث تعني الإنطلاق بلا حدود - هكذا تعلمنا - لكنه يستدرك قد يكون ذلك له محاذيره، ليست بالمعنى الدارج خطورة أمنية أو خطورة على الأمن القومي قد تكون الخطورة إنسانية أو أخلاقية كما في قصة «الجينوم البشري» لكن حتما نضحي بذلك مقابل الفائدة التي تعود علينا من البحث العلمي وتصبح مهمتنا ترشيد هذه المخاطر

يضيف بالنسبة للوضع في مصر هناك سقوف أمنية وأخرى أخلاقية ولكنها غير مطورة، أحيانا متوهمة بدافع الخوف أو الحرص، وأذكر أنه في جامعة عين شمس (كلية البنات) طلب باحثون سوريون دراسة عادة اجتماعية مصرية، رفض مجلس الكلية، اعترضت عليهم وقلت إن موضوع البحث سلوك إنساني ليس حكرا على أحد، وأصبحت امنا بذلك بحكم الاعتبارات الأمنية وهذا مسلك خطير جدا، الضرر بالأمن القومي مسألة نسبية ولو تركت مسائل البحث للموظفين لوسعوا الدائرة ولأصبح كل شيء محظورا.

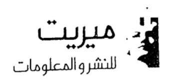
الأمن القومي

يقابل كلام الدكتور يونان كلاما آخر للدكتور محمد السيد السعيد بمركز الأهرام للدراسات ويقول: مفروض ألا يوجد سقف ولكن هناك توسعا واضحا في تعريف الأمن القومي، كل شيء في الحياة يصلح لأن يكون أمنا قوميا، وهنا وجه الخطورة، وأتصور أن يتجه مفهوم الأمن القومي والحظر عليه لمعرفة الأجانب بالأمن القومي، بمعنى أن تكون هناك حلقة معينة للأمن القومي وتصبح مهمتنا حمايتها من الأجانب، لكن الواقع يقول إن الأمن القومي على الباحث المصري، أما الباحث الأجنبي تفتح له الأبواب والأسرار وللعلم فإن أدق معلومات عن الاقتصاد تجدها في الخارج لدى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهيئة المعونة الأمريكية، يضيف: معركة الأمن القومي يمكننا من تضليل الخصوم، ولكن المشكلة أن بعض الجهات تتعامل معنا لمعرفة كيف نفكر وكأنه لابد ألا نفكر من الأصل.

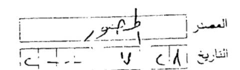
يضيف ربما كانت هناك قوانين قديمة تخص المعلومات والاستطلاعات، ولكن هذا لم يعد واضحا الآن لأن النظرة للمعلومة ودورها في التنمية تغيرت، مثلا القوانين القديمة كانت ترفض إعطاء ترخيص لبحث إلا عن طريق الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء والا أظن هذا ساريا حتى الآن، مع العلم أن النظرة لحجب المعلومات لم تتغير، والدليل أن تعديل قانون الصحافة أعطى الصحفي الحق في الحصول على المعلومات ولكن أين هي المعلومات التي يحصل عليها الصحفي. في ظل هذا كله تصبح السقوف موجودة وإن لم تنص عليها قوانين أو منشورات وتعليمات.

خيانة وطنية

الدكتور وحيد عبدالمجيد رئيس تحرير التقرير الاستراتيجي الصادر عن الأهرام يرى أن هناك دوما أسرارا قومية ولكنها تنحسر تدريجيا كلما تقدمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومع ذلك سيظل لدى كل دولة ما



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون وفاكس ٠٢٠٢٥٧٥١٥٠٠
E-mail merit56@hotmail.com



المصدر
التاريخ

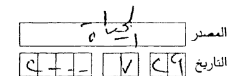
بفصل إجمعاته في إطار استراتيجية الأمن القومي التي تتبعها، قد يكون السر عسكريا أو اقتصاديا أو أمنيا، ويضيف أن السر القومي إذن يتغير من وقت إلى آخر فضلا عن أنه محسر الآن، ولكن وجوده لايتعارض مع حرية البحث العلمي لأن الباحث الحقيقي يستطيع التمييز ويتمتع بمسئولية قومية واجتماعية، والباحث الحقيقي يعرف أيضا الأمن القومي الحقيقي لأن تعبير الأمن القومي قد يكون مطاطا يمكن توسيعه دون مبرر جدى، وعندما يقتنع الباحث الحقيقي بأن هناك معلومات معينة تضر بالأمن القومي لن يسعى إليها ولن ينشرها إذا توفرت له، وقد يستطيع أن يستفيد منها في بحثه كخلفية للبحث أو وسيلة للفهم دون أن ينشرها

وحول وجود قوانين تحدد سقف الباحث قال نعم هناك قوانين في مصر تحدد ما يضر الأمن القومي بما في ذلك المعلومات التي تدخل في هذا الإطار ولكنها قوانين صارت قديمة جدا في معظمها بحيث لايمكن تطبيقها، وهي تحتاج إلى إعادة نظر بالغاء بعضها وتحديث البعض الآخر، ويحذر عبدالمجيد أنه من أخطر الأمور أن يتحول البحث العلمي إلى تجارة وهذا خطر يزداد في المرحلة الراهنة بسبب زيادة الاهتمام العالمي بتشجيع البحث العلمي وتوفير موارد كبيرة له، فالبحث العلمي يقوم على الأمانة والموضوعية وتحويله إلى تجارة يقضي على هذه الأمانة والموضوعية ويؤدي إلى إشاعة الفساد في أوساط الباحثين وهذا يؤدي إلي خيانة الأمانة البحثية وهي أسوأ حتى من الخيانة الوطنية التي يجب ألا توجه بدون حكم قضائي.

حمدى رزق

تجديد حبس د. سعد ابراهيم والمدير المالى لمركز ابن خلدون

قرر المستشار هشام سرايا المحامى العام الاول لنيابة امن الدولة العليا امس تجديد حبس الدكتور سعد الدين ابراهيم مدير مركز ابن خلدون ونادية عبدالنور المدير المالى للمركز ١٥ يوما ـ للمرة الثالثة على ذمة التحقيقات التى تجريها النيابة.. وجهت النيابة للمتهم الاول تهم تقاضى مبالغ مالية من جهات أمنية مدعيا القيام بأعمال بحثية فى عدة مجالات كما وجهت النيابة للمتهمة الثانية تهمة الاشتراك فى تزوير البطاقات الانتخابية والحصول على أموال نتيجة التزوير.

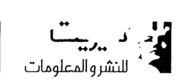


مصر: نحو محاكمة عاجلة لسعد الدين إبراهيم

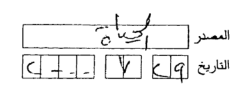
□ القاهرة - محمد صلاح

■ لم تعر القاهرة الردود الاميركية الغاضبة على تمديد حبس رئيس «مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية» الدكتور سعد الدين ابراهيم للمرة الثانية اهتماماً. وبدا ان النية تتجه الى ترتيب محاكمة عاجلة له قبل انقضاء فترة الحبس الاحتياطي الثالثة في ١٤ آب (اغسطس) المقبل. ويمنح القانون النيابة سلطة حبس المتهمين في قضايا محل تحقيق لمدة ٤٥ يوماً فقط، على أن يكون النظر في تمديد الحبس بعدها من حق محكمة.

وتوقعت مصادر مطلعة احالة الملف الاسبوع المقبل على النائب العام المستشار ماهر عبد الواحد ليصدر قراراً بإحالة القضية على احدى دوائر محكمة أمن الدولة ليمثل المتهمون في قضية «مركز ابن خلدون» امامها. وأعربت مصادر في هيئة الدفاع عن ابراهيم عن اعتقادها بان الردود الاميركية «زادت المسؤولين المصريين اصراراً على المضي في القضية الى نهايتها حتى لا يبدو اطلاقه وكانه خضوع للضغوط الخارجية». وتعقد زوجة رئيس «مركز ابن خلدون» الدكتورة باربرا ابراهيم مؤتمراً صحافياً في منزل الاسرة في ضاحية المعادي اليوم ذكرت أنها ستعلن



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



فيه حقائق جديدة عن الموضوع، في حين واصل السفير الاميركي في القاهرة دانيال كيرتزر محاولات لإقناع المسؤولين المصريين اطلاق «المواطن الاميركي» ابراهيم مع استمرار التحقيقات وهو مطلق السراح. لكن مصادر رسمية أكدت أن الردود المصرية على تحركات السفير شددت على رفض التدخل في اعمال القضاء.

وأعربت المصادر عن اعتقادها بأن الاعتراضات الاميركية الرسمية لن تتعدى مجال التصريحات من دون ان تترجم الى سياسات. ولاحظت ان الاميركيين «تعاطوا مع القضية منذ كشفها بحساب دقيق وهدوء». لكن المصادر لم تستبعد أن يأتي التصعيد الاميركي عبر اجهزة وجهات اخرى غير الادارة مثل الكونغرس او منظمات حقوق الانسان او وسائل الاعلام. إلا انها شددت على ان أي تصعيد «لن يكون في مصلحة الاميركيين لانه سيصب في النهاية في اتجاه تأليب الشارع المصري ضد سياساتهم عموماً وقضية مركز ابن خلدون خصوصاً». واعتبر مراقبون ان التجاهل الرسمي المصري للتحركات الاميركية في شان القضية «رسالة لكل من يعتبر نفسه مسنوداً الى قوى خارجية».

وغادر القاهرة أمس الكاتب علي سالم في جولة تشمل اليونان وتركيا ولبنان، وسمحت السلطات بمغادرته على رغم اتهامه في قضية «مركز ابن خلدون» بـ«إعداد واحراز إحدى وسائل النشر تضمن دعايات مغرضة». وكان سالم خضع الاسبوع الماضي لتحقيقات من جانب نيابة أمن الدولة لكونه كتب سيناريو فيلم «ادخل شريك.. شارك» الذي اعتبرته السلطات دليل إدانة ضد ابراهيم. ونفى سالم أن يكون لرحلته علاقة بالقضية، مؤكداً انه سيمثل للتحقيق مجدداً «اذا طلب منه ذلك»، وقال «ان جولته كانت معدة سلفاً وقبل تفجر القضية».

مصر: محامي ابن خلدون يتوقع حفظ قضية سعد الدين إبراهيم لضعف الأدلة

قال لـ«الشرق الأوسط» الإدانة تعني تعريض موكله للسجن 15 عاما

القاهرة: «الشرق الأوسط»

توقع المحامي فريد الديب الموكل بالدفاع عن رئيس مركز ابن خلدون الدكتور سعد الدين ابراهيم ان يتم حفظ القضية باعتبار ان التهم المنسوبة الى موكله لا أساس لها، مشيراً الى ان الاصرار على ادانة ابراهيم بالتهم الموجهة إليه من شأنه تعريضه للسجن 15 عاماً.

ورفض الديب في حوار لـ«الشرق الأوسط» الربط بين دفاعه عن الدكتور سعد الدين ابراهيم في قضية ابن خلدون ودفاعه عن الجاسوس الاسرائيلي عزام عزام الذي ادانته محكمة مصرية بالسجن 15 عاماً بتهمة التجسس لحساب الاستخبارات الاسرائيلية، مؤكداً ان الربط بين القضيتين ينطوي على أمور مغرضة ومشبوهة.

وفي ما يلي نص الحوار:

● من الذي اختارك للدفاع في هذه القضية؟

- الذي اختارني للدفاع هو الدكتور سعد الدين ابراهيم شخصياً وأفراد أسرته المتمثلة في السيدة زوجته وابنته المحامية ومجموعة من كبار المحامين في مصر.

● هل تربطك صداقة مسبقة بموكلك الدكتور سعد؟

- اطلاقاً، فأنا لم أره من قبل وكانت المرة الأولى التي أشاهده فيها في السجن عندما ذهبت لزيارته.

● كم مرة التقيته في السجن؟

- مرتين، الأولى قبل اسبوعين والأخيرة قبل يومين، بالتحديد يوم الأربعاء الماضي كما حضرت معه التحقيق.

● ماذا قال لك وهو يقدم ملف القضية ويخبرك بملخص الاتهامات الموجهة إليه؟

- بالطبع نفى كل الاتهامات وقال لم يحدث شيء مما يتهم به.

● ما هو الاتهام الأكثر قسوة من وجهة نظره الشخصية؟

- كل الاتهامات قاسية، فهو كرجل عالم جليل من الصعب أن يتقبل أن تلصق به أية تهم، فما بالك باتهامه بالنصب والرشوة الدولية والإضرار بمصلحة مصر والاشتراك في تزوير البطاقات الانتخابية.

● في حالة ادانة الدكتور سعد بهذه الاتهامات ما هو الحكم المتوقع صدوره؟

- قبل أن نتحدث عن الادانة أو عدم الادانة يجب أن نتحدث عن تصرف النيابة حيال هذه التهم، فنحن الآن في مرحلة تساؤل هل هناك أدلة تصلح لان تقدم القضية للقضاء، وهي تعرف بمرحلة التحقيق، وبعد انتهاء التحقيق تقوم النيابة بعمل تقدير موقف، هل هناك أدلة أم لا، وهل هي كافية لترجح ادانته، فاذا انتهت لوجود أدلة ترجح الادانة تقدمه للقضاء وان لم تجد حفظت القضية.

● ماذا تتوقع؟

- أتوقع شخصياً حفظ القضية لان التهم جميعاً لا أساس لها.

● ما هي عقوبة هذه التهم لو صحت؟

- تصل الى الأشغال الشاقة 15 عاماً.

● قلت على لسان موكلك ان إلقاء القبض عليه جاء بقرار سياسي؟

- أنا لم أقل انه جاء بقرار سياسي ولكن قلت ان تلفيق التهم للدكتور سعد، وأقولها مرة أخرى ان تلفيق هذه التهم يكمن وراءه دوافع سياسية.

● إلام تلمح؟

- ألمح الى ان جهة الضبط التي قامت بتقديم تقرير للنيابة عن الدكتور سعد الدين ابراهيم هي في الواقع مدفوعة بدوافع سياسية.

● ما هي الدوافع وراء القبض عليه؟

- مؤتمر الاقليات الذي عقد في قبرص سنة 91، كذلك وهو الأهم تقرير اللجنة التي كان هو أمينا لها وكان يرأسها الدكتور سعيد النجار والتي راقبت الانتخابات عام 95، وكتبت عن وقوع عمليات تزوير كبيرة وثبت صحة ذلك وأيدته محكمة النقض، كما انه كان يستعد لمراقبة انتخابات نوفمبر القادم.

● لماذا هذا التوقيت في إلقاء

ميريت
للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail merit56@hotmail.com

المصدر الشرق الأوسط
التاريخ

القبض عليه من وجهة نظرك، ومن وجهة نظره؟

- الهدف هو محاولة تلويث الرجل واغتيال شخصيته قبل انتخابات مجلس الشعب القادمة للتهوين من شأن ما قد ينتهي إليه من رأي حول سلبيات الانتخابات أن وقعت مثل هذه السلبيات.

● كنت محامي عزام عزام الجاسوس الاسرائيلي وحالياً تدافع عن الدكتور سعد الدين ابراهيم، ألا ترى ان الربط بين دفاعك عن (عزام) وبعده (سعد) فيه اضرار باسم وسمعة الرجل باعتباره يتماثل مع جاسوس في المحامي الذي يدافع عنه؟

- ان من يقول مثل هذا الكلام لا بد ان يكون جاهلا حاقداً، لان قيام المحامي بالدفاع عن تهم في أية قضية لا يعني صيرورته هو متهماً بدلاً ممن كان يدافع عنه.

عندما أدافع عن متهم في جريمة سرقة فإن ذلك لا يعني أنني أصبح سارقاً أو أنني أصبح محبذاً للسرقة، عندما أترافع عن متهم في قضية تخابر، فلا يعني انني أنا الذي أتخابر، أو احبذ جريمة التخابر، وبالتالي فإن قيامي بالدفاع عن عزام عزام في تهمة الاشتراك في التخابر لا يعني أنني أصبحت أنا عزام عزام، ولا يعني انني يجب أن أتوقف عن الدفاع عن أي انسان، ومثل هذا السؤال يتجاهل أنني بعد عزام ترافعت في عشرات القضايا الأخرى بخلاف قضية الدكتور سعد، ولم يقل احد ولا يمكن أن يقول إلا اذا كان حاقداً، أن دفاعي أو قيامي بواجبي في الدفاع عن (عزام) كان يحول دون أن أترافع مثلا عن (ابراهيم سعدة) رئيس تحرير «الأخبار» في قضية أمام (محمد زايد) مدير تحرير «الاهرام» وكسبنا القضية، ولم يمنعني من أن أترافع عن ممدوح الليثي، ولم يمنعني من الترافع في قضية نواب القروض وعشرات القضايا الأخرى التي تداولها الاعلام وما زلت أعمل، وبالتالي فالربط بين قضية عزام وقضية الدكتور سعد هو ربط أرفضه لأنه يعبر عن انحراف في التفكير.

● ولكن وجودك ضمن فريق الدفاع في هذه القضية أحدث فرقة بين المحامين وبين مؤيدي الدكتور سعد؟

- لم يكن هناك فريق ولا يوجد فريق للدفاع عن سعد الدين ابراهيم، يوجد محام واحد هو أنا، ولكن الاخوة المحامين الذين كانوا يحضرون مهمتهم ليست الدفاع وإنما تمثيل منظمات حقوق الانسان، وأنا عندما وكلت وجدت اننا لسنا في حاجة لاستنهاض هذه المنظمات لان سعد الدين ابراهيم بين يدي النيابة العامة وهي جهة قضائية لا تتسم اجراءاتها بانتهاك حقوق الانسان.

● ألم يحدث خلاف بين المحامين لأنك تدافع عن سعد وكنت محامي عزام من قبل؟

- بلغني ان أحدهم (امتنع عن ذكر اسمه) ذهب الى قناة تلفزيونية وقال بانه انسحب لان سعد الدين ابراهيم وكل المحامي الذي كان يدافع عن (عزام)، والعجيب ان هذا المحامي يعمل تحت لافتة حقوق الانسان، ويتجاهل أهم واجب من واجبات حقوق الانسان وهي كفالة حق الدفاع عن المتهم.

● كم تقاضيت للدفاع عن الدكتور سعد الدين ابراهيم؟

- تسألني في ذلك مصلحة الضرائب، وأتعاب المحامي سر من أسراره الخاصة.

● وجود جواز سفر اميركي مع الدكتور سعد هل هو في صالحه أم ضد مصلحته؟

- ليس عيباً أن يكون للدكتور سعد جنسية أخرى لان القانون المصري لا يمنع من الجنسية المزدوجة ولقد اعلن الدكتور سعد في بداية التحقيق يوم الاربعاء قبل الماضي انه لا يتمسك بجنسيته الاميركية وانه لم يطلب أي عون من السلطات الاميركية باعتباره اميركياً ويريد أن يتم التعامل معه كمصري.

● هل تتولى الدفاع عن الدكتور سعد فقط أم بقية المتهمين من مركز ابن خلدون؟

- أدافع عن الدكتور سعد فقط.

على سالم عاد من إسرائيل ليتهم الجميع!

أنا المسئول عن فيلم مركز «ابن خلدون».. وفوجئت بتعديلات ركيكة في السيناريو!



ولا تهمني الشبهات التي تدور حول المركز!

كتب عبدالوهاب داود:

عندما بدات التحقيقات مع د. سعد الدين ابراهيم صاحب ومدير مركز ابن خلدون للبحوث الانمائية... توقع الجميع التحقيق مع على سالم، كاتب سيناريو الفيلم الذى فجر القضية، الذى كان موجودا فى تل أبيب فى تلك الوقت، والغريب ان على سالم نفسه كان يتوقع استدعاءه، والتحقيق معه بعد عودته، حيث نشرت إحدى الصحف العربية مقالا له فى نفس يوم الاستدعاء يرسم فيه سيناريو ـ لم يحدث ـ لما دار معه فى سراى النيابة!

وعند خروجه من مبنى نيابة أمن الدولة العليا.. كانت «أخبار اليوم» فى انتظاره .. لكى يبدا معه هذا الحوار الذى لم يخل من الانفعال، والصراخ، والضجيج.. رغم صوته الجهورى فى الحديث العادى..

انكر على سالم تماما ـ فى الحوار الذى كاد يتحول إلى مشادة ساخنة ـ وجود أى علاقة له بمركز «ابن خلدون» .. رغم اعترافه بأنه كتب سيناريو الفيلم بناء على طلب من د. سعد الدين ابراهيم.. وقال إنه فوجىء بإضافات على النص الأصلى للسيناريو، ونفى أن تكون لمخرج الفيلم، أو لأحد العاملين بالمركز، ولم يقل من وراء هذه التعديلات.. وهل تؤثر على الفيلم أم لا؟!

فى البداية يقول على سالم انه لم يرد بذهنه مطلقا ان يكون متهما فى قضية مركز ابن خلدون، وأنه فوجىء بالاتهام الموجه إليه.. ونصه: «حيازة إحدى وسائل الطبع، مخصص لاذاعة شائعات كاذبة عمدا، وبث دعايات مثيرة من شأنها تكدير الأمن العام، والاضرار بالمصلحة القومية».. ويضيف: أنا لم ادخل مركز ابن خلدون إلا خمس مرات على أكثر تقدير، طوال السنوات العشر التى هى عمره كاملا.. كما أننى فوجئت فى النيابة بنسخة من السيناريو، وبها اضافات بخط ركيك.. لكنى لم اكتبها!

● هل تمت كتابة هذه التعديلات فى مركز ابن خلدون؟!

ـ لا . وهى ليست ملاحظات للمخرج.. وانا بدات العمل مع مخرج، تركنا وجاء مخرج آخر شاب اسمه «سامح بهلول» ولكنه اختفى بعد ذلك وجاء مخرج ثالث.. ولا اعرف من هو صاحب هذه التعديلات، ولكنها تعديلات ركيكة!

● وهل هى فى متن الفكرة؟!

ـ لا .. هى تعديلات بسيطة، ولكنها ليست لى وليست بخطى، وهذا هو المهم لأنه لا توجد نسخة من الفيلم مصورا، وكل ما هنالك هو مجرد سيناريو على ورق.. هو هذا السيناريو..

الغريب أن د ميلاد حنا قال لى «أنت اللى وديت سعد فى داهية.. لأنه كان يعمل منذ وقت طويل دون أن يثير ضجة، أو يحدث له شىء».

مجرد اعلان

● وماذا حدث فى التحقيقات معك؟!

ـ اخطر ما فى التحقيق أن الفن بطبيعته ليس واعيا، وهو يتخلق بجزء ضئيل من الوعى ومعظم اللاوعى.. وبالتالى فإن آخر من يستطيع فهم العمل الفنى هو المؤلف نفس.. وهذه كانت خطورة التحقيق وصعوبته.

● ما هى طبيعة الفيلم؟!

ـ هذا فيلم دعاية مثل أى فيلم عن الثلاجات، ولكنه يتناول السياسة.. أى أنه يبيع فكرة، والدعاية أصبحت فنا مبدعا قائما بذاته.. فكيف استطيع فى أقل وقت أن أجند انتباهك إلى الفكرة.. فكرة شراء محمول، سيارة، منظف وهذا اعلان يقول للناس «إذهبوا إلى الانتخابات».

وتستطيع ان تضع هذا الاعلان على مستويات عدة .. أول مستوى هو «أخى الناخب إذهب إلى لجان الانتخابات» وتستطيع أن تقول «شارك فى الانتخابات» دون أن تقدم دليلا عقليا يدفع للمشاركة فتفشل كاعلامى.

فيلم للقرى

● وهل تم بيع هذا الفيلم للخارج؟

ـ لم يتم بيعه لأن الفيلم مصنوع للقرى طبقا لمشروع الاتحاد الأوروبى.. وهذا الفيلم كتبته وأنا مسئول عن كل كلمة فيه فنا وأخلاقا وقانونا، وأنا الوحيد المسئول عنه.. وهناك ناس يذهبون إلى القرى ويتكلمون كلاما غريبا لا يقنع احدا، فقلت أنا أريد أن أفعل هذا من خلال البهجة، ومن خلال عمل فنى لمدة ١٠ دقائق أو ١٢ دقيقة، ولكن هذا العمل يقود المتلقى فى عذوبة للإيمان بفكرة المشاركة.. وكان هدفى أنه عندما يكون هذا الفيلم جميلا فإن تليفزيون مصر سوف يذيعه.

● وكيف بدأت فكرة الفيلم؟!

ـ طرأت لى فكرة أنه من أقدم الأفكار لدى المصريين فكرة المشاركة فالبطلان فى الفيلم فى «شهراية» بين زوج وزوجة.. عندما تأتيه «فلوس» ماذا سيفعل بها؟.. يشارك فى بقرة «تاكس» سوبر ماركت».. مصنع.. وكل مشهد له بناء درامى فكاهى ينتهى بشكل ظريف حتى يصل إلى أن الناس الذين يملكون الستر فقط يستطيعون أن يدخلوا فى أعظم المشاريع، وهو المشاركة فى مصر نفسها ، بلد بأكملها.

● وهل قمت بعرض السيناريو على التليفزيون قبل أن ينتجه مركز ابن خلدون؟

ـ لا .. فقد طلب منى هذا السيناريو: جاءنى شخص وطلب منى كتابة سيناريو.. وقدمته له.

● هل هو د. سعد الدين ابراهيم؟

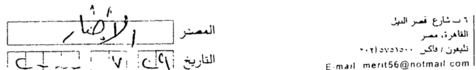
ـ نعم.. وأنا فقط كتبت السيناريو الذى طلبوه منى ثم فوجئت بهذا الاتهام بأن الفيلم ضد سمعة مصر، ولهذا تم التحقيق معى.

لم أذهب الى المركز

● وهل عرض الفيلم على الرقابة؟!

ـ لا .. وفيما يختص بالأفلام الاعلانية والتسجيلية جرى العرف... أنك لا تحصل على موافقة على السيناريو، وإنما على العمل نفسه على المصنف بعد انتاجه، وقبل عرضه، اى تحصل على موافقة بالعرض العام.





● وماذا عن دورك في مركز ابن خلدون؟

- هذا كان جزءا من التحقيق وقد سئلت «ما هو دورك في المركز؟ فقلت «لا شيء».

● كيف؟.. وأنت من أكثر المشاركين في ندوات المركز؟!

- ما هو عدد المرات التي شاركت فيها في ندوات المركز في عشر سنوات؟ أنا لست من أكثر المشاركين في ندوات المركز.. ومع ذلك فسوف افترض أنني شاركت بالفعل في جميع الندوات ماذا يعني ذلك ؟ ربما أكون من سكان المقطم، وليس لدى مكان أذهب إليه، وأنا غاوى كلام.. فذهبت إلى المركز!! لقد دخلت المركز خمس مرات في ١٠ سنوات، وهذا على الأكثر، فأنا ليست لي أي صلة بالمركز ليس ترفعا ولكن لأن هذا مركز بحثي وربما أشارك في موضوع خاص بي، أو يهمني، لكن ماذا افعل هناك، ما هو دوري؟"

● ولكن هذا المركز كانت حوله شبهات عديدة منذ البداية؟!

- هذا لا يهمني ولا علاقة لي به طيب أنا حولي كلام أكثر وهذا أيضا ليس مسئوليتي. وأنا يقال عني كذا وكذا. وأنا مالي؟"

● مسئولية من إذن؟!

- ليست مسئوليتي سوف أحضر لك أطنانا من الكلام عني وجميعه غير حقيقي وكاذب!

أداء مسرحي

● وماذا حدث في زيارتك الأولى لإسرائيل؟

- وهنا انقلب وجهه . وارتفعت حدة صوته الجهوري . وقال:

هل ستحدثني عن إسرائيل أم عن الفيلم؟!

● عن الاثنين..

- لا .. حدد لي.. ربما لا أوافقك في الحديث عن إسرائيل أنا وافقت على الحوار لأننا سوف نتحدث عن الفيلم.. فهل جئت الآن لكي تبحث عن أدلة اتهام.. أم ماذا تريد؟!

.. وبحركة مسرحية معروفة صاح قائلا سوف أقول لك شيئا.. أنا أدافع عن الدور الحضاري لمصر في المنطقة .. خلاص ؟ .. أنا الآن ممتنع عن الدفاع عن الدور الحضاري لمصر في المنطقة!

● لماذا؟!

- هكذا .. طلع في «دماغي» هذا حقي.

● ولكن الكاتب هو ضمير وطن.. ولا يمكن تجزئته..

- أنا أقول أن ذلك حقي.. وقد كنت ألاقي متاعب عديدة أثناء دفاعي عن الدور الحضاري لمصر في المنطقة.. ولكنني الآن سوف امتنع عن القيام بهذا الدور.

وهل تمتنع عن المسرح أيضاً؟!

- لا .. هذا شيء آخر(!) ولكن لا أحد يريد مني إبداعاً.. ولا أسمع إلا «شتيمتي» طوال ٦ سنوات.

● ولكنك تكتب في صحف عديدة بشكل دوري.

- أنا لست كاتبا صحفيا.. أنا كاتب درامي، ولا أكتب في الصحافة إلا عندما لا أجد الدراما.. والمقال الذي يكتبه الصحفي في ربع ساعة أكتبه أنا في يومين بالضبط أما لن اتحدث عما حدث منذ سنوات أريد الحديث عما حدث اليوم

● لنتحدث عما حدث اليوم.. أنت عائد هذا الاسبوع من اسرائيل.. لماذا؟!

- كنت في ورشة عمل في تل أبيب وكنا اثنين من مصر، أنا وشابة عمرها ٢٣ سنة وهي بنت عبقرية، وتصلح لرفع راسنا وأنا خرجت من المطار. وكل كلمة كنت أقولها هناك كان يوجد من يتابعها لا يوجد شيء «سايب».

● وهذا السلوك يستفز مشاعر الناس في مصر؟!

- لا تتحدث عن المصريين، لا انت تتكلم نيابة عنهم ولا أنا!

● اذا افترضنا انني لا أتحدث نيابة عنهم.. فالأديب والفنان المفترض أنه يتحدث نيابة عنهم.. ألست أديبا؟!

- لا.. أنا اتحدث معبراً عن تيار ليبرالي في مصر يريد السلام ويريد علاقات طبيعية..

● وهل تأتي العلاقات الطبيعية باستفزاز الناس؟!

أنا لا أعرف ماذا تريد مني.. كلما كلمتك تقول لي «أنت تستفز المصريين».. طيب قدمني للمحاكمة بقى لأني أستفز المصريين.. لا، أنا أدافع عنهم ! . وأنا مطالب بمعركة حضارية طويلة، وهو ما يتطلب ان تكون هناك جسور بيني وبينهم من أجل المعرفة.. ومن أجل التنافس في التعاون.

● ولكن هناك حالة رفض عامة لذلك من المثقفين..

- هذا غير حقيقي لأنك لابد أن تفرق بين المثقفين وحملة الأقلام فلا يوجد رفض عام لدى نجيب محفوظ ولا عبدالمنعم سعيد ولاجماعة القاهرة للسلام التي تضم صفوة المثقفين . هذا ليس رفضا عاما.

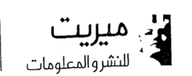
● جميع مؤتمرات أدباء الأقاليم ترفض توقفك

- أنا اتحدث عن المثقفين لا عن أدباء الأقاليم

● وهؤلاء أيضا مثقفون!

- خذ معك جميع التابعين للثقافة الجماهيرية.. وقل لي أنتم غير مثقفين .. لا أنا ولا نجيب محفوظ!

أخيرا.. هذه هي كلمات علي سالم التي تحمل ملامح صوته المليء بالضجيج.. كما هي!!



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail merit56@hotmail com

المصدر: أخبار اليوم

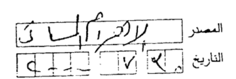
التاريخ: ٢٩ / ٧ / ٢٠٠٠

لجنة مصرفية لفحص معاملات مركز ابن خلدون

قرر المستشار هشام سرايا المحامي العام لنيابة أمن الدولة تشكيل لجنة من خبراء البنك المركزي لوضع تقرير عن التعاملات المالية الخاصة بمركز ابن خلدون مع البنوك المحلية أو الاجنبية، وتحويلات ومعاملات مديره د. سعد الدين ابراهيم.

وقد وصل عدد المحبوسين على ذمة قضية المركز ١٤ شخصا بما فيهم د. سعد الدين والمديرة المالية للمركز نادية عبدالنور بعد اخلاء سبيل ٨ أشخاص.

وقد نفى مصدر بالنيابة ما تردد عن تحديد موعد خلال هذا الاسبوع لاحالة د. سعد الدين الى محكمة الجنايات باعتبار ان التحقيقات مازالت جارية وان يتم تحديد قرار الاحالة للمحاكمة او غير ذلك إلا بعد استيفاء التحقيقات.



مفاجآت مثيرة فى المؤتمر الصحفى لزوجة د. سعد الدين إبراهيم

إحدى الموظفات تحول المؤتمر من مناصرة لرئيس المركز إلى تكييل الاتهامات ضده

لم يكن من المتوقع أن تفجر إحدى الموظفات بمركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية مفاجآت مثيرة خلال المؤتمر الصحفى الذى عقدته زوجة رئيس المركز داخل فيلا الدكتور سعد الدين إبراهيم بالمعادى، ولم يكن فى الحسبان أن تقوم الموظفة بفضح وكشف العديد من العمليات التى قام بها مركز ابن خلدون حول تزوير البطاقات الائتمانية مقابل مبالغ مالية وإيداع تلك الأموال فى حسابات خاصة برئيس المركز، وقد انتهى المؤتمر الصحفى بتوزيع عدة ورقات تتضمن أقوال رئيس المركز أثناء النظر فى أمر حبسه يوم الخميس الماضى.

وكانت زوجة الدكتور سعد الدين إبراهيم ونجلته التى تعمل محامية، قد أعدتا لمؤتمر صحفى للمطالبة فيه بالإفراج عن رئيس المركز للعودة إلى أسرته وسرعة إحالة القضية للمحاكمة للدفاع عنه. وقد حضر العديد من مندوبى وكالات الأنباء العالمية والعربية والصحف العربية والأجنبية.

وفى بداية اللقاء، ناشدت زوجة الدكتور سعد الدين إبراهيم المسئولين التدخل الفورى للإفراج عن زوجها للعودة إلى أسرته مع استكمال سير التحقيقات، كما طالبت ابنته «راندا» وزير العدل باتخاذ الإجراءات اللازمة بإحالة والدها للمحاكمة حتى يتمكنوا من الدفاع عنه، مشيرة إلى أن التحقيقات التى تجريها نيابة أمن الدولة العليا تسير ببطء حتى يستكمل والدها المدة القانونية فى الحبس الاحتياطى.

كما أكدت زوجة الدكتور سعد أن زوجها يعامل معاملة حسنة داخل محبسه، إلا أن شقيق نادية عبد النور المتهمة الثانية أكد أن شقيقته ليس لها علاقة بالقضية وأنها تعمل محاسبة فقط وطالب بنقلها من محبسها بسجن القناطر إلى مكان آخر.

وقد دارت أسئلة مفتوحة بين الصحفيين وزوجة الدكتور سعد حول الاتهامات الموجهة إليه والمعاملة داخل محبسه وحول تدخل جهات أجنبية لمحاولة الإفراج عنه، فقالت زوجته أن الدكتور سعد يعامل معاملة حسنة داخل محبسه، وأنه مصرى ومازال من أبناء مصر الشرفاء ولا يطلب تدخل أى جهة للإفراج عنه

لكنها أكدت أن هناك محاولات تبذل للإفراج عن الدكتور سعد خاصة بعد قرار استمرار حبسه ١٥ يوما على ذمة التحقيقات. وقد فجرت نيبال عبدالنبى وهى إحدى الموظفات بالمركز مفاجأة مثيرة عندما أكدت أنها كانت تحمل البطاقات المزورة إلى فيلا الدكتور سعد وهى فى حالة رعب خشية القبض عليها، كما أنها كانت تقوم بإيداع المبالغ المالية تحت حسابه الخاص.

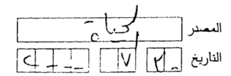
وكان يقوم الدكتور سعد بكتابة البطاقة على أن تكلفتها ٦ جنيهات، وهى فى الحقيقة تكلفتها جنيه واحد فقط، وقد حاول عدد من أقارب الدكتور سعد منعها من الكلام، إلا أن الصحفيين طالبوا باستمرارها.. وكان ذلك بمثابة الانقلاب الذى لم يكن فى الحسبان وتحويل المؤتمر الصحفى الذى تم إعداده لمناصرة الدكتور سعد إلى تكييل الاتهامات وتأييدها، وقد انتهى المؤتمر بتوزيع عدة ورقات لأقوال الدكتور فى جلسة التحقيق يوم الخميس الماضى.

وقد أشار الدكتور سعد الدين إبراهيم إلى أن القضية ليست قضية تلقى أموال من الخارج، ووصف الحكومة بأنها أكبر متلق للمنح والهبات والمساعدات من الخارج، وأن ما يحصل عليه مركز ابن خلدون مليون جنيه يتيم!! كما أن القضية ليست قضية تخابر مع جهات أجنبية، وإنما ذلك ما هو إلا اسطوانة مشروخة لا تمل الأجهزة الأمنية ولا تكل عن استخدامها، وإنما القضية هى مجهودات مركز ابن خلدون للتأكد من سلامة الانتخابات ومحاصرة وتقليص الغش والتزوير فيها، كما سرد العديد من وقائع تزوير الانتخابات والغش فى المدارس والبيانات للحصول على شقق!!

من ناحية أخرى، علم المحرر القضائى لـ«الأهرام المسائى» أن النية تتجه إلى سرعة إنهاء القضية تمهيدا للفصل فيها خلال أيام قليلة بعد استكمال بعض جوانب التحقيق فيها، وبعد عرض نتائج التحقيق وما تم فيها أمام المستشار ماهر عبدالواحد النائب العام.

وخلال أيام قليلة سوف يتم استدعاء عدد من المتهمين للنظر فى أمر حبسهم احتياطيا ومواجهتهم بأقوال عدد من موظفى المركز.

عادل السروجى



موظفة في هيئة "هدى" تؤكد الاتهامات الموجهة اليه

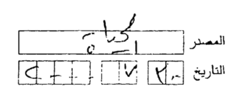
مصر: ابراهيم يطلب قاضيا محايدا ويقرر وقف التعامل مع النيابة

□ القاهرة - محمد صلاح:

■ قرر رئيس «مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية» الدكتور سعد الدين ابراهيم، وقف التعاطي مع التحقيقات التي تجريها نيابة امن الدولة العليا، في قضية متهم فيها وآخرون من الباحثين والمتعاملين مع المركز بـ«تلقي اموال من جهات اجنبية مقابل امدادها بمعلومات مغلوطة عن الاوضاع في البلاد، ما يؤثر على موقف مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المحافل الدولية، ويضر بالأمن القومي للبلاد».

وطالب ابراهيم وزير العدل المستشار فاروق سيف النصر، تعيين قاض محايد، لاستكمال التحقيق معه، مؤكدا انه لن يرد على اسئلة المحققين في الجلسات المقبلة.

وعقدت اسرة رئيس «مركز ابن خلدون» مؤتمرا صحافيا امس شارك فيه زوجته باربارا وابنته راندا ابراهيم، وابنه امير، وكذلك المحامي نجاد البرعي واثنان من اعضاء مجلس الامناء في المركز هما الدكتور حازم الببلاوي والسيد جمال البنا. ونقلت الاسرة عن ابراهيم قوله «ان اجراءات التحقيق تتسم بالبطء الشديد لاطالة امد القضية دون داع»، واتهم





٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail merit56@hotmail.com

المصدر

التاريخ

السلطات بـ التعنت والتعسف، معتبرا تمديد حبسه لفترة ثالثة فعل يومين، «تم على رغم ان التهم الموجهة اليه مجرد اقوال مرسلة من دون ادلة ثبوتية حقيقية»، مستغربا «تسريب معلومات الى الصحف، لا تتسم بالدقة بقدر ما تهدف الى تشويه صورته واعتياله معنويا». واعلن افراد الاسرة انهم سيقاضون الصحف التي شاركت في الحملة عليهم

وكان بين الحضور عدد من العاملين في المركز، وهيئة دعم الناخبات المعروفة باسم «هدى» التي كان ابراهيم يتولى موقع امين الصندوق فيها. وفوجىء هؤلاء بالموظفة في الهيئة نيبال عبد النبي تعلن صحة التهم الموجهة الى ابراهيم، واتهمته بالتسبب في الحاق الضرر بالعاملين في المركز والهيئة. وقالت انها وضعت شيكات صادرة من الاتحاد الاوروبي في حسابات باسم ابراهيم في المصارف المصرية، بناء على طلبه، وانها احضرت بطاقات انتخابية مزورة الى منزله من مقر الهيئة وسلمتها له.

واثارت هذه الاتهامات جدلا كبيرا، لكن المحامي البرعي تجاوز الازمة، وطلب من الصحافيين عدم الاعتداد بكلامها، مؤكدا ان كل العاملين في المركز والهيئة تعرضوا لضغوط من جانب اجهزة الامن، لاجبارهم على الشهادة ضد موكله، وذكر ان من رفضوا منهم الاستجابة للضغوط، وضعت اسماؤهم كمتهمين في القضية.

ونفت زوجة ابراهيم ان يكون زوجها طلب من اي جهة اجنبية التدخل لدى السلطات المصرية لاطلاقه، واكدت انه تعامل اثناء التحقيقات كمواطن مصري. ولفتت الى ان الادارة الاميركية ظلت صامتة لاكثر من ٢٤ يوما، وتدخلت حينما وجدت اصرارا مصريا على استمرار سجنه من دون داع.

وعن علاقة ابراهيم باسرائيل، رد ابنه ان الحكومة المصرية لها علاقات ديبلوماسية مع الدولة العبرية، وتقف في صف التطبيع، في حين تعارض قوى المعارضة السياسية في مصر ذلك الامر، واضاف «على ذلك فان موقف والدي لا يخالف الموقف الحكومي»، لكنه شدد على ان والده لا تربطه اي علاقات تعاون مع اي جهة إسرائيلية، مشيرا الى ان ابراهيم نفى في التحقيقات معلومات عن اتفاق بين «مركز ابن خلدون» وجامعة حيفا. ونفى افراد الاسرة ان يكون اختيار المحامي فريد الديب لتتولى رئاسة هيئة الدفاع، يعود الى دوره في قضية الجاسوس الاسرائيلي عزام عزام، وانما لكونه محامياً محترفاً مشهوداً له بالكفاءة، واشاروا الى ان المحامين لا يكون لهم دور مؤثر اثناء تحقيقات النيابة.

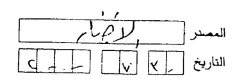
وتحدث في المؤتمر السيد خالد عبد النور شقيق المتهمة السودانية الجنسية نادية عبد النور، فاتهم اجهزة الامن بالضغط على شقيقته من اجل الادلاء بمعلومات ضد ابراهيم، مؤكدا انها رفضت التعاون مع الاجهزة المصرية، فتعرضت لعقاب بوضعها في زنزانة مع المحكومات في قضايا الآداب.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail com

المصدر

التاريخ



زوجة الدكتور سعد ابراهيم فى مؤتمر صحفى:

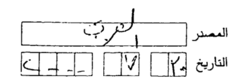
طالبنا بتدخل جميع الجهات للافراج عنه زوجى لم يطلب المساعدة بصفته أمريكيا

كتبت خديجة عفيفى:

سجل د. سعد الدين ابراهيم استاذ علم الاجتماع السياسى بالجامعة الامريكية ورئيس مجلس امناء مركز ابن خلدون والمتهم الاول فى قضية المركز بتلقى اموال من الخارج بعض الملاحظات اثناء تجديد حبسه للمرة الثالثة فى محضر النيابة وذلك ردا على سؤال النيابة فى آخر التحقيقات هل لديك اقوال اخرى؟.. قال: القضية ليست قضية تلقى اموال من الخارج حيث ان القطاع الخاص ثانى اكبر متلقى لمثل هذه المنح والهبات والقروض وتأتى فى ذيل القائمة منظمات المجتمع المدنى ومنها مركز ابن خلدون واضاف ان مايحصل عليه المركز من تلك المصادر لم يتعد ثلث مليون دولار، اى مليون جنيه سنويا. حيث ينفق على تدريب وتشغيل ثلاثين شابا، ويدفع اكثر من عشره ضرائب، ويتم كل ذلك فى شفافية. جاء ذلك خلال المؤتمر الصحفى الذى عقدته د. بربارا زوجة المتهم ونجلته راندا (المحامية) وخالد شقيق المتهمة الثانية نادية عبدالنور ظهر امس داخل فيلا د. سعد. واكدت زوجة المتهم الأول د. سعد ردا على معاملته داخل السجن انه يعامل معاملة حسنة واضافت ان القضاء المصرى لن يخذلنا ونريد محاكمته فى أسرع وقت ممكن. وعن تدخل ٥ اعضاء من الكونجرس الامريكى للافراج عن د. سعد قالت لقد طلبنا المساعدة من جميع الجهات والافراج عنه لكن الدكتور سعد لم يطلب تدخل أحد بصفته امريكيا ولكنه بصفته مصريا ووطنيا وكل نشاطاته من اجل مصر.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail merit56@hotmail.com



في مؤتمر صحفى عقدته زوجة سعد الدين إبراهيم

٣ مليارات دولار تمويل أجنبى للحكومة و ٣٠ مليـــون للمجتمـــع المدنـى!

عثمان أمين

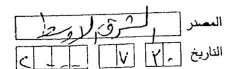
ناشدت باربارا إبراهيم زوجة د سعد الدين إبراهيم رئيس مركز ابن خلدون المحبوس احتياطيا على ذمة اتهامه بتلقى أموال من الخارج - الرئيس مبارك بالإفراج عن زوجها، وطالبت ابنتها رندا إبراهيم في المؤتمر الصحفي الذى عقد بمنزل الأسرة في المنزل من وزير العدل المستشار فاروق سيف النصر بسرعة إحالة قضية والدها إلى القضاء حتى يتمكن من الدفاع عنه مشيرة إلى أن نيابة أمن الدولة تجرى تحقيقاتها ببطء شديد بهدف إبقاء والدها في الحبس طيلة المدة المقررة للحبس الاحتياطي.

فى الوقت نفسه فجرت نيبال عبد النبى الموظفة فى هيئة دعم الناخبات «هدى» المفرج عنها فى القضية نفسها لقيامها بالإبلاغ عن إبراهيم مفاجأة فى المؤتمر الصحفى واعترفت باشتراكها بتزوير بطاقات الانتخابات مع الدكتور إبراهيم وانها تلقت أموالا و ضعتها فى حسابه فى البنك.

إلى ذلك وزعت زوجة إبراهيم صورة من محضر التحقيق الأخير مع زوجها الذي اكد فى أقواله إنه لا يعمل جاسوسا لأى جهة أجنبية وأن قضيته ليست قضية تلقى أموال من الخارج وقال إن الحكومة المصرية هى أكبر متلقى للأموال وأن القطاع الخاص هو ثانى أكبر متلقى للمنح والأموال من الخارج ويأتى فى نيل القائمة مؤسسات المجتمع المدنى بما فيها مركز ابن خلدون التى تحصل سنويا على ٣٠ مليون دولار ويحصل القطاع الخاص على ٣٠٠ مليون دولار وتحصل الحكومة على ٣ مليارات



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com



سعد الدين إبراهيم يخرج عن صمته من محبسه: جهاز أمن الدولة تحول إلى هيئة رقابة مالية

القاهرة: «الشرق الأوسط»

خرج رئيس مركز ابن خلدون المصري الدكتور سعد الدين ابراهيم عن حالة الصمت الاعلامي التي التزمها على مدى العشرين يوما الماضية منذ القبض عليه اول الشهر الحالي ووجه انتقادات شديدة الى الحكومة المصرية وثلاثة من وزرائها فيما تهكم على جهاز مباحث أمن الدولة المصري، وقال انه تحول الى جهاز للمحاسبات المالية والتمس العذر للباحثين الذين عملوا معه واتهموه بتزوير البطاقات الانتخابية وقال انهم كانوا ضحية خوف وهلع من جهاز مباحث أمن الدولة.

وسرب ابراهيم من محبسه في ليمان طره مذكرة جاءت في ست صفحات قامت اسرته بتوزيعها أمس على الحضور في المؤتمر الصحافي الذي عقدوه في الفيلا التي يملكها في ضاحية المعادي بالقاهرة، وتضمنت أجزاء من أقواله في تحقيقات نيابة امن الدولة العليا يوم الخميس الماضي.

ودافع ابراهيم في المذكرة عن نفسه وعن دور المركز وقال ان ما يحصل عليه لا يتجاوز مليون جنيه سنويا يدفع عشرة في المائة منه الى خزانة الدولة كضرائب ورفض الاتهامات الموجهة له بالاختلاس، وقال ان الاتحاد الاوروبي لم يطلب من جهاز امن الدولة التدقيق في حسابات مركز ابن خلدون الذي لم يسطو على بنوك مصر أو يختلس من حكومتها، ويهرب أموالا خارج حدودها.

ودعا ابراهيم المسؤولين في مصر الى محاسبة وزير التعليم المصري الدكتور حسين كامل بهاء الدين بعد اعترافه بوجود ظاهرة غش جماعي وتجاوزات في التعليم، ومحاسبة وزير الاسكان على التجاوزات في مجال الاسكان وغيرهم من الوزراء.

واعتبر ابراهيم القبض عليه مسالة تسيء الى سمعة مصر ودلل على ذلك بأن الصحف الدولية نشرت الخبر في صدر صفحاتها الى جانب رفض العديد من المثقفين الاتهامات التي وجهتها النيابة في قضية مركز ابن خلدون ودعا الحكومة المصرية الى مراجعة نفسها.

ورفض تهمة التخابر الموجهة اليه وقال انها «اسطوانة قديمة مشروخة» لا تمل الأجهزة الامنية من استخدامها، وان هذه الأجهزة طورت اجهزتها لكنها لم تطور تفكيرها وتابع، «القضية ليست تخابرا أو تشويه سمعة مصر، والتمويل الأجنبي، أو حفنة من الشباب الذي خان الأمانة، لكنها قضية المسكوت عنه».

ورأى أن المسكوت عنه هو مسالة الانتخابات، وقال ان النيابة لا تستطيع التحقيق معه في مجهودات مركز ابن خلدون للتاكد من سلامة الانتخابات البرلمانية الماضية والاستعداد للانتخابات المقبلة.

والنقطة الثانية المسكوت عنها كما يقول الدكتور سعد الدين ابراهيم هي المسالة القبطية التي تصدى لها المركز في السنوات الخمس الأخيرة بعد تزايد أحداث الفتنة الطائفية وقال: نحن نطالب بالمواطنة ولا يعقل الا يتم ترشيح أي قبطي في 222 دائرة انتخابية.

أما المسكوت عنه الثالث فهو مشاركة المرأة واعتبر تاسيس هيئة دعم الناخبات «هدا» هو محاولة لاستعادة المرأة حقوقها. ودافع عن مركز ابن خلدون وقال انه مركز اكاديمي رائد له مبادراته العلمية ولم نكن ندرك ان الخوف سيصل بهم الى استخدام اسلحة الدمار المعنوي ضد المجتهدين.

مشادة

نشبت مشادة عنيفة في المؤتمر الصحافي الذي عقدته اسرة الدكتور سعد الدين ابراهيم أمس اذ اكدت نيبال احمد احدى العاملات في مركز ابن خلدون حدوث تزوير في بطاقات الانتخابات واختلاسات مالية مما دفع المحامي نجاد البرعي نائب رئيس المنظمة المصرية لحقوق الانسان الى الرد عليها قائلا: نحن نقدر الضغوط الامنية التي تعرضت لها المدعية «نيبال» ونطالب النيابة بتقديم الادلة المادية

وفجرت المحامية رندا ابنة الدكتور ابراهيم مفاجأة أن نيبال حضرت المؤتمر الصحافي بزعم انها مراسلة صحافية لاحدى الصحف العربية في الخارج.

وكانت اسرة ابراهيم ناشدت في المؤتمر الصحافي الرئيس المصري حسني مبارك التدخل للافراج عنه واعلنوا بلسانه قراره التوقف عن التعاون مع المحققين في نيابة امن الدولة العليا اذ أن الاتهامات الموجهة اليه تفتقد الادلة.

كما أوضحت الاسرة انها ستتقدم بطلب الى وزير العدل المصري المستشار فاروق سيف النصر لتسمية مستشار محايد من خارج نيابة أمن الدولة لتحديد مصيره بعد ان بلغت فترة حبسه 45 يوما.

وحضر المؤتمر الذي عقد في فيلته في ضاحية المعادي شقيقه المهندس احمد رزق ونجلا ابراهيم المحامية رندا والمهندس امير اللذان قالا: كنا نستعد للاحتفال بخروج والدنا يوم الخميس الماضي، الا ان قرار تمديد الحبس كان مفاجئنا. كما قالت زوجته الاميركية بربارا انها لم تطلب من الاميركيين الدفاع عن زوجها الذي اكدت براءته من التهم المنسوبة اليه.

وشارك في المؤتمر خالد عبد النور (سوداني) شقيق المتهمة الثانية في قضية مركز ابن خلدون المحاسبة نادية عبد النور الذي أكد ان شقيقته بريئة من أي خطأ وأنها كانت تمارس عملها ورفض استمرار حبسها في سجن النساء بالقناطر وقال لا يمكن ان تكون الى جوار المجرمات بذنب لم تقترفه.

هل هناك علاقة بين هروب «سميحة فريد» وفضيحة «ابن خلدون»؟!

مازال مسلسل المفاجآت فى قضية سعد الدين ابراهيم مستمرا على حلقات اكثر كآبة ومللا من مسلسلات التليفزيون . لم يكن اخرها القبض على مساعد شرطة بمنوف لتسهيل مهام هيئة كبار علماء مركز دعم الناخبات المصريات المسكينات

المفاجأة الكبرى كانت فى هروب سيدة الاعمال المصرية سميحة فريد خارج مصر والتى ربطت الصحف هروبها بقضية التهريب الكبرى التى اثيرت منذ عدة أشهر .. وكان المستشار محمد صبرى المحامى العام لنيابات بورسعيد قد ادرج اسم سميحة فريد صاحبة مصنع سورلا للملابس الجاهزة على قوائم الممنوعين من السفر لتهربها من دفع ٣٥ مليون جنيه للجمارك.

سعد ابراهيم

الجديد الذى تنفرد به «الاسبوع» ان السيدة سميحة من ابرز سيدات الاعمال الناشطات فى حقل المجتمع المدنى ووجه بارز فى مجلس امناء مركز ابن خلدون «الله يرحمه» وكذلك جمعية النداء الجديد.

ربط البعض بين توقيت هروب المتهمة الى امريكا والتحقيق مع سعد الدين ابراهيم لدورها النشط فى دعم المركز ومساعدة القائمين عليه مستثمرة علاقتها القوية - كما يتردد - ببيت الحرية الأمريكى الذى يواصل ضغوطه للافراج عن سعد .. يعنى الموضوع ببساطة مؤسفة ومحزنة .. ان المتاجرة بقضايا الوطن وأزماته السياسية والوطنية قريبة ونسيبة عائلات الفساد والتهريب وتزوير الاختام .. هروب سميحة فريد ليس الحلقة الأخيرة .. يبدو ان المخرج المجهول مازال يحتفظ بحلقات جديدة.

زهير العربي

ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail. merit56@hotmail.com
المصدر الأسبوع
التاريخ ٢١ / ٧ / ٢٠٠٠
العدد ١٨١

مطلب غريب لأسرة مدير مركز بن خلدون فى مؤتمر صحفى

الدعوة لجلب «مستشار محايد» للتحقيق مع سعد الدين إبراهيم!

التهديد بامتناع المتهمين عن الإجابة عن أسئلة النيابة والطعن فى دستورية حظر تلقى أموال من الخارج

على منصة داخل فيللا بالمعادى جلست أسرة الدكتور سعد الدين ابراهيم المحبوس حاليا على ذمة قضية مركز ابن خلدون لتبدأ وقائع مؤتمر صحفي حضره نحو٥٠ صحفيا يعمل أغلبهم مراسلين أجانب لوكالات الأنباء الأجنبية والقنوات المتخصصة.

بداية المؤتمر تأخرت ١٥ دقيقة انتظارا لوصول حافظ أبو سعده أمين عام المنظمة المصرية لحقوق الانسان لكنه لم يصل. وقالت أسرة سعد الدين ابراهيم إنها حددت موعد المؤتمر وكانت تنوى خلاله الاحتفال بخروجه ولكنها فوجئت بتجديد حبسه ١٥ يوما خلال الأسبوع الماضى، وادعت الأسرة انه لم يتم اطلاع الرئيس مبارك على ملف القضية وأن التهم الموجهة إليه ملفقة.

راندا ابنة سعد الدين ابراهيم انتقدت بطء سير التحقيقات وقالت إنها انطوت على اسئلة لا علاقة لها بالقضية الأصلية وان اباها لم يواجه بأى أدلة مادية وإنما بأقوال مرسلة وردت فى تحريات مباحث امن الدولة او جاءت على لسان خالد فياض وبعض المتهمين الآخرين فى القضية!!

وادعت راندا أن هناك حالات تسريب متعمد للصحف لما يجرى فى التحقيقات ورغم ذلك لم تتصد النيابة لما ينشر وانتقدت اطلاق سراح على سالم كاتب سيناريو فيلم «ادخل شريك يشارك» والابقاء على والدها محبوسا، بما يوحى أن هناك حالة تربص به شخصيا، كما ادعت أن بعض القرارات المهمة فى القضية يمكن نشرها فى الصحف قبل وقت إعلانها مدعية أن قرار تجديد حبس والدها نشر فى صحيفة «الاسبوع» يوم الاثنين الماضى بينما تم اتخاذ القرار يوم الخميس أى بعد النشر بثلاثة ايام

واهملت ابنة سعد الدين ابراهيم الاشارة إلى أن ما نشر كان عبارة عن توقع بتجديد الحبس بناء على مجرى التحقيق.

وقالت راندا إن المحامين عن والدها سوف ينصحونه بالتوقف عن التعاون مع نيابة امن الدولة العليا والامتناع عن الاجابة عن اسئلتها!! كما سيطلبون من وزير العدل تعيين مستشار محايد للقضية!! وفى حالة الرفض سيلجأون إلى مجلس الدولة وربما يطعنون بعدم دستورية المادتين ٦٤ و٦٥ من قانون الاجراءات الجنائية كما سيطعنون فى دستورية الأمر العسكرى الذى يحظر تلقى اموال وتبرعات من الداخل والخارج دون ترخيص من الجهة الإدارية المختصة!

وتحدث خالد شقيق المتهمة نادية عبدالنور المسئولةعن حسابات المركز فقال إن القبض على شقيقته تم حتى يكون شكل القضية مقبولا لكن الهدف هو سعد الدين ابراهيم، وادعى أن هناك حالة ترهيب نفسى تتم ضد شقيقته منذ لحظة القبض عليها وأن النيابة حاولت اقناعها بعدم الاستعانة بمحام . وانتقد شقيق نادية عبدالنور معاملة شقيقته معاملة المسجون المذنب مع انها متهمة قضية محل تحقيق..

وادعى خالد عبدالنور أن الضباط الذين اصطحبوا شقيقته من سجن القناطر يوم الخميس الماضي دخلوا قبلها إلى وكيل النيابة الذي جدد حبسها!! وتساءل من يقوم بتجديد حبس المتهمين في هذه القضية؟!

وقال شقيق نادية عبدالنور إن جهة التحقيق في القضية غير محايدة وانها تسعى بالاشتراك مع الجهات الأمنية لتصنيع اتهامات تبحث بعد ذلك عن أدلتها! ثم تحدثت باربرا زوجة سعد الدين ابراهيم فتساءلت اين مجلس أمناء مركز ابن خلدون وهم ثلاثون شخصا من نخبة المفكرين والسياسيين والشخصيات العامة لقد وعدوا باستخدام قنوات هادئة واتصالات. ولم يحدث شيء.

وردا على سؤال حول معاملة زوجها في الحبس قالت إنه يعامل بشكل حسن وله مزايا لا يتمتع بها الآخرون المحبوسون على ذمة القضية!! وادعت باربرا انها لا تعلم شيئا عن قيام خمسة من أعضاء الكونجرس باجراء اتصال مع الرئيس مبارك ومطالبته بالافراج عن زوجها وقالت نحن لم نطلب مساعدة من أي دولة أو جهة أجنبية لكننا نرحب بأي منظمات أهلية أجنبية يمكن أن تساعدنا.

وادعت باربرا أن زوجها لم يطلب ان تتم معاملته كأمريكي في القضية وأنه يرفض اي تدخل للافراج عنه باعتباره امريكيا وقال أمير نجل الدكتور سعد انه تمت كتابة خطاب سيتم ارساله للرئيس مبارك يطالب بالافراج عنه.

وفجأة وقفت نيبال عبدالنبي سكرتيرة جمعية دعم الناخبات التابعة لمركز ابن خلدون وصرخت قائلة: اريد أن أعرف أين الحقيقة؟ ثم اضافت: أنا التي احضرت البطاقات الانتخابية بناء على تعليمات نادية عبدالنور وبموافقة سعد الدين ابراهيم.. احضرتها إلى هنا.. في هذه الفيللا ويشهد على ذلك سائقه الخاص و«مني» هي التي اخذت مني البطاقات وأدخلتها احدى حجرات الفيللا.. اذن كيف لا يعرف الدكتورسعد بها.. لقد كنت أقوم بتدوين الشيكات والبطاقة التي كان يدفع عنها جنيه واحد كان يتم تدوينها بستة جنيهات والباقي يتم ادخاله الحساب الشخصي للدكتور سعد؟ من الذي كلفني بذلك؟ هل كنت افعل ما أفعل من دماغي؟ أريد أن أعرف المتسبب في دخول هؤلاء الذين دخلوا السجن ظلما؟. انا كنت هاروح في داهية من الذي سيعيد إليّ حقوقي

وهنا احتبس صوتها وتكهرب الجو داخل الفيللا تماسكت نيبال قليلا ثم اضافت أين الشيكات التي كانت توضع في حسابه؟ البحث الأخير الذي تم اجراؤه الم يكن لحساب اسرائيل والتقارير التي كانت ترسل للخارج . لحساب من كانت تتم؟

وحاول نجاد البرعي الذي كان يحضر المؤتمر امتصاص الصدمة التي تسببت فيها نيبال فقال إننا نقدر الظروف التي تتعرض لها نيبال والظروف التي يتعرض لها كل العاملين بالمركز إن من يرفض التعاون مع اجهزة الأمن يتم القاؤه في السجن دون تهمة محددة

وحول ارتباط نشاط حقوق الانسان في مصر حاليا بالتمويل الأجنبي وجه أحد الحاضرين سؤالا يقول فيه: إن المرحوم فتحي رضوان المناضل الشهير قضى حياته مدافعا عن حقوق الانسان وذاق السجن والاعتقالات دون تمويل خارجي.. فلماذا يتمول الآن دعاة حقوق الانسان ؟ فرد نجاد البرعي قائلا: عندما تتوقف الحكومة عن تلقي التمويل الأجنبي وعندما يتوقف الصندوق الاجتماعي والجمعيات التابعة للشئون الاجتماعية والقطاع الخاص عن التمويل الأجنبي نتحدث في الموضوع.

وتساءلت الزميلة نجوى طنطاوي قائلة نريد أن نعرف من هو المستشار المحايد الذي تطالبون به؟ فهل هناك مستشار غير محايد؟!

ولم تتلق ردًا.

وحول علاقة الاسرائيليين بمركز ابن خلدون قال شقيق الدكتور سعد إننا مع الحكومة المصرية.. الحكومة لها علاقات باسرائيل ووزرائها يجتمعون مع نظرائهم في الوقت الذي كان فيه الاسرائيليون يترددون على المركز، كما ان وزارة الزراعة ترسل آلاف الشباب لاسرائيل فلماذا تعترضون على تعاون المركز مع الاسرائيليين واتصاله بهم؟!

متابعة:
محمد أبو النور
تصوير: أحمد فريد

الأسبوع

العدد ١٨١

نيبال عبد النبى سكرتيرة هيئة دعم الناخبات

من حصيلة البطاقات المزورة .. أودعت ١٤٥ ألف جنيه فى حساب سعد الدين إبراهيم!

الإسرائيليون وحلف الناتو كانوا على اتصال دائم بمركز المقطم

مدير «ابن خلدون» كان يخطط للإيقاع بالباحثين المخلوعين تحت سيف العدالة حتى ينجو بنفسه

حوار: أحمد أبو صالح
مصطفى سليمان
زهير العربى

العدد ١٨١

نيبال عبدالنبى واحدة ممن كانوا يعملون مع سعد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية والمحبوس حاليا على ذمة التحقيق.

كانت نيبال تتصور انها تقوم بعمل نضالى لصالح مصر.. فلما انكشفت اوراق سعد الدين إبراهيم ومركزه ادركت حجم الخطيئة التى شاركت فيها فانهارت وطلبت المثول امام النيابة لتدلى بما لديها من معلومات.. اخذت نيبال تسترجع الوقائع والأحداث وحجم الخديعة التى وقعت ضحية لها هى وعدد من باحثى المركز والعاملين البسطاء به.

بدات فكرة الحوار مع نيبال اثناء المؤتمر الصحفى الذى عقدته باربرا زوجة سعد الدين إبراهيم ظهر السبت الماضى بالفيلا التى يقيم فيها سعد الدين إبراهيم.

وقفت نيبال تصرخ بعد أن استمعت إلى كم من المغالطات اثناء المؤتمر الصحفى لم تتحمله.. تصرخ قائلة: «ومن يعيد لى حقى؟» اقترب منها أحد محررى «الأسبوع» وطلب منها إجراء حوار مع الصحيفة فرحبت كغريق يتعلق بقشة حضرت نيبال إلى مقر «الأسبوع» وقبل بدء الحوار بادرت بالقول: «اول شىء اريد ان أقوله اننى اتحدث بكامل ارادتى.. سيدعى سعد الدين إبراهيم وأسرته.. انى اجريت الحوار معكم او ادليت بأقوالى للنيابة تحت ضغط من أحد لكن المسرحية التى اراها امامى تدفعنى لأن افضح المخططات التى احكمت حول الباحثين والعملاء البسطاء بالمركز - دون علمهم - حتى اذا دارت الدوائر كان البروفيسور الكبير بمنأى عن الاتهامات»!!.

نيبال عبدالنبى تشغل منصب سكرتير عام هيئة دعم الناخبات المصرية «هداء» وامينة الخزينة بها.

سألناها: ماذا دفعك لحضور المؤتمر الصحفى الذى عقدته باربرا زوجة سعد الدين إبراهيم.. الأمريكية؟

قالت: سمعت من إحدى العاملات بالمؤتمر الذى استعدت له باربرا باستدعاء اصدقاء زوجها اضافة إلى مجموعة كبيرة من الصحفيين وممثلى وكالات الانباء وتوقعت أن يتم خلاله الدفاع عن سعد بادانة باحثى المركز الذين لا ذنب لهم لذلك قررت الحضور حتى اقول الحقيقة.

● **هل حدثت مشاكل بينك وبين الدكتور سعد من قبل تجعلك فى حالة عداء له؟**

●● ليس هناك اى عداء سابق بينى وبين الدكتور سعد فقد كانت علاقة عادية بين رئيس ومرؤوس.. لست معه ولا ضده.. حاولت فقط ان اقول الحقيقة خلال المؤتمر الصحفى لكنهم منعونى.

● **ما هى ظروف التحاقك بالعمل معه؟**

●● منذ عدة سنوات اتت بى صديقة إلى المركز للعمل كسكرتيرة بجمعية «هداء» وقتها كانت الجمعية وليدة وتتخذ من مركز بن خلدون مقرا لها. ورغم انفصال هيئة دعم الناخبات عن المركز ماليا وإداريا إلا انها كانت ولاتزال جزءا منه لأن مؤسسها وصاحب فكرتها هو سعد الدين إبراهيم.

عملت فى البداية سكرتيرة عامة بابن خلدون وبعد انفصال هيئة دعم الناخبات وانتقالها إلى مكان آخر تم الحاقى بها سكرتيرة عامة وأمين خزينة.

● **ما هى ميزانية مشروع هيئة دعم الناخبات المصريات؟**

●● لا استطيع تحديد الميزانية بالضبط. ولكن فى حدود علمى كانت المنح تأتى على ٣ دفعات كل دفعة تأتى فى مقابل تقرير عن نشاط الهيئة ومشاريعها المنفذة ويرفق به تقرير مالى عن أوجه الصرف والانفاق. وعلى هذا الأساس يرسلون الدفعة التالية وقبل القبض على الدكتور سعد الدين إبراهيم كنا فى الدفعة الثانية وكان يفترض ان نرسل تقريرا حتى يتم ارسال الدفعة الثالثة من قبل الاتحاد الأوروبى.

● **ولكن ما هى طبيعة التقارير التى كانت ترسلها هيئة دعم الناخبات «هداء» للاتحاد الأوروبى؟!**

●● فى حدود معرفتى كان أول تقرير تم ارساله يحتوى على شرائط فيديو وتقارير بنشاط الهيئة من مشاريع وورش عمل وندوات أشرطة الفيديو كانت تتضمن وقائع ورش العمل التى كانت تنظمها الهيئة وتسجلها.

● **ولكن ما هى حجم الأموال التى جاءت فى الدفعة الأولى؟**

●● انا لا أعرف.. ففى تلك الفترة كانت مهامى هى تنظيم الاجتماعات.. حتى يأتى متخصص يتولى اعمال الهيئة ونشاطاتها. لذلك فقد تم حصر نطاق عملى وقتها فى إنهاء إجراءات شقة المقر «الخاص بالهيئة» التى يمتلكها الدكتور سعد لذا قمنا بتأجيرها منه فى مقابل ٢٠ الف جنيه تقريبا بعد خصم الضريبة

● **ما الذى كنت تريدين قوله فى المؤتمر الصحفى ولم تستطيعى قوله؟**

●● كنت أريد البوح بأدلة تؤكد معرفة سعد الدين إبراهيم واشتراكه فى تزوير البطاقات الانتخابية.

● **ما هى قصة هذه البطاقات المزورة؟**

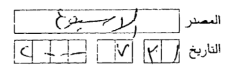
●● عقد الهيئة مع الاتحاد الأوروبى ينص على ضرورة أن تقوم الهيئة باستخراج البطاقات الانتخابية للناخبين وإطلاع الاتحاد الأوروبى عليها حتى يعتمد الاتحاد المنحة المقررة.. ونظرا لأن هذا البند ظل لفترة طويلة دون تغطية فقد أعلن الدكتور سعد فى ورش العمل ان كل من يحضر بطاقة انتخابية يحصل فى مقابلها على جنيه حتى تتم تغطية البند.. وتم تدريب بعض الأشخاص على جلب البطاقات الانتخابية داخل ورش عمل خاصة وبالفعل أحضروا بطاقات انتخابية كنت أتسلمها منهم لكن دون علمى بعملية التزوير لأننى كنت اتسلمها منهم بناء على طلب نادية عبدالنور مديرة مكتب سعد والمحاسبة للمركز والهيئة.. التى كانت تباشرنى باستمرار كرئيسة لى فى استلام البطاقات.

● **بالتقريب.. ما هو العدد الذى كان يجلبه كل شخص من البطاقات؟!**

●● كل شخص كان يجلب بالتقريب من ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ بطاقة.. لكن بعد فترة طلبت منى نادية عبدالنور ان اطلب من شخص يدعى طارق حسان ان يأتى لنا بكميات اكبر من البطاقات كما اتى بها لمركز «ابن خلدون».. وبالفعل كلمته وجلب بطاقات للهيئة لكن الشيكات الخاصة بالبطاقات لم تكتب باسمه باستثناء



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail merit56@hotmail.com



١٨١

شيك واحد فقط بينما باقى الشيكات كانت تخرج بأسماء أخرى

● ما هى هذه الأسماء؟

●● على ما أتذكر: واحد اسمه «غريب وآخر يدعى «عبدالكريم» وثالث يسمى «سيد» . كما عرضت شخصيات أخرى رغبتها للعمل فى جلب البطاقات

● على أى شىء كانوا يحصلون على المقابل؟

●● المسألة هنا كانت تختلف قليلا لأن أجور البطاقات كانت لها عمليات حسابية سرية بناء على طلب الدكتور سعد ونادية عبدالنور . فأجر جالب البطاقات الانتخابية كان يتم صرفه بواسطة شيك.. هذا الشيك لم يكن يخرج بالقيمة التى يجب أن يحصل عليها الفرد.. لان تعليمات الدكتور سعد التى وصلتنى عن طريق نادية عبدالنور ان يخرج الشيك بعملية حسابية حيث تضرب البطاقة × ٦ جنيهات ويخصم منها ٢٠٪ ضرائب حيث يحصل صاحب البطاقة على «جنيه» وباقى المبلغ كانت تكلفنى نادية عبدالنور بإيداعه فى الحساب الشخصى للدكتور سعد.. وليس منطقيا انه لا يعرف ذلك كما ادعى.

● ما هو حجم المبالغ التى تم وضعها فى حسابه الشخصى من وراء هذه البطاقات المزورة؟!

●● وضعت حوالى ١٤٥ الف جنيه فى الحساب الشخصى للدكتور سعد جميعها من ناتج الشيكات التى تم استخراجها لانهاء البطاقات الانتخابية فقط.. هذا الى جانب شيكات أجور الموظفين وهذه كانت كارثة كبرى لم نفطن إليها.

● ماذا كان يحدث فى شيكات أجور الموظفين؟

●● لكى نفهم ذلك .. أعود إلى تفصيلات التعاقد مع الاتحاد الأوروبى.. حيث كانت تتم تسوية الحسابات عن طريق بنود الموظفين التى كانت توزع على النحو التالى «بند موظفين يعملون بصورة مستديمة وبند موظفين يعملون بصورة غير دائمة «نصف وقت» وبند المستشار وبند لمنسق المشروع . حيث كان يتم استخراج شيكات لهذه البنود دون أن يحصل أصحابها على قيمتها غير ان الحقيقة تقول انها كانت توضع فى الحساب الشخصى للدكتور سعد .. ثم فى مرحلة لاحقة وبأمر من الدكتور سعد ونادية عبدالنور كان يتم استخدامها فى تغطية نسبة الـ ٤٠٪ الخاصة بالهيئة كما ينص التعاقد مع الاتحاد الأوروبى أى أن المسألة تغيرت فقط على الورق

● كيف كان يتم ذلك؟

●● كنت أذهب للبنك بتعليمات فأقول للمسئول إن معى شيكات بقيمة كذا وليكن ٩ آلاف وثمانى جنيها على سبيل المثال . وأطلب من البنك ألف جنيه نقدا بحجة الصرف فى الهيئة بينما الباقى آخذ قسيمة ايداع به لحساب الهيئة باعتبار أن المركز هو الذى أودع النقود لكن للأسف كان مجرد تحايل لاثبات مبالغ على الورق

● لكنك اشرت فى تحقيقات النيابة إلى وجود فواتير مضروبة فما هى القصة؟!

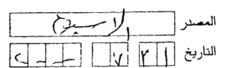
●● كانت فاتورة واحدة مضروبة خاصة بمطبوعات هيئة دعم الناخبات عبارة عن «بوستر» يحتوى على مواد ارشادية للناخبات المصريات وحقوقهن . حيث تم طبعها واستخراج فاتورة واحدة ثم ضرب قيمتها فى «اثنين» حيث تم استخراج شيكين كل منهما بمبلغ تسعمائة وتسعين جنيها حصل صاحب المطبعة على قيمة الأول بينما قيمة الشيك الثانى تم ايداعها فى حساب الدكتور سعد الدين إبراهيم الشخصى بأمر من سكرتيرته نادية عبدالنور.

● وما هى تفاصيل الـ ٢٠ ألف جنيه التى قمت بإيداعها فى حسابه الشخصى.. كما ذكرت فى التحقيقات؟!

●● هذا المبلغ كان أول مبلغ أقوم بإيداعه فى حسابه ال شخصى بعد التحاقى بالعمل فى الهيئة حيث كانت نادية عبدالنور قد أمرتنى باستخراج شيكات بأسماء موظفين وهميين لتغطية بنود المشروع الذى ينص على ضرورة وجود فئات مختلفة من الموظفين.. منسقا ومستشارا وموظفين نصف الوقت وبعد انتهائى من استخراج الشيكات لهذه البنود بأسماء وهمية طلبت منى استخراج مبلغ الف جنيه فقط كمصاريف إدارية.. وإيداع الباقى فى الحساب الشخصى للدكتور سعد على أساس انها افهمتنى اننا يمكننا الاستفادة بهذا المبلغ مرة اخرى فى أشياء أخرى..



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail merit56@hotmail.com



العدد ١٨١

● ولماذا لم تودعى المبلغ فى حساب الهيئة؟

●● أولا أنا كنت أنفذ أوامر فقط وأنا متلكم ناقشت فى بداية الأمر حتى أفهمتنى نادية أنه اذا تبقت مبالغ مالية فى حساب الهيئة فسوف يسحبها الاتحاد الأوروبى بعد انتهاء المشروع بينما اذا تم وضعها فى حساب الدكتور سعد فسوف تتم الاستفادة بها لتغطية بنود أخرى خاصة بالهيئة

● كم كان عدد العاملين بالهيئة؟ وما هو عدد الموظفين الذين كان يتم استغلال اسمائهم فى استخراج شيكات وهمية؟

●● ٤ موظفين ومنسق اى خمسة . شيك المنسق كان يستخرج بمبلغ شهرى قدره ٤٨٠٠ جنيه كان يتسلمها فقط على الورق وهو من أعضاء مجلس أمناء الهيئة المخدوعين بالكلمات الرنانة على اعتبار أنها مصلحة للهيئة وبدلك كان حجم المبالغ التى تدخل فى الحساب الشخصى للدكتور سعد من أجور الموظفين فقط بطرق ملتوية شهريا هو ٩٦٠٠ جنيه لا يتسلمون منها إلا ٩٥٠ جنيها فقط وفى مرحلة لاحقة كان يودع ضمن نسبة الـ ٤٠٪ الخاصة بالهيئة حتى اذا طلب الاتحاد الأوروبى التقرير المالى اثبتنا أننا نضع نسبتنا المنصوص عليها فى العقد وطبعا بطريقة وهمية.

● ماذا عن البطاقات الانتخابية التى اعترفت فى تحقيقات النيابة بنقلها إلى منزل الدكتور سعد.. رغم انكاره؟

●● البطاقات الانتخابية التى كنت أقوم باستلامها من الأشخاص الذين كلفهم الدكتور سعد باحضارها تجمعت لدىّ وتخطى عددها ٤٤ ألف بطاقة انتخابية لم اكن اعلم انها مزورة . وبعد تجميعها طلبت منى نادية عبدالنور نقلها من الهيئة إلى منزل الدكتور سعد بحجة الخوف عليها من السرقة فقمت بدورى بالاتصال بالدكتور سعد الذى حدد لى ميعاد فى أخر يوم ثلاثاء قبل القبض عليه فى تمام الساعة العاشرة.. وبالفعل ذهبت للفيلا وقابلت سائقه الخاص ثم خرج الدكتور وأمر الشغالة بأن تأخذ البطاقات الى غرفة الخزانة الخاصة بمكتبه.. وجلست معه قليلا ثم انصرفت.

● هل كنت تقومين بصرف المبالغ المالية الخاصة بالبطاقات الانتخابية للقائمين عليها؟

●● فى البداية كان يسير العمل على أساس ان يقوم الشخص صاحب البطاقات الانتخابية بكتابة طلب يوافق عليه الدكتور سعد بنفسه.. وللأسف ايضا كانت المبالغ التى تتم كتابتها فى الطلبات مغلوطة كما أوضحنا سابقا لأنها لم تكن المبالغ الحقيقية التى يحصل عليها من يجلب البطاقات من يأتى بالبطاقة يحصل على جنيه واحد عن كل بطاقة بينما يذهب الباقى فى حساب الدكتور سعد الذى ابلغتنى به نادية عبدالنور فى البداية ويحمل الرقم «٥٥٠٢٢٢٧» ببنك مصر الدولى . فرع المعادى.

● ومن هم أبرز الأشخاص الذين جلبوا بطاقات للهيئة؟

●● طارق حسان وممدوح السبنس «مازال هاربا».. وغيرهما.. مع العلم بأن موظفة تدعى وردة.. تم الافراج عنها بعد ان أثبتت التحقيقات استخدام ممدوح السبنس لها.

● سير التحقيقات اثبت ان نظام العمل جرى على أساس التركيز على محافظات بعينها.. فما هى هذه المحافظات؟!

●● هناك عدد من المحافظات ركز القائمون على عملية البطاقات الانتخابية عملهم داخلها وهى محافظات الجيزة والفيوم وسوهاج واسيوط والقليوبية وقنا والسويس والشرقية.

● هل لديك معلومات عن علاقة سعد الدين إبراهيم بإسرائيل؟

●● خلال الفترة التى قضيتها داخل مركز ابن خلدون كسكرتيرة عامة كانت تأتى مكالمات مستمرة من السفارة الإسرائيلية وعلى ما اتذكر شخص يسمى «ديفيد» يعمل سكرتيرا بالسفارة الإسرائيلية. وأخرى تدعى «ايفات» ولكنى لم اكن أعلم أى تفاصيل عن حدود العلاقة وايضا كان يتصل بشكل مستمر شخص يدعى «يوسى اميتاى» بالمركز الاكاديمى الإسرائيلى . لكنه انقطع بعد ذلك.. وأيضا دكتور من جامعة «حيفا».. وأرجوكم اعذرونى لأننى بالفعل لم اكن اعلم أى شىء حيث إن كل موظف بابن خلدون لم يكن يسمح له بأن يعرف أية تفاصيل خارج حدود عمله.

● وماذا عن العلاقة بحلف الناتو؟

●● بالفعل كانت هناك فاكسات ومراسلات مستمرة مع حلف الناتو لكنها كانت باللغة الإنجليزية وأنا لا اجيدها.

لكن الشىء الذى اتذكره جيدا انه منذ عدة شهور حضر إلى مقر الهيئة اثنان من باحثى ابن خلدون ليطلبا من الأستاذة أمينة شفيق رئيسة الهيئة الاشتراك بالرأى فى مشروع بحثى عن «الاحزاب المصرية والعربية وعلاقاتها بالأنظمة الحاكمة وارائها فى عملية السلام» وهو بحث ممول من قبل إسرائيل كما سمعت ومعرفتى جاءت بالصدفة نتيجة رفض الاستاذة أمينة شفيق ان تشارك برأيها فى بحث كهذا.. وهو بحث كانت تشرف عليه جامعة بوسطن الأمريكية.

● ولكن الدكتور سعد الدين إبراهيم ينكر فى التحقيقات علمه بتزوير البطاقات.. كما أنكر علمه بوضعها فى منزله .فما هو ردك؟

●● أنا لم اكن أعلم أن البطاقات مزورة سوى من التحقيقات لذلك سارعت بطلب الادلاء بأقوالى.. ولكن اسمحوا لى ان اتساءل: لماذا تم نقل البطاقات من الهيئة إلى منزله؟ ثم انه وافق وقابلنى وأخذ البطاقات إلى خزينة فى مكتبه.. اذا فكيف ينكر ذلك؟. هل يريد إلقاء التهم على الباحثين والعاملين الذين لم يكن لهم أدنى ذنب سوى انهم يبحثون عن فرص عمل؟!!!.

القاهرة أبلغت واشنطن رسميا رفضها التدخل فى قضية مدير مركز ابن خلدون

كتب احمد ابو صالح:

اكدت مصر مجددا رفضها اى تدخل فى شئونها الداخلية، وشددت فى رفضها على المطالب الأمريكية الأخيرة بشأن الافراج عن سعد الدين ابراهيم مدير مركز ابن خلدون وان اى حديث بشأنه يجب أن يتم فقط من خلال القضاء وعلمت «الأسبوع» أن القاهرة ابلغت فى ردها الرسمى على واشنطن والذى تسلمه السفير الأمريكى بالقاهرة دانيال كيرتيزر أن القضية لا تحمل أى ابعاد سياسية وأن مجمل عناصرها قانونية محضة وأن القضاء المصرى هو الحكم النهائى فيما يتعلق بهذه القضية التى تعد شأنا داخليا لا يحق لأحد ان يتناوله.. وكان المتحدث باسم الخارجية لامريكية ريتشارد باوتشر انتقد قرار تجديد حبس ابراهيم للمرة الثانية معتبرا انه متهما فى قضية حقوق انسان وهو ما رفضته القاهرة مؤكدة ان القضية جنائية من جهة اخرى امر المستشار هشام سرايا المحامى العام الاول لينابات امن الدولة العليا امس بتجديد حبس اربعة من المتهمين فى قضية مركز ابن خلدون وهم طارق حسان عبد العزيز ومحمد ابراهيم عبد العزيز وخالد فياض واحمد عطا عبد العال إلى ذلك ركزت التحقيقات الأخيرة مع مدير مركز ابن خلدون على علاقته بجامعة حيفا وطبيعة الأبحاث والدراسات التى اجرها حول السلام والتطبيع مع اسرائيل ومدى استغلال هذه الأبحاث للقيام بأنشطة تضر بالأمن القومى المصرى. من ناحية أخرى عقدت أسرة الدكتور سعد الدين إبراهيم مؤتمرا صحفيًا يوم السبت الماضى حضرته زوجته باربرا الامريكية الجنسية وابنته المحامية راندا وشقيقها امير وعمه المهندس احمد ابراهيم أكدوا فيه أنهم سينصحون الدكتور سعد الدين ابراهيم بالتوقف عن التعاون مع نيابة أمن الدولة العليا والامتناع عن الاجابة عن اسئلتها(!) كما سيطالبون وزير العدل بتعيين مستشار محايد للقضية(!!)

وحدثت مفاجأة أنهت المؤتمر الصحفى حيث تدخلت نيبال عبدالنبى الموظفة بالمركز الشاهدة فى القضية لتؤكد أن الدكتور سعد كان يقوم بايداع الأموال التى يتقاضاها من الجهات الأجنبية فى حسابه الشخصى للاستيلاء عليها وأكدت علمه بتزوير البطاقات الانتخابية



سعد الدين ابراهيم

تفاصيل اخرى صـ ٨، ١٠



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر
التاريخ

فى قضية مركز ابن خلدون

تجديد حبس خالد فياض وتامر

كتب - إبراهيم أبوكيلة :

أمر المستشار هشام سرايا المحامى العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا تجديد حبس خالد فياض مدير مركز المشاركة السياسية بمركز ابن خلدون وتامر على إبراهيم الموظف بالمركز ١٥ يوما على ذمة التحقيقات واخلاء سبيل أحمد عطا موظف بالبورصة.

واجهتهما النيابة بالاتهامات الموجه لهما ومن بينها تزوير البطاقات الانتخابية بقصد استخدامها فى نشاط مركز بن خلدون بقصد الاساءة الى سمعة مصر بالخارج مقابل تلقى مبالغ مالية من جهات أجنبية وانتاج فيلم بعنوان «ادخل شريك وشارك» يتضمن اسقاطات على بعض الأوضاع الداخلية.



البداية

التدخل الأمريكي مرفوض

لا نعرف بالضبط لماذا قامت الدنيا ولم تقعد في أمريكا واسرائيل حينما ألقت اجهزة الامن المصرية القبض علي الدكتور سعد الدين ابراهيم مدير مركز ابن خلدون.. ولا نعرف ايضا لماذا رفعت وسائل الاعلام في الدولتين راية الدفاع عنه وتبرير القبض عليه بحجة الدفاع عن حقوق الأقليات؟

ومن البداية نعلن بصراحة أنه ليس لأي دولة مهما كانت الحق في التدخل في الشئون الداخلية للحكومات أو تمارس ضغوطا موجهة دعما لمصالحها.. ونرفض بشكل قاطع ان تتدخل امريكا أو اسرائيل في شئوننا.. فلا أمريكا ولا طفلها المدلل اسرائيل يملك من أمر مصر شيئا لأننا لا نتدخل في شئونهم.. ولا نحشر أنفسنا في أمر يتعلق بهم.

هكذا كانت مصر ولاتزال، فمن قبل تدخلت اسرائيل للافراج عن رجلها عزام عزام، ومارست في ذلك ضغوطا كثيرة لم يقبلها الرئيس مبارك معلنا احترامه لاحكام القضاء المصري العادل والنزيه والتزامه بالقانون.

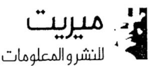
ومن جديد عادت اسرائيل تهلل لسعد الدين ابراهيم وتدعمه، وتدافع عنه وتروج لقضيته، وتبعتها أمريكا باعتبار ان المتهم يحمل الجنسية الامريكية الي جانب جنسيته المصرية.. ومرة اخري يقف المتحدث باسم الخارجية الامريكية معلنا ان بلاده تعرب عن خيبة امل عميقة تجاه قرار تجديد حبس الدكتور سعد الدين، وأن الحكومة المصرية تدرك قلق أمريكا والمجتمع الدولي تجاه تجديد الحبس وبدون توجيه التهم اليه.. ووصل الامر بالمسئول الامريكي الي حد مطالبة الحكومة المصرية بتوضيح التهم المنسوبة الي مدير مركز ابن خلدون أو الافراج عنه مؤكدا استمرار الولايات المتحدة في بحث امر الدكتور سعد الدين ابراهيم مع السلطات المصرية.

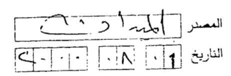
هذا هو نص ما قاله المتحدث باسم الخارجية الامريكية، فيليب ريكر، وهذا أمر لا يعنينا في شيء.. فليهدد المسئول الامريكي بما يشاء لانه ليس من حقه ولا من حق حكومته ان يطالب مصر بتوضيح التهم الموجهة الي سعد الدين ابراهيم او اطلاق سراحه.. لانها معلنة بالفعل، ذلك ان نيابة امن الدولة العليا المصرية كانت واضحة، فقد اسندت للمتهم تهمة تلقي مبالغ مالية من جهات اجنبية بزعم القيام بأعمال بحثية واعداد تقارير تسيء الي الامن والسلام الاجتماعي بالبلاد والاضرار بالوحدة الوطنية كما اتهمته بتزوير بطاقات الانتخابات والرشوة الدولية.

تلك هي الاتهامات الموجهة للدكتور سعد الدين ولهذا قررت النيابة تجديد حبسه حتي تنتهي من تحقيقاتها.. أليس هذا كافيا؟. وهنا اتساءل ماذا يريد المسئول الامريكي بالضبط؟! هل اصبح لزاما علينا عدم الاقتراب من حاملي الجنسية الاجنبية مهما كانت التهم المنسوبة اليهم؟ هذا امر لا تقبله امريكا نفسها.. ولو ان احد رعاياها كان يحمل جنسية اخري ثم نسبت اليه تهمة تمس بلاده لاسرعت بمحاكمته مهما كانت الضغوط.

وازاء هذه الاوضاع المستفزة اصبح لزاما علينا مراجعة قانون الجنسية حتي لا تصبح سيفا يعاقبنا به الاخرون أو يتخذونه وسيلة للتدخل في شئوننا الداخلية لاننا نرفض هذا التدخل شكلا وموضوعا ونعلن اننا لا نرضخ لضغوط والكلمة العليا للقضاء المصري.. ايا كانت جنسية المتهم أو الدولة التي تسانده.

محمود الشناوي





نص اتهام بالجاسوسية
علي سالم يتهم صحفيا بالميدان بالجاسوسية لصالح الموساد الاسرائيلي

علي سالم.. المتهم بالتطبيع والذي قيل انه اقام حائط مبكي في بيته يزور اسرائيل كلما فكر في اصطياد سمكة وسافر الي اسرائيل الي الآن ما يقرب من عشر مرات وقال في حوار صحفي مع (الميدان) الشباب في اسرائيل يحبونني جدا.. نجم شباب اسرائيل الذي قال ردا علي سؤال لماذا تدعو الشباب المصري للذهاب لاسرائيل والموساد يجندهم كجواسيس قال: خلي مصر تجند شبابهم كمان) علي سالم يتهمني الآن بانني ذهبت لفريد الديب لجمع المعلومات منه لصالح الموساد للافراج عن الجاسوس الاسرائيلي عزام عزام المسجون منذ ثلاث سنوات.. ولان الامر مضحك ومثير ويدعو للرثاء علي حال الاستاذ علي سالم ولحسن حظي ان جهاز التسجيل كان يعمل اثناء الحوار بيني وبين فريد الديب فقد سجل التسجيل كل نص اتهام علي سالم لي بالجاسوسية والعمل مع الموساد.

فبعد ان بدأت حواري مع فريد الديب المحامي الشهير عن اغلب القضايا التي ترافع فيها وخاصة التي تابعها الرأي العام وكان من الطبيعي الا نترك قضية الجاسوس عزام.. ولقد ظل علي سالم صامتاً في كل القضايا الريان والليثي ولوسي ارتين حتي جاء ذكر قضية عزام فهاج وماج.. وهذا نص ما دار..

■ علي سالم: انا شايف ان عزام مسجون من ثلاث سنوات لو سمحت لي.. وصدر ضده حكم من ثلاث سنوات.. فيه ايه جديد؟ انتوا عايزين تطلعوه؟

– الميدان: لأ.

■ علي سالم: عايزين تطلعوا عزام.. انت قلت لأ.. بناء علي ايه؟ انتوا عايزين تطلعوا عزام؟ فيه ايه حوالين عزام الوقتي؟ فيه جاسوس اتحاكم من ثلاث سنوات؟ انت مهتم بعزام الوقتي ليه؟ معاك بطاقة شخصية الاول يا وحيد؟

– الميدان: ليه حضرتك؟

■ علي سالم: عشان اعرف انت مين.. لانه لا انت صحفي ولا ضابط أمن عاوز اعرف انت مين؟ بس.. اصل تكون حد مدسوس علينا من الموساد.. ليه ما هم اذكي من كده بكثير.. ممكن يكونوا في مكتبهم جوه مصر يعملوا ده فينا؟

– الميدان: واعطيته بطاقتي الشخصية بحسن نية حتي يهدأ واستطيع اكمال الحوار مع الأستاذ فريد الديب وتأمل البطاقة وتساءل.



علي سالم الان

■ علي سالم: انت من المنصورة من عندنا.

– الميدان: حضرتك بتنسي بسرعة.. وحاولت تذكيره بالحوار الذي اجريته معه.

■ علي سالم: لأ.. انت مهتم بعزام.

■ فريد الديب: لأ.. يا علي بيه.. هو واضح من الاسئلة.. انه مهتم بقضية عزام من منطلق من قد هاجموني عشان ارد عليهم.

■ علي سالم: لأ.. لأ.. اصل فيه حاجة.. عمل شغل معايا وبعدين الشغل ده انا مقراتوش خالص.. ولم يقل لي ايه رأيك فيـــــه؟ مقليش!! مقليش!! بصراحة انا شكيت.. جايز يكون من الموساد ومدسوس علينا.

■ فريد الديب: يضحك ايوه.. وارد.

■ علي سالم: انا متخصص فيهم.. وعارفهم.

– الميدان: اتفضل كارنيه جريدة الميدان.

علي سالم زمان

■ علي سالم:لأ.. لأ.. انا كنت عاوز اعرف انت وحيد رأفت ولا لأ.

■ فريد الديب: اسمه علي اسم الدكتور وحيد رافت الله يرحمه (استاذ القانون).

■ علي سالم: وحيد رأفت عندنا اثنين.. وحيد رأفت الكبير.. ووحيد رافت فرج فوده.. اللي كان مع فرج الله يرحمه.. انا عاوز اقولك حاجة يا وحيد.. حاجة من اثنين: ياعاوزين تفرجوا عنه وبتلموا معلومات عشان تخطئوا جهاز آخر.. يا اما فيه احساس بالذنب قوي عند الجهاز اللي سجنه.. وفي كل الاحوال.. انا انصحك تشتغل صحافة بس.

■ الميدان: ليه الكلام ده؟ ليه كده؟

■ علي سالم: لا مستقبل لك الا في الصحافة فقط.. اشتغل صحافة فقط يا وحيد.. خد بالك.. اشتغل صحافة بس شوف مستقبلك مستقبلك ح يبقي عظيم صحافة بس.

■ الميدان: القضية.

■ علي سالم: (مقاطعا) اي قضية راجل مسجون من ثلاث سنوات انت بتصحيها ليه؟ خير.

■ فريد الديب: لأ.. لأ.. هو المدهش مش في كده.. عمال بيكلمني في قضية عزام وفيه عشرات القضايا التي ترافعت فيها بعد هذا التاريخ.

وانفعل علي سالم وخرج من مكتب فريد الديب تم عاد بعد فترة.. ليقول: للاسف احنا المسئولين عن جيلكم بس.. وجلس صامتا فترة وواصلت حواري مع فريد الديب عن سعد الدين ابراهيم و..

■ علي سالم: (يتداخل في الحوار) كان من الاول الكلام عن سعد الدين ابراهيم وعندما تطرق الحوار الي تمويل الابحاث التي يري البعض انها تجسس في صورة ابحاث هاج علي سالم هياجا لا حد له عندما قلت البعض يري ان هذه الابحاث تتم في العلن فكأنها تجسس معلن وقال وحيد كفاية كده يافريد بيه.. والنبي كفاية كده.. وانفعل انفعالا شديدا وقال: باقول لحضرتك ايه.. وشرف ابويا.. لو الجهاز الحاكم وصل للدرجة دي من الانحطاط العقلي يبقي مصيبتنا اكبر من عزام واكبر من هزيمة عرابي.. لو الجهاز الحاكم بدا عنده هذا الاضمحلال العقلي بقت مصيبة كبيرة قوي..

■ فريد الديب: طبعا ده غير صحيح.. هو مع الاسف مش عارف يصيغ كلامه (وصمت قليلا لان الموقف المسرحي كان في يد وصوت الكاتب المسرحي الكبير علي سالم).

■ علي سالم: هو عاوز يقول تجسس في الخفاء وتجسس في العلن.. ولو النظرة دي عنده وعند ناس آخرين يكون لهم صلة بالمسئولية.. ماهو ده له صلة بالمسئولية لانه صحفي.. اذا فيه ناس بتفكر كده ويبقي فيه انحطاط عقلي يشعرني بالخطر.. يشعرني بالخطر.. لان ح ندخل بقي فيما يسمي قاموس اورول.. فيه شيء اسمه قاموس اورول العدل هو الظلم.. الصدق هو الكذب.. ده اسمه قاموس اورول ١٩٨٤ يعني ده خطر للغاية.

■ فريد الديب: استني اما نشوف عنده ايه؟

– وواصلنا الحوار عن سعد الدين ابراهيم ولم نقترب من قضية علي سالم المتهم فيها مع سعد الدين ابراهيم ربما احزنه هذا.. جايز.: حقيقة انا حزين.. لان كاتبا مسرحيا موهوبا مثل علي سالم تصل به الحال المضطربة لاتهام اي احد يتكلم عن عزام الجاسوس الاسرائيلي يصبح في نظره جاسوسا وعميلا مزدوجا للموساد والمخابرات المصرية.. حزين والله عليك يا عم على.. كنت زمان كويس.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس. ٥٧٥١٥٠٠ [٢٠٢]
E-mail. merit56@hotmail com

المصدر: الميدان
التاريخ: ١ / ٨ / ٢٠٠٠
العدد ٣٦١

لا وزن لسعد إبراهيم لدي أمريكا

عضو بارز في احدي جمعيات السلام الاسرائيلية اكد لصحيفة هاآرتس الاسرائيلية ضرورة اهتمام اسرائيل بقضية سعد الدين ابراهيم والقيام بضغوط دولية عديدة من اجله في حين ان مصدرا اسرائيليا رفيع المستوي اكد ان امريكا اكتفت بالاعراب عن قلقها من القبض علي المواطن الامريكي سعد ابراهيم ولم تمارس اية ضغوط علي مصر لانها لن تخسر علاقتها بمصر بحجمها في الشرق الاول ودورها في عملية السلام من أجل أحد.. خاصة ان وزن سعد ابراهيم عند امريكا لن يشفع له.

العدد ٢٦١

الميدان في حوار ساخن مع محامي القضايا الساخنة فريد الديب

لم يحدث أى تدخل أمريكى فى قضية سعد الدين إبراهيم

■ لو كنت المشرع لأحييت القانون ٩٣ لحبس الصحفيين سيئ النية

■ عزام ليس جاسوسا وإسرائيل ليست دولة معادية

وحيد رأفت

واخترت معه متي ذو الفقار.

وفي نفس العمارة التي يقطن بها مكتب د. عزيز صدقي رئيس وزراء مصر الاسبق يوجد مكتب فريد الديب بوسط حي الزمالك.. فيه التقينا به.. ولحسن الحظ التقيت هناك بالكاتب المسرحي علي سالم المفرج عنه مؤخرا في قضية د. سعد الدين ابراهيم.. ولذلك كان الحوار مع فريد الديب شائكا لكثرة تدخل علي سالم في الحوار..حتي انه اتهمني بانني جئت لفريد الديب لجمع المعلومات عن الجاسوس عزام وكأنني اكثر حرصا علي صحة عزام ممن زاروا اسرائيل لهدف الكسب والنجومية ويأكلون الآن من اموال الموساد كان الحوار مع فريد الديب مثيرا وساخنا وكنت حسن النية.

فريد الديب.. يصف نفسه بانه اشهر وابرع واكفأ محامي في مصر ويصفه الاخرون بانه محامي الجواسيس والقضايا المشبوهة، الريان ولوسي ارتين والليثي والجاسوس عزام عزام وانه مثل ابراهيم الهلباوي جلاد دنشواي عدو الشعب.. ولانه محترف فلا يهتم بجنسية او دين اي متهم يلجأ اليه ليدافع عنه.. وفي الايام الاخيرة اصبح المكلف بالدفاع عن د. سعد الدين ابراهيم واخراج مركز ابن خلدون من دائرة الاتهام بعد ان اصرت عليه واختارته السيدة الامريكية باربارا زوجة د. سعد ابراهيم رغم ما تردد عن ان البعض نصحها بعدم توكيله حتي لا يثير ذلك الرأي العام لكنها اصرت عليه وقالت انه اختياري انا واولادي ولا شأن للسفارة الامريكية بذلك

العدد ٣٦١

❖ الميدان: كيف تخرج نقابة المحامين من النفق المظلم الذي دخلت فيه؟

- فريد الديب: لا تحدثني عن اي امر يحدث في نقابة المحامين لانني لست مشاركا في كل ما جري وما يجري وما سوف يجري.

❖ الميدان: ولكنك محام مصري وهذه نقابة للمحامين المصريين؟

- فريد الديب: كمحام مصري.. ليس من المفروض ان اهتم بما يهتم به الآخرون.

❖ الميدان: هل يرجع موقفك هذا من النقابة لموقفها منك في قضية الجاسوس الاسرائيلي عزام؟

- فريد الديب: ان موقف نقابة المحامين تجاهي ايام قضية عزام كان عظيما مشرفا لانها حين هوجمت من شخص ما بانني خنت الامانة ودافعت عن المتهم الاسرائيلي فان النقابة العامة للمحامين صفعت النقابة الفرعية ممثلة في شخص عبدالعزيز محمد في ذلك الوقت ولم توافق علي اتخاذ اي اجراء ضدي وانتهت الي تقديم من قدموا ضدي الشكوي للمحاكمة التأديبية وعرض تقرير النقابة العامة طبقا للقانون علي النائب العام الذي وافق علي احالة هذا الشخص للمحاكمة التأديبية وقد حوكم تأديبيا والقضية محجوزة للحكم في شهر اغسطس.

❖ الميدان: الذين طلبوا تحويلك للمحاكمة قدموا صورة رسمية من قرار الاعتقال الذي صدر ضدك في ١٣ نوفمبر ١٩٨٨ بسبب ما قيل عن تخريبك للاقتصاد القومي لمساعدتك لشركات توظيف الاموال وتهريبها للاموال بالخارج ثم قدموا صورة رسمية من تحقيقات نيابة التهرب الضريبي وصورة رسمية من قرار النيابة العامة بفصلك عام ١٩٦٨ كل هذه الاتهامات ما مصيرها وما ردك عليها؟

- فريد الديب: لأ.. مقدموهاش.. لكن احب ان اقول ان الذي يقول ان النيابة العامة فصلتني سنة ١٩٦٨ هو جاهل ولا يفقه شيئا في التاريخ ذلك ان فريد الديب كان من المجموعة الوطنية التي اقصيت عن وظائفها القضائية في ٣١ اغسطس سنة ١٩٦٩ بقوانين اصدرها رئيس الجمهورية والغتها محكمة النقض فيما بعد باعتبارها فيها اغتصاب للسلطة وعاد فريد الديب الي وظيفته القضائية مرة اخري ثم استقال وفي هذه المذبحة التي اصطلح علي تسميتها مذبحة القضاء في ٣١ اغسطس سنة ١٩٦٩ وكان مجموع من اقصوا عن وظائفهم القضائية ١٢٨ قاضيا وعضو نيابة وتشرفت انني كنت احدهم فالذي فصلني هو رئيس الجمهورية بالقرار الجمهوري ١٦٠٥ وصدر حكم بالغاء هذا القرار وعدم الاعتداء به وعدت الي وظيفتي فنفذت الحكم في اغسطس ١٩٧٣ واستقلت في ٦ سيتمبر ١٩٧٢ لانني كنت قد اشتغلت بالمحاماة ووجدت نفسي فيها.. اما عن الاعتقال فلقد حدث في اعقاب القبض علي احمد الريان بعد تفجر مشكلة الريان رغم انني كنت قد تنحيت عن الوكالة في مايو ١٩٨٨ قبل صدور قانون توظيف الاموال في يونيه ١٩٨٨ وانقطعت صلتي به وكان الامر وشاية بظن انني علي علم باموال الريان في الخارج ثم ثبت العكس وصدر الحكم من محكمة امن الدولة العليا بالافراج عني فورا وخرجت في نفس اليوم وسجلت في اسباب حكمها انني لم ارتكب اي خطأ او خطيئة بل بالعكس قمت بواجبي خير قيام بالدفاع عن موكلين وتقاضيت منهم اتعابا لم تتجاوز عشرة آلاف جنيه.. اما قضية الضرائب التي تتحدث عنها فهذه القضية كانت بناء علي بلاغ قدم من احمد الريان ومحامي مشهور وقد ثبت من تحقيق القضية انها بلاغ غير صحيح فحفظت القضية ولم يتخذ ضدي اي اجراء وكل هذا محاولة لتلويث عملاق من عمالقة المحاماة والنيابة العامة ومازلت اعمل رغم كل هذا وكبريات القضايا يسعي بها اصحابها الي مكتبي.

❖ الميدان: مثل قضية لوسي ارتين؟

- فريد الديب: لوسي ارتين امرأة فاضلة محترمة وعندي من الوثائق ما يثبت ان التهمة الوحيدة المنسوبة اليها هي تهمة ارشاء قاضي والاشتراك في ارتكاب تزوير في اعلان متعلق بجلسة من الجلسات ولقد اثبتت التحقيقات أن عرض الرشوة لم يتم ولم يكن عرضه له ما يبرره وان التزوير تبين انه تزوير مفضوح ولا قيمة له.. والقضية حفظت والقاضي استقال.



❖ الميدان: كل القضايا التي تتعمل بها تثيرها الصحف وتثير الرأي العام ضدك فلماذا؟

- فريد الديب: كون ان القضايا التي تأتي اليّ قضايا رأي عام فهذا ليس ذنبي وانما هو نتيجة لشهرتي ومعرفة الناس بكفاءتي كمحام وانا لي رأي في تأثير الصحف حول بعض القضايا انه تأثير علي القضاة ولذلك كنت من اشد انصار القانون ٩٣ لسنة ٩٥ الذي وصف ظلما بانه قانون اغتيال حرية الصحافة ولو كنت انا المشرع لبعثت هذا القانون من مماته مرة اخري ليحاكم علي مقتضاه الصحفي سيئ النية اما الصحفي حسن النية فانني معه علي طول الخط.

❖ الميدان: كان مصطفي امين ضد قانون ٩٣ المتهم باغتيال حرية الصحافة؟

- فريد الديب: لا شأن لي.. وانا لا اتحدث عن اراء الاخرين في القانون.. انا اتحدث عن رأيي كمحام لي رؤيتي الخاصة في المتهم الصحفي سيئ النية.. وقد بتروا من كلامي حتة (سيئ النية) وقالوا: فريد الديب مع القانون البتاع مش عارف ايه؟ واظن انه لا يستطيع صحفي ان يدافع عن صحفي سيئ النية.

❖ الميدان: كيف تري موقف الرئيس مبارك من قضية الجاسوس الاسرائيلي عزام؟

- فريد الديب: موقف ايه.

❖ الميدان: رفضه الافراج عن عزام؟

- فريد الديب: الرئيس مبارك لم يكن له اي موقف من قضية عزام.. انت تخلط الامور ببعضها.. الرئيس مبارك لم تكن له اية مواقف بالنسبة لقضية عزام لانه تركها للقضاء ولما حكم القضاء وطولب الرئيس من جهات سياسية في دولة اسرائيل او حتي غيرها الافراج عنه رفض الرئيس باباء وشمم.

❖ الميدان: قبل النطق بالحكم في قضية الجاسوس عزام رفضت ان تسمي عزام بالجاسوس لماذا؟

- فريد الديب: نعم.. لان التهمة المنسوبة اليه لم تكن الجاسوسية.

❖ الميدان: وبماذا تسمي حكم المحكمة بحبسه؟

- فريد الديب: عزام ادين بحكم من محكمة امن الدولة العليا المصرية عن تهمة الاشتراك في التجسس مع المتهم الاول بقصد الاضرار بمركز مصر الاقتصادي وقضي بسجنه خمسة عشر عاما وانتهي دوري تماما في هذه القضية.

❖ الميدان: سجن بتهمة ايه؟

- فريد الديب: بتهمة الاشتراك مع المتهم الاول في الاتصال بمندوب دولة اجنبية للاضرار بمصلحة مصر الاقتصادية وحكم المحكمة لم يطعن عليه لانه غير قابل للطعن.. طبعا احنا نحترم الحكم وان كان رأينا ضد الحكم من الناحية الفنية والحكم لم يطعن عليه لان قانون الطوارئ يمنع الطعن علي محكمة النقض

❖ الميدان: يعني رغم حكم المحكمة بحبسه ترفض ان تسمي عزام بالجاسوس؟

- فريد الديب: مش انا اللي بارفض القانون هو الذي يرفض الان الجاسوس في المصطلح القانوني الدقيق هو من يفشي اسرارا عسكرية تضر بالامن القومي المصري.

❖ الميدان: والاسرار الاقتصادية التي هربها الا تضر بالامن القومي المصري؟

❖ فريد الديب: حلم سيادتك - يكمل عبارته السابقة - او يحصل علي هذه الاسرار بهدف تسليمها لدولة معادية.. ونسيت يا اخي ان مصر واسرائيل مفيش بيننا وبينها عداء الان لانه من الناحية القانونية هناك علاقات دبلوماسية ولهم سفير في مصر ولنا سفير هناك وهناك معاهدة سلام محترمة فاصبحت اسرائيل دولة غير معادية فلا نقدر ان نقول ان اسرائيل دولة معادية طبقا للقانون لاننا في حالة سلام.

❖ الميدان: وهل تمنع مرحلة السلام وجود جواسيس؟

- فريد الديب: اطلاقا.. لكنه لم يكن متهما بمثل هذه التهمة في قرار الاتهام.

❖ الميدان: أحد الصحفيين قال انك قلت لسامي اخو عزام عن اتعاب القضية.. انت بتدفع سعر فريد الديب مش سعر القضية لان القضية نفسها لا تساوي جنيها اما انا فاغلي محام في مصر وانا ح اتبهدل والناس هاتواجهني.. ثمن ده كله انت تدفعه؟

- فريد الديب: اولا: انا لا شأن لي بما يقوله عزام واستبعد ان يقول سامي عزام هذا الكلام لانه رجل محترم.

❖ الميدان: قلت ان اتعابي في قضية عزام ضئيلة جدا لان اسرته بسيطة وشقيق عزام الذي دفع الاتعاب يعمل مدرس ثانوي علي قد حاله وكان واضحا عليهم رقة الحال.

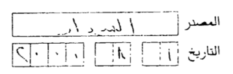
❖ الميدان: يعني.. دافعت عن عزام بدوافع انسانية؟

- فريد الديب: لأ.. دافعت عنه مقابل الاتعاب التي تقاضيتها.

الرئيس مبارك رفض الإفراج عن عزام بشمم وإباء



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٢٠٢١٥٧٥١٥٠٠
E-mail merit56@hotmail.com



العدد ٢٦١

❖ الميدان: قلت في حوارك مع يديعوت احرونوت لمحررة الشئون العربية سميد اريري بخصوص ملف عزام قلت: الملف الذي تسلمته من (اسرائيل) به كل شيء ولذلك لن اذهب الي عزام الا لو احتجت لتفسير ما.. يعني اخذت الملف من اسرائيل؟

- فريد الديب: حين نشر هذا الكلام في مجلة روز اليوسف فقد ارسلت اليهم وقلت هذا جهل وكذب وجبت يديعوت احرونوت وترجمتها ترجمة رسمية وقدمتها لنقابة المحامين... مفيهاش الكدب اللي اتقال ده.. ويديعوت احرونوت مكتبوش كده. انا قلت تسلمت ملف القضية من اهل المتهم.. ثم وراحوا محكمة الاستئناف واشتروا القضية .. محكمة الاستئناف بتبيع الملف لمن له شأن واخو المتهم له شأن فاشتراه وعرضوه عليّ ميبقاش بقي دولة اسرائيل والترجمة دي كانت مغرضة.. وجبت عدد روزاليوسف اللي فيه ترجمة الحوار وترجمناه في كلية الالسن وتبين ان الكلام اللي نشر لا اساس له من الصحة. وده كان في عهد عادل حمودة!!

❖ الميدان: قلت عزام عربي ومسلم من عرب فلسطين فرضت عليه الجنسية الاسرائيلية ويحمل الكراهية لدولة اسرائيل في القلب؟

- فريد الديب: صح.. هو قال لي كده.. وانا نقلت عنه هذا.

❖ الميدان: فلماذا يعقد الكنيست جلسة خاصة لطلب البراءة لعزام؟

- فريد الديب: دولة اسرائيل تقيم الدنيا ولا تقعدها اذا مس احد مواطنيها شيء في اي بقعة من بقاع الارض ومن العبط ان نعتبر عزام من عناصر الموساد لانه لو كان منهم لفر يوم القبض علي عماد عبدالحميد اسماعيل.

❖ الميدان: لماذا وصفت الشعب المصري بانهم كلاب؟

- فريد الديب: اللي قال لك كده كداب وابن (.....) وقل علي لساني كده لانه كذب ولم يحدث واللي بيقول كده مجموعة من الكلاب يقصد تشويه فريد الديب لاني لست من الخبل ان اقول في المحكمة كلام زي كده.. كانت المحكمة اخذتني.

❖ الميدان: نشر ان رجائي عطيه تخلي عن قضية سعد الدين ابراهيم وعرضت عليك فقبلتها؟

- فريد الديب: لم يحدث ان الاستاذ رجائي عطيه تخلي عن قضية سعد الدين ابراهيم اطلاقا انما هو مشغول جدا بانتخابات النقيب.

❖ الميدان: لماذا احتفل المثقفون حول القبض علي سعد الدين ابراهيم؟

- فريد الديب. لكن صفوة الامة كتبوا لصالحه.

❖ الميدان: لم يؤيدوه وانما اتهموا طريقة معالجة الصحافة للقضية.

- فريد الديب: لأ.. وارجو ان تقرأ رأي د. سعيد النجار.

❖ الميدان: اغلب من وقف مع د. سعد اصحاب جمعيات اهلية ممولة من الخارج اولهم علاقة باقباط المهجر؟

- فريد الديب: وماله؟ انت عايز تقضي علي الجمعيات الاهلية في مصر قول كده.. فلتسقط الجمعيات الاهلية في مصر.

❖ الميدان: هناك تمويل مرتبط بالتطبيع وتمويل موجه لاهداف معينة؟

- فريد الديب: التمويل ليس اسرائيليا.. التمويل اما من مؤسسات او شركات كبري امريكية حكومية او شبه حكومية ومن الاتحاد الاوروبي من اجل التنمية.. ولها اهداف.

❖ الميدان: التطبيع لا يكون مع اسرائيل فقط بل يكون مع الاهداف التي تريدها الدول الممولة؟

- فريد الديب: انت تقصد التطبيع مع اوروبا مش قادر افهمك.

❖ الميدان: التجسس قد يتم في العلن في صورة ابحاث وجمع معلومات بتكليف من جهات اجنبية صاحبة التمويل؟

- علي سالم (يتدخل في الحوار)

❖ الميدان: بعض الناس قالوا ان سعد الدين ابراهيم استثمر الناس باشياء كثيرة منها انه يتبرع لعربة المفتي بامبابة؟

- فريد الديب: لا مؤاخذة.. هذا كلام لم يرد في القضية وليس له وجود ولا اساس له من الصحة.

❖ الميدان: لماذا قدم اغلب اعضاء مجلس ابن خلدون استقالاتهم؟

- فريد الديب. من الذي قال هذا(يعلو صوته) حبت الكلام ده منين. قول سيادتك جبت الكلام ده منين؟

❖ الميدان: احمد صبحي منصور قال في اغلب الصحف: كنت عايز اسيب مركز ابن خلدون ؟

- فريد الديب: لم يحدث ولم يتخل عن مركز ابن خلدون.. وبعدين دي مسألة يرد عليها سعد الدين ابراهيم لما يطلع ان شاء الله؟

❖ الميدان: الا يمثل تدخل امريكا في قضية سعد الدين ابراهيم استفزازا للشعب المصري؟

- فريد الديب: يبدو انك تجهل ان وزير الخارجية ادلي بتصريح لجميع وسائل الاعلام انه لم يحدث اي تدخل امريكي في قضية سعد الدين ابراهيم ثم ان سعد الدين في بداية التحقيق قرر صراحة واعلنها في التحقيق بانه وان كان يحمل الجنسية الامريكية شأنه شأن العشرات والمئات من المسئولين الا انه لا يتمسك بجنسيته الامريكية وانه لا ولم يطلب اي عون من السلطات الامريكية ولا يقبل اي تدخل من الحكومة الامريكية وانه يفضل ان يتهم او يبريء بوصفه مصريا بين يدي القضاء المصري.

❖ الميدان: قيل ان سعد الدين ابراهيم تخوف من الشفافية بعد قانون الجمعيات الاهلية؟

- فريد الديب: الاهلية هذا جهل وظلم.. لان سعد الدين تقدم بطلب الي وزارة الشئون الاجتماعية لتحويل منشآته الي جمعية اهلية خاضعة للقانون.. متخوف من ايه؟ اذا كان اول من تقدم بطلب لكي يصبح جمعية اهلية.

❖ الميدان: ولماذا حبسته الحكومة؟

- فريد الديب: اسأل الحكومة.

❖ الميدان: والتهم المنسوبة اليه؟

- فريد الديب: هذه التهم نحن فندناها ونفندها ولا نسلم بها.

❖ الميدان: اطلق الشعب علي المحامي ابراهيم الهلباوي جلاد دنشواي الا تخاف مصيره وقد دافعت عن الجاسوس عزام؟

- فريد الديب: لو عندك جواسيس ممكن اترافع عنهم واعتقد انني لم اقم بدور الادعاء ضد اي مصري امام محكمة اجنبية فتصويري بالهلباوي من هذه الزاوية خطأ واذا كنت تريد تشبيهي بالهلباوي المحامي المفوه فاشكرك.

❖ الميدان: هل مازلت تمشي في حراسة؟

- فريد الديب: ولا عندي ولا حارس واحد.. والحارس هو الله.. وانما عندما علمت الحكومة المصرية ان هناك من يتعرض لمحامي يؤدي واجبه امام وسائل الاعلام في العالم فرضت حصارا مشددا علي وكان يرافقني ضباط عند الدخول والخروج في قضية عزام لان اي اساءة له كانت اساءة لمصر وقد تتخذها اسرائيل زوبعة ويمكن ان تتوالد عنها مشكلة كبيرة جدا لا يعرف مداها الا الله ولقد صدرت تعليمات لجهات الامن بحماية فريد الديب.

❖ الميدان: هل ستزور اسرائيل قريبا؟

- فريد الديب: لأ.. انا مش من رأيي اني ازورها في الوقت الحالي رغم اني دعيت من اهل عزام.. انما انا ارجأت هذا في الوقت الحالي.

المتهمة الثانية في قضية ابن خلدون بمصر تتوقع انتهاء الأزمة قريبا

القاهرة: «الشرق الأوسط»

اعتبرت نادية عبد النور المديرة المالية لمركز ابن خلدون في مصر ان التحقيقات التي جرت معها ومع مدير المركز الدكتور سعد الدين ابراهيم مجرد «زوبعة في فنجان». وقالت لـ«الشرق الأوسط» عبر شقيقها خالد عبد النور إنه لم توجه إليها أية اتهامات قاطعة تدينها منذ حبسها احتياطياً على ذمة التحقيقات الجارية معها منذ 30 يونيو (حزيران) الماضي.

وشددت عبد النور على بطلان اتهامها بالاشتراك في تلقي أموال من جهات أجنبية. وقالت انها مسؤولة عن حسابات المركز وليس لها علاقة بتلقي الأموال من الخارج حيث وينتهي دورها بعيداً عن جهة التمويل الأجنبية مشيرة إلى أن مهمتها تنحصر في اعداد الميزانية وصرف مستحقات العاملين حسب أوامر مدير المركز.

وتعتبر نادية عبد النور وهي سودانية الجنسية المتهم الثاني في قضية مركز ابن خلدون حتى الآن، وهي تعمل مع الدكتور سعد الدين ابراهيم منذ أن كان أميناً عاماً للمنظمة المصرية لحقوق الانسان، ثم انتقلت معه إلى مركز ابن خلدون بعد تأسيسه.

مصر: سعد الدين ابراهيم سيحاكم وفقاً لقانون الطوارئ

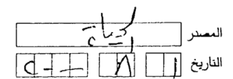
☐ القاهرة - محمد صلاح

■ رفض وزير العدل المصري المستشار فاروق سيف النصر استجابة طلب رئيس «مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية» الدكتور سعد الدين ابراهيم، تعيين قاض لاستكمال التحقيق معه. وافادت مصادر مطلعة أن سيف النصر اعتبر الطلب «غير قانوني» و«يتعارض مع قواعد النظام القضائي المصري»، مشيراً الى أن القانون «منح النيابة حق استكمال التحقيق مع ابراهيم وباقي المتهمين في قضية مركز ابن خلدون حتى تنتهي». وأوضحت ان النائب العام المستشار ماهر عبدالواحد سيتسلم ملف القضية بعد انتهاء التحقيقات ليحيلها على محكمة أمن الدولة العليا ليمثل المتهمون امامها، ملمحة الى ان قضية المركز تتعلق بامن الدولة، مما يعني خضوعها لإحكام قانون الطوارئ.

وكان ابراهيم أعلن الاسبوع الماضي انه اوقف التعاطي مع نيابة أمن الدولة بعدما قررت تمديد حبسه لفترة ثالثة على ذمة القضية، وانه لن يرد على اسئلة المحققين في الجلسات المقبلة، في شان اتهامه وعاملين في المركز بـ«تلقي اموال من جهات اجنبية مقابل إمدادها بمعلومات مغلوطة عن الاوضاع في البلاد ما يؤثر على موقف مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمحافل الدولية ويضر بالامن القومي للبلاد». وأوضحت المصادر ان النيابة لن تجبر ابراهيم على الاجابة عن الأسئلة التي ستوجه اليه، واعتبرت انه «سيكون المتضرر من هذا الموقف».

وفي المقابل فسر فريد الديب محامي رئيس «مركز ابن خلدون» موقف موكله بانه «يهدف الى استنهاض النيابة وتحفيزها على الاسراع بإجراءات التحقيق وتحديد موقفه من القضية». واعتبر ان التحقيقات طوال الشهر الماضي «اثبتت ان القضية لبست ثوباً جنائياً على رغم ان دوافعها سياسية بالدرجة الاولى»، متهماً الحكومة بالانتقام من موكله «لان بعض الجهات في الدولة اعتبرت ان ابراهيم تجاوز خطوطاً حمراء في حرية التعبير والبحث العلمي بعدما صارت ابحاثه لا تحظى برضى تلك الجهات».

وذكرت مصادر قضائية ان لبساً كان حدث حول المدة التي يحق لنيابة أمن الدولة إبقاء المتهمين في القضية خلالها رهن الحبس الاحتياطي، بعدما اعتقد البعض انها لا تتجاوز ٤٥ يوماً يكون بعدها تمديد حبس المتهمين من سلطة محكمة الجنح المستانفة المعروفة باسم «غرفة المشورة»، وأوضحت ان القضية تندرج ضمن نطاق قضايا أمن الدولة العليا في ظل قانون الطوارئ المعمول به في البلاد منذ العام ١٩٨١ والذي يمنح نيابة امن الدولة سلطة قاضي التحقيق والقاضي الجزئي في أن، مما يعني ان القضية يمكن ان تظل رهن التحقيق لمدة ستة شهور، كما أن المتهمين فيها معرضون للحبس احتياطياً لمدة ٦٠ يوماً يكون امر حبسهم او اطلاقهم بعدها من سلطة «غرفة المشورة». وفي الاحوال العادية لا يحق للنيابة حبس المتهمين احتياطياً لاكثر من ٤٥ يوماً فقط هي الفترة التي تتولى فيها التحقيق على أن يستكمله بعدها قاض لمدة ستة شهور. واضافت المصادر انه في حال عدم حفظ القضية فإنها ستحال على محكمة امن الدولة العليا (طوارئ) التي لا تخضع احكامها للطعن او الإستئناف امام اي هيئة قضائية اخرى، ويحق للمحكومين فيها فقط تقديم التماسات الى رئيس الجمهورية لطلب العفو أو إعادة المحاكمة أمام دائرة قضائية اخرى.



بعد قرار "الجهات الأمنية" تأجيل الترخيص لها

المنظمة المصرية لحقوق الانسان تتهم الحكومة بالسعي الى تقويض مؤسسات المجتمع المدني

□ القاهرة - حازم محمد

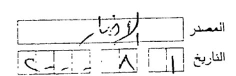
■ وصفت المنظمة المصرية لحقوق الانسان قرار «الجهات الامنية» الاعتراض على إشهارها رسمياً، وارجاء البت في طلب حصولها على الترخيص بانه «نكسة» جديدة لمؤسسات المجتمع المدني. وحمل بيان، اصدرته المنظمة امس، على الحكومة واتهمها بـ«الإصرار على مواصلة مصادرة العمل الاهلي، والتقييد على نشطاء حقوق الانسان، بما يناقض الخطاب الرسمي المعلن في هذا الشان».

وكانت المنظمة تقدمت باوراق تاسيسها الى السلطات المعنية نهاية أيار (مايو) الماضي، ووصف امينها العام السيد حافظ ابو سعدة هذه الخطوة بانها «تعبير عن حسن نياتنا، ورغبتنا في العمل في اطار الشرعية القانونية، والتعاون مع الحكومة رغم اعتراضنا على القانون المنظم للعمل الاهلي».

ولفت بيان المنظمة الى ان «القرار الرسمي لم يحدد هوية الجهة الامنية التي رفضت إشهار المنظمة، او الاسباب التي دعتها الى ذلك، والاجراءات التي لم تستوفها المنظمة، والمدى الزمني للارجاء». وقال ابو سعدة لـ«الحياة» إن «وزارة الشؤون الاجتماعية اخطرتنا شفويا الاربعاء الماضي، بالموافقة على إشهار المنظمة كجمعية اهلية تحت الرقم ٤٦١ لسنة ٢٠٠٠، وفوجئنا بخطاب رسمي اول من امس بإرجاء البت في الطلب، لاعتراض الجهات الامنية». ورداً على تاثير القرار الأخير اعرب أبو سعدة عن خشية من انعكاسات سلبية تجاه العمل الحقوقي، وقال: «تصورنا ان الحكومة ترغب في طي صفحة الماضي، وبدء مرحلة جديدة، وكان إخطارنا بالموافقة الاسبوع الماضي ستار ترحيب شديد، لكن مطالب الامن مثلت صدمة شديدة».

ويعقد مجلس امناء المنظمة اجتماعاً مساء الخميس المقبل، يعرض فيه التطورات الاخيرة، وسط اجواء تراوح بين المطالبة بتجميد النشاط احتجاجاً على «الممارسات الحكومية»، او الاستمرار في النشاط تحت افق «مواجهة» منتظر في المرحلة المقبلة.

وكان مجلس امناء المنظمة عقد اجتماعاً طارئاً مساء الخميس الماضي، قرر فيه مجموعة من التدابير لاستئناف النشاط بعد الإخطار بالموافقة على التاسيس.



في قضية مركز ابن خلدون

اليوم.. النظر في تجديد حبس المحامي حماد

تنظر اليوم نيابة امن الدولة العليا امر تجديد حبس اسامة حماد «المحامي» امين خزينة مركز ابن خلدون.. قرر المستشار هشام سرايا المحامي العام الأول اخلاء سبيل احمد عطا الموظف بالمركز بضمان بطاقته الشخصية.. ومازالت النيابة في انتظار تقرير البنك المركزي عن كشف سرية حسابات المركز وحسابات جميع المتهمين المتورطين في القضية وهيئة دعم الناخبات المصريات. وامرت النيابة باستعجال تقرير البنك. وكانت النيابة قد وجهت للمتهم اسامة حماد عدة تهم منها المشاركة في جمع اموال مع المتهم الاول د. سعد الدين ابراهيم دون الحصول على تصريح بذلك وبالمخالفة للامر العسكري والاستيلاء على مبالغ مالية باستخدام اساليب احتيالية لاعداد كشوف وبطاقات مزورة وقبول مبالغ مالية من الدول الاجنبية بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail. merit56@hotmail com

المصدر: الأخبار

التاريخ: ٢ / ٩ / ٢٠٠٠

تجديد حبس موظفين بمركز ابن خلدون

امر المستشار هشام سريا المحامى العام الاول لنيابة امن الدولة العليا بتجديد حبس كل من حسين عبد الرحمن واشرف صلاح محمد الموظفين بمركز ابن خلدون ١٥ يوما لاتها مهما بتزوير البطاقات الانتخابية والحصول على اموال. كما امر باخلاء سبيل اسامة حماد المحامى امين خزينة المركز بضمان محل اقامته. وبذلك يصبح عدد المتهمين المحبوسين فى القضية ١٢ متهما والذين تم اخلاسبيلهم ١٠ متهمين

ميريت
للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail. merit56@hotmail.com

المصدر الدستور
التاريخ ٢ | ٨ | ٢٠٠٠

إخلاء سبيل أمين صندوق مركز ابن خلدون

قررت نيابة أمن الدولة العليا أمس، إخلاء سبيل اسامة حماد أمين صندوق مركز ابن خلدون بضمان محل إقامته. كما قررت النيابة، تجديد حبس باحثين آخرين بالمركز وهيئة دعم الناخبات «هدى» ١٥ يوما على ذمة التحقيقات. كان فريق التحقيق المكون من هشام بدوى، وأشرف العشماوى وأشرف هلال، ووليد الشناوى رؤساء النيابة، قد واجهوا المتهمين الثلاثة حسين عبدالرحمن، وأشرف صلاح، واسامة حماد بأقوال الدكتور سعد الدين إبراهيم مدير المركز. وألقى الدكتور سعد المسئولية المالية على أمين الصندوق.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: الأهالي
التاريخ: ٢ / ٨ / ٢٠٠٠

محاكمة سعد الدين إبراهيم .. خلال أيام

□ كتب ثروت شلبي:

يعلن المستشار ماهر عبد الواحد النائب العام خلال الأيام القليلة القادمة، قرار الاتهام في قضية د. سعد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون. صرح بذلك لـ«الأهالي» مصدر قضائي كبير من النيابة العامة. ويعكف المستشار هشام سرايا المحامي العام لنيابة أمن الدولة العليا على تنقية وبحث مواقف جميع المتهمين والبالغ عددهم ٣٠ متهما ومتهمة، منهم ١٤ محبوسون احتياطيا وستة مفرج عنهم بكفالات مالية أو ضمانات شخصية، وعشرة مازالوا هاربين أبرزهم ماهر السمبسي. وقال المصدر القضائي: إن محاكمة د. سعد الدين إبراهيم والمتهمين معه ستتم أمام محكمة أمن الدولة العليا «طوارئ». واضاف المصدر أن قرار الاتهام سيصدر قبل يوم الخميس ١٠ أغسطس، وهو الموعد المحدد للنظر في تجديد حبس د. سعد الدين إبراهيم للمرة الرابعة



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر
التاريخ

"ضوء أخضر" للرد على الحملات الإعلامية الأميركية

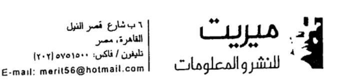
مصر: خطباء المساجد ينددون بإدارة كلينتون

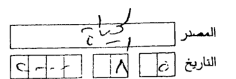
□ القاهرة - محمد صلاح

■ بات مرجحاً أن ترد القاهرة على حملة اعلامية اميركية ضد مصر والرئيس حسني مبارك، بتمديد حبس رئيس «مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية» الدكتور سعدالدين ابراهيم، الذي يحمل الجنسية الأميركية، لفترة حبس احتياطي رابعة بعد ما تحولت القضية المتهم فيها وآخرون من الباحثين والمتعاملين مع المركز عنصراً رئيسياً في أزمة بين البلدين ظلت صامتة لفترة إلى أن اظهرها مقال نشره الثلثاء الماضي الصحافي الأميركي توماس فريدمان في صحيفة «نيويورك تايمز».

ووسط تجاهل رسمي للحملة الأميركية عمت حال غليان الأوساط المصرية وسادها استياء بالغ من مقال فريدمان، الذي لاحظت مصادر مصرية انه نشر بمثابة «مذكرة» من الرئيس الأميركي إلى نظيره المصري، لافتة إلى أنها «تستخدم في التخاطب بين رئيس ومرؤوسه، خلافاً لما اعتاده فريدمان من استخدام اسلوب الرسائل التي يتبادلها انداد».

وبدا ان ضوءاً أخضر اعطي للصحف والمجلات القومية والحزبية المصرية لتصعيد الحملة على السياسات الأميركية لتشمل الرئيس بيل كلينتون نفسه، إذ وصف رئيس تحرير «الأهرام» السيد ابراهيم نافع أمس تهديداته بنقل السفارة الأميركية إلى القدس، بأنها «كريهة»، معتبراً انه «ليس مفترضاً في رئيس الدولة العظمى الوحيدة في العالم ولا حتى في رئيس أقوى دولة أن يستسلم


ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com


المصدر
التاريخ

للاحباط ويطلق التهديدات يميناً ويساراً.. وزاد ان موقف كلينتون «يعكس قمة عدم المسؤولية والاستخفاف بمصالح الشعوب وحقوقها»، مؤكداً انه سيرد على فريدمان اليوم.

ولوحظ ان خطباء المساجد المصرية تناولوا أمس قضية القدس ووجهوا انتقادات حادة الى دور الادارة الاميركية لدفع الزعماء العرب الى الضغط على الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات.

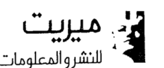
وأعربت مصادر مصرية عن اعتقادها بان جهات داخل الادارة تضغط لتصعيد الحملة على مصر بعدما رفض مبارك ممارسة ضغوط على عرفات في شأن قضية القدس، وكذلك محاولة إثنائه عن اعلان الدولة الفلسطينية بحلول ١٣ ايلول (سبتمبر) المقبل. ولفت مراقبون إلى خطاب ألقاه مبارك الشهر الماضي في ذكرى ثورة تموز (يوليو) خلا من أي اشارة الى عملية السلام، واعتبروا انه كان «رسالة» إلى الأميركيين استلهم فيها مبارك المرحلة الناصرية وخطابها السياسي، والقضايا التي دافع عنها الرئيس الراحل جمال عبدالناصر.

وقال مصدر سياسي لـ«الحياة»: «اعتدنا أن تأتي مواقف الادارة الاميركية هادئة وان تستغل وسائل الاعلام الاميركية وربما بعض الجهات في الكونغرس لتصفية الحسابات او الضغط على مصر». ولفت إلى أن البيانات الصادرة عن الخارجية الاميركية منذ اعتقال سعدالدين ابراهيم «اقتصرت على عبارات هادئة كالتعبير عن القلق او التذكير بتوقيع المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الانسان من دون اعلان موقف متشدد». وأضاف المصدر ان «المواقف تأتي من الكونغرس والاعلام، وما ورد في مقال فريدمان عن قضية ابراهيم وكذلك مطالبة بعض اليهود الأميركيين الكونغرس بربط المعونات الأميركية المقدمة لمصر برد ممتلكات مزعومة لليهود يصبان في ذلك الاتجاه».

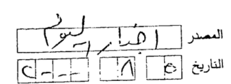
وكان مقال فريدمان سخر من حال الديموقراطية في مصر، معتبراً أن ابراهيم اعتقل لأنه قدم نصائح في هذا المجال. وأشار المصدر الى ان نحو ثماني مؤسسات اميركية اصدرت أخيراً تقارير تشكك في الاقتصاد المصري، وتساءل: «هل صار الاقتصاد المصري سيئاً فجاة؟». ولفت إلى تناقضات في المواقف الأميركية، مشيراً إلى تقرير أصدرته الاسبوع الماضي السفارة الاميركية في القاهرة، يشيد بالاستقرار الذي يتمتع به الاقتصاد المصري.

وأكد أن ردوداً صارمة تلقاها السفير الأميركي دانيال كيرتزر في شأن طلب اطلاق ابراهيم، وان النيابة رفضت اطلاع الجانب الأميركي على التحقيقات كون القضية تتعلق بوقائع جنائية على الأراضي المصرية.

يذكر ان تقريراً نوقش اثناء اجتماعات المجلس المصري للشؤون الخارجية الشهر الماضي، توقع أزمات بين مصر وأميركا حول قضايا منها السودان وليبيا والعراق وعملية السلام، لكنه خلص الى ان «الجوانب الايجابية التي تحققها العلاقة بين الطرفين ستكون كفيلة بتجاوز الخلافات».



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail merit56@hotmail.com



فى قضية مركز ابن خلدون

النيابة تنهى تحقيقاتها.. وتعلن قرار التصرف أواخر الاسبوع

حصيلة البطاقات المزورة.. اودعت فى الحساب الشخصى لسعد الدين ابراهيم

كتبت - خديجة عفيفي:

أوشكت نيابة أمن الدولة العليا على الانتهاء من تحقيقاتها فى قضية مركز ابن خلدون المتهم الأول فيها استاذ علم الاجتماع السياسى بالجامعة الامريكية ومدير المركز د سعد الدين ابراهيم ومساعدته المتهمة نادية عبدالنور والمحبوسين حالياً على ذمة التحقيقات و١٢ اخرين محبوسين.. وقد استعرض المستشار ماهر عبدالواحد النائب العام نتائج التحقيقات والتى كشفت العديد من المخالفات مع المستشار هشام سرايا المحامى العام الأول لنيابة امن الدولة العليا ومن المنتظر ان يعلن النائب العام فى اواخر الاسبوع الحالى قرار التصرف فى القضية.

وقد كشفت اقوال المتهمين المحبوسين واقوال الشهود ومنهم نيبال عبدالنبى سكرتير عام هيئة دعم الناخبات المصريات علم د سعد الدين ابراهيم بتزوير البطاقات الانتخابية واصدار اوامره بنقل تلك البطاقات الى منزله ووضعها فى خزينة مكتبه بحجة الخوف عليها من السرقة وذلك لاعتماد الاتحاد الاوروبى المنحة المقررة طبقاً للعقد المبرم بينه وبين الهيئة على ضرورة استخراج البطاقات الانتخابية للناخبين، واطلاع الاتحاد الاوروبى عليها، وبناء عليه اضر المتهم الاول بتدريب بعض الاشخاص على جلب البطاقات الانتخابية المزورة من محافظات الجيزة والفيوم وسوهاج واسيوط والقليوبية والشرقية.

المركز يقوم بأبحاث عن الأحزاب وعملية السلام لحساب جامعة اسرائيلية

وتبين من التحقيقات ايداع مبالغ قدرت بحوالى ٥٠٠ الف جنيه حصيلة البطاقات المزورة فى حساب د سعد الدين ابراهيم الشخصى، بخلاف الشيكات وتظهيرها، حيث يتم استخراجها دون أن يحصل اصحابها على قيمتها، ثم توضع فى الحساب الشخصى للدكتور سعد وثبت قيام المتهمة نادية عبدالنور بإصدار اوامرها باستخراج شيكات باسماء موظفين وهميين لتغطية بنود المشروع.

وبعد الانتهاء من استخراج الشيكات بهذه البنود بأسماء وهمية تم استخراج مبلغ الف جنيه كمصاريف ادارية وتم ايداع مبلغ ١٩ الف جنيه فى الحساب الشخصى للدكتور سعد.

وكشفت التحقيقات التى اجراها كل من هشام بدوى رئيس النيابة واشرف العشماوى واشرف هلال وكلاء اول النيابة قيام كل شخص فى الهيئة بجلب ٣ الاف بطاقة انتخابية مزوة، ومن ابرز الاشخاص الذين جلبوا بطاقات للهيئة طارق حسان وممدوح السبنس وغيرهما.. واعترفت نيبال عبدالنبى امام جهات التحقيق استلامها البطاقات الانتخابية من الاشخاص الذين كلفهم د سعد باحضارها وعددها ٤٤ الف بطاقة انتخابية مزورة وبعد تجميعها طلبت نادية عبدالنور نقلها من الهيئة الى منزل د سعد، واقرت الشاهدة بأنها قامت بايداع مبالغ عديدة فى حساب د سعد ببنك مصر الدولى فرع المعادى.

وكشفت الاوراق والمستندات والتقارير المضبوطة علاقة د سعد مع حلف الناتو وبالقائمين فى السفارة الاسرائيلية، حيث يقوم بعمل ابحاث عن الاحزاب المصرية والعربية وعلاقاتها بالانظمة الحاكمة وآرائها فى عملية السلام وتبين انها ابحاث ممولة من قبل اسرائيل وتشرف عليه جامعة بوسطن الاسرائيلية.

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر: روزا

التاريخ: ٦ / ٨ / [illegible]

تجديد حبس مساعد الشرطة المتورط فى قضية ابن خلدون

كتبت ـ نجوى عبدالعزيز:

قرر المستشار هشام سرايا المحامى العام الاول لنيابة امن الدولة العليا تجديد حبس محمد حسنين مساعد الشرطة المتورط فى قضية مركز ابن خلدون ١٥ يوما على ذمة التحقيقات. واجه اشرف هلال رئيس النيابة مساعد الشرطة باقوال ماجدة البيه ابراهيم المتهمة فى القضية.

وكانت قد اعترفت بقيام مساعد الشرطة بالتوقيع على البطاقات الانتخابية المزورة وبختمها بخاتم الدولة نظير مبالغ مالية. وجهت النيابة إلى مساعد الشرطة اتهامات الرشوة والتزوير فى أوراق رسمية وسرقة اختام مملوكة للدولة.

محاميه يخشى ربط القضية بمقال فريدمان

القاهرة: نيابة أمن الدولة تواجه إبراهيم بتهمة جديدة

□ القاهرة - محمد صلاح

■ تفاعلت الأزمة المصرية - الاميركية في شان قضيتي الموقف المصري من مفاوضات كامب ديفيد- ٢، ومسالة القبض على الدكتور سعد الدين ابراهيم وأخرين من الباحثين والمتعاملين مع «مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية».

وربط السيد فريد الديب محامي ابراهيم الحملات الاعلامية المتبادلة بين القاهرة وواشنطن وموقف موكله من القضية التي تحقق فيها حالياً نيابة أمن الدولة العليا. وأعرب عن مخاوفه من ان يكون الرد الرسمي المصري على مقال الصحافي الاميركي توماس فريدمان يتجه الى تصعيد في القضية قد يصل الى حد احالة ابراهيم وزملائه على «محكمة أمن الدولة العليا طوارئ» التي لا تخضع أحكامها للطعن أو الاستئناف أمام أي دائرة قضائية أخرى وتنفذ بعد مصادقة الرئيس عليها.

وكانت النيابة استدعت ابراهيم لتحقيقات جديدة مساء الجمعة على رغم العطلة الاسبوعية، وواجهته بتهمة جديدة تتعلق بـ«تقديم رشوة الى موظفين عموميين يعملون في اتحاد الاذاعة والتلفزيون»، ومعلومات عن استعانة «مركز ابن خلدون» ببعض العاملين في الاتحاد «لتنفيذ ابحاث خاصة بالاوضاع الداخلية في مصر ومنحهم اموالاً مقابل ادائهم لذلك العمل».

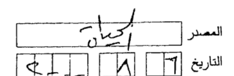
وواجهت النيابة في الجلسة التي استمرت حتى الصباح ابراهيم بتقرير من البنك المركزي عن حساباته في المصارف المصرية ومعلومات عن حساباته في مصارف اجنبية، ونفى رئيس المركز أن يكون قدم رشاوى الى اي من العاملين في اتحاد الإذاعة والتلفزيون، وأوضح انه استعان بعدد منهم للعمل بعض الوقت في مقابل مكافآت. واشار محاميه الى أن القانون حدد الرشوة بانها «اموال تصرف الى الموظف العمومي مقابل امتناعه عن اداء عمله او لدفعه لأن يؤدي عملاً بعينه»، موضحاً أن من استعان بهم موكله من موظفي الاتحاد ساهموا في بحث يتعلق بـ«التوعية الانتخابية» وهو أمر بعيد عن طبيعة عملهم.

وأوضح ابراهيم أن له حسابين في مصرفين، احدهما في اميركا والآخر في انكلترا، وذلك لسداد مستحقات المتعاملين مع «مركز ابن خلدون» من الخارج. ونفى أن يكون حوّل أموالاً من داخل مصر الى الخارج

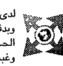
وقال الديب لـ «الحياة»: «إذا احيل ابراهيم على محكمة عادية سيحصل على البراءة في أول جلسة، لكن الأزمة الاميركية - المصرية قد تدفع السلطات الى احالته على محكمة أمن الدولة طوارئ ليكون عبرة للاميركيين»، معربا عن خشيته من أن تبدأ محاكمة موكله قبل رفع الحبس الاحتياطي عنه، واضاف: «في تلك الحالة ستتم الجلسات وهو محبوس».

ولاحظ مراقبون ان الهجوم الاعلامي المصري استهدف الجهات التي بدأت بالهجوم الاميركي كالصحافي فريدمان واللوبي الصهيوني وبعض عناصر الكونغرس مع الحرص على التفرقة ما بين هؤلاء وجهات اخرى لم تشارك في الهجوم الاميركي.

وفسر الهجوم الاعلامي المصري على كلينتون بانه «يعكس يقيناً مصريا بأن فريدمان لم يكتب المقال من تلقاء نفسه وانما بناء على توجيهات من الرئيس الاميركي نفسه». واعتبرت أوساط مصرية ان اللقاء الذي جرى اول من أمس بين كلينتون وفريدمان في أحد ملاعب الغولف «قصد به تأكيد أن كلينتون موافق على ما كُتب في نيويورك تايمز»، مشيرة الى أن القاهرة تعتقد بان الاميركيين «كانوا سبب الأزمة الاخيرة بل دفعوا في اتجاهها لمجرد ان يبينوا للرأي العام الاميركي والاسرائيلي أن هناك مقاومة عربية تقودها مصر ضد الولادة المتعسرة لاتفاق سلام فلسطيني - اسرائيلي، وان الادارة الاميركية قادرة على التعاطي مع تلك المقاومة وردعها». ولفتت مصادر مصرية الى أن الرد الرسمي المصري الوحيد على التحركات الاميركية صدر عن طريق وزير الخارجية السيد عمرو موسى الذي أكد «أن مصر لا تقبل بالضغط على عرفات لكون القدس مسالة عربية وإسلامية». ويسود اعتقاد في الاوساط المصرية بوجود «بعد شخصي في مقال فريدمان، ولهجة تحريضية «لا يمكن أن يقبلها مسؤول مصري» وأن الشعور المصري بخيبة الأمل «جاء لكون المقال صدر عن شخص حظي باحتفاء كبير اثناء زيارة لمصر قبل أشهر قليلة ولكونه مقرباً جداً من الادارة الاميركية، ولأن ما كتبه «صدر بعد فترة من اتصالات بين الجانبين لتوثيق العلاقات وصلت الى حد تحولها الى علاقات استراتيجية بالنسبة للطرفين».



مصير مثقف يخرق إجماع الجماعة المثقفة



لدى الكتابة عن سعد الدين ابراهيم الآن، لا بد ان نتخيّل وبدقة، ان الرجل يقف خلف القضبان، محروماً من الحركة والهواء الطلق، خاضعاً لاعتباطية نظام السجن وغبائه؛ وانه لم يَفترض يوماً أنه سوف يستحق المكوث فيه كل هذه الفترة... تحقيقاً واستجواباً واطاراً يومياً للحياة.

لا بد من تخيّل ذلك، والتحلّي بشيء من الوجل: اذ لا هو توقّع ولا نحن توقّعنا أن مساره الطويل سوف يفضي به يوماً الى الاقامة في اسخف مكان اخترعه الانسان، اي السجن.

الفائدة الصغرى لفعل التخيّل هذا هي في اعادتنا الى الاصول التي تُملي علينا، بصفتنا بشراً قبل ان نكون مثقفين، بأن نبدي تعاطفاً مع سعد الدين ابراهيم محروماً من الحرية والهواء الطلق... من دون الحاجة الى التكرار المطوّل والملّ، لدى مطلع كل مقال، بأننا لا "نؤيد" مواقفه ولا منهجه في البحث ولا الموضوعات التي يصر على البحث فيها ولا «العلاقات» التي نسجها طوال مساره... وكأننا بذلك نودّ تسجيل أننا خلعنا عن انفسنا عاداتنا القديمة في الاجماع التام... فحسب.

اما الفائدة الكبرى، فهي تكْمن في تفكيك الالتباسات الشائكة التي احاطت، ليس فقط بشخصه وانتاجه العلمي... بل ايضاً بالمسائل والقضايا الكثيرة التي اثارها اعتقاله، والتي تحتاج الاستفاضة بها الى وقفات مطوّلة؛ والمقال هذا ليس سوى ملخّص عنه.

أولى هذه المسائل هي خرق سعد الدين ابراهيم لعدد كبير من «الاجماعات» السائدة وسط المثقفين: فهو المنظّر العربي الحيّ، صاحب الثقل، الذي اطلق فكرة "سدّ الفجوة" بين السلطة والانتلجنسيا، او جماعة المثقفين؛ وهي فكرة كانت تعتبر، حين اطلاقها، شبه محرّمة في وسطهم... بسبب انحدارهم غالباً من اصول يسارية معارضة لنظم الحكم في بلادهم.

وقد ادّت هذه الفكرة، كما هو معلوم لدى الكثيرين، ليس فقط الى تمتين صلات سعد الدين ابراهيم ببعض رجالات القرار العربي... بل ايضا الى قلبه للمعايير السياسية المتعارف عليها وسط الجماعة المثقفة، والكتابة، مثلا، عن الملَكيات بصفتها "انظمة اكثر قابلية للاستمرار والانسانية من الجمهوريات ذات الطرق الانقلابية والوعود الثورية بغدٍ مشرق... مما ادخل على القاموس الثقافي-الفكري الذائع عبارات ومفردات، عكّرت صفوه وشوّشت عليه اطمئنانه اللذيذ...

ومن السهولة ملاحظة المفارقة التي افضت اليها فكرة «سدّ الفجوة» هذه... فصاحبها في السجن، فيما المصرّون الرسميون على رفضها يتنفسون الهواء الطلق النظيف.

القضايا العادلة هي ثاني الاجماعات التي خرقها ابراهيم، وعلى رأسها العداء لاسرائيل، والوحدة الوطنية، المتمثلة بالسكوت عن موضوع الاقليات الدينية والعرقية ؛ والاثنتان من المقدسات التي لا يجوز لغير السلطة القائمة البحث بها واتخاذ القرار بشأنها؛ فيما الخوض فيها من قبل المواطن غير الممتاز كالنّبش في نار لم تنطفىء... اذ

المسموح به إما كيل العداء، الشديد العمومية، لاسرائيل، والاشادة بأصناف «الوحدة الوطنية» المزدهرة في مجتمعاتنا، او الصمت والكتابة في امور متداولة، بهُتت لكثرة البحث في ما يطفو على سطحها . فقط سطحها

«البروفيل» الشخصي لابراهيم، الذي حثّ على هذه المواقف، ونجَم عنها في أن، يناقض تماماً الصورة التقليدية التي الفناها عن الكتاب الناشطين، اصحاب وجهة النظر غير الشائعة : فسعد الدين ابراهيم ميسور، يعمل كثيراً، ولا يخفي سخريته مما يُحاط بشخصه من العداء، ولا تستوقفه ملياً انتقادات موجّهة ضد مواقفه وعلاقاته، غير المحبوبة ولا الشعبية. ولا بد هنا من قول ما يُشاع شفاهةً، من ان الكثير من الانتقادات يعود الى حسد ما... حسد على اليسر والشجاعة والتدبّر وسبْر المنوعات، مما لا يتمتّع به العديد ممن يعملون في حقلي الفكر والبحث؛ والارجح ان غياب هذه الملَكات لديهم يعود الى طبيعة الخروقات التي قام بها ابراهيم... فهي من جهة تتوسل مهارات وعلاقات معيّنة ليست متوافرة لدى الجميع ؛ ولكنها من جهة اخرى لا تفتح افقاً جديدة، لا في الطروحات الفكرية ولا في المسالك الشخصية... بل تظهر هكذا، نهائية، ذات اطار محدّد جداً، لا تولّد غير نفسها... فلا يأتيها النقد بغير تكرار افعال ايمان ووفاء لافكار قديمة أثبتت بدورها عقْمها.

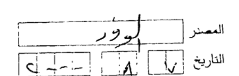
هناك مسائل اخرى لا تقلّ صعوبة وتعرجاً من الخروقات التي احدثها ابراهيم في جدار المثقفين الاجماعي والبحث العلمي في العالم العربي اولها: وهذه الممارسة، المنْسية مترتباتها، تحتاج دوما الى استدعاء ظروفها هي الاخرى. فالباحث، وهو كائن غير معترف به في عالمنا العربي، يستطيع تحمّل التجاهل العام لانتاجه لكن ليس بمقدوره القيام بعمله بلا مقابل مادي، والا قضى عمره جائعاً. اما الامكنة الوطنية التي يُتاح له فيها القيام بعمله، فهي اما الجامعة او المراكز البحثية الرسمية؛ وهاتان الاخيرتان، ان لم تدعم بعض «خططهما» مؤسسات دولية، «ناصحة» لها الشروط والمواصفات والموضوعات، وكلها مقننة، فانهما لا تكونان جادتين لا في مشروعاتهما ولا في استيفاء الشروط المعيشية الدنيا للباحث. لذلك فان الباحث الذي لم يرث من محبّيه ما يغطّي حاجاته، ويرغب بالقيام بعمل حقيقي من دون الهلاك، سيلجأ الى مراكز التمويل البحثية الاجنبية. وهذه الأخيرة لها بدورها مشكلاتها المعروفة، وعلى رأسها اهتماماتها البحثية الخاصة التي لا تتطابق دوماً مع الاهتمامات التي يعتقد الباحث في داخله بأن بلاده جديرة بها. هكذا تراه، لو اراد الاستمرار، وهذا من حقه، منزلقاً في موضوعات وطرق ليست دائما على تناغم مع عالمه الخاص... او العام كل هذا يجب ان لا يغفل أن العديد من الابحاث المموّلة من المراكز الاجنبية صارت من المراجع التي لا بد من العودة اليها في المجال الذي يخصّها.

اما المسألة الثانية، فتتعلّق بالقوانين وكيفية تطبيقها وطرق ردع مخالفيها في العالم العربي. اذ ينتشر فيه نَظْمٌ لهذه القوانين تعايش معه اكثر المواطنين عظمة واقلهم شأنا على حد سواء : فهم يدركون أن هناك بعض القواعد الواجب عدم مخالفتها، تحت طائلة مسؤولية جسيمة، لكن قلّة منطقية هذه القوانين وعجلة الحياة العملية المتسارعة، تدفعانهم الى نقض بعض القواعد تيسيراً لامور حياتية وعملية. والذي يحصل ان السلطة ذات البصيرة العالمة، تعرف بهذه المخالفات للقوانين، ولكنها لا تحرك ساكنا.. ليس عجزاً او تعاطفاً، بل انتظاراً للساعة التي سوف تستخدم فيها هذه المخالفة في عملية ابتزاز سياسي معلوم. فتقول،

تقريباً حرفياً، للمواطن المخالف، في اللحظة المناسبة للابتزاز . اما ان تتماشى معي وتظهر الولاء التفصيلي لسياستي، او اسجل عليك هذه المخالفة... وهو تسجيل ينجم عنه عادة الخراب لكثرة ما تراكمت المخالفات: هذا ما يحصل مع المواطن الساكن في حيٍ فقير، والمضطر مثلاً لمخالفة القانون بأن يقيم «بسطة» غير شرعية من الثياب القديمة او السجائر او الخضار... والذي يقي اهله من الجوع يوم «الانتخابات»، بأن يصوت للمرشح الرسمي الذي سوف يغضّ الطرف عن هذه المخالفة. وهذا ما يحصل ايضا للاحزاب التي راكمت منذ سنوات من المخالفات ما يلفت النظر... والتي ضبطت، مخالفةً للقانون، لحظة كبُر رأسها واعتقدت نفسها قادرة على الاخلال بصفو الحكومة وسكينتها... وهذا ما حصل لسعد الدين ابراهيم، الذي قام، بحسب محاضر التحقيق، بمخالفات تحتاج الى زمن معين لارتكابها... وقد «تذكرته» الحكومة عندما شرع بإحضار مراقبين الى الانتخابات التشريعية القادمة : وهي مبادرة تطال اعزّ ما عندها، اي صورتها امام الملا.

والصورة هذه تفضي بنا الى الحيرة التي انتابت الجميع، وقوامها: كيف يمكن لحكومة صديقة للولايات المتحدة الاميركية ان تصمد امام ضغوطها من اجل اطلاق سعد الدين ابراهيم؟ لدى محاولة الاجابة، علينا الاخذ بعناصر غير معلنة تماماً، اعتدنا على ورودها خلف كواليس السياسة... ولكن ايضاً نحتاج الى اعادة القول أن الصورة تحولت الى السلاح المعنوي الداخلي لسلطة شحيحة العطاء، ثم الى مادة تعبوية شبه مضمرة لجميع الطاقات، ضد «عدو»، هو اليوم، كما الامس، الصديق والمشير والمنسق الاكبر.

دلال البزري



توجيه تهمة التخابر والرشوة لسعد الدين إبراهيم

وجهت نيابة امن الدولة العليا مساء امس تهمتى التخابر والرشوة الى الدكتور سعد الدين ابراهيم المتهم الاول فى قضية بن خلدون. كانت النيابة قد استدعت المتهم للمرة السابعة مساء امس قبيل تجديد حبسه، وواجهته بأقوال المتهمين الجدد فى القضية. كما واجهته بالمستندات التى تم ضبطها اثناء اجراء المعاينة لفيلته بالمعادى امس الاول.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس. ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail merit56@hotmail com

المصدر
التاريخ



سفير الولايات المتحدة يطلب لقاء رئيس الوزراء

مصر: ابراهيم جاسوس اميركي

□ القاهرة - محمد صلاح

■ وجهت نيابة أمن الدولة العليا في مصر امس الى رئيس «مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية» الدكتور سعدالدين ابراهيم تهمة «التخابر مع دولة اجنبية هي الولايات المتحدة، بقصد الإضرار بمصالح مصر العسكرية والسياسية والاقتصادية».

وجاء هذا التطور ليزيد تعقيد الأزمة المصرية - الاميركية التي نشأت بداية الشهر الماضي اثر اعتقال ابراهيم (يحمل الجنسية الاميركية) وتفاعلت بعد اتهام أوساط اميركية القاهرة بالتسبب في فشل مفاوضات كامب ديفيد لرفضها ممارسة ضغوط على الرئيس ياسر عرفات لقبول طرح اميركي يتعلق بمسألة القدس.

وظهرت الأزمة على السطح بفعل مقال نشره الثلثاء الماضي الصحافي الإميركي توماس فريدمان في صحيفة «نيويورك تايمز».

وعلى رغم ان حدة الهجوم الاعلامي المصري على فريدمان وجهات اميركية خفت بدرجة كبيرة امس، بدا ان القاهرة اختارت قضية «مركز ابن خلدون» مسرحاً للرد على الحملة الاميركية. واعتبر مراقبون ان الاتهام الجديد «يعني ابراهيم واميركا في آن»، بعدما لاحظوا ان النيابة حددت اسم الدولة التي اعتبرت ان ابراهيم تخابر معها (راجع ص٥).

وجاء التصعيد المصري بعد اقل من ٢٤ ساعة على مقال نشره في صحيفة «واشنطن بوست» الصحافي الاميركي جيم هوغلان، الذي يعتقد المسؤولون المصريون انه قريب الى دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة. وانتقد المقال الزعماء العرب وبينهم الرئيس مبارك وحمّلهم مسؤولية فشل



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail merit56@hotmail com

المصدر
التاريخ

مفاوضات كامب ديفيد، بعدما اعتبر انهم «حرضوا عرفات على رفض الصيغة الاسرائيلية - الاميركية لقضية القدس كون السلام لا يحقق مصالحهم».

عقوبة التجسس

ووفقاً لقانون العقوبات المصري فإن جريمة التجسس (التخابر في التعبير القانوني) تصل عقوبتها الى الاعدام. لكن فريد الديب محامي ابراهيم أعرب عن أمله باسقاطها عند صدور لائحة الاتهام في القضية، قبل احالتها على المحكمة، بعدما اعتبر ان موكله «ضحية الأزمة المصرية - الاميركية».

وسارع السفير الأميركي في القاهرة دانيال كيرتزر الى طلب لقاء

رئيس الحكومة الدكتور عاطف عبيد الذي التقاه في مقر مجلس الوزراء. واكتفى كيرتزر بتصريح مقتضب عقب المقابلة، وقال انه ناقش مع عبيد «عدداً من القضايا المتعلقة بدعم العلاقات بين البلدين» وكذلك «تطورات عملية السلام في الشرق الأوسط»، مشيداً بـ«الدور المصري الداعم للتوصل الى تسوية شاملة وعادلة في المنطقة». لكن مصادر مطلعة اكدت ان الحملات الاعلامية المتبادلة وموضوع ابراهيم اثيرت أثناء الاجتماع. وكانت السفارة الاميركية أعلنت عقب تمديد حبس ابراهيم الاسبوع الماضي ان كيرتزر سيرفع مستوى الاتصالات التي يجريها مع المسؤولين المصريين لاطلاق رئيس «مركز ابن خلدون» الى اعلى المستويات. واكدت المصادر ان الموقف المصري الرافض أي تدخل في القضاء أعيد تأكيده خلال لقاء عبيد السفير.



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail merit56@hotmail.com

المصدر ....

التاريخ ....

محاميه اعتبر القضية سياسية وحلها يحتاج الى قرار سياسي

مصر: اتهام ابراهيم بالتخابر مع اميركا يزيد الأزمة مع واشنطن تعقيداً

القاهرة - محمد صلاح

■ دخلت قضية «مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية» المتهم فيها الدكتور سعد الدين ابراهيم وآخرين من الباحثين والمتعاملين مع المركز منعطفاً جديداً، في موازاة التفاعلات التي أفرزتها أزمة مصرية - اميركية بفعل مقال نشره الثلاثاء الماضي الصحافي الاميركي توماس فريدمان في صحيفة «نيويورك تايمز».

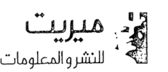
ووجهت نيابة أمن الدولة العليا الى ابراهيم الذي يحمل الجنسية الاميركية تهمة: «التخابر مع دولة اجنبية، هي الولايات المتحدة، بقصد الإضرار بمصالح مصر العسكرية والسياسية والاقتصادية»، وذلك خلال جلسة تحقيق جرت معه أمس في حضور محاميه فريد الديب الذي اعتبر ان القضية سياسية وينبغي حلها بقرار سياسي من دون ان يعني ذلك، قانونياً، تدخلاً في القضاء.

واستندت التهمة الى مشاركة ابراهيم في نيسان (ابريل) العام ١٩٩٤ في مؤتمر نظمته وزارة الدفاع الاميركية (بنتاغون) في واشنطن القى فيه بحثاً عن «التطرف الاسلامي في مصر». وعلى رغم مشاركة مصريين آخرين، بينهم مسؤولون، في المؤتمر الذي عقد تحت عنوان «مستقبل العلاقات المصرية - الاميركية»، رأت النيابة أن اجابات ابراهيم على اسئلة طرحت في المؤتمر تضمنت الخوض في أمور عسكرية وسياسية ومعلومات تتعلق بالأمن القومي للبلاد ما دعاها الى توجيه التهمة اليه.

وكانت السلطات أوقفت بداية الشهر الماضي ابراهيم وسكرتيرته السودانية الجنسية نادية عبدالنور وأحالتهما على نيابة أمن الدولة التي امرت بحبسهما لمدة ١٥ يوماً على ذمة التحقيق، بعدما وجهت اليهما تهمة «تلقي أموال من جهات أجنبية مقابل إمدادها بمعلومات مغلوطة عن الاوضاع في البلاد مما يؤثر على موقف مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المحافل الدولية ويضر بالأمن القومي للبلاد». واتسع نطاق القضية في مرحله لاحقة ليشمل نحو ١٥ آخرين من الباحثين والمتعاملين مع المركز و«هيئة دعم الناخبات» المعروفة با سم «هدى» والتي يشغل ابراهيم موقع أمين الصندوق فيها. ومددت النيابة حبس ابراهيم مرتين، كما مددت حبس غالبية المتهمين في القضية. وينتظر أن تبت الخميس المقبل في مصير رئيس المركز وسكرتيرته، وإن كان التطور الاخير يؤكد أن إطلاقهما بات مستبعداً تماماً.

ومنذ القبض على ابراهيم طالبت الولايات المتحدة باطلاقه كونه يحمل جنسيتها. وصدرت بيانات عن الخارجية انتقدت تعاطي السلطات المصرية مع القضية، وحبس ابراهيم من دون إحالته على القضاء.

وتراجع ابراهيم في جلسة امس عن موقف أعلنه الاسبوع الماضي بعدم التعاطي مع تحقيقات النيابة أو الرد على اسئلة المحققين، بعدما اقنعه محاميه بأن ذلك قد يؤثر على موقفه في القضية. لكنه ثار في بداية التحقيق واحتج على نقله من السجن الى مقر النيابة في سيارة ترحيلات تابعة للشرطة خالية من اي مقعد، وقال إن حياته تعرضت للخطر وانه انقلب أكثر من مرة داخل صندوق السيارة المغلق اثناء سيرها. وطلب إثبات احتجاجه في محضر التحقيق، لكنه فوجيء بتطورات جديدة حين واجهه المحققون بتهمة التخابر. وتضمنت المعلومات عن التهمة بانه شارك يومي ٢٨ و٢٩ نيسان (ابريل) العام ١٩٩٤ في مؤتمر عقد في واشنطن نظمه معهد الدراسات الاستراتيجية التابع لوزارة الدفاع الاميركية بالتعاون مع المركز المصري للدراسات الاستراتيجية الذي كان يترأسه في ذلك الوقت السيد أحمد فخر. وعقد المؤتمر تحت لافتة «مستقبل العلاقات المصرية - الاميركية في مناسبة مرور ٢٠ سنة على عودتها بين البلدين». وشارك في المؤتمر، الى جانب ابراهيم، عدد من الاكاديميين والباحثين والسياسيين المصريين، بينهم وزير الشباب الحالي الدكتور علي الدين هلال ورئيس تحرير مجلة «السياسة الدولية» الدكتور اسامة الغزالي حرب والاستاذة في جامعة القاهرة الدكتورة هبة خيرالله والسفير تحسين بشير



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ ٢٠٢)
E-mail merit56@hotmail.com

المصدر

التاريخ

اضافة الى دبلوماسيين مصريين يعملون في السفارة المصرية في واشنطن. والقى ابراهيم في المؤتمر بحثاً عن «التطرف الاسلامي في مصر». لكن التهمة استندت الى كونه خاض في الرد على اسئلة تتعلق بـ«معرفة التوجهات المتوقعة للقادة العسكريين المصريين بالنسبة الى سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة».

ونفى ابراهيم التهمة، مشيراً الى أن المؤتمر عقد بشكل علني وشارك فيه مسؤولون مصريون، «ولو كانت المشاركة تمثل ضرراً بالمصالح المصرية لما شارك السفير المصري في واشنطن وبعض العاملين في السفارة فيه». وأوضح ان أوراق المؤتمر والمناقشات التي جرت فيه طبعت في كتاب صدر في القاهرة باللغة الانكليزية، لافتاً الى أن المؤتمر نفسه عقد مرة ثانية في القاهرة، وشارك فيه الاشخاص انفسهم اضافة الى عدد من موظفي وزارة الخارجية المصرية.

ووصف الديب التطور الاخير بانه «منعطف سياسي خطر في قضية مركز ابن خلدون». وأعرب عن أمله في حذفها عند صدور لائحة الاتهام في القضية، وقبل احالتها على المحكمة. وتساءل: «كيف توجه التهمة الى موكلي لمجرد مشاركته في مؤتمر شارك فيه مسؤولون في مواقع رسمية؟». واضاف: «لو كانت المشاركة تمثل ضرراً لمصر ما كان من شاركوا أن يحتلوا في مرحلة لاحقة مواقع مهمة ومناصب رسمية مثل وزير الشباب الدكتور هلال الذي يشغل حالياً منصباً وزارياً في حكومة مصر».واعتبر الديب أن عقد المؤتمر مرة أخرى على الاراضي المصرية «دليل على أنه لم يكن مخالفاً لقانون او بغرض التخابر»، لافتاً الى أن رئيس «مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية» في مؤسسة «الاهرام» الدكتور عبد المنعم سعيد شارك في مؤتمر القاهرة، والقى كلمة مثل ابراهيم وحرب وغيرهم. واعتبر ان التحقيقات التي جرت مع موكله منذ القبض عليه «لم تثبت تورطه في أعمال مخالفة للقانون فكان الاتجاه الى الربط بين الجنسية الاميركية التي يحملها والموقف بالنسبة الى اميركا».

واضاف: «دخلنا منعطفاً خطيراً يراد لسعد الدين ابراهيم فيه ان يكون هو رأس الذئب الطائر، والقضية تحتاج الى قرار سياسي لانهائها»، مشدداً على أن إغلاق ملف القضية بقرار سياسي «لن يعد تدخلاً في اعمال القضاء». وأوضح «ان قانون السلطة القضائية ينص على أن النيابة العامة تابعة باكملها الى وزير العدل. وما دامت القضية في حوزة النيابة ولم تحل بعد على المحكمة فإن قراراً سياسياً بحفظها لن يعد من قبيل التدخل في أعمال القضاء».

اتهام سعد الدين إبراهيم رسميا بـ«التخابر»

نيابة أمن الدولة تطلب إدانته بتهمة عقوبتها السجن 25 عاما

القاهرة: أشرف الفقي

في تطور مفاجئ لقضية مركز ابن خلدون وجهت نيابة أمن الدولة العليا بمصر أمس تهمة التخابر الى رئيس مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية الدكتور سعد الدين ابراهيم.

وقال محاميه فريد الديب لـ«الشرق الأوسط» ان النيابة وجهت له هذه التهمة على خلفية علاقاته مع الولايات المتحدة الاميركية، وكانت النيابة واجهت الدكتور ابراهيم في جلسة عقدت يومي الجمعة والسبت الماضيين بالتهم المنسوبة إليه والتي نفاها، وأكد ان عمله البحثي ليس فيه أي نوع من أنواع التخابر.

وينتظر إحالة أوراق القضية الى المحاكمة التي يتوقع أن يصل حكمها الى 25 سنة في حالة ادانته بالتخابر. وقد أخلت النيابة سبيل متهم آخر، باحث بالمركز، ويدعى محمد مختار بضمان محل اقامته.

وقد نددت سبع منظمات للدفاع عن حقوق الانسان بصمت الاتحاد الاوروبي بشأن اعتقال ابراهيم.

ميريت للنشر والمعلومات
٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com
المصدر
التاريخ

بعد إخلاء سبيل سعد الدين إبراهيم

أقارب المتهمين يتحدثون عن ضغوط السفير الأمريكى للإفراج عنه!

مثلما شكلت قضية مركز ابن خلدون استقطابا كبيرا على ساحة العمل السياسي كانت قضية حبس سعد إبراهيم ثم الإفراج عنه بمثابة وجبة صحفية ساخنة تلتهم تفاصيل الصورة من مبنى النيابة حتى فيللا سعد إبراهيم فى المعادى وشاليه الساحل الشمالى ، حيث هرع إلى هناك فى أعقاب الإفراج عنه

«الأسبوع» ترصد ملامح الصورة

يوم الخميس الماضى كان يوم نظر تجديد حبس الدكتور سعد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون وذلك بنيابة أمن الدولة العليا بمصر الجديدة، فى حضور حشد إعلامى كبير للصحف المصرية وكذلك وكالات الأنباء العالمية والفضائيات العربية وأمام مبنى النيابة . وسط جو شديد الحرارة وقف المصورون ينتظرون التقاط الصور لسعد الدين إبراهيم فى أثناء نزوله من مبنى النيابة ولكن الحرس حاول إبعادهم، وحدثت مشادة خفيفة بين المصورين ورجال الشرطة، على إثرها تم نقل سيارات الترحيلات ووضعها فى مكان بعيد عن المصورين ، وعلى الجانب الآخر كان الصحفيون ومراسلو وكالات الأنباء يجلسون فى الاستراحة الخاصة بالنيابة وكان الجميع ينتظر صدور قرار خطير تصدره نيابة أمن الدولة بشأن د. سعد الدين إبراهيم، حيث إنها المرة الأولى التى ينبه عليهم باصطحاب مصورين ، وأثناء جلوسهم حضر عميد شرطة ليخبرهم بأنه سوف يسمح لهم بالتصوير ولكن على مسافة تزيد على ٢٠ مترًا

أيضًا كان أقارب «سعد الدين إبراهيم» و«نادية عبدالنور» - المدير المالى لمركز ابن خلدون يصعدون إلى مبنى النيابة وينزلون دون اعتراض وفى المقابل يجلس الصحفيون فى الاستراحة وبعد تحقيقات استمرت ما يقرب من ثلاث ساعات، نزل رجال الشرطة وتضاعفت الإجراءات الأمنية المشددة أسفل مبنى النيابة، وما هى إلا لحظات ونزلت «نادية عبدالنور» بملابسها البيضا،. كانت الفرحة تبدو على وجهها، وتحدثت أثناء صعودها سيارات الترحيلات لشقيقها خالد قائلة لقد أخلوا سبيلى بكفالة ٥ آلاف جنيه، وسرعان ما نزل فريد الديب محامى سعد وهو يشعل سيجارًا كوبيًا يتحدث ضاحكًا بزهو المنتصرين إلى الصحفيين قائلا: إنه تم إخلاء سبيل د. سعد الدين إبراهيم بكفالة ١٠ الاف جنيه وأضاف الديب لقد قلت كلمتين فقط فى التحقيق ، حيث طالبت بالإفراج عنه : لأن التحقيقات وصلت لمرحلة لا تستوجب حبسه احتياطيًا، وبسؤاله عن اتهام النيابة لسعد بالتخابر مع أمريكا كما قال من قبل لوكالة الأنباء الفرنسية' قال فريد الديب لا لا يوجد تخابر ولا تجسس، ثم أضاف إن التحقيقات مستمرة وإن سعد سوف يذهب إلى سجن طرة لإنهاء إجراءات الإفراج ودفع الكفالة ثم أخذ فريد الديب المحامى يجرى اتصالات عديدة من تليفونه المحمول ثم انطلق بالسيارة، كان سعد ما زال فى مبنى النيابة

التقت «الأسبوع» بخالد شقيق «نادية عبدالنور» والذى أكد أن القضية سياسية وزعم أن السفير الأمريكى التقى بمسئول وزارى كبير مرتين فى وقت قصير خلال هذه الأيام بشأن القضية وظل يكرر لنا هذا زاعمًا أن الشرطة المصرية هى التى لفقت الاتهام لهما وقال: إن ضابط الترحيلات انصرف قبل أن يتسلم خطاب الإفراج عن المتهمين وإن هذا سوف يجعل سعد ونادية يذهبان إلى السجن مرة أخرى لإنهاء إجراءات الإفراج!

أيضًا بعد أن سمع أحمد إبراهيم



نادية عبد النور سكرتيرة مركز ابن خلدون بعد الإفراج عنها



٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

المصدر
التاريخ

شقيق سعد نبأ الإفراج عن شقيقه أخرج لفافة كبيرة من النقود (فئة الخمسين والمائة جنيه) وصعد إلى أعلى مبنى النيابة ليسدد الكفالة وما هى إلا لحظات ونزل سعد فى طريقه إلى سيارة الترحيلات كان يرتدى «بنطلونا رماديًا وقميصًا مقلما» وكانت الابتسامة لا تفارق وجهه، ثم صعد إلى سيارة الترحيلات فى حراسة أمنية مشددة فى طريقه لإنهاء إجراءات الإفراج.

فى تمام التاسعة مساء الخميس كان الاحتفال فى ڤيللا الدكتور سعد بالمعادى مقصورا على الأصدقاء والأقارب، وتلقى التليفونات من المهنئين بالإفراج عنه، بعد العشاء الساخن والحمام الدافئ تحدث سعد إبراهيم عن نيته فى تعيين مدير جديد للمركز مع احتفاظه بالإشراف على مجلس الأمناء، بالإضافة إلى تعيين مختار قاسم نائبا للمدير، وهو الذى يعد كتابا يدافع فيه عن الدكتور سعد بعنوان «مثقف تحت الحصار» وشن الدكتور هجومًا على وسائل الإعلام التى هاجمت موقفه وعلى راسها جريدة «الأسبوع».

قرار الإفراج عن رئيس مركز ابن خلدون بكفالة على ذمة القضية يفتح ملف التفسيرات المتعددة، التى يرى البعض أنها جاءت بعد تدخل سياسى نتيجة للضغوط الأمريكية، ويراها البعض مجرد إجراء قانونى لا يعنى إغلاق ملف القضية التى ما زالت منظورة أمام المحاكم، بدورنا طرحنا السؤال على بعض المحللين.

المهندس أحمد بهاء شعبان أجابنا بقوله. اعتقد أن القضية أكبر بكثير من مجرد حصرها فى دلالات الإفراج عن سعد إبراهيم، فالقضية من حيث الشكل القانونى ما زالت أمام القضاء، لكن الدلالة الأهم هى فتح الباب على مصراعيه لكل من هبَّ ودبَّ كى ينشئ علاقات مشبوهة مع جهات أجنبية معادية، ويُمنح الفرصة لجمع المعلومات ورصد أحشاء الوطن بحرية، وفى اعتقادى أنه لابد من وضع ضوابط على عملية جمع المعلومات؛ لأنه ليس صحيحا ما يقال من أن المعلومات متاحة فى عصر ثورة الاتصالات، فهذا حق يراد به باطل ، فتحليل المعلومة أهم من مجرد وجودها، لكن أهم دلالة فى هذه القضية هو أن العدو الصهيونى وجهاز المخابرات الأمريكية مازالا يعتبران أن مصر عدو ينبغى اختراق صفوفه والعبث بأمنه القومى.

● الدكتور عبدالرحمن سعد يرى أن عملية ركن القضية حتى ينساها الرأى العام مسألة سياسية غير مستبعدة ، كما حدث فى قضية المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، فقد اتضح أن ضغوط الجانب الأمريكى وخصوصا بعد الحملة الإعلامية على الرئيس مبارك وموقفه من قضية القدس، كان لها دور فى تداعيات قضية مركز ابن خلدون.

● ويظل الصدى السياسى للقضية يتردد دون حسم انتظارا لموقف قضاة مصر باعتبارهم الحصن الوطنى الحصين الذى لا يعترف بأية ضغوط يمارسها اهل السياسة.

السيد جمال الدين
زهير العربى

تصوير: أحمد فريد

ميريت للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail. merit56@hotmail.com

المصدر
التاريخ

مقال آخر لـ«توماس فريدمان» ينفث فيه سمومه!

اعتقال سعد الدين إبراهيم «وحشية» وعداء للديمقراطية!

لم يكن المقال الشهير «لعبة مصر» هو المقال الوحيد الذى حاول فيه «توماس فريدمان» الإساءة لمصر وتصويرها وكأنها تابع يدور فى الفلك الأمريكى فهو يحاول بشكل مستمر خلق صورة نمطية متخلفة عن العرب . هم مستبدون من وجهة نظره لكن العولمة ستلعب دور كسارة البندق التى ستحطم قشور المجتمع العربى – كما يبشر.. النظام الديمقراطى فى رأيه هو النظام الذى يقيم علاقات تعاون مع إسرائيل .. هذا المقال نشرته صحيفة «هاآرتس» لفريدمان يوم ٢٦ يوليو الماضى وترجمه ياسين حسام الدين.. يقول فريدمان: هناك عملية كاملة تتسرب فى أوصال العالم العربى شيئًا فشيئًا تعمل الإنترنت والعولمة فيها عمل كسارة البندق التى تحطم قشور المجتمع الصلبة وتزود مؤيدى الديمقراطية بأدوات جديدة. ومع ذلك فلا تخدعوا أنفسكم: فهناك اتجاهات معادية للديمقراطية تزدهر وتنمو باطراد هى الأخرى فى هذا العالم العربى، وليست هناك وسيلة لمعرفة أى الفريقين سينتصر.

بَيْدَ أن ثمة معركة نشطة مفعمة بالحيوية على الأقل تدور رحاها فى جانب آخر من العالم العربى.. فلتتفحصوا موقع إنترنت "Cairo Times" ، وهى صحيفة مصرية جديدة تصدر باللغة الإنجليزية فى قبرص. وعندما تأتى الصحيفة إلى مصر تقوم الحكومة المصرية باستخدام مقص الرقيب معها. فماذا يفعل رؤساء تحريرها؟ إنهم يطبعون حاليا بحروف حمراء بارزة فى موقع الإنترنت الخاص بهم "Cairo times-com"، كل ما تمحوه الحكومة وتشطبه من الصحيفة، فى باب أسموه (الملف المحظور ، انظروا ما شطبه الرقيب من طبعتنا وقد مُزقت هذه المقالات إربا) .. فيمكنكم اللجوء – على سبيل المثال– إلى مصدر «الاقتصاد المحبوب؟ لتعرف إلى أى حد حقا تصل خطورة الفساد فى مصر؟».. ولتر بالضبط ما لم يحبه الرقيب فحذفه!

إلا أنه لا يزال هناك كثير من الجهد والعمل ينتظر دعاة الديمقراطية ومؤيديها العرب فبإجراء مخجل قامت مصر منذ ثلاثة أسابيع باعتقال خبير العلوم الديمقراطية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة سعد الدين إبراهيم بناء على اتهامات باطلة والأدهى من ذلك أن عددا من المعلقين الأردنيين كتبوا مقالات افتتاحية فى صحفهم أعربوا فيها عن تأييدهم لاعتقال إبراهيم؛ لأن الاتحاد الأوربى قام بتمويل دراسة كان قد أعدها عن عملية الانتخابات ولأنه كان يؤيد التطبيع مع إسرائيل ولا يزال هناك عدد من الخبراء العرب يكرهون إسرائيل والغرب أكثر مما يحبون الديمقراطية.

سعد الدين ابراهيم

ومع ذلك كانت هناك أخبار طيبة، منها أن رامى الخورى الكاتب الصحفى الأردنى الشهير والديمقراطى الشجاع وصف اعتقال إبراهيم بتهمة تلقى تمويل أجنبى بأنه «قمة النفاق» من جانب نظام يتلقى هو بنفسه مساعدات أمريكية. وقد استنكر خورى «عدم وجود مرسى أخلاقى بالدول العربية»، كما استنكر «الوحشية القضائية» السائدة فيها وهاجم رفاقه الذين أيدوا اعتقال إبراهيم، والذين وصفهم بـه المتخبطين فاقدى الثقة فى أنفسهم». وفى الضفة الغربية يعارض الآن أنصار الديمقراطية الفلسطينية ياسر عرفات، وقد افتتح صحفيون فلسطينيون موقع إنترنت Amin-org لكى ينشروا به كل ما يحذفه رؤساء تحرير الصحف المحلية، أو قبضايات عرفات. كما صاغ ذلك رئيس معهد الدراسات الفلسطينية فى رام الله، د. خليل الشقاقى: مع عرفات «لدينا حاكم وحيد غير مستعد لاقتسام السلطة أو الاعتراف بالمجتمع المدنى (ونظريته فى العمل تقول). «سأعطيكم دولة، وستديرونها كما يحلو لكم. وعندما أموت خذوا إبهامى ووقّعوا به على ما تريدون. لكن إلى أن أموت دعونى أحصل على الدولة» وهكذا أصبحنا محتاجين لدولة لكى نضع حدا لتراث منظمة التحرير ولموروثاتها – تراث الاستبداد والأجهزة السرية والمحاكم العسكرية وعدم تقديم التقارير عما ينفذ من أعمال».

بقلم: توماس فريدمان
ترجمة : ياسين حسام الدين
«ها آرتس» ٢٠٠٠/٧/٢٦

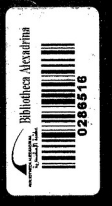
تنويريون مزيفون يتعاطفون مع (سعد الدين) ويكرهون (إبراهيم)!!

بقلم: د. رفعت سيد أحمد

عجيب أمر هؤلاء (التنويريين) الذين يدعون صباح مساء دفاعهم عن حقوق الإنسان وضد انتهاك «الدولة المستبدة» لها ويبكون بحرقة في صحافتهم القومية والأسبوعية علي اعتقال (سعد الدين إبراهيم) المتهم بقضايا الرشوة الدولية والتزييف والتطبيع وتوريط شباب الباحثين في قضايا وطنية شائكة، ولكنهم عندما تنتهك حقوق الآخرين، وخاصة إذا كان هؤلاء الآخرون من الإسلاميين (بعبع التنويريين الجدد) تجدهم يصمتون صمت القبور هذا إذا كان لدي بعضهم حياء، وتجد البعض الآخر ممن فقده مبكرا، يزايد علي الدولة في ضربهم، ولعل الموقف من حزب العمل ومحاولة افتراسه المنظمة من قبل أجهزة الدولة الأمنية والسياسية (في تعنت سياسي غير مفهوم) كشف للجميع هذا الوجه الزائف للتنويريين المدعين، فهم دعاة دفاع عن حقوق الإنسان عندما يتصل الأمر بالعملاء والمتمولين من الخارج فحسب وعندما يتصل الأمر بحقوق القوي الأخري الوطنية هنا لا حقوق انسان ولا حتي حقوق حيوان ولا تنوير ولا يحزنون!!

يا دعاة حقوق الانسان، أيها المدافعون عن (سعد الدين): أين دفاعكم عن إبراهيم شكري، عن حزب العمل؟ إن خلافكم بل خلافنا نحن أيضا مع بعض قادة الحزب في إدارة موضوع «وليمة لأعشاب البحر» الساعة لا يبرر هذا الصمت المخزي، الذي كشف إلي أى مدي زيف دعاواكم وبطلان صدقكم، إن ما يتعرض له حزب العمل إن صحتهم وكذا باقى القوي الوطنية عليه، سوف يطالكم جميعا، فانتبهوا ولا تبتهجوا وتنوروا بجد فالمصيبة ضد الوطن كله!!

والله أعلم


Bibliotheca Alexandrina
0286516